قطار الحل السياسي في سوريا

خطة مسير متغيرة ومسار بلا وجهة

إعداد وتحرير:

د. أحمد قربي

الحوار

مركز الحوار السوري

Syrian Dialogue Center

1443 هـ - 2022 م

قطـار الحـل السياسـي في سـوريا:
خطة مسير متغيرة ومسار بلا وجهة

قطـار الحـل السياسـي في سـوريا:
خطة مسير متغيرة ومسار بلا وجهة

The Political Solution Train in Syria: Unstable Planning and Tracks That Lead Nowhere

إعداد وتحرير: د. أحمد قربي

مساعد محرر: نورس العبد الله

شارك في إنجاز العمل:

محمد الجاروف

محمد الدباس

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحواروتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتو افق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار السوري

www.sydialogue.org

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

إهداء...

إلى من يتطلع إلى حاضرومستقبل تنتهي فيه دولة الظلم والاستبداد ...

وينتقل إلى دولة المواطنة والحرية والكرامة والعدالة ...

إلى الشعب السوري...

أسرة مركز الحوار السوري

شكر وتقدير

- المرصد الاستراتيجي: للاعتماد على منشوراته وكتاباته لإتمام بعض مباحث هذا الإصدار.

- د. ياسين جمُّول: لتدقيقه الإصدار لغوياً، ومقترحاته الموضوعية لتطويره.

المحتويات

مقدمة: _____ 5

الفصل الأول: أبرز الوثائق السياسية الخاصة بالثورة السورية: كلُّ الطرق تمرّ من جنيف ____11

المبحث الأول: الوثائق السياسية شبه الرسمية: _____14

أولاً- الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري": من إسقاط النظام إلى "هيئة الحكم الانتقالية" _____14

ثانياً- الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية: التنصيص على مرجعية جنيف1_____23

المبحث الثاني: الوثائق السياسية غير الرسمية _____30

أولاً- الوثائق السياسية الائتلافية الصادرة عن المعارضة السياسية: _____30

ثانياً- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى العسكرية: _____44

المبحث الثالث: الوثائق السياسية الصادرة عن المراكز البحثية_____49

أولاً- خطة التحول الديمقراطي في سوريا:_____49

ثانياً-مبادرة التفكيك الصادرة عن مركز الحوار الإنساني "HD": _____50

ثالثاً- مبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري:_____52

رابعاً- مبادرة راند: _____53

خاتمة الفصل الأول: _____56

الفصل الثاني: تطورات الحل السياسي في سوريا: المتاهة في أروقة الأسرة الدولية_____59

المبحث الأول: تجارب الحل السياسي الشبيهة بالحالة السورية: دروس مستفادة_____61

أولاً- مسار الحل السياسي بين الحالتَين البوسنية والسورية: _____62

ثانياً: مسار الحل السياسي بين الحالتين الفلسطينية والسورية:_____67

المبحث الثاني: مسار الحل السياسي في سوريا: محطات وتغييرات _____73

أولاً- بيان جنيف لعام 2012: الانتقال السياسي مدخلاً للحل السياسي_____73

ثانياً- فكرة المجموعات الأربع: بداية التحول عن مدخل "هيئة الحكم الانتقالية"_____75

ثالثاً- اجتماعات فيينا والقرار 2254: تأكيد فكرة الحكم الشامل ذي المصداقية_____78

رابعاً- مسار أستانة وسوتشي: الدستور والانتخابات فقط _____83

المبحث الثالث: تبدلات المواقف الدولية تجاه مضامين الحل السياسي: تحوُّل باتجاه الرؤية الروسية _____87
أولاً: تفرُّد نظام الأسد في التعاطي الدولي: الاستعاضة عن ثنائية النظام والمعارضة _____88
ثانياً الحوافز بدلاً من العقوبات: مكافأة المجرم _____90

الفصل الثالث: تقاطع المصالح الدولية وأثرها في مسار الحل السياسي: القربان السوري على مذبح مصالح الدول المتدخلة _____93

تقاطع المصالح الدولية وأثرها في مسار الحل السياسي: القربان السوري على مذبح مصالح الدول المتدخلة _____93

المبحث الأول: التوجهات السياسية الأمريكية - الروسية.. أوراق القوة _____95
أولاً: التوجهات العامة للسياسة الأمريكية في سوريا وتراجعها أمام النفوذ الروسي- الإيراني: _____96
ثانياً- مكامن القوة والضعف في السياسية الروسية تجاه سوريا:_____99

المبحث الثاني: انعكاسات تقاطع المصالح الدولية على مفردات الحل السياسي_____ 111
أولاً: دستور وانتخابات: مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي _____ 112
ثانياً: العدالة الانتقالية و"المحافظة على أجهزة الدولة": أدوات لإحداث "التوازن"____ 125
ثالثاً: تبدل الأولويات: من المدخل السياسي إلى تخفيف آثار المأساة الإنسانية ومواجهة المخاطر الأمنية _____ 134

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة للحرب الروسية على أوكرانيا على الحل السياسي في سوريا 150
أولاً: الآثار المحتملة على الملف الحقوقي:_____ 151
ثانياً: الآثار المحتملة على ملف المساعدات الإنسانية: _____ 153
ثالثاً: الآثار المحتملة على الانتقال السياسي واللجنة الدستورية:_____ 155
رابعاً: الآثار المحتملة على انتشار الميليشيات الأجنبية:_____ 156
خامساً: الآثار المحتملة على ملف اللاجئين: _____ 157

الفصل الرابع: الموقف من اللجنة الدستورية وسيناريوهاتها: السعي نحو سراب الحل السياسي _____ 163

الموقف من اللجنة الدستورية وسيناريوهاتها: السعي نحو سراب الحل السياسي_____ 163

المبحث الأول: اللجنة الدستورية بين مؤيد ومعارض _____ 165

أولاً- أدلة المؤيدين للجنة الدستورية: _____ 166
ثانياً- أدلة المعارضين للجنة الدستورية: _____ 175

المبحث الثاني: سيناريوهات مسار اللجنة الدستورية: غلبة مؤشرات الفشل_____ 187
أولاً: نجاح اللجنة الدستورية في إخراج دستور توافقي: _____ 187
ثانياً: فشل اللجنة الدستورية: السيناريو الراجح _____ 191

الفصل الخامس: سبل التعامل مع مسار الحل السياسي: ترتيب البيت الداخلي أولاً _____ 205

المبحث الأول: تعزيز الثقة بين السوريين _____ 209
أولاً: عوامل تعزيز الثقة بين السوريين: _____ 210
ثانياً: العلاقة بين الثقة الاجتماعية وحلول القضية السورية: _____ 213

المبحث الثاني: تدعيم البناء السياسي لقوى الثورة والمعارضة: _____ 214
أولاً: آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي : _____ 215
ثانياً: آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي: _____ 220

المبحث الثالث: آليات توظيف مسار اللجنة الدستورية لتحقيق مصالح الشعب السوري 228
أولاً: أولوية العقد الاجتماعي قبل الدستور في سوريا: _____ 229
ثانياً: آليات التعامل مع اللجنة الدستورية "المسار الحالي": _____ 236

خاتمة: _____ 241

قائمة المراجع _____ 245

فهرس الأشكال والجداول _____ 272

مقدمة:

"على عكس الحروب بين الدول؛ نادراً ما تنتهي الحروب الأهلية بتسويات متفاوض عليها. بين عام 1940 و1990 تم حلّ 55% من الحروب بين الدول على طاولة المفاوضات، في حين فقط 20٪ من الحروب الأهلية توصلت إلى حلول مماثلة. وبدلاً من ذلك كانت معظم الحروب الداخلية تنتهي بإبادة أو طرد أو استسلام الجانب الخاسر"[1]. صحيحٌ أن هذه ليست قاعدة للتعاطي مع "النزاعات الداخلية" كما باتت تُوصَف به الحال السورية عالمياً؛ إلا أنها مؤشرٌ مهمٌّ لفهم مدى حضور "الحل السياسي".

منذ انطلاق الثورة السورية في عام 2011 دأبت الدول في تصريحاتها على تأكيد فكرة "ليس ثمّة حل سوى طريق الحل السياسي"، حتى صارت هذه العبارة أشبه بـ"اللازمة" لأي تصريح بخصوص القضية السورية، على الرغم من أن هذه القضية شهدت تحولات وتغيرات كثيرة من السلمية إلى مرحلة العسكرة إلى مرحلة "الجمود المؤقت".

على الرغم من تعدُّد الوثائق الدولية والمحلية -الرسمية وغير الرسمية- الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة أو عن مراكز الأبحاث التي تحدثت عن الحل السياسي في سوريا؛ إلا أن بيان جنيف1 مثّل أساسها الذي بُني عليه لاحقاً قرارا مجلس الأمن 2013/2118، 2015/2254، مع العلم أن بيان جنيف1 لم يكن بحضور أو مشاركة أي طرف سوري، سواءٌ من جهة نظام الأسد أو من جهة قوى الثورة والمعارضة.

ثمّة اتفاق بين المتابعين والباحثين أن بيان جنيف1 وغيره من الوثائق الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن 2254 بُنيت وفق مقاربة "الغموض البنّاء"[2]، الذي يتيح للأطراف المعنية تجاوز

---

[1] Barbara F. Walter, 1997. The Critical Barrier to Civil War Settlement, International Organization, P.335.

[2] يُعزى هذا المصطلح بصورة أساسية إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الذي يُعد أول مَن استخدم هذا المصطلح، وكان قد طبّقه عملياً في الاتفاق الذي أبرم مع الفيتناميين، وهو يشير إلى استخدام مصطلحات غامضة يمكن تفسيرها بأكثر من وجه من أجل تحقيق توافق بين الأطراف المتفاوضة. يُنظر:

Michael Byers, Still agreeing to disagree international security and constructive ambiguity. Journal on the Use of Force and International Law, VOL. 8, NO. 1, 2021, p. 92.

خلافاتها مؤقتاً وبناء توافقات "هشّة"، يمكن لكل طرفٍ تفسيرها وفق مصالحه ورؤيته، وهذا ما لُوحظ على سبيل المثال بالنسبة لمستقبل بشار الأسد عقب صدور بيان جنيف1؛ إذ كان ثمّة اختلاف واضح بين تفسير الولايات المتحدة وتفسير روسيا له.

مع اختلاف موازين القوة على الأرض عقب التدخل العسكري الروسي المباشر أواخر عام 2015، إلى جانب عوامل أخرى؛ فقد استطاعت روسيا تحويل مسار الحل السياسي في سوريا من التمركز حول فكرة "الانتقال السياسي من خلال هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية"، إلى فكرة "التغيير الدستوري والانتخابات" التي تُوّجت فعلياً بتشكيل اللجنة الدستورية السورية في أواخر عام 2019.

هذا التحول وما رافقه من تغيرات على المستوى البنيوي لقوى الثورة والمعارضة أثار خلافاً داخل قوى الثورة والمعارضة تجاه التعاطي مع التوجه الجديد لـ"مسار الحل السياسي"؛ بين مؤيدٍ له يرى فيه المتبقي المتاح، ومعارضٍ يراه فرصة تعطي نظام الأسد وحلفاءه ما يصبون إليه من وقت يساعدهم على حسم الملف عسكرياً، وفرض نظام الأسد كأمر واقع.

لعل هذه الأسطر تلخص ما يقارب عقداً كاملاً من التطورات السياسية؛ إلا أنها تثير الكثير من الأسئلة التي يرى السوريون أنها بحاجة للإجابة للإحاطة بمسار الحل السياسي، ومن أهمها:

- ما هي التحولات التي طرأت على مسار الحل السياسي في سوريا؟ وما هي العوامل التي أثّرت في هذه التحولات؟
- هل ثمّة تجارب مقارنة يمكن الاستفادة منها في هذا الملف؟
- ما هي مفردات الحل السياسي التي تمثل مصلحة مشتركة للدول وتلك التي ما تزال محل خلاف فيما بينها؟

- بالنظر إلى أن الولايات المتحدة وروسيا هما الدولتان الأكثر فاعلية في الملف السوري؛ فما هي ملامح سياستهما تجاه التعاطي مع الملف السوري، وتحديداً مسار الحل السياسي؟
- هل المآل الحالي للمسار السياسي الذي يتمركز حول اللجنة الدستورية بصورة أساسية يمثّل تقاطعاً لمصالح الدول الفاعلة؟
- إذا كانت اللجنة الدستورية هي الشيء الوحيد المتبقي من مسار الحل السياسي؛ فما هي مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاهها؟ وهل يمكن لهذه القوى القيام ببعض الخطوات التي يمكن أن تسهم في عدم حصرية الحل السياسي في اللجنة الدستورية؟

تمثّل هذه الأسئلة قضايا إشكالية نسعى من خلال هذا الإصدار للإحاطة بها والمساهمة في الإجابة عنها، بحيث يكون بين يدي القارئ دراسة كاملة تغطي هذا المسار منذ بدايته حتى الآن.

ثمّة الكثير من الأبحاث والدراسات التي صدرت وتصدر عن المراكز السورية والأجنبية التي تتناول مسار الحل السياسي؛ إلا أن غالبيتها – نظراً لحالة السيولة وعدم الثبات التي تتصف بها القضية السورية بشكل عام – يركز على مقاطع زمنية محددة أو محطات سياسية معينة[1]، ولذا تبرز القيمة المضافة لهذا الإصدار فيما يلي:

1- الشمول: يرصد هذا الإصدار مجمل تطورات الحل السياسي في سوريا منذ المبادرة الأولى التي أُطلق عليها "النقاط الست"، والتي أعلنها المبعوث الأممي كوفي عنان عام 2011، انتهاء بقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، ثم اقتصرت من الناحية العملية حالياً على مسار اللجنة الدستورية.

[1] يُنظر على سبيل المثال: علي حسين باكير، الغموض غير البنّاء في مسار فيينا: قراءة في بيان مجموعة العمل الدولية لدعم سوريا، academia، 19-11-2015، شوهد في: 11-11-2021، تحديات الإصلاح الدستوري في جنيف 8 وآليات التعامل معها ؛ مركز الحوار السوري والمرصد الاستراتيجي، 26-11-2017، شوهد في: 21-6-2022؛ دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مركز دراسات وأبحاث مينا، 28-9-2018، شوهد في: 11-11-2021.

2- الإطار التفسيري: لا يتوقف الإصدار عند استعراض مجمل التطورات التي حدثت لمسار الحل السياسي؛ إنما يسعى لتقديم إطار تفسيري لمجمل تلك التطورات، الأمر الذي يساعد على تحليلها واستشراف مآلاتها.

3- الإطار المقارن: مقارنة مسار الحل السياسي في سوريا مع حالات أخرى مشابهة، كالحالتين البوسنية والفلسطينية؛ بما يساعد على استخلاص الدروس المستفادة، وإمكانية تطبيقها في سياقنا السوري.

4- الاستعانة بعدة منهجيات بحثية لدراسة الموضوع، كالمنهجية الوصفية والمقارنة والتاريخية، بما يغطي مختلف زواياه.

5- الاستعانة بمصادر معلومات أصلية.

واجهت فريقَ العمل تحدياتٌ أثناء إعداد هذا الإصدار، من أهمها:

1- رصد التغييرات التي تطرأ على الملف السوري؛ وما أكثرها! خصوصاً في سياق سائل كالسياق السوري؛ ففي كل مرة كنا نريد قفل الإصدار كانت تطرأ بعض الأحداث المهمة التي تضطرنا لإعادة تحديثه ومحاولة رصد أثرها في مسار الحل السياسي.

2- قلة المراجع والأبحاث والكتب الرصينة التي يمكن الاعتماد عليها؛ مما اضطرنا في كثير من الحالات للاعتماد على التقارير والمقالات الصحفية والإخبارية مصدراً ومادةً للتحليل والربط.

اعتمد هذا الإصدار الموسع بصورة أساسية على الإصدارات المتتالية التي أصدرها مركز الحوار السوري خلال السنوات الخمس الماضية والمرتبطة بمسار الحل السياسي، إلى جانب أوراق تقدير المواقف والنقاشات التي درات حولها في ندوات "مسار الكشاف" التي عقدها المركز على مدى سنة كاملة تقريباً وقاربت /12/ خلال عامَي 2017/2018[1].

[1] "مسار الكشاف": مسار حواري أطلقه مركز الحوار السوري بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي يهدف إلى إنضاج الحلول والرؤى تجاه الأحداث المستجدة المرتبطة بالملف السوري، عبر ندوات حوارية دورية تجمع السياسيين والخبراء والباحثين.

عالج هذا الإصدار مواضيع الحل السياسي في سوريا عبر عدة منهجيات، من أبرزها:

1- المنهج التاريخي: بهدف رصد مجمل الوثائق والقرارات والرؤى الصادرة عن الفواعل المحلية والدولية بخصوص مسار الحل السياسي السوري على مدى /11/ سنة الماضية، والمقارنة فيما بينها وتحليلها والوقوف على أبرز التغييرات التي طرأت عليها.
2- المنهج الوصفي التحليلي: بهدف تحليل الأحداث المرتبطة بمسار الحل السياسي، وربطها بالتغييرات والمواقف الدولية؛ بما يعطي القارئ صورة شاملة للسياق والأسباب والنتائج، معتمداً في كل ذلك على منهجَي الاستقراء والاستنباط بحسب الواقعة المراد تحليلها.
3- المنهج المقارن: عبر مقارنة مسار الحل السياسي في سوريا بغيره من المسارات التي حدثت في سياقات مشابهة، وتحديداً في السياقَين البوسني والفلسطيني.
4- منهج تحليل المحتوى: الذي يركز على تحليل الوثائق والقرارات الدولية المرتبطة بالحل السياسي في سوريا، إلى جانب التصريحات والسلوكيات الصادرة عن الدول الفاعلة في الملف السوري.

يتألف هذا الإصدار من خمسة فصول: يسرد الأول أبرز الوثائق السياسية الخاصة بالثورة السورية، ثم يستعرض الفصل الثاني تطورات الحل السياسي، ليناقش الفصل الثالث تقاطع المصالح الدولية وأثرها في هذا المسار، وليستعرض الفصل الرابع مواقف قوى الثورة والمعارضة من اللجنة الدستورية وسيناريوهاتها؛ ومن أجل اقتراح الحلول المناسبة للتعاطي مع مسار الحل السياسي بشكل عام يتقدم الفصل الخامس بالآليات والأدوات التي يمكن العمل عليها من قبل قوى الثورة والمعارضة.

الفصل الأول

أبرز الوثائق السياسية الخاصة بالثورة السورية: كلُّ الطرق تمرّ من جنيف

بعد انطلاق الثورة السورية في 2011م، وانتشار المظاهرات العارمة في غالبية الجغرافيا السورية، ودخول الكثير من المناطق في حالة العصيان المدني الشامل مع تراجع نظام الأسد ومؤسساته بدأت جهات عدة سياسية وبحثية باقتراح مقاربات للمرحلة الانتقالية، وإعداد رؤى ومبادئ مستقبلية تهيئ لسوريا جديدة. في تلك المرحلة كانت الثورة ما تزال في مرحلة الحراك السلمي، الأمر الذي انعكس على تلك المشاريع السياسية؛ فركزت على إسقاط أبرز شخصيات نظام الأسد، من دون مؤسساته.

مع تحوُّل الثورة نحو العسكرة نتيجة سياسة البطش والإجرام التي اتبعها نظام الأسد، مستخدماً لتنفيذ جرائمه مؤسستَي الجيش والأمن؛ ارتفعت الأصوات مطالبةً بإسقاطه بكل رموزه وأركانه، خصوصاً هاتَين المؤسستَين اللتَين أجرمتا بحق الشعب السوري؛ وانعكس ذلك بدوره على الرؤى والمشاريع السياسية التي بدأت تظهر آنذاك.

اقتصرت بعض الوثائق السياسية الخاصة بالوضع السوري على رسم الملامح المستقبلية للدولة السورية، مركزةً على المرحلة الانتقالية وما بعدها (الوثائق الصادرة عن القوى السياسية، وبعض الوثائق الصادرة عن مراكز الأبحاث)، في حين جاءت وثائق أخرى على شكل إعلان مبادئ دون الخوض في التفاصيل (الوثائق الصادرة عن الفصائل العسكرية)، في حين ركزت غالبية الوثائق الصادرة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في أواخر عام 2015 على تصورات موقّعيها تجاه آليات تطبيق بيان جنيف1 كـ "بيانَي الرياض1 و2"، و "بيانَي فيينا1 و2".

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: يتناول الأول الوثائق السياسية شبه الرسمية، ونقصد بها: الوثائق التي لها "قيمة قانونية" ولو نظرياً لصدورها عن منظمات دولية أو هيئات تحوز على شرعية "تمثيل الشعب السوري"[1]، ويستعرض الثاني الوثائق السياسية غير الرسمية التي نعني بها: "الوثائق الصادرة عن القوى السياسية والعسكرية السورية، والتي لا تحوز على

[1] المقصود بها: المجلس الوطني السوري، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والهيئة العليا للمفاوضات، وهيئة التفاوض السورية.

قيمة قانونية، وإن كان لها قيمة سياسية ما"، ونبحث في الثالث تلك الصادرة عن مراكز الأبحاث والدراسات، والتي تمثل مقترحات وتوصيات يمكن البناء عليها؛ لنختم الفصل بخاتمة تحليلية لهذه الوثائق.

المبحث الأول: الوثائق السياسية شبه الرسمية:

ونقصد بها: "الوثائق التي حازت على نوع من "القيمة القانونية" نتيجة تبنّيها من منظمات دولية أو من الدول الفاعلة في الملف السوري، أو صدورها عن مؤتمرات المعارضة أو هيئات حازت على شرعية ما باعتبارها "ممثلة للشعب السوري"، أو هيئات تتولى التفاوض باسم قوى الثورة والمعارضة.

تشمل هذه الوثائق: الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات التي عُدّت ممثلة للشعب السوري "المجلس الوطني، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، أو تلك التي تتفاوض باسم قوى الثورة والمعارضة "بيان مؤتمر الرياض1، وبيان مؤتمر الرياض2"، والوثائق الصادرة عن مؤتمرات دولية "وثيقة جنيف1، وبيانا فيينا 1-2، وميونيخ".

أولاً- الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري": من إسقاط النظام إلى "هيئة الحكم الانتقالية"

ونقصد بها: الوثائق والرؤى السياسية التي صدرت عن الهيئات التي تشكلت عقب الثورة، وأخذت اعترافاً سياسياً "يختلف من حيث قوته وعدد الدول والمنظمات الداعمة له" بأنها ممثلة للمعارضة السورية أو الشعب السوري، وهي: المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، إلى جانب الوثائق الصادرة عن المؤتمرات التي ضمت قوى الثورة والمعارضة، وكانت لها شرعية سياسية معينة كما هو حال بيانات اجتماعَي

الرياض 1+2[1]، والإطار التنفيذي لبيان جنيف الصادر عن الهيئة العليا للمفاوضات عام 2016.

1- مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري[2]:

صدر هذا المشروع بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وفيه أكّد المجلس إسقاط النظام برموزه كافة، وتبين فقرات هذا المشروع المقصود بإسقاط النظام؛ إذ ورد في الفقرة الأولى تحت عنوان "المرحلة الانتقالية": "يتولى المجلس الوطني مع المؤسسة العسكرية تسيير المرحلة الانتقالية وضمان أمن البلاد ووحدتها حال سقوط النظام"، وجاء في الفقرة الثالثة تحت العنوان ذاته: "يدعو المجلس إلى مؤتمر وطني جامع تحت عنوان التغيير الديمقراطي، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية مع ممثلي المجتمع السوري بكل أطيافه، وممّن لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب أو بنهب ثروة الوطن من أهل النظام".

وفيما يتعلق بتعريفه للدولة السورية أكد المشروع أن سورية دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني، السيادة فيها للشعب، ويقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة، وأن الدولة السورية الجديدة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، ويكون مواطنوها متساوين في الحقوق والواجبات، ويكفل الدستور الجديد حقوق الشعبَين الكردي والآشوري وإيجاد حل ديمقراطي عادل في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

كما أكد البرنامج أن شكل الحكم في سوريا الجديدة جمهوري برلماني؛ بما يقتضيه ذلك من أن آلية تشكيل مجلس النواب وإقرار الدستور واختيار الرئيس تتم من خلال صندوق الاقتراع.

---

[1] تمت الإشارة إلى اجتماع قوى الثورة والمعارضة الذي عُقد في الرياض أواخر عام 2015 في قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015.

[2] يُنظر: البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 25-11-2011، شوهد في: 10-11-2021.

تتناسب هذه الرؤية مع تلك المرحلة التي كان يأمل السوريون فيها وقوف الجيش بغالبية صفوفه إلى جانبهم (جمعة حماة الديار)[1]، حينما كان متصوراً إسقاط النظام عبر الحراك السلمي. حتى بعد إدخال الجيش إلى المدن وقيامه بعدة مجازر[2] كان هناك تعويل في ذلك الوقت على إمكانية عدم اشتراك القسم الأكبر منه في ذلك، وبالتالي إشراكهم في إدارة المرحلة الانتقالية بعد الأسد؛ إلا أنه بعد تحول الجيش بقياداته وأركانه الأساسية مع المؤسسات الأمنية إلى أدوات لقتل الشعب السوري تغير موقف القوى السياسية، التي أكدت في أكثر من مناسبة –كما سنرى- ضرورة إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية.

كما بدا واضحاً غياب الحديث عن هوية الدولة المستقبلية؛ ولعل هذا الأمر يعود إلى تركيز الحراك الثوري آنذاك على تقديم خطاب وطني جامع، يُبعده عن أخطار الاختلاف والتفرق، فضلاً عن أن جوهر المطالب آنذاك كانت منصبّة على تغيير بنية نظام الأسد من دون الالتفات للتجاذبات الأيديولوجية. كما كان في سياق إنجازات ثورات دول الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا؛ حيث تركزت الجهود حول الخطوات المستقبلية اللاحقة لإزاحة رؤساء الأنظمة في تلك الدول.

أما التركيز على حماية حقوق الأقليات -خصوصاً الأكراد والآشوريين- فقد كان بسبب رغبة قوى الثورة والمعارضة في طمأنتها، وزيادة انخراطها في الثورة.

[1] يُنظر: سوريون ينظمون جمعة "حماة الديار"، الجزيرة، 27-05-2011، شوهد في: 29-1-2021.

[2] كان التدخل الأول لجيش نظام الأسد في درعا، ثم بعد ذلك بدأ بنشره على طول الجغرافية السورية في حمص وحماة وإدلب ودير الزور واللاذقية. ولكن يمكن القول: حتى نهاية عام 2011 كان تدخل الجيش على شكل اقتحامات عسكرية. غير أنه مع بداية عام 2012، ومع فشل بعثة الجامعة العربية بدا واضحاً انخراط جيش النظام لمصلحة الأسد ضد الشعب السوري.
يُنظر على سبيل المثال: اجتياح درعا بالدبابات بتاريخ 25-11-2011، مؤسسة نبأ الإعلامية، 20-2-2012، شوهد في: 17-12-2021؛ اجتياح حماة واقتحام بالدبابات مجزرة حماة الثانية 31-7-2011، شبكة شام، يوتيوب، 30-10-2011، شوهد في: 17-12-2021.

2- وثائق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة[1] :

صدرت عدة وثائق عن الائتلاف الوطني بخصوص رؤيته السياسية للمرحلة الانتقالية والتفاوض مع نظام الأسد بعد الوثائق التأسيسية في عام 2012.

على مستوى الرؤية السياسية أكد الائتلاف الوطني في الوثائق الأولى أن هدف الثورة هو إنهاء بنية نظام الاستبداد، وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية ذات النظام الديمقراطي الانتخابي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، ولم تطرأ تغييرات جذرية على هذه الرؤية حتى الآن؛ فما زال هنالك تأكيد على تمسك الائتلاف بالدولة الديمقراطية التعددية[2].

إلا أن تراجعاً مهماً طرأ على مستوى آلية التعاطي مع الحل السياسي وفق المراحل الثلاث الآتية:

المرحلة الأولى: أكد الائتلاف الوطني في وثائقه التأسيسية وحتى عام 2015 أن من ثوابته "عدم التفاوض مع نظام الأسد"[3]. بمعنى آخر: كان سقف الائتلاف عدم القبول بفكرة مشاركة نظام الأسد، لدرجة رفض التفاوض معه؛ وهو ما تم التراجع عنه عملياً بقبول الائتلاف حضور مؤتمر جنيف2 في بداية عام 2014.

---

[1] يُنظر: الرؤية السياسية والمبادئ التأسيسية للائتلاف الوطني السوري، الموقع الرسمي، 12-8-2012، شوهد في: 20-1-2022

[2] جاء في النظام الداخلي المعدل بتاريخ 7 نيسان 2022 ضمن المادة الثانية: "ويتبنى إعادة بناء مؤسسات الدولة التنفيذية والعسكرية والأمنية بما يحقق تطلعات الشعب السوري في بناء دولة ديمقراطية تعددية".
النظام الأساسي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، موقع الائتلاف الوطني، 7-4-2022، شوهد في: 18-5-2022.

[3] تضمنت ثوابت الائتلاف الوطني بحسب ما هي منشورة في موقعه الرسمي حتى عام 2018 العبارة التالية: "رفض الحوار والتفاوض مع حكومة الأسد"، ثم بعد ذلك طرأ تعديل على الثوابت وحُذفت هذه العبارة.
وقد أشار مركز كارنيغي لفكرة "رفض الحوار مع نظام الأسد" في لمحته عن الائتلاف الوطني. يُنظر: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مركز ماركوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، دون تاريخ، شوهد في: 4-5-2022.
أما الائتلاف الوطني فقد خلا موقعه الرسمي حالياً من أية إشارة لهذا الثابت.
يُنظر: ثوابت الائتلاف، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 6-10-2012، شوهد في: 4-5-2022

المرحلة الثانية: تبنّي الائتلاف الوطني وثيقة جنيف من دون أي تحفُّظ، والتي تقوم أساساً على فكرة "التفاوض مع النظام"، وآلية "الموافقة المتبادلة"؛ فقد جاء في مسودة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية لعام 2015[1] ما يلي: "إن هدف المفاوضات الأساس هو تنفيذ "بيان جنيف" بكافة بنوده".

المرحلة الثالثة: جاء في المادة الثانية من النظام الأساسي للائتلاف الوطني: "هو ائتلاف وطني للقوى والشخصيات السياسية والثورية التي تهدف إلى تحقيق الانتقال السياسي من خلال إسقاط نظام الحكم القائم بكل رموزه وأركانه بكل السبل المتاحة"؛ فوفقاً لهذه الفقرة لم يعد بيان جنيف1 هو الوسيلة الحصرية لتحقيق الانتقال السياسي، بل أصبح الأمر مفتوحاً ليشمل كل "السبل المتاحة".

لقد أسهمت التغييرات التي طرأت على الموقف الميداني والسياسي لقوى الثورة والمعارضة والدول الفاعلة في الملف السوري في حدوث هذا التراجع في موقف الائتلاف الوطني من مسار الحل السياسي؛ من عدم القبول بالتفاوض مع نظام الأسد، إلى قبول التفاوض على أساس بيان جنيف1، وصولاً إلى القبول بتحقيق الانتقال السياسي بأية وسيلة متاحة.

3- بيان مؤتمر الرياض1:

عُقد مؤتمر الرياض1 في السعودية في مدينة الرياض يومَي 9 و10 ديسمبر/ كانون الأول لعام 2015، وضمّ ممثلين عن الفصائل العسكرية - الائتلاف الوطني- هيئة التنسيق- تيار بناء الدولة- علماء دين- شخصيات وطنية مستقلة[2].

---

[1] وثيقة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية محفوظة في أرشيف مركز الحوار السوري، 2021.

يُنظر: الائتلاف يقرّ وثيقة "التسوية السياسية" في سوريا.. تغيير جذري للنظام وهيئة انتقالية بكامل الصلاحيات، زمان الوصل، 23-3-2015، شوهد في: 20-1-2022

[2] بلغ عدد حضور المؤتمر /122/ وفق التوزيع التالي: /36/ للائتلاف، /24/ للفصائل العسكرية، /13/ لهيئة التنسيق الوطنية، /2/ لتيار بناء الدولة، والبقية ممثلون عن الطوائف الدينية والعرقية من المستقلين.

=

خرج المؤتمر ببيان لخّص وجهة نظر القوى والشخصيات الموقعة عليه تجاه تطبيق الحل السياسي في سوريا، والتي لم تختلف عن التصورات التي جاءت في بيان جنيف1، كتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، والعمل على إجراءات بناء الثقة كوقف إطلاق النار وفكّ الحصار عن المناطق السورية المحاصرة وإطلاق سراح المعتقلين، والسماح بحرية إدخال المساعدات الإنسانية، وتحقيق العدالة الانتقالية[1].

غير أن النقاط الإضافية التي جاءت في البيان ولم ترد في بيان جنيف كانت توضيح مواقف هذه القوى من وجود رأس النظام بشار الأسد؛ إذ أكّد البيان ضرورة رحيله في بداية المرحلة الانتقالية، وكذلك رفض وجود كل المقاتلين الأجانب والميليشيات والقوات غير السورية[2].

إذا أخذنا بعين النظر التقارب الزمني بين مؤتمر فيينا2[3] الذي عُقد في منتصف شهر نوفمبر 2015 ومؤتمر الرياض1 الذي عُقد في الشهر الذي تلاه فإننا نلحظ أن البيان الأخير اختلف عن سابقه في عدة نقاط، أبرزها[4]:

1- تبنّى البيان الختامي ضرورة تأسيس "هيئة حكم انتقالية تتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية وفق بيان جنيف والقرار الدولي 2118"، وتكون لها الصلاحية على المؤسستين الأمنية والعسكرية. في حين أن هذه النقطة لم تُحسم في بيان فيينا2، التي جاءت فيه بعبارة: "إقامة حكم شامل ذي مصداقية وغير طائفي".

يُنظر: بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة، ورقة منشورة ضمن: "ملحقات مشروع تمكين: لتمكين الثورة من بناء نواة سوريا المستقبل. سوريا الحرة"، مركز الحوار السوري، 2016، ص114، شوهد في: 20-1-2022؛ القائمة الكاملة للمشاركين في مؤتمر "الرياض" للمعارضة السورية، عكس السير، 2015-12-09، شوهد في: 10-11-2021.

[1] مراد القواتلي، بيان الرياض تقدم لافت للمعارضة يواجه تطبيقه تحديات كثيرة، السورية نت، 12-12-2015، شوهد في: 10-11-2021.

[2] مؤتمر الرياض: المعارضة تؤكد رفضها للإرهاب وجديتها في الحل السياسي، الاتحاد، 11-12-2015، شوهد في: 10-11-2021.

[3] سنتحدث عن مؤتمر فيينا 2 بشكل مفصل لاحقاً أثناء استعراضنا الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية.
ينظر: ص25 وما بعدها.

[4] حسين محمد، مؤتمر الرياض يبتعد عن مخرجات فيينا 2، روسيا اليوم، 11-12-2015، شوهد في: 29-1-2021.

2- أكّد البيان "أن يغادر بشار الأسد وزمرته الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية"، في حين أن بيان فيينا2 تغاضى عن هذه النقطة.

أكّد مؤتمر الرياض1 واقع القضية السورية التي أصبحت خاضعة لتأثير التوافقات الدولية؛ فقد كشفت الطريقة التي أُجري فيها المؤتمر من حيث القرار (ما تم الاتفاق عليه في فيينا2) والمكان وطريقة اختيار أعضائه عدم وجود مبادرة سورية لتوحيد جهود قوى الثورة والمعارضة التي لا تبذل جهوداً لحل مشكلة تخصها بالدرجة الأولى، وإنما تنتظر الآخرين كي يرسموا لها خطواتها واجتماعاتها[1].

ولكن في المقابل مثّل مؤتمر الرياض -بغضّ النظر عن الطريقة التي عُقد فيها- المحطة الأهم التي جمعت طيفاً واسعاً من قوى الثورة والمعارضة بعد تشكيل الائتلاف الوطني، فقد ضمّ الأخير مكونات متعددة، من أهمها: الفصائل العسكرية وهيئة التنسيق، فضلاً عن المستقلين، مستبعداً كلاً من منصتَي القاهرة وموسكو. صحيح أن المؤتمر لم يرقَ لأن يكون نقطة انطلاق لتشكيل قيادة للثورة تجمع السياسيين والعسكريين[2]؛ إلا أنه نجح على الأقل على الصعيد الموضوعي في إيجاد قواسم مشتركة تمثلت في "بيان الرياض1"، لاسيما فيما يتعلق بالتمسك بفكرة "هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية ورحيل رأس النظام بشار الأسد في بداية المرحلة الانتقالية" بين أطراف متعددة ومتباعدة في رؤيتها تجاه آلية الحل السياسي.

[1] حازم نهار، المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2016. ص2 وما بعدها.

[2] المرجع السابق، ص2.

4- مؤتمر الرياض2:

عُقد مؤتمر الرياض٢ بتاريخ 22-11-2017 وحضره 142 شخصية[1]، وسعى المؤتمر -بحسب الدعوة التي وُجهت إلى المشاركين- إلى التقريب بين أطراف المعارضة السورية ومنصاتها، "تحديداً موسكو والقاهرة"[2]، وتوحيد وفدها التفاوضي لاستئناف المفاوضات المباشرة في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة[3]؛ إلا أن منهم مَن أشار إلى أهداف أخرى لم تُذكر في بيان الرياض1، كالتركيز على السلام ومكافحة الإرهاب[4].

لقد مثلّت قضية مشاركة منصة "موسكو" إحدى المسائل المهمة التي أحدثت شرخاً في "هيئة المفاوضات السورية" التي استقال عدد من أعضائها[5]؛ حيث إن المنصة رفضت تبنّي بيان الرياض1، خصوصاً ما يتعلق ببندَي بقاء بشار الأسد والاعتراف بالدستور الذي أصدره نظام الأسد عام 2012 ليكون حاكماً للمرحلة الانتقالية[6].

---

[1] تفصيل الحضور على النحو الآتي: 23 شخصاً عن الائتلاف السوري بقيادة رياض سيف، و16 شخصاً ممثلين عن هيئة التنسيق بقيادة حسن عبد العظيم، و11 شخصاً ممثلين عن منصة القاهرة، و7 أشخاص عن منصة موسكو، و64 شخصية مستقلة، و22 يمثلون الفصائل المقاتلة.

يُنظر: المعارضة السورية على اعتاب محطة فارقة في الأزمة السورية، صحيفة العرب، العدد 10820، 22-11-2017، شوهد في: 10-11-201.

[2] منصتا" القاهرة "و"موسكو": هما تجمُّعان سوريان تم الإعلان عنهما في مصر وروسيا عام 2014، ويعلنان أنهما يمثلان طيفاً من المعارضة السورية. إلا أن لهما توجهات وأولويات تتباين مع أولويات الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة؛ من أبرز شخصيات منصة القاهرة جهاد مقدسي وجمال سليمان، ومن أبرز شخصيات منصة موسكو قدري جميل رئيس حزب الإرادة الشعبية وعلاء عرفات، وتركز المنصة عموماً على دور روسيا المركزي في سوريا وتنادي "بمكافحة الإرهاب".

للتوسع يُنظر: تعرف على أبرز أعضاء وتوجهات منصتي القاهرة وموسكو، الجزيرة نت، 28-2-2017، شوهد في: 18-6-2022.

[3] محمد أمين، مؤتمر الرياض 2: فرصة للتوافق أم اعتماد خطاب مهادن؟ العربي الجديد، 18-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[4] إن "نص الدعوة للرياض1 كان يبين أن هدف المؤتمر حينها هو تشكيل جسم تفاوضي يقود لعملية تفاوضية؛ أما نص الدعوة للرياض2 فنجده يتحدث عن السلام ومكافحة الإرهاب وتوحيد المعارضة".

يُنظر: بيان الرياض 2 نسخة معادة عن الرياض 1 وهدف المؤتمر عزل الهيئة العليا عن أي دور قطري، شبكة شام، 24-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[5] عبد الحميد قطب، "الرياض 2".. السعودية تبيع دماء السوريين، صحيفة الشرق، 21-11-2021، شوهد في: 21-6-2022.

[6] عبد الرحمن خضر، استقالة رياض حجاب و8 أعضاء من الهيئة العليا السورية للمفاوضات، العربي الجديد، 20-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

على الصعيد الموضوعي أقرّ المشاركون في مؤتمر "الرياض2" بياناً ختامياً تضمن تشكيل وفد واحد للتفاوض غير المشروط مع ممثلي النظام[1]، مؤكدين ضرورة رحيل بشار الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية عند تشكيل هيئة التفاوض السورية الجديدة التي ورثت "هيئة المفاوضات العليا"[2].

إذا كان مؤتمر الرياض2 يبدو ظاهرياً أنه لم يختلف عن مؤتمر الرياض1، وأقله فيما يتعلق بالتمسك بالنقاط الموضوعية الأساسية للحل السياسي المتمثلة في هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية ورحيل رأس النظام في بداية المرحلة الانتقالية؛ فإن حقيقة الأمر ليست كذلك، ويمكن تلخيص أبرز الاختلافات الجوهرية بين المؤتمرين ونتائجهما بما يلي:

1- التنازل في فكرة البنود الإنسانية "فوق تفاوضية"، والدخول في "مسار الحل السياسي" دون أية شروط مسبقة.
2- القبول بدخول منصتَي القاهرة وموسكو في الوفد التفاوضي المحسوب على قوى الثورة والمعارضة، وبالتالي تفخيخ الوفد بجهات تحمل رؤىً قريبة جداً من رؤية نظام الأسد نفسه، مما فتح الباب لاحقاً على عملية تفاوض عبثية لا تنتهي، وجولاتها داخل وفد المعارضة نفسه قد تكون أطول وأكثر تعقيداً من جولاتها مع نظام الأسد[3].

صحيح أن بيان الرياض2 أشار صراحة إلى رحيل رأس النظام في بداية المرحلة الانتقالية؛ إلا أن ثمة إشارات وقرائن لعل أهمها دخول منصة موسكو إلى هيئة التفاوض السورية ترجّح

---

[1] بحسب البيان فإن "المفاوضات المباشرة غير المشروطة تعني أن كافة المواضيع تُطرح وتُناقش على طاولة المفاوضات، ولا يحق لأي طرف أن يضع شروطًا مسبقة"، مؤكداً: "لا تعتبر المطالبة بتنفيذ ما ورد في القرارات الدولية شروطاً مسبقة".
يُنظر: "الرياض 2" ينتهي بتشكيلة لم ترض جميع السوريين، عنب بلدي، 22-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[2] برئاسة نصر الحريري، وضمت "الهيئة العليا" للمفاوضات الجديدة خمسين عضواً، بينهم عشرة من "الائتلاف الوطني" المعارض، وستة من "هيئة التنسيق الوطنية"، إلى جانب ثمانية ممثلين عن منصتَي موسكو والقاهرة بالمناصفة، إلى جانب عشرة ممثلين عن الفصائل العسكرية، و16 عضواً مستقلاً.
يُنظر: بيان الرياض2 نسخة معادة عن الرياض1 وهدف المؤتمر عزل الهيئة العليا عن أي دور قطري، مرجع سابق.

[3] صادق عبد الرحمن، في الفروق بين بياني الرياض 1 والرياض 2، الجمهورية نت، 28-11-2018، شوهد في: 10-11-2021.

التنازل عن هذا الشرط بما يتوافق مع وجهة النظر الروسية للحل في سوريا، التي تتبناها هذه المنصة[1].

ثانياً- الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية: التنصيص على مرجعية جنيف1

كانت الوثيقة الأولى الدولية التي صدرت بتوافق الدول المؤثرة في الملف السوري هي: وثيقة جنيف1، وتم تثبيتها في قرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013، والتي ستصبح لاحقاً محور مسار الحل السياسي الأممي في كل الاجتماعات بين الدول المعنية، بما فيها بيانا فيينا 1 و2 لعام 2015، وبيان ميونيخ لعام 2016.

1- بيان جنيف1[2]:

يُعدّ بيان جنيف لعام 2012 هو المحاولة السياسية الجادة الأولى بعد خطة المبعوث الدولي لسوريا كوفي عنان ذات النقاط الست، ويُعد حتى الآن الحجر الأساس الذي ترتكز عليه كل القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمسار السياسي للقضية السورية[3].

ما يميز بيان جنيف لعام 2012 أنه تضمن موضوعياً النقاط الست التالية[4]:

---

[1] "المطلوب في الرياض2 تقسيم المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين: تحضيرية أو تفاوضية أو ما قبل انتقالية وانتقالية كاملة: يبقى بشار الأسد في الأولى متمتعاً بصلاحياته جزئياً أو كلياً، وترك الحديث عن إمكانية ترشحه في أول انتخابات رئاسية قادمة، مع عدم وجود أي ضمانات دولية لا في مدة محددة لانتهاء هذه المرحلة، ولا في ضمان عدم السماح له بالترشح للرئاسة القادمة، وهذا يطابق وجهة النظر الروسية والإيرانية".

يُنظر: العقد المطلوب حلها في مؤتمر الرياض 2، الجسر للدراسات، 20-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[2] للاطلاع على الوثيقة كاملة يُنظر: المرفق الثاني في قرار مجلس الأمن رقم 2118 لعام 2013، موقع الأمم المتحدة، شوهد في: 10-11-2021.

[3] يُنظر على سبيل المثال: قرارات مجلس الأمن التالية: 2118 لعام 2013، و2139 لعام 2014، و2254 لعام 2015، و2268 لعام 2016.

[4] يُنظر: د. أحمد قربي، تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 17-4-2020، ص3، شوهد في: 17-7-2022.

1- شروط التسوية السياسية: نصّ البيان على ضرورة أن تقدم هذه التسوية "عملية انتقالية"، وتتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع، وأن تحدد خطوات واضحة وفق جدول زمني، وأن تنفذ في جو يكفل السلامة للجميع، ويتسم بالاستقرار والهدوء، ويمكن بلوغها بسرعة ودون إراقة دماء، وتكون ذات مصداقية.

2- هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية.

3- عملية حوار وطني.

4- إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية.

5- انتخابات حرّة ونزيهة في ظل بيئة تعددية.

6- البيئة الآمنة والمحايدة والتي تتضمن: وقف الأعمال العدائية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة، وإطلاق سراح المحتجزين، واستمرار المؤسسات الحكومية في عملها، وأدوات العدالة الانتقالية.

انطلق بيان جنيف1 من العام إلى الخاص؛ فبعد أن حدد الشروط الأساسية لأية تسوية سياسية، وهي: "الشمول، وتحقيق الانتقال السياسي، والمصداقية، والجدول الزمني" تحدث عن الخطوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الانتقال السياسي، وهي: هيئة الحكم الانتقالية التي تهيئ بيئة آمنة ومحايدة يجري خلالها حوار وطني شامل قد يفضي إلى إعادة النظر في النظام الدستوري السوري، تجري بعدها انتخابات حرة ونزيهة؛ فهذه -باختصار- المقاربة التي قدمها بيان جنيف1.

أكّد البيان ضرورة إجراءات حسن النية التي يفترض أن يقوم بها نظام الأسد، وهي: وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، وحرية وصول المساعدات الإنسانية، والسماح بحرية التظاهر وحرية الصحافة؛ وهذه الإجراءات التي طالما تهرب النظام وحلفاؤه من تطبيقها، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير.

سكت البيان عن فكرة تنحّي الأسد التي جاءت استناداً إلى سياسة "الصمت البنّاء"، لتصبح هذه النقطة من أهم النقاط الخلافية لاحقاً بين الولايات المتحدة وروسيا، على الأقل نظرياً[1].

أشار بيان جنيف1 إلى ملف العدالة الانتقالية مع ما يعنيه ذلك من إمكانية تحريك الملف القانوني والحقوقي لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من رؤوس نظام الأسد. وهذا الموضوع ستحاول روسيا جاهدة تغييبه في محاولاتها الدؤوب لإعادة تعويم النظام، مع ما يقتضيه ذلك من التستر على جرائمه، والحيلولة دون إدانته في المحافل الدولية خصوصاً في مجلس الأمن[2].

بالمجمل: طغت المقاربة السياسية التي أرساها بيان جنيف1 على فكرة الحل السياسي في سوريا؛ فقد أضحى البيان أساساً لكل الوثائق والبيانات والقرارات الدولية اللاحقة المتعلقة بالحل السياسي في سوريا.

2- بيانا فيينا 1و2:

صدر بيانا فيينا 1و2 بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 على التوالي، عقب اجتماع وزراء خارجية دول "المجموعة الدولية لدعم سوريا"[3]، في غيابٍ للسوريين من نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة. ومثّل بيانا فيينا 1و2 الصيغة التوافقية الجديدة للحاضرين للحل السياسي في سوريا بعد انقضاء ما يقارب سنتين ونصف على بيان جنيف1، في ظل تغير

---

[1] يُنظر: اتفاق انتقالي بجنيف وخلاف بشأن الأسد، الجزيرة، 30-06-2012، شوهد في: 10-11-2021. ؛ رامي سويد، تعرف إلى مسار تصفية القضية السورية من جنيف إلى سوتشي، العربي الجديد، 28-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[2] استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" 16 مرة فيما يتعلق بالقضية السورية.

يُنظر على سبيل المثال: الاستخدام التعسفي للفيتو 16 مرة من قبل روسيا والصين، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 17-7-2020، شوهد في: 5-4-2022.

[3] ضمّت هذه المجموعة كلاً من: السعودية- تركيا- قطر- الإمارات- فرنسا- المملكة المتحدة- الأردن- روسيا- إيران- العراق- سلطنة عمان- لبنان- مصر- الولايات المتحدة- الصين- إيطاليا- ألمانيا.

يُنظر: تصريح المجموعة الدولية لدعم سوريا، سفارة الولايات المتحدة في سوريا، 14-11-2015، شوهد في: 29-1-2022..

الأولويات لدى معظم الدول الحاضرة من إحداث "التغيير السياسي في سوريا" إلى ضرورة "مكافحة الإرهاب".

ومن أبرز النقاط التي وردت في البيانَين: تأكيد أن وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية، وأن مؤسسات الدولة قائمة، والاتفاق على ضرورة هزيمة "داعش" و"النصرة" وغيرها من الجماعات الإرهابية، وتشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، يكون بعدها دستور جديد وانتخابات.

مع ما في بيانَي فيينا من موافقة لبيان جنيف1 في تأكيد وحدة سوريا واستقلالها، وفي بقاء مؤسسات الدولة بما فيها الجيش والأمن، وتجاهل تنحّي بشار الأسد؛ إلا أن هيئة الحكم في بيانَي فيينا جاءت بأنها "هيئة حكم ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، بخلاف ما كان في بيان جنيف1؛ وبين الصيغتَين فروقات كبيرة تفرّغ هيئة الحكم الانتقالية من مضمونها لصالح نظام الأسد كما نوضّح:

أ- تمتلك الهيئة الانتقالية كامل الصلاحيات التنفيذية في الحالة الأولى التي يترتب عليها بمقتضى ذلك "تأمين البيئة المناسبة والأمان، وتتبع لها - بموجب نص جنيف1- كل المؤسسات والأجهزة التنفيذية في الدولة بما فيها الأمنية والاستخباراتية، وهو ما يعني أنه حتى إن بقي الأسد في هذا السيناريو فسيكون بقاؤه شكلياً فقط، أما صيغة "هيئة حكم ذات مصداقية" التي جاءت في بيانَي فيينا فلا تأكيد فيها أن الهيئة الانتقالية بالصلاحيات التنفيذية الكاملة، وإنما إشارة إلى "حكم"، وقد تُفسر على أنها حكومة وحدة وطنية تحت حكم الأسد، وهو ما سيفتح المجال أمام استمرار نظام الأسد بتركيبته الأمنية والعسكرية الحالية، وبالأشخاص والقيادات نفسها التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوري.

ب- تجاهلَ بيانا فيينا 1و2 قضية العدالة الانتقالية؛ وهو ما يُخشى أن يكون الهدف منه إغلاق هذا الملف أو تمييعه[1]، كما أن عدم إقرار موضوع العدالة الانتقالية وتحديد العناصر المسؤولة عن المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان في مراكز النظام الأساسية قد يتيح لهذه العناصر المشاركة في العملية الانتقالية، ويتيح لها أيضاً الجلوس على طاولة الحوار مع المعارضة؛ ما يعني المساواة بين الضحية والجلّاد على أقل تقدير، وحفظ مراكز القوة في نظام الأسد لمراحل لاحقة.

ت- نصَّ بيان فيينا1 على: "وحدة سوريا وهويتها العلمانية أمور أساسية"، فشكّل هذا البند مُصادرةً لهوية الشعب السوري وإرادته؛ فإن إيراد هذه العبارات يشكل مُصادرة لإرادة الشعب السوري في الارتباط بهويته وحرمانه من تقرير مستقبله بنفسه، إذ إن جزءاً مهماً من الوثائق الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة أشارت أو صرحت إلى ضرورة المحافظة على الهوية السورية من دون تحديدها، أو تمسكت بالقيم المحافظة للشعب السوري[2].

مما جاء في بيانَي فيينا 1و2 عن مكافحة الإرهاب يتضح وجود توجُّه لدى الدول المعنية بالقضية السورية لحصر قضية "الإرهاب" في الجماعات التابعة للقاعدة والقريبة منها، دون التعرض للمليشيات والمرتزقة الطائفية التي استعان بها نظام الأسد، والتي ارتكبت المجازر

---

[1] إذ إن النص على العدالة الانتقالية يتضمن حكماً جميع الآليات التي يقوم عليها المفهوم في القانون الدولي والممارسة الدولية، وفي مقدمتها منع الإفلات من العقاب؛ وبالتالي ضمان وجود آليات قضائية للمساءلة والمحاسبة، إلا أن إسقاط هذا المفهوم يفتح الباب أمام تطبيق آليات تصالحية مع الماضي، وهو ما يعني فتح الباب أمام إصدار العفو أو تضمين شرط مسبق باستبعاد الآليات العقابية ضمن وثيقة اتفاق التسوية السياسية في سوريا؛ وهو ما حصل بالفعل في العديد من التجارب الدولية كجنوب أفريقيا.

يُنظر: روزا ليند شو، إعادة نظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة دروس من سيراليون، معهد السلام الأمريكي، شباط 2005؛ د. حميد بلغيت، تطبيقات مبدأ الإفلات من العقاب في تجارب العدالة الانتقالية الإفريقية، مؤلف جماعي، العدالة الانتقالية في إفريقيا مظاهر تفكك الأنظمة السلطوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2018، الطبعة الأولى، ص319.

[2] على سبيل المثال: لم تحدد وثيقة المبادئ الخمسة هوية الدولة، وإنما اكتفت بالتأكيد على ضرورة المحافظة على هوية الشعب السوري، في حين أن الإطار التنفيذي أشار إلى القيم المحافظة في هوية الشعب السوري عندما جاء فيه: "تمثل الثقافة العربية الإسلامية معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات والاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية، حيث تنتمي أكثرية السوريين إلى العروبة وتدين بالإسلام ورسالته السمحاء التي تتميز بالوسطية والاعتدال".

بحق الشعب السوري. وقد يسهم إبقاء المليشيات والمرتزقة الطائفية داخل سوريا خارج دائرة التصنيف بالإرهاب[1] في تثبيت وجودها في سوريا (نموذج حزب الله السوري)، وفي المقابل فإن توصيفهم بـ "الإرهاب" سيسهّل ملاحقتهم قانونياً، ويضعف الموقف السياسي للدول الداعمة لهم، وسيتيح المطالبة بخروجهم كإحدى إجراءات بناء الثقة قبل بدء العملية الانتقالية. فلا يمكن إحلال استقرار طويل الأمد في سوريا دون التصدي لمسألة المقاتلين الأجانب، لاسيما وأن نظام الأسد قد أطلق برنامجاً لمنحهم الجنسية السورية، وبعضهم بدأ يستقر في مناطق هُجّر أهلها منها مثل الغوطة الشرقية وحمص؛ مع ما لذلك من عواقب وخيمة على عودة اللاجئين، وزرع بذور التوترات الطائفية والعرقية لاحقاً[2].

3- بيان ميونيخ:

عقب اجتماعَي فيينا 1+2، وما تلاهما من تشكيل هيئة المفاوضات العليا، وصدور قرار مجلس الأمن 2254 في أواخر عام 2015؛ أصدرت المجموعة الدولية لدعم سوريا بياناً في شباط 2016 على هامش مؤتمر ميونيخ الدولي للأمن والسياسات الدفاعية- لإحياء محادثات جنيف للسلام في سوريا ووقف نزوح المدنيين.

جاء البيان في ثلاث فقرات رئيسة؛ تحدثت الأولى والثانية منها عن ضمان وصول الإغاثة الإنسانية وتسريع وصولها للمدنيين، خصوصاً المحاصرين منهم، إلى جانب تحقيق وقف للأعمال العدائية في عموم البلاد على نحو عاجل، ينطبق على أي طرف مشترك في أعمال قتالية عسكرية أو شبه عسكرية ضد أية أطراف أخرى عدا تنظيم داعش وجبهة النصرة،

[1] تُعد هذه الميليشيات مرتزقة بموجب المادة /47/ من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، كما ينطبق عليها تعريف "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"(FTF) الوارد في قرار مجلس الأمن رقم2178 لعام 2014.

[2] يُنظر: لينا الخطيب وآخرون، سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة، المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس"، آذار 2017: ص8..

في حين أعادت الفقرة الثالثة ما جاء في قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 من تشكيل حكم شامل غير طائفي وكتابة دستور وإجراء انتخابات[1].

نلحظ أن هذا البيان وعلى الرغم من تأكيده السير قدماً في تثبيت وقف إطلاق النار والمضي في مسار الحل السياسي؛ إلا أن الواقع الفعلي على الأرض كان يشير إلى عكس ذلك، فقد استغلت روسيا ونظام الأسد هذه النقطة، وتابعوا تقدمهم في حلب وريف حمص وقصفهم للمدنيين بحجة عدم شمول الاتفاق للنصرة والإرهاب[2]، الأمر الذي فُسر على أنه تنازل غربي لصالح روسيا[3].

لقد كانت روسيا – الداعم الأكبر للأسد – هي الرابح الأكبر من مجمل التفاهمات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سوريا، والتي أشارت إلى استثناء تنظيمي جبهة النصرة وداعش من إيقاف العمليات العسكرية؛ مما سمح لها باستمرار غاراتها الجوية التي استهدفت فعلياً فصائل قوى الثورة والمعارضة السورية تحت غطاء "مكافحة الإرهاب"، وبالأخص مع فتح المجال لاستهداف جبهة النصرة "هيئة تحرير الشام -هتش حالياً" التي دائماً ما تتمركز في مناطق تنشط فيها فصائل قوى الثورة والمعارضة، خاصة على الحدود مع تركيا؛ وهو ما

---

[1] يُنظر: بيان المجموعة الدولية لدعم سوريا، ميونخ في 11-2-2016، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، شوهد في: 29-1-2022.

[2] يُنظر: مئات الغارات على ريف حمص رغم اتفاق "ميونيخ"، الجزيرة نت، 13-2-2016، شوهد في: 20-5-2022؛ تقرير شام السياسي، شبكة شام الإخبارية، 27-02-2016، شوهد في: 20-5-2022؛ أحمد محمد، بعد توقيع اتفاق ميونيخ.. هل يتواصل «التلاعب» الروسي؟، ساسة بوست، 14-2-2016، شوهد في: 20-05-2022.

[3] أكد وزير خارجية روسيا "سيرجي لافروف" مواصلة بلاده عملياتها في سوريا، قائلاً: "إن هذا الاتفاق لا يشمل المنظمات الإرهابية التي صنّفها مجلس الأمن الدولي، مثل داعش وجبهة النصرة؛ لذا فإن مقاتلاتنا ستواصل غاراتها ضد هذه المنظمات".

يُنظر: ما هي تفاصيل اتفاق "ميونيخ" لإنهاء القتال في سورية؟، موقع السورية نت، 12-2-2016، شوهد في: 10-11-2021.

وفي هذا السياق يرى فريق أن "اتفاق ميونيخ جاء ليترجم التراجع الأميركي والغربي أمام المخططات الروسية في سورية، ويعطي النظام وقتاً إضافياً جديداً لقضم مزيد من مناطق المعارضة، فيما يمنع المعارضة من أي رد فعل؛ وهو الأمر الذي يعطي شرعية دولية لروسيا لتنفيذ مخططها في سورية".

يُنظر: عبسي سميسم، اتفاق ميونيخ السوري بعيون المعارضة: الحكم للأفعال، العربي الجديد، 13-2-2016، شوهد في: 10-11-2021.

سيحدث لاحقاً في كل حملات الروس العسكرية على مناطق قوى الثورة والمعارضة من حلب إلى درعا إلى أرياف دمشق وحمص وإدلب.

المبحث الثاني: الوثائق السياسية غير الرسمية

ونقصد بها: الوثائق السياسية الصادرة عن قوى سياسية معارضة، وعن بعض القوى العسكرية؛ من دون أن تكون لها قيمة قانونية، وإن كان لها قيمة سياسية ومجتمعية.

سنتحدث بداية عن الوثائق السياسية غير الرسمية الصادرة عن القوى السياسية، ثم عن تلك الصادرة عن القوى العسكرية.

أولاً- الوثائق السياسية الائتلافية الصادرة عن المعارضة السياسية:

أصدرت القوى السياسية وثائق سياسية متعددة عبر سنوات الثورة الماضية؛ وإلى جانب تركيز غالبيتها على تقديم رؤية القوى الموقعة عليها لتطبيق الحل السياسي في سوريا فإنها قدّمت كذلك محددات ومبادئ أولية لرؤيتها تجاه سوريا المستقبل.

تشمل هذه الوثائق بحسب تسلسل صدورها الزمني: عهد الكرامة والحقوق، ووثائق القاهرة لعام 2012، ووثائق القاهرة لعام 2015، وبيانَي موسكو1+2[1]، وبيان أستانة، ووثيقة المبادئ الخمسة، وإعلان الوطنية، وميثاق جبهة السلام والحرية.

1- عهد الكرامة والحقوق[2]:

صدر هذا العهد بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2011 عن هيئة التنسيق الوطنية، ليرسم أهم المبادئ التي يفترض أن تقوم عليها سوريا الجديدة، من دون التعرض لسير المرحلة الانتقالية؛ فهو وثيقة مبادئ أساسية أكثر منها خطة إجرائية لطريق التحول إلى الدولة الجديدة. وقد تضمنت الديباجة: "شكّلت العهود والعقود والمواثيق أساس التعامل بين الناس وبين أبناء

[1] تم إدراج وثائق منصات موسكو وأستانة على الرغم من عدم احتسابها على قوى الثورة والمعارضة من باب مقارنتها مع وثائق قوى الثورة والمعارضة، والوقوف على النقاط الخلافية فيما بينها.

[2] للاطلاع على العهد كاملاً يُنظر: عهد الكرامة والحقوق، موقع هيئة التنسيق الوطنية، 17-9-2011، شوهد في: 10-11-2021.

البلد الواحد؛ وكان محتواها هو العلامة التي لابدّ من حضورها في مرحلة التغيير والانتقال والبناء، وكانت قواعدها هي فيصل المجتمع بمختلف تكويناته وأسس الدولة لحماية الحريات الأساسية وصون السيادة؛ وهي غير قابلة للتصرّف باسم أية أغلبية انتخابية أو سياسية أو اجتماعية، ولا يجوز حذف أيّ جزءٍ منها".

أما أبرز المبادئ التي جاءت فيها، والتي تم تبنّيها على أنها أهداف الثورة الشبابية السلمية المدنية فهي:

1- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظامٍ جمهوري ديموقراطي مدنيّ تعدّدي.
2- تنبني الدولة السورية على أساس المساواة التامّة في المواطنة وفي الحقوق والواجبات لجميع أبنائها، لاسيّما المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، ودون أيّ تمييز من أيّ نوع، سواء أكان ذلك بسب الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنيّة أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس الشعار التأسيسي للجمهورية الأولى "الدين لله والوطن للجميع".
3- تتطلّع الدولة السورية خاصّة إلى إرساء تعاون وثيق مع تركيا وإيران في سبيل إنشاء منظومة إقليميّة وازنة.

نلحظ أن واضعي هذا العهد قد أرادوا إرساء فكرة "المبادئ فوق الدستورية"؛ بحيث تشكل هذه المبادئ حجراً أساساً للنظام الجمهوري في سوريا المستقبل، ولا يتم التصويت عليها؛ فشرعيتها مستمدة من قيمتها كحقوق مدنية وسياسية للإنسان لا يجوز حذفها أو تعديلها من قبل أي جماعة أو أغلبية.

إضافة إلى ذلك جاء هذا العهد ليكرّس فكرة "حيادية الدولة"[1] بطريقة ضمنية من خلال الإشارة إلى شعار "الدين لله والوطن للجميع"، معتبراً هذا المبدأ أساسياً لا يجوز تعديله أو حذفه أو التصويت عليه.

ونص "العهد" كذلك على إقامة علاقات إقليمية متميزة مع تركيا وإيران، في تصريح غير معهود عن شكل العلاقات الإقليمية مع دول يتم تحديدها مباشرة؛ فيما يبدو كأنه محاولة لتقديم خطاب يسعى إلى كسب ودّ الدولتين الإقليميتين اللتين وقفتا على طرفَي نقيض تجاه الثورة السورية.

2- وثائق القاهرة لعام 2012[2]:

صدرت هذه الوثائق التي تشمل (الرؤية السياسية والعهد الوطني) عن مؤتمر المعارضة الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2-3 تموز/يوليو 2012 بحضور نحو 210 شخصيات تمثل مختلف التيارات السياسية، وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج والحراك الثوري، تحت رعاية جامعة الدول العربية.

رسمت هذه الوثائق ملامح المرحلة الانتقالية والأسس الدستورية لسوريا المستقبل؛ إذ وردت فيها النقاط المهمة الآتية:

- المرحلة الانتقالية:

---

[1] يُقصد بمبدأ "حيادية الدولة": أن تكون على مسافة واحدة من جميع المكونات والأديان، وأن تضمن حرية الاعتقاد والتدين لجميع الأفراد، من دون تمييز في قوانينها بين الأفراد والمكونات على أساس الدين أو الاعتقاد أو العرق.
للتوسع في معاني مبدأ "حيادية الدولة" يُنظر: أنور الجمعاوي، مفهمة الدولة عند الإسلاميين "قراءة في نماذج مختارة"، بحث ضمن مجموعة كتاب الإسلاميون وقضايا الدولة "الجزء الثاني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017، ص253 وما بعدها، بسام قوتلي، ما الذي نعنيه بحيادية الدولة؟ بحث مقدم إلى ندوة "تجارب سورية الدستورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 16 آذار- 2020، شوهد في: 29-1-2022.
Bruce Ryder, State Neutrality and Freedom of Conscience and Religion, The Supreme Court Review: Osgood's Annual Constitutional Cases Conference, Volume 25, 2005, p.170-175.

[2] للاطلاع على الوثائق كاملة يُنظر: ملف مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة، مركز الشرق العربي، 7-4-2012، شوهد في: 10-11-2021.

1- يبدأ الحل السياسي في سوريا بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين.
2- تتشكل حكومة تسيير أعمال بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية وسلطة الأمر الواقع الوطنية ومَن لم تتلطخ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام.
3- حلّ حزب البعث والتحفظ على أمواله وأملاكه، مع السماح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.
4- تشكل الحكومة الانتقالية مجلس أمن وطني يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين، ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة. يتولى هذا المجلس إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممن ثبت تورطه، وحل الميليشيات المسلحة (الشبيحة)، وسحب السلاح من المدنيين، وضم مَن يرغب من الثوار إلى القوات المسلحة.
5- تشكيل هيئة قضائية مستقلة (هيئة حكم) ولجنة تقصّي حقائق (تحقيق)، للكشف عن جرائم النظام المرتكبة خلال الثورة والبتّ فيها، ومحاسبة مسؤولي النظام الكبار الذين ارتكبوها.
6- فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة التي تشمل الأفراد والعصابات (الشبيحة) يستمر عمل المحاكم العادية وفق القانون السوري متماشياً مع إصلاحها.

- وثيقة العهد الوطني:

1- الشعب السوري شعب واحد، أفراده متساوون رجالاً ونساءً، دون تمييز على أساس اللون أو الأصل أو .... إلخ، ويحق لكل مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بغضّ النظر عن دينه أو قوميته، رجلاً كان أو امرأة.
2- تقوم مؤسسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدوريّة والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ تداول السلطة

عبر الانتخاب السرّي والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقررها صندوق الاقتراع مهما كانت.

3- إقرار وجود القوميات الكردية والآشورية والتركمانية ضمن إطار وحدة الوطن السوري.

4- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقق من خلال نظام جمهوري ديمقراطي مدني تعددي.

كانت هنالك حالة من التناغم بين وثائق القاهرة وبيان جنيف1 الذي سبقها بثلاثة أيام تقريباً في عدة نقاط، لعل من أهمها: النص على وجود "فترة انتقالية" تقودها هيئة انتقالية تتشكل من قوى الثورة والمعارضة والنظام؛ غير أنها تميزت من بيان جنيف1 في نقاط متعددة، من أبرزها ما يلي:

1- صرحت بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين.

2- إتاحة منصب رئيس الدولة للذكور والإناث من مختلف المكونات؛ إذ شكل ذلك تناقضاً مع ما هو مستقر في تاريخ سوريا الحديث من دستور 1920، من حصر منصب رئاسة الدولة بالذكور من المسلمين[1].

3- إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية التي أجرمت بحق السوريين، فنصّت على إعادة هيكلتها ودمج المقاومة المسلحة فيها، وعلى وجود عناصر منها داخل مجلس الأمن الوطني؛ وهذا التوجه كان متقدماً على ما جاء في بيان جنيف1 بهذا الخصوص[2].

---

[1] اطردت الدساتير السورية في التأكيد على أن دين رئيس الدولة الإسلام.

يُنظر: مركز الحوار السوري، الدراسة البحثية الخاصة بمشروع مبادرة وثيقة التوافق الوطني، موقع مبادرة وثيقة التوافق الوطني، 2017، ص28.

[2] جاء في بيان جنيف 1 ما يلي: استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك -فيما يشمل- قوات الجيش ودوائر الأمن.

ومع ذلك يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية -بما فيها دوائر الاستخبارات- أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.

يُنظر: الملحق الثاني من قرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013، شوهد في: 11-11-2021.

3- وثيقة مؤتمر القاهرة لعام 2015[1]:

صدرت هذه الوثيقة عن مجموعة من المحسوبين على "المعارضة الداخلية" من التيار الديمقراطي والقومي والليبرالي، وحيث إن غالبية الشخصيات المجتمعة محسوبة على تيار "التغيير الديمقراطي" فقد أتت هذه الوثيقة تكرّس هذا التوجه في الحل السياسي الذي اقترحته، وأبرز ما جاء فيها[2] :

- إن الهدف السياسي للعملية التفاوضية المباشرة هو الانتقال إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي تداولي.
- إلغاء جميع أحكام محاكم الإرهاب والأحكام الاستثنائية، وتلك التي صدرت عن محاكم عادية صدرت على خلفية الأحداث منذ آذار 2011، كذلك إلغاء كل المحاكم المشكَّلة خارج مناطق السيطرة الحكومية.
- من المهام العاجلة للحكومة الانتقالية الشروع في إعادة هيكلة القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية، وإعادة دمج المنشقين من ضباط وعناصر في مؤسساتها، وتنظيم عملها وفق المبادئ الدستورية.

قامت وثيقة القاهرة على وثيقة جنيف من حيث الجوهر؛ فهي فصّلت في بعض النقاط والمبادئ التي وضعتها وثيقة جنيف (تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، والمحافظة على مؤسسات الدولة)، وأضافت بعض النقاط المهمة (محاربة الإرهاب).

---

[1] من أبرز النقاط التي جاءت بها الوثيقة مصطلح "القوى العسكرية المؤمنة بالحل السياسي والانتقال الديمقراطي"، وتركيزها على ضرورة وجود التزام دولي وإقليمي بوقف دعم "الجماعات المسلحة" دون النظام، وتعويلها الكلي على القوى السياسية في تشكيل هيئة الحكم الانتقالي.

[2] يُنظر: النص الكامل لخارطة الطريق كما أقرها مؤتمر القاهر للمعارضة السورية، عكس السير، 09-06-2015، شوهد في: 10-11-2021.

على الرغم من أن الوثيقة أكدت إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية؛ إلا أنها بالمقابل أكدت مثلاً إلغاء كل المحاكم القائمة في المناطق المحررة، وهذا يشير بصورة غير مباشرة إلى عدم شرعية هذه المؤسسات الثورية من وجهة نظر موقّعي الوثيقة.

4- وثائق مؤتمري موسكو1-2[1]:

دعت روسيا إلى مؤتمرَين بهدف جمع النظام والمعارضة في مفاوضات غير مباشرة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين؛ فكان تجاوب النظام -من جهة- ضعيفاً، وبدا ذلك من خلال ضعف مستوى تمثيله في المؤتمرَين[2]، وكان حضور المعارضة ضعيفاً أيضاً من جهة أخرى، وتجلى ذلك في دعوة بعض الشخصيات المعارضة المحسوبة على "معارضة الداخل" و"المعارضة التي أنشأها النظام عقب الثورة" وبعض التيارات السياسية المعروفة بضعف وجودها وتأثيرها[3].

قامت فكرة المؤتمرَين على إيجاد حل سياسي بالاعتماد على وثيقة جنيف لعام 2012 "وفق الرؤية الروسية"، من دون التصريح بمصير النظام الحالي، وبجعل التغيير تحت قيادته بالاشتراك مع تيارات "محسوبة على المعارضة اختارتها روسيا بما يتوافق مع مصالحها"، إضافة إلى جعل محاربة "الإرهاب" أولوية. ومن أهم النصوص التي جاءت فيهما:

---

[1] للاطلاع على بيان مؤتمر موسكو1 يُنظر: منتدى موسكو يقر مبادئ للحل السوري، روسيا اليوم، 30-1-2015، شوهد في: 10-11-2021، وللاطلاع على بيان مؤتمر موسكو 2 يُنظر: بهية مارديني، منتدى موسكو، معارضة أليفة ونظام متعنت، إيلاف، 10-4-2015، شوهد في: 10-11-2021.

[2] ترأس وفد النظام في الجلستين بشار الجعفري مندوب نظام الأسد لدى الأمم المتحدة.

[3] حضر مؤتمر موسكو 2: رئيس تيار بناء الدولة السورية لؤي حسين، مع اثنين من أعضاء التيار، بعدما كان قد رفض حضور مؤتمر موسكو1 "لأن المدعوين من القوى الموالية للنظام أكثر منها المعارضة"، كما حضر حسن عبد العظيم ممثلاً عن هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي مع اثنين من أعضاء الهيئة، بينما رفض الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة المشاركة.

يُنظر: ابرز قوى المعارضة السورية في الداخل تعلن مشاركتها في مؤتمر موسكو، SWI swissinfo.ch، 27-03-2015، شوهد في10-11-2021.

- إن نتائج أي عملية سياسية تتم بالتوافق بين السوريين؛ حكومةً وقوىً وأحزاباً وفعالياتٍ مؤمنةً بالحل السياسي.
- الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة.
- دعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تسهم في تحقيق التسوية السياسية، ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في مكافحة الإرهاب.
- مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجدية على كل الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تسهم في سفك الدم السوري، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ووقف كل الأعمال الداعية له.
- التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بأيدي مؤسسات الدولة.

من الواضح تأثير النظامَين الروسي والأسدي في مخرجات هذين المؤتمرَين في إدراج رؤيتهما للحل السياسي، التي تقوم على إجراء بعض الخطوات التي تعيد تأهيل نظام الأسد وتحافظ على بنيته، خصوصاً مؤسستَي الأمن والجيش، والتركيز على فكرة محاربة الإرهاب وحصره فقط في داعش و"بعض المجموعات المسلحة الثورية"، بعيداً عن ميليشيات نظام الأسد والميليشيات الأجنبية التي استعان بها في حربه ضد السوريين.

5- إعلان أستانة للحل السياسي:

يُعد هذا الإعلان استمراراً للخط الذي وضعته القاهرة- موسكو للحل السياسي في سوريا؛ حيث إن غالبية الحضور كانت من ضمن التيارات والشخصيات التي حضرت مؤتمرات القاهرة وموسكو 1-2، ولذلك كان هذا الإعلان قريباً في لغته إلى وثيقة القاهرة لعام 2015.

ومن أبرز النصوص التي جاءت فيه:

- تشكل مشاركة كل القوى الوطنية السورية في الحوار شرطاً لابد منه في الحل على أساس مبادئ جنيف1، عبر حكومة توافق وطني مرحلي، بحيث يُفضي ذلك في نهاية المطاف إلى تغيير بنية النظام، ويفتح الآفاق أمام التحول الديمقراطي الجذري للنظام ومؤسسات الدولة.
- يتطلع المجتمعون مع جميع السوريين إلى إنشاء دولة الوحدة الوطنية التي قوامها المواطنة الحرة والمتساوية، حيث تكون سوريا دولة لكل السوريين والسوريات دون تفرقة أو تفاضل.
- إن بقاء سوريا دولة وطنية واحدة لجميع مواطنيها يشترط تحولاً جذرياً لها، على أساس من اللامركزية الموسعة نحو الديمقراطية التعددية، بحيث لا يمكن اختزالها في أية هوية دينية أو عرقية.
- يدعو المجتمعون إلى إعادة بناء مؤسسة الجيش وفق أسس وطنية تتولى حماية البلاد.

يشكل إعلان أستانة -كما أسلفنا- استمراراً للنهج الذي سار عليه المجتمعون في القاهرة وموسكو[1] لعدة أسباب، أهمها: وجود الشخصيات والتيارات المعارضة نفسها والمحسوبة على تيار "التغيير الديمقراطي" التي لم يؤمن كثير منها بالثورة وأهدافها[2]، واتفاق الدول التي تمت فيها الاجتماعات في نظرتها للحل السياسي في سوريا عبر مدخل "حكومة وحدة وطنية".

لذلك نجد تشابه غالبية النقاط التي وردت في إعلان أستانة مع وثيقة القاهرة لعام 2015 ووثائق مؤتمرَي موسكو 1و2 من حيث التركيز على محاربة الإرهاب، ومنح النظام قيادة العملية السياسية.

[1] لذلك نجد أن الوثيقة نصت على أنه "تشكل مبادئ جنيف1 وتطويراتها أساساً لأي حل سياسي، مع البناء على كل المسارات والأوراق التوافقية الأخرى وموسكو1-2 كشرط لعملية الانتقال السياسي للسلطة".

[2] كالقوى السياسية المحسوبة على هيئة التنسيق الوطنية، وتلك التي نشأت وأخذت شرعيتها من النظام كتيار قدري جميل.

6- وثيقة المبادئ الخمسة:

بادرَ المجلس الإسلامي السوري[1] لرعاية إصدار وثيقة مبادئ وثوابت حملتْها الثورة السورية، وأصدرها في وثيقة حملت اسم "المبادئ الخمسة للثورة السورية" بتاريخ 2015/5/18، جمعت تواقيع ما يزيد عن ثمانين جهة ثورية وشخصية وطنية[2].

لقد هدفت هذه الوثيقة لتحقيق عدة أهداف، أهمها: وضع خطوط حمراء لأية عملية سياسية تهدف إلى حل "الأزمة السورية"، بحيث لا تلتفّ على الثورة السورية ومطالبها المحقّة؛ مما يذكّر جميع الأطراف المحلية والدولية بأصل الثورة وأهدافها، وتوجيه رسالة إلى العالم مفادها: "أن قوى الثورة والمعارضة -على اختلاف توجهاتها ومشاريعها- متفقة على المبادئ الثورية الأساسية"، والتأكيد على رفض قوى الثورة والمعارضة الموقعة فكرة مشاركة النظام في حل "الأزمة"، وليس لفكرة الحل السياسي ذاتها؛ مما يدفع عن الثوّار تهمة "الإصرار على الحل العسكري ورفض الحل السياسي".

وشملت المبادئ التي تضمنتها الوثيقة: إسقاط نظام الأسد، وتفكيك أجهزته الأمنية، وخروج كل القوى الأجنبية من الأرض السورية، والحفاظ على وحدة سورية وهويتها، مع رفض المحاصصة بأنواعها.

كان لوثيقة المبادئ الخمسة أهمية خاصة آنذاك؛ إذ لأول مرة منذ انطلاق الثورة يتفق هذا العدد من الشخصيات والهيئات ذات التوجهات المختلفة على مجموعة ثوابت للثورة السورية تشكل خطوطاً حمراء بالنسبة إليها، وقد تبنّت الوثيقة خطاباً وطنياً جامعاً شكلّ

---

[1] يعرّف المجلس نفسه بأنه: "هيئة مرجعية شرعية وسطية سورية، تسعى إلى جمع كلمة العلماء والدعاة وممثلي الكيانات الشرعية، وتوجيه الشعب السوري، وإيجاد الحلول الشرعية لمشكلاته وقضاياه، والحفاظ على هويته ومسار ثورته".
يُنظر: موقع المجلس الإسلامي السوري، شوهد في: 18-5-2022.

[2] عدد الموقعين على الوثيقة وصل لنحو 74 جهة ثورية ونحو 52 شخصية مهمة، وحضر مؤتمر إطلاقها شخصيات ممثّلة لمنظمات سياسية ومدنية ودينية من الثورة السورية ومجموعة من الصحفيين لعدة مؤسسات إعلامية ثورية.
يُنظر: المجلس الإسلامي السوري يعلن عن وثيقة "المبادئ الخمسة للثورة السورية" على رأسها رحيل الأسد، السورية نت، 18-9-2015، شوهد في: 14-4-2022.

الحد الأدنى الذي يمكن أن يجتمع حوله السوريون، وبرهن على إمكانية إيجاد قواسم مشتركة فيما بينهم.

ومع أن الوثيقة تبنّت خطاباً وطنياً جامعاً ابتعد عن الألفاظ الأيديولوجية إلا أنها أشارت بشكل غير مباشر إلى الطابع الإسلامي المحافظ؛ وقد بدا ذلك واضحاً في الترويسة "البسملة" وفي الإشارة إلى حقوق السوريين التي كفلها الإسلام، مع تقديمه على غيره من الأنظمة: "لا يمكن أن يتنازلوا عن حقوقهم الإنسانية والوطنية التي كفلها الإسلام، وكفلتها كل الشرائع السماوية والقوانين والنظم الدولية"[1].

7- إعلان الوطنية السورية[2]:

أصدرت مجموعة من المثقفين السوريين وثيقة "إعلان الوطنية السورية" بتاريخ 15 حزيران 2020، والتي سعت للإجابة عن مختلف التساؤلات المتعلقة بحاضر سوريا ومستقبلها من منطلق "الوطنية السورية" الذي جاء عنواناً لها. ومن أهم ما جاء فيها[3]:

- التأكيد على الهوية السورية الوطنية وعلى مبادئ وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها، وتأكيد خطوط العدالة الانتقالية الأساسية، ولاسيما ما يتعلق بفكرة محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب السوري، وتفكيك النظام الحالي، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، ورفض الاحتلال الأجنبي للأرض السورية.

---

[1] يُنظر: قراءة في وثيقة المبادئ الخمسة، ملحقات مشروع تمكين- الأولى، مركز الحوار السوري، 2016، ص251 وما بعدها.

[2] يُنظر: إعلان الوطنية السورية ما هو؟ وردود الفعل حوله، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 24-06-2020، شوهد في: 10-11-2021.

ويُنظر أيضاً: حسام الدين درويش، "(إعلان) الوطنية السورية" بين الفردانية الليبرالية والجماعاتية اللا ديمقراطية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 02-07-2020، شوهد في: 10-11-2021.

[3] على الرغم من تعدد الأجسام السياسية السورية؛ إلا أن الاختلافات بينها اختلافات هامشية وتفصيلية في أغلبها، وأن الخلافات الجوهرية مقتصرة على نقاط محددة قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

يُنظر: أبعاد التوافق الوطني: قراءة تحليلية في وثائق ائتلافية لقوى الثورة والمعارضة السورية"، مركز الحوار السوري،2-9-2020، شوهد في: 10-11-2021.

- رفض الوجود الأجنبي، واستخدام مفردة "الاحتلال"، مع المطالبة بضرورة خلوّ سورية من الاحتلالات جميعها؛ أي: الوجود العسكري غير الشرعي.
- التركيز على الانتماء الوطني، مع الإشارة إلى الثقافة والتاريخ السوريين فقط، والتأكيد أن "تاريخ وثقافة كل التنوُّع الثقافي والسياسي والديني والاجتماعي فيها، وليس تاريخ إثنية بعينها أو دينٍ أو مذهبٍ دون سواه"، والإحالة إلى العقد الاجتماعي الجديد في توضيح قضية القوميات والوطنية السورية ومحددات علاقة سوريا بمحيطها وبالعالم.
- استعمال عبارة "القوميات والجماعات"، وعدم استخدام مصطلح "الأقليات".
- الاعتراف بالقضية الكردية عبر "إيجاد حل ديمقراطي وعادل"، من دون تقييد ذلك عبر الأدوات الدستورية، مع تأكيد ضرورة أن يضمن الحل "المساواة الكاملة للمواطنين السوريين الكرد مع بقية المواطنين السوريين"، وأن يكون هنالك حوارٌ حقيقي منفتح على مناقشة جميع الحلول "الديمقراطية والممكنة"، وتوضيح أن الأهداف التي يفترض تحقيقها من هذه الحلول، هي: "مزيد من الحريات، ومزيد من تماسك النسيج الوطني والدولة الوطنية".
- التصريح بضرورة بقاء مؤسسات الدولة "وطنية" وحيادية تجاه الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة، حيث جاء فيه: "تتركز سمتها الأساسية -أي الدولة السورية- في طابعها العام المشترك، وفي بقاء مؤسساتها مؤسساتٍ وطنية عامة، ومحايدة إزاء الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة، لتؤدي وظيفتها في تحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية المختلفة"؛ فبقاء مؤسسات الدولة حيادية يعني -ولو بشكل غير مباشر- تحييد العامل الديني عن قوانين الدولة وأعمالها.
- رفض عمليات التغيير الديمغرافي وكذلك عودة اللاجئين والنازحين قبل تحقيق الانتقال السياسي، بحيث تكون العودة آمنة وطوعية؛ مع تجريم كل السلوكيات التي تؤدي إلى منع عودة اللاجئين والنازحين إلى أماكن سكناهم الأصلية.

- إحالة قضية "الأديان والمعتقدات والوطنية السورية" إلى الدستور السوري المستقبلي، بما يعنيه ذلك من أن الموقّعين على البيان أرادوا إيضاح أن موقفهم حول دور الدين وحيادية الدولة أعلاه هو موقف خاص بهم كسوريين، وبالتالي فالموقف النهائي هو لممثلي الشعب السوري الذين يفترض أن يكتبوا الدستور السوري. وقد حصر الإعلان محددات وضع الدستور بما يلي: أن يكون من وضع السوريين حصراً - داخل سوريا - عبر جمعية تأسيسية منتخبة - يُقرّ بالاستفتاء العام.

8- الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية[1]:

في 28 تموز 2020 أعلنت ثلاث قوى هي: المجلس الوطني الكردي، والمنظمة الآثورية الديمقراطية، والمجلس العربي في الجزيرة والفرات وتيار الغد السوري[2]: تشكيل جبهة السلام والحرية[3]، أعقبها إصدار رؤية سياسية للجبهة الجديدة؛ وهذه القوى السياسية أقرب إلى التيار الليبرالي والقومي، ويتركز ثقلها في شمال شرق سوريا.

ركزت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية بشكل مختصر على المبادئ والأسس التي يمكن أن تُبنى عليها سوريا الجديدة، ومن أهم النقاط التي يمكن الإشارة إليها في هذه الوثيقة:

- تأكيدها مبادئ وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها، و"الهوية الوطنية السورية"؛ إلى جانب اعتبارها أن لغات جميع المكونات السورية وثقافاتها تمثل خلاصة تاريخ سوريا

---

[1] للاطلاع على الرؤية يُنظر: الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية، وكالة REBAZ، 28-7-2020، شوهد في: 28-5-2022.

[2] عدّدت الرؤية السياسية ثلاث قوى فقط؛ حيث إنها أثناء تعداد القوى المنضوية في الجبهة وضعت بين قوسين اسم القوى الموقعة، وضمن إحداها أوردت اسم المجلس العربي في الجزيرة والفرات مع تيار الغد السوري.

[3] جاء في مقدمة الرؤية السياسية للجبهة ما يلي: "جبهة السلام والحرية هي تحالف سياسي يضم "المجلس الوطني الكردي" و"المنظمة الآثورية الديمقراطية" و"المجلس العربي في الجزيرة والفرات وتيار الغد السوري". وهي تضم أطرافاً تقاطعت في رؤيتها السياسية وأهدافها نتيجة لحوارات بينية معمقة، بالإضافة لعلاقات الثقة المتبادلة التي تعمّقت عبر مسار طويل من التعاون والاهتمامات المشتركة، وتؤكّد الجبهة أنّ عملها وعمل الأطراف المنضوية في إطارها لا يتعارض مع عضوية الأطراف المذكورة في هيئات ومنصات المعارضة التي تعمل في إطار هيئة التفاوض السورية وأطر أخرى، وتسعى الجبهة إلى الانفتاح والعمل مع جميع قوى المعارضة الديمقراطية من أجل توسيع قاعدة المشتركات بين مختلف القوى والتجمعات والتحالفات السياسية الأخرى للنهوض بمشروع جامع يعبّر عن تطلعات السوريين في تحقيق التغيير الجذري وبناء دولة عصرية تليق بتضحيات السوريين".

وحضارتها، دون تصريح أو إشارة بخصوص الانتماء العربي أو الإسلامي؛ بل بالتركيز على الانتماء الوطني فحسب، وأكّدت جبهة السلام والحرية رفض عمليات التغيير الديمغرافي وتأييد حق عودة اللاجئين والنازحين طواعية.

- مع تأكيد الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية خطوط العدالة الانتقالية الأساسية؛ إلا أنها اكتفت بالحديث عن "التغيير الجذري" و"إنهاء الاستبداد"، دون التصريح أو التلميح بضرورة رحيل بشار الأسد، ودون التصريح كذلك بالموقف من الوجود الأجنبي في سوريا.
- مع رفض جبهة السلام والحرية المحاصصة الطائفية والعرقية؛ إلا أن ذلك جاء عبر حديثها عن ضمان "المشاركة المتكافئة في الدولة ومؤسساتها" و"التمثيل المتوازن"، مما قد يشير ضمنياً إلى المحاصصة الطائفية والعرقية، على اعتبار أن ذلك يعني: ضرورة مشاركة الجميع بعيداً عن معيار الكفاءة الذي يفترض أنه المعيار الأساس لاستلام المناصب في الدولة.
- نجد توسعاً في موضوع الخصوصيات الثقافية والدينية في الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية، بحيث تشمل الحقوق والمصالح[1]؛ فتحدثت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية عن الإقرار بـ"الهوية" و"الحقوق القومية"، واضعة ضابطاً إضافياً إلى جانب "وحدة سوريا أرضاً وشعباً"، وهو: أن يكون هذا الإقرار وفق العهود والمواثيق الدولية، مع استخدامها عبارة "الشعب الكردي"[2]، وأن حل القضية الكردية يكون عبر

[1] فصّلت الرؤية السياسية الخاصة بالجبهة في آلية ضمان الحقوق السياسية للمكونات القومية والدينية عبر إنشاء برلمان ذي غرفتَين: تُخصص الغرفة الأولى لممثلي الشعب المنتخبين، والغرفة الثانية لممثلي المناطق والقوميات والأديان. كما أنها عند حديثها عن ضمان حريات الأديان والمعتقدات أوردت ألفاظاً عامة، ثم خصت الديانة الإيزيدية بالذكر.

[2] يمكن الإشارة هنا إلى أن هذه العبارة كانت وما تزال إحدى النقاط الخلافية بين المكونات الكردية من جهة وبقية قوى الثورة والمعارضة من جهة أخرى، حيث أثير الخلاف حولها منذ كتابة وثائق القاهرة، وكانت نقطة خلافية أدت في البداية إلى انسحاب المكونات الكردية الأربعة آنذاك، ثم صدرت وثيقة العهد الوطني من دونها.

يُنظر: نقاط الاتفاق والاختلاف في مؤتمر المعارضة السورية، الأناضول، 4-7-2012، شوهد في: 10-11-2021.

النص على ضمان الحقوق القومية واللغوية والثقافية للكرد في الدستور السوري القادم.

- لم تتطرق الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية إلى قضية العقد الاجتماعي، ووضعت ثلاثة محددات لكتابة الدستور، وهي: صياغة توافقية للدستور، ومشاركة مكونات الشعب السوري في هذه الصياغة، وإقراره عبر استفتاء عام.
- الموقف من علاقة الدين بالدولة: صرّحت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية بموقفها: "سوريا جمهورية ديمقراطية تعتمد مبدأ فصل الدين عن الدولة، وتكون محايدة تجاه كافة القوميات والأديان"؛ فهي تدعو صراحةً لفصل الدين عن الدولة.
- دعت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية إلى تبنّي "اللامركزية" لإدارة البلاد، من دون توضيح فيما إذا كانت تقصد "اللامركزية الإدارية" أو "اللامركزية السياسية" (الفيدرالية)[1].

جاءت هذه الرؤية أقرب إلى التوجهات العامة للمكونَين الكردي والآشوري اللذين ظهر تأثيرهما بوضوح في صياغة بنود هذه الوثيقة من جهة التأكيد المتكرر على حقوق الأقليات، والنص على علمانية الدولة؛ "وهو ما تتبناه هذه المكونات في وثائقها الخاصة"[2].

ثانياً- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى العسكرية:

أصدرت القوى العسكرية مواثيق ومبادئ تضمنت بنوداً متعلقة بشكل الدولة السورية المستقبلية، ونصوصاً عامة متفرقة للتعامل مع مشكلة "الأقليات" وحقوقها مستقبلاً، إلى جانب شروط الانخراط في الحل السياسي وتصوراتها للمرحلة الانتقالية، ولعل من أهم

[1] بالعودة إلى بيانات القوى المشكلة لهذه الجبهة ورؤاها السياسية نجد أن تيار الغد السوري يؤيد اللامركزية الإدارية الموسعة وإن لم يسمّها، باعتبار أن ما يطالب به ينطبق عليه ذلك، والأمر ذاته ينسحب على المجلس العربي في الجزيرة والفرات الذي يصرّح بمطالبته بـ"اللامركزية الإدارية الموسعة"، في حين أن المنظمة الآثورية الديمقراطية والمجلس الوطني الكردي يطالبان بالفيدرالية.

[2] أبعاد التوافق الوطني، مرجع سابق، ص28.

الوثائق السياسية التي صدرت عن القوى العسكرية هي: ميثاق الشرف الثوري، وميثاق مجلس قيادة الثورة السورية، والبيان رقم /4/ المتعلق بالمرحلة الانتقالية الصادر عن الجبهة الجنوبية.

1- ميثاق الشرف الثوري:

صدر هذا الميثاق عن أبرز القوى العسكرية "الإسلامية" بتاريخ 17 أيار/مايو 2014، وكانت الغاية الأساسية منه توضيح المبادئ الأساسية التي تنظم العمل العسكري للفصائل الموقّعة على الميثاق، وتضمن إلى جانب ذلك مبدأين اثنين بخصوص الحل السياسي. ومما جاء فيه:

- للثورة السورية غاية سياسية هي إسقاط النظام برموزه وركائزه كافة، وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، بعيداً عن الثأر والانتقام.
- يهدف الشعب السوري إلى إقامة دولة العدل والقانون والحرية بمعزل عن الضغوط والإملاءات.

ما ورد في الميثاق هي مبادئ عامة لم تتعرض لموقف الفصائل من: الأقليات- الانتخابات- دور مؤسسات الثورة بعد إسقاط النظام، كما أنها لم تفصّل –كما يجري عادة في المواثيق- المقصود بإسقاط النظام؛ هل يشمل المؤسسات الرئيسة (مجلس الشعب، الجيش، الأمن) فقط أم يمتد إلى مؤسسات أخرى؟

أما ما جاء في البيان ذاته بخصوص هوية الدولة فقد بدا واضحاً أن الفصائل تسعى لتكريس الهوية الإسلامية للدولة، ولعل ذلك يتناسب مع الرؤى الخاصة الصادرة عن القوى الموقّعة على الميثاق بخصوص موقفها من هذه القضية[1].

[1] جميع الوثائق والرؤى التي صدرت عن الفصائل الموقعة آنذاك كانت بصورة أو بأخرى تشير إلى الطابع الإسلامي الذي تتمسك به.

=

في السياق ذاته نود الإشارة إلى البيان الصادر عن بعض هذه القوى بخصوص مؤتمر جنيف2، والذي تضمن شروط هذه الفصائل للقبول بالحل السياسي[1]، لعل من أهمها: إطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، وإيقاف القصف، وتنحّي النظام برأسه وبكامل رموزه المجرمة، وحل أجهزته الأمنية ومحاسبتهم، إضافة إلى عدم التدخل في شكل الدولة المستقبلية، وعدم فرض أي أمر ينافي الهوية الإسلامية.

مثّلت الشروط الموضوعة للحل السياسي في البيان الذي أصدرته الفصائل تجاه جنيف2 سقفاً عالياً يتماشى مع الحالة الميدانية المتفوقة لها في بداية 2014؛ قبل تمدد داعش وسيطرتها على المنطقة الشرقية وريف حلب الشرقي، وقبل التدخل العسكري الروسي.

2- ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية[2]:

صدر هذا الميثاق بتاريخ 4 تشرين الأول 2014 عن اللجنة التحضيرية للمجلس، والتي ضمّت ممثلين عما يقارب 100 فصيل عسكري في الثورة.

أكد الميثاق مرجعية الشريعة الإسلامية لأعمال المجلس، وبيّن أن رؤيته متمثلة في "إسقاط النظام السوري المجرم بكل رموزه وأركانه، من خلال توحيد القوى المخلصة للثورة والعملِ بتنسيق تام وانضباط كامل، وإدارة المرحلة الانتقالية لحين تسلُّم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة وفق محددات تضمن سلامة أهداف الثورة، على أن يكون الأساس خلال هذا كله سيادة القانون والحكم بالعدل".

للاطلاع على أمثلة من رؤى هذه القوى يُنظر: جيش المجاهدين' تشكيل عسكري جديد لقتال 'داعش' في سوريا يضم ألوية وفصائل إسلامية مقاتلة، القدس العربي، 03-01-2014، شوهد في: 10-11-2021؛ تشكيل جديد لفصائل معارضة مسلحة بدمشق، الجزيرة، 30-11-2013، شوهد في: 10-11-2021؛ سبعة فصائل سورية تندمج بـ"الجبهة الإسلامية"، الجزيرة نت، 22-11-2013، شوهد في: 29-1-2022.

[1] صدر هذا البيان بتاريخ 20 كانون الثاني- يناير 2014؛ يُنظر: بيان القوى الفاعلة على الأرض حول مؤتمر جنيف 2، شهبا بريس، 20-1-2014، شوهد في: 10-11-2021.

[2] يُنظر: ميثاق مجلس قيادة الثورة.. ما هو؟ شبكة شام، 30-11-2014، شوهد في: 10-11-2021.

كما أوضح الميثاق سعي المجلس إلى تأسيس سلطة قضائية مستقلة، وإدارة المناطق المحررة، وتأسيس قوة مركزية من الفصائل الثورية تابعة لقيادته.

لم يخرج هذا الميثاق عن سابقيه من المواثيق التي صدرت عن الفصائل العسكرية، في التركيز على الحل العسكري حلاً وحيداً لإسقاط النظام، وجعل الحراك المدني والسياسي تبعاً للعسكري. وبالتالي تجاهل الميثاق ذكر أي حل سياسي؛ ولعل هذا الأمر يتناسب مع طبيعة المتكلم (الفصائل العسكرية) التي ترى أن حديثها عن حلول سياسية يمكن أن يُفسر ضعفاً وتراجعاً.

كما يبدو من نصوص الميثاق أن المجلس يعدّ نفسه الجهة الوحيدة المؤهلة لقيادة مرحلة الثورة[1]، وكذلك المرحلة الانتقالية التي لم يشر فيها إلى مؤسسات النظام القائمة خصوصاً (الجيش، والأمن، والقضاء)؛ ولعل هذا التوجه يتناسب مع رؤية المجلس في إسقاط النظام عسكرياً، وبالتالي عدم وجود أي دور لتلك المؤسسات.

بالنسبة إلى هوية الدولة تجنب الميثاق أي حديث عن شكل الدولة المستقبلية، مكتفياً بالنص على أن بناء الدولة عملية تشاركية بين أبناء الشعب السوري الثائر، كما كان لافتاً عدم إيراد أية عبارة عن الأقليات والانتخابات[2].

[1] جاء في الميثاق ما يلي: "يُعهد إلى مجلس قيادة الثورة فور تشكيله إصدارُ كافة الأنظمة واعتمادُ القوانين التي تضبط إدارة المناطق المحررة".

[2] وردت عبارات عامة غير مباشرة في هذا الخصوص، مثل: "ثورتنا ثورة قيم تهدف إلى حياة متحضرة بنسيجها الاجتماعي المتنوع، الذي ينعم كافة أطيافه بالحرية والعدالة..."، و "إرساء قيم مشتركة تحظى بإجماع وطني..."، و"إدارة المرحلة الانتقالية لحين تسلُّم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة؛ وفق محددات تضمن سلامة أهداف الثورة".

3- البيان رقم/4/ "المرحلة الانتقالية"[1]:

صدر هذا البيان عن الجبهة الجنوبية بتاريخ 2014/12/10 متضمناً رؤية الجبهة تجاه المرحلة الانتقالية، وأبرز النقاط التي وردت في البيان ما يلي:

1- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسة العسكرية.
2- تحوُّل الجبهة الجنوبية إلى قوة دفاع مدني من أجل حماية المقرات الحكومية في العاصمة دمشق.
3- الحكومة الانتقالية غير مسيسة، وتتشكل من التكنوقراط؛ ويستمر الموظفون الحكوميون في أداء وظائفهم، بما في ذلك القضاة طالما يتمتعون بالكفاءة والخدمة المخلصة للدولة، ويبقى الجيش في ثكناته ريثما يستتبّ الأمن.
4- تعطيل الدستور الحالي، والعمل بدستور 1950.
5- تشكيل هيئة عليا للانتخابات، من مهامها: الإشراف على انتخابات عامة لاختيار سلطة تشريعية مؤقتة، تمهد لاختيار لجنة لوضع الدستور والاستفتاء عليه، ثم إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس نيابي وحكومة جديدين.

يُعد هذا البيان أول وثيقة صادرة عن فصيل عسكري تحدثت بشكل مفصل عن المرحلة الانتقالية، وكان لافتاً أنه لم يذكر أي دور للسياسيين، ولم يتعرض كذلك لدور الفصائل العسكرية الأخرى في المرحلة الانتقالية. كما أن تأكيده بقاء مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش يشير إلى تناسبه في حيثياته الرئيسة مع ما جاء في بيان جنيف1، من حصر التغيير في المناصب القيادية مع إبقاء المؤسسات بما فيها مؤسسة الجيش والأمن. إلى جانب ذلك كان هذا البيان هو الوثيقة الأولى التي تصرّح فيها فصائل عسكرية بتبنّيها الانتخابات وسيلة للوصول إلى السلطة؛ فقد صرّح البيان أن الانتخابات هي الوسيلة لتنظيم المرحلة

[1] طريق ما بعد الأسد. الجبهة الجنوبية ترسم الخارطة، والائتلاف والأركان خارج الحسابات، زمان الوصل، 15-12-2014، شوهد في: 10-11-2021.

الانتقالية، سواء في تشكيل الهيئة التشريعية المؤقتة أو إقرار الدستور أو تشكيل المجلس النيابي الجديد.

المبحث الثالث: الوثائق السياسية الصادرة عن المراكز البحثية

على مدى سنوات الثورة أصدرت مراكز بحثية متعددة رؤى وتصورات للحل السياسي في سوريا وآلية إدارة المرحلة الانتقالية؛ فكان تركيز غالبيتها على شكل الحل السياسي والمرحلة الانتقالية فحسب، كما هو حال: مبادرة التفكيك HD، ومبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري، ومبادرة راند. وبعضٌ آخر منها قدّم تصوره تجاه مستقبل سوريا إلى جانب المواضيع السابقة، كما هو حال خطة التحول الديمقراطي في سوريا.

أولاً- خطة التحول الديمقراطي في سوريا:

صدرت هذه الخطة عام2013 عن "بيت الخبرة السوري" و"المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية"[1]، وترسم الخطة ملامح المرحلة الانتقالية التي تبدأ بعد سقوط النظام عسكرياً أو بتسليمه السلطة.

أوصت الخطة بتبنّي دستور 1950 للمرحلة الانتقالية، وتشكيل مجلس أمن وطني بعد حل الأجهزة الأمنية ودمجها في جهاز أمني مدني، وتشكيل لجان تطهير. أما بالنسبة للجيش فذهبت الخطة إلى ضرورة المحافظة على المؤسسة، مع تشكيل لجنة من الضباط النظاميين ومن الثوار تشرف على إعادة هيكلته، بما يضمن إدخال الثوار المدنيين ما أمكن، ثم يتم نزع سلاح المجموعات المسلحة.

---

[1] المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية (SCPSS): هو مركز دراسات غير حكومي مستقل، تتمثل مهمته في تثقيف القرّاء والناشطين حول الجمهورية العربية السورية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي واستراتيجي، تأسس عام 2008، ومقره في واشنطن.

- بيت الخبرة السوري: هو مبادرة انطلقت من المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية لدراسة المرحلة الانتقالية في سوريا، فقام المركز بتأسيس بيت الخبرة الذي يتكون مما يقارب مئتي شخصية من الخبراء السوريين ونشطاء حقوق الإنسان، والأكاديميين، والقضاة والمحامين، والمعارضين السياسيين، والمسؤولين الحكوميين السابقين، والضباط العسكريين السابقين، بالإضافة إلى قادة من المجالس الثورية المحلية والمعارضة المسلحة والجيش السوري الحر.

كما أوصت الخطة بضمان تمثيل الأقليات في الحكومة الانتقالية وفي الهيئات الانتقالية، وتوزيع السلطة عن طريق اللامركزية الإدارية.

فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية والحريات العامة: أوصت الخطة بالاعتماد على دستور 1950، وإعادة صياغة المواد المتعلقة بهذا الفصل بما يتماشى مع المواثيق والمعاهدات الدولية.

بالنسبة إلى هوية الدولة: أكدت أنها دولة مدنية ديمقراطية ذات نظام برلماني، وأوصت بتبنّي المادة الثالثة من دستور 1950 التي اعتبرت أن الإسلام دين رئيس الدولة، وأن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع.

على الرغم من أن الخطة قد تحدثت عن الجهات القضائية الناشئة في ظل الثورة (الهيئة الشرعية- مجلس القضاء الموحد- المجلس القضائي المستقل)؛ إلا أنها لم تقدّم توصيات بخصوص وضعها القانوني وإدماجها في الجهاز القضائي، سواء في المرحلة الانتقالية أو ما بعدها[1].

ثانياً- مبادرة التفكيك الصادرة عن مركز الحوار الإنساني "HD"[2]:

حاولت هذه المبادرة التي قُدمت في أواخر عام 2014 تقديم حل سياسي للوضع السوري وفق مقاربة تختلف عن المبادرات السابقة؛ فهي تركز على فكرة أن "قوة المعارضة تتجسد في التأييد الشعبي، وليس في القوة العسكرية".

تقوم المبادرة على استراتيجية "الأسفل إلى الأعلى"، وتتبنى خمس أدوات أساسية للتغيير، هي: "وقف شامل لإطلاق النار، انتخابات، لا مركزية، جمعية تأسيسية، تدخل دولي".

[1] خطة التحول الديمقراطي، بيت الخبرة السوري، المركز السوري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، آب 2013 ص102 وما بعدها.

[2] مركز الحوار الإنساني أوHD: منظمة دبلوماسية خاصة، مقرها في سويسرا، تساعد في الوساطة بين الأطراف المتنازعة لمنع أو إنهاء الصراعات المسلحة، تأسست عام 1999، وتهدف المنظمة إلى تعزيز وتسهيل الحوار بين قيادات المتحاربين الرئيسيين.

وهذه المبادرة على عكس الأولى لا تتعرض إلى شكل المؤسسات في المرحلة الانتقالية، أي بعد نجاح الحل السياسي، وتترك هذه الأمور مع تحديد شكل الدولة المستقبلي للجمعية العمومية التي تتشكل من جميع الأطراف.

تتمثل إيجابيات هذه المبادرة -بحسب واضعيها- بما يلي:

1- الشرعية الانتخابية: التي تعيد الحق لصاحبه "الشعب السوري"؛ فكل من النظام والمعارضة يتحدث وكأنه ممثل عن الشعب، دون أن يتمكن الشعب ذاته من بيان موقفه.
2- المساهمة في كسر الجمود الذي وصلت إليه الثورة بعد أن تمترس كل طرف (النظام والثوار) عند موقف ثابت غير قابل للتغيير؛ فهذا الطرح يمكن أن يعيد تدوير القضية بما يسهم في الوصول إلى حل يضمن انتصار الثورة بأقل التكاليف. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموقف الدولي؛ فمن الممكن أن يحرّك مواقف الدول "المؤيدة للثورة" ويُحرج روسيا والصين، ولكنه لن يغير في موقف الحليف الرئيس للنظام "إيران".
3- تحفيز الحياديين، خصوصاً الأقليات التي وقف غالبها على الحياد؛ إن لم يكن قد أيَّد النظام بسبب بعض الممارسات الخاطئة من الفصائل العسكرية.
4- لا يشترط هذا الحل توحيد قوى المعارضة، سواء السياسية أو العسكرية، ويتخلص من إشكالية طالما اعترضت عمل المعارضة والثوار، وهي الحديث باسم الشعب السوري.
5- استقلالية قيادة المرحلة الانتقالية عن تأثير القوى الإقليمية والدولية.
6- تخفيف بعض التخوفات العالمية المسوَّقة عن مستقبل الدولة السورية في حال نجاح الثورة.

كسابقتها لم يُكتب لهذه المبادرة النجاح آنذاك لعدة عوامل؛ منها ما يرتبط بقوى الثورة والمعارضة نفسها بعد فشلها النسبي في مواجهة تنظيمات الغلو والتطرف، ومنها ما ارتبط بنظام الأسد وداعميه الذين كانوا وما زالوا يرفضون الانخراط في أي حل سياسي حقيقي؛

إذ لم يخطُ تجاه الشرط الأساسي لنجاح هذه المبادرة وهو وقف إطلاق النار. ومنها ما ارتبط بالدول الفاعلة في الملف السوري، والتي بدت كأنها لم تكن في وارد الاتفاق على تنفيذ هذه الخطة.

ثالثاً- مبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري[1]:

تقوم المبادرة على اقتراح حل سياسي للحرب في سوريا بالاستناد إلى عدة فرضيات، أهمها: الحفاظ على وحدة سوريا، وإقامة دولة على أساس المواطنة والتمثيل والتعددية والحرية وسيادة القانون... إلخ.

تضمنت المبادرة أربع مراحل لهذا الحل: المفاوضات السياسية- الاتفاق السياسي- الفترة الانتقالية- الحوار الوطني.

تتشابه هذه المبادرة مع مبادرة التفكيك الصادرة عن مركز الحوار الإنساني HD من حيث اشتراط وقف إطلاق النار ووجود ضمانات دولية، والنتيجة التي يفترض أن تتمخض عن هذا الحل، وهو الوصول إلى دولة مدنية تعددية ديمقراطية.

ولكنها تختلف عنها من حيث الأساس؛ فهي مبادرة قائمة على الحل من الأعلى باتجاه الأسفل، وفي بعض التفاصيل (محاربة الإرهاب، واشتراط منطقة آمنة).

وأبرز الصعوبات التي اعترضت تطبيق هذه المبادرة حينَذاك هي: تنفيذ الشروط الأساسية الممهدة للحل السياسي (وقف إطلاق النار والقصف، وفكّ الحصار عن المناطق المحاصرة، والمنطقة الآمنة، وانسحاب المقاتلين الأجانب ...)، والتعويل على موافقة النظام والدول الداعمة له، ووجود قرار دولي من مجلس الأمن تحت الفصل السابع بتأييد هذه العملية، وموافقة الفصائل العسكرية على المبادرة وتأييدها.

[1] معهد بروكينجز: منظمة سياسة عامة غير ربحية، مقرها في واشنطن العاصمة. مهمتها إجراء بحث متعمق يؤدي إلى أفكار جديدة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

ومع ذلك أكدت المبادرة أن يُفضي الحل السياسي إلى تغيير جذري للنظام، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، ودمج الفصائل العسكرية الثورية فيها.

رابعاً- مبادرة راند[1]:

أصدر مركز راند البحثي الأمريكي خطة من أربعة أجزاء ابتداءً من أواخر عام2015 بعنوان: "خطة سلام من أجل سوريا"؛ تبحث في "مجموعة من الخطوات العملية التي تهدف إلى الحد من الاقتتال في سوريا لإنقاذ الأرواح، والحد من تدفق اللاجئين، ومحاربة الإرهاب والتطرف، وتوفير المزيد من الوقت لتنفيذ العملية الانتقالية بنجاح"[2].

تفترض الخطة أن أي شكل من أشكال السلام سيكون أفضل من الحرب؛ لذا تُقدم راند الخطة لإنهاء الصراع من وجهة نظرها.

جاء الإصدار الأول في كانون الأول/ديسمبر 2015 مركّزاً على أن أي اقتراح لتحقيق الاستقرار في سوريا يجب أن يبدأ بالهدف المتمثل في توفير الأمن للمواطنين السوريين داخل البلاد؛ لذلك يدعو للتركيز على تأمين وقف إطلاق النار الفوري، والذي تُصاحبه الترتيبات المتفق عليها دولياً لتنفيذه. ومع تأكيد كاتبي الإصدار صعوبة ضبط وقف إطلاق النار، لكنه يبدو - من وجهة نظرهم- أكثر واقعية من استمرار الصراع إلى أجل غير مسمى، كما يؤكدون ضرورة إقامة مناطق آمنة مقارنة بضمانات خارجية لتثبيت آلية وقف النار[3].

---

[1] مؤسسة RAND: منظمة بحثية غير ربحية، تساعد على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل، مسجلة عام 1994، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية - كاليفورنيا، وقد أصدرت العديد من الأبحاث حول سوريا؛ تركزت بشكل عام حول استراتيجيات هزيمة تنظيم داعش، وإيجاد حلول لأوضاع اللاجئين، وخلق مسارات لاستعادة السلام.

[2] جيمس دوبينز وآخرون، خطة سلام لسوريا الجزء IV، مؤسسة راند، 2017، شوهد في: 29-1-2022.

[3] تؤكد الخطة وحدة سوريا؛ لكنها تقرّ في الوقت نفسه بحقيقة أن أجزاء مختلفة من البلاد تسيطر عليها جماعات عرقية مختلفة تساندها قوى خارجية مختلفة، وهذه القوى و"وكلاؤها السوريون" قد يتفقون على تحديد ثلاث مناطق آمنة: إحداها يسيطر عليها النظام في الغرب، وثانية يسيطر عليها الأكراد بشكل أساس في المنطقة الشمالية الشرقية، وأخرى تكون غير متصلة في الشمال والجنوب تسيطر عليها "المعارضة المعتدلة"؛ وهذا سيؤدي إلى إنشاء منطقة رابعة في وسط وشرق سوريا يتم فيها =

ثم ألحقت الخطة بالإصدار الثاني "خطة سلام لأجل سوريا2" في حزيران/يونيو 2016 الذي ركّز على أن اللامركزية أصلحُ نموذج للحكم في سوريا المستقبلية[1].

جاء المنظور الثالث (خطة سلام لأجل سوريا3) الصادر في شباط/فبراير 2017 ليوضح الخطوات العملية الهادفة إلى التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية وفصل القوات في سوريا؛ فأوصى بـ"مناطق سيطرة تدعمها قوى خارجية" باعتبارها النهج الواعد لتحقيق هذا الناتج، موصياً أن يتم إدخال إدارة دولية إلى الرقة نظراً للتحديات الخاصة بها[2].

أعاد مركز راند في إصداره الرابع التأكيد على ما جاء في الإصدارات الثلاثة السابقة، مبيناً المكاسب التي يمكن أن تترتب في حال تحقُّق خطة اللامركزية التي تبناها في هذه الإصدارات؛ فقد تصبح هذه المناطق الأساس لاتفاق طويل الأمد، وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار[3].

نلحظ أن الخطة عموماً تنطلق من فكرة "تكريس الأمر الواقع" وشرعنته ولو بصورة غير مباشرة، والعمل على بدائل "مؤقتة وجزئية"، في ظل فشل مسار الحل السياسي الشامل

استهداف داعش من قبل جميع الأطراف. وبحسب الحل المقترح فإن القوى الخارجية -بما فيها روسيا وإيران والولايات المتحدة وتركيا والأردن- سيكون لها دور بارز وستضمن الالتزام بوقف إطلاق النار من قبل وكلائهم.

يُنظر: جيمس دوبينز وآخرون، خطة سلام لسوريا1، مؤسسة راند، 2015، ص3-4، شوهد في: 10-11-2021.

[1] اللامركزية واعدة في جانبين، أولاً: هي لا تركز على الخلافات التي لا يمكن حلها عبر التوزيع الرأسي للسلطة داخل الحكومة المركزية، بل تركز على مناقشة واعدة بشكل أكبر للتوزيع الأفقي للسلطة. ثانياً: يمكن أن تساعد اللامركزية في التغلب على انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة؛ نظراً لأنها تخفف من مخاطر الصراع، وتعد جميع الأطراف بقدر من الحكم الذاتي والأمن. ويقدّم الحل أربعة نماذج لتحقيق اللامركزية: اللامركزية المحدودة، والسيادة المحلية ذات الطابع المؤسساتي، واللامركزية غير المتناظرة، واللامركزية المتماثلة.

يُنظر: جيمس دوبينز وآخرون، خطة سلام لسوريا الجزء 2، مؤسسة راند، 2016، ص8-9، شوهد في: 10-11-2021.

[2] James Dobbins and others, A Peace Plan for Syria III "Agreed Zones of Control, Decentralization, and International Administration", RAND Corporation, 2017, P.7-9.

[3] في معرض حديثها عن فكرة "إسقاط النظام" أوضحت الخطة: "إن سوريا لا مركزية كانت هدفاً أكثر واقعية من السعي المستمر بجهد عسكري وراء إسقاط النظام".

أما في سياق الحديث عن إعادة الإعمار فقدمت مقاربة لإعادة الإعمار على أساس كل مجموعة على حدة، قد تعزز عملية سياسية تنطلق من القاعدة نحو الأعلى؛ إذ تربط هذه المقاربة بين مساعدة إعادة الإعمار وتشكيل حكومة محلية، كما تقدم توقّعاً أفضل بأن تشهد بعض المناطق على الأقلّ نشاطاً اقتصادياً وتطوراً سياسياً متزايدين، وأن يعود بعض اللاجئين، وأن يتم إحراز بعض التقدم باتّجاه إصلاح الدولة السوريّة.

يُنظر: جيمس دوبينز وآخرون، خطة سلام لسوريا الجزء ٤، مرجع سابق، 2017، ص5 وما بعدها،

الأممي في جنيف، وفي ظل تركيز الإدارة الأمريكية على توحيد الجهود للقضاء على تنظيم داعش، إلى جانب عدم وجود إرادة أمريكية آنذاك لانخراط أكبر في الملف السوري يضيف إلى جانب التصدي لداعش الضغط على النظام وحلفائه عسكرياً للرضوخ لمتطلبات الحل السياسي الشامل كما جاء في بيان جنيف1.

من هنا كانت المقاربة المقترحة كما سمَّتها هذه الخطة "البناء من الأدنى إلى الأعلى"؛ بحيث يتم البدء بوقف إطلاق النار والوصول للسلام في سوريا شرطاً أولياً وأساسياً وحلّاً أفضل من استمرار الصراع والاقتتال والدمار؛ لأن أربع سنوات من الحرب لم تفصح عن حل سوى مزيد من الدمار والتهجير. وأنّ التصعيد من قبل النظام أو المعارضة لم يؤدِّ إلى نهاية الصراع، وإنما إلى مواجهة كبيرة وصدّ لهذا التصعيد؛ فالدعم الأمريكي للمعارضة لن يؤدي إلى إنهاء الصراع، وإنما إلى تصعيد الصراع. كما أن الحل المقترح يؤجل القضايا المعقدة أو المختلف عليها بين السوريين أنفسهم، كرحيل بشار الأسد وشكل الدولة المستقبلية[1] .

يمكن القول: مثّلت خطة راند بإصداراتها المتتالية آنذاك رؤية للحل في سوريا من وجهة نظر أمريكية كانت تحاول تثبيت المكاسب الأمريكية المتحققة في شمال شرق سوريا، وتتجاوز تعنُّت نظام الأسد وحلفائه في عدم التجاوب مع الجهود الدبلوماسية المبذولة في جنيف لإيجاد حل سياسي شامل وفق بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015. من هنا كانت فكرة اللامركزية، والبناء من الأسفل إلى الأعلى، والبدء بإعادة الإعمار بشكل محلي، وغيرها من الأفكار التي سوّقت آنذاك لحل جزئي في سوريا يتم البناء عليه تراكمياً، حتى ولو كان هذا الحل المتضمن تقسيم سوريا إلى المناطق المتفق عليها قد يؤدي إلى تفاقم أزمة التطهير العرقي والطائفي، ويتناقض أيضاً مع قرارات جنيف وفيينا وقرار مجلس الأمن 2254 الذي أكد في بنده الأول (سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية)[2].

[1] جيمس دوبينز وآخرون، خطة سلام لسوريا الجزء ٤، مرجع سابق.

[2] منير درويش، ملاحظات على خطة راند الأمريكية لوقف القتال في سورية، كلنا شركاء، 19-7-2021، شوهد في: 10-11-2021.

خاتمة الفصل الأول:

مثّلت الرؤى السياسية بغضّ النظر عن الجهات التي أصدرتها –عسكرية كانت أم سياسية- إلى حد كبير مرآة للواقع الميداني والعسكري المرافق لها؛ ففي ظل تقدُّم قوى الثورة والمعارضة وتراجع النظام (2012-2013) كان سقف الحل السياسي عالياً، فقد كان استخدام عبارات مثل: "إسقاط النظام بكافة رموزه وأشكاله، وحل وإعادة تشكيل المؤسسة الأمنية والعسكرية، ومحاسبة المتورطين عبر أدوات العدالة الانتقالية، ...إلخ"، أما بعد التراجع العسكري وانحصار وجود القوى في الشمال السوري فانتشرت عبارات: "الانتقال السياسي، وإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية، والبيئة الآمنة والمحايدة، ...إلخ".

والقاسم المشترك هو أن هذه الوثائق بدت عصيّة على التنفيذ والتطبيق، وبدت جميع الحلول المطروحة وكأنها مجافية للواقع؛ بسبب تعنُّت نظام الأسد تجاه التعاطي مع أي فكرة للحل السياسي مهما كانت، لاسيما بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، وتغيير موازين القوى على الأرض.

بالمقارنة بين الوثائق وطريقة تعاطيها مع مسار الحل السياسي يمكن ملاحظة ما يلي:

1- افتقدت الفصائل العسكرية قبل انخراطها في الهيئة العليا للمفاوضات لأي طرح يمكن أن يكسر الجمود السياسي الذي وصلت إليه الثورة، واكتفت بالتأكيد على الحل العسكري عملياً.

2- لم تكن القوى السياسية بأفضل من العسكرية؛ حيث إنها اكتفت بالتعامل مع الحلول السياسية المطروحة عليها، دون أن تبادر هي إلى ذلك.

3- سجلت المواثيق الصادرة عن مؤتمرات المعارضة (القاهرة، وموسكو1-2، وأستانة) تراجعاً عن نقاط بيان جنيف1 عندما قبل بعضها أن تكون عملية «التغيير» بقيادة نظام الأسد، وبتقديم أولوية محاربة الإرهاب، وقصرها فقط على الفصائل العسكرية من دون النظام ومرتزقته.

4- اتصفت الأوراق والحلول السياسية المتبناة من المنظمات الدولية -خصوصاً وثيقة جنيف- بأنها راعت المصالح الدولية الإقليمية، بالمحافظة على بنية النظام الحالي؛ في تجاهلٍ لمطالب الشعب السوري في تحقيق الانتقال السياسي والتغيير الجذري في بنية نظام الأسد العسكرية والأمنية وبناء نظام العدالة والقانون.

5- أكدت وثائق مؤتمرَي موسكو أن عملية التغيير الديمقراطي تكون بقيادة "النظام السوري"، الأمر الذي يعني ضمناً الاعتراف بشرعية نظام الأسد.

على الصعيد الموضوعي: نلحظ أن تعاطي الوثائق كان مختلفاً في موضوع تعريف الدولة وهويتها؛ إذ تبنّت جميع الوثائق شبه الرسمية سواء الصادرة عن المؤسسات السورية أو تلك الصادرة عن الدول تعريف سورية بأنها: "ديمقراطية تعددية"، وتقوم على مبادئ المواطنة والمساواة بين أفراد الشعب، والانتخابات الحرة كأساس لتداول السلطة. وهذا الأمر ينطبق إلى حد كبير على الوثائق الصادرة عن القوى السياسية السورية، في حين ظهر في وثائق القوى العسكرية التوجه نحو التأكيد على إسقاط أركان النظام ورموزه، وإعطاء مؤسسات قوى الثورة العسكرية والقضائية والإدارية صفة رسمية (كما جاء في ميثاق مجلس قيادة الثورة)، والتمسك بالهوية الإسلامية للمجتمع السوري.

فيما يتعلق بمستقبل الجيش والأجهزة الأمنية: كان من الواضح أن المبادرات التي أُطلقت في 2011 غير مهتمة بإعادة هيكلة هذه الأجهزة أو تفكيكها، في حين ركزت غالبية المبادرات التي طُرحت لاحقاً -سواءٌ من قبل القوى السياسية أو العسكرية- على ضرورة تفكيك هاتين المنظومتين لدورهما في قتل الشعب السوري. في المقابل أغفلت جميع الأوراق التي تعاطت مع الملف القضائي أي دور مستقبلي في المرحلة الانتقالية للهيئات القضائية والشرعية التي ظهرت في المناطق المحررة.

لقد أسهم ظهور "داعش" والتنظيمات الأخرى "المتطرفة" في تبدل المزاج الدولي وتغير أولوياته؛ بحيث أصبحت قضية "مكافحة الإرهاب" هي الشغل الشاغل، الأمر الذي انعكس سواء على النصوص المتعلقة بالحل السياسي في سوريا أو على تطبيقها، فتراجع الحديث عن الانتقال السياسي، لتحل محله قضايا "مكافحة الإرهاب".

الفصل الثاني

تطورات الحل السياسي في سوريا: المتاهة في أروقة الأسرة الدولية

على الرغم من صدور عشرات الوثائق والرؤى السياسية عن قوى الثورة والمعارضة السورية؛ إلا أن بيان جنيف1 الصادر في منتصف عام 2012 أصبح المرجعية الأساسية -نظرياً على الأقل- للحل السياسي من دون بقية الوثائق[1]. وقد مرّت هذه المرجعية بمراحل متعددة دولياً؛ ابتداءً من بيان جنيف1، مروراً بالتصورات التنفيذية التي عمل عليها المبعوثون الدوليون لسوريا، وببيانَي فيينا 1-2، وبمسار أستانة وسوتشي الذي مثّل مساراً موازياً لجنيف، وانتهاءً بالقرار الدولي 2254، ثم تشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق أولى جلساتها في منتصف عام 2019.

قبل الحديث عن مسار الحل السياسي في سوريا يجدر بنا أن نستعرضه في بعض الحالات المشابهة للحالة السورية، في إطلالة مقارنة "المبحث الأول"، قبل أن نمضي في تحليل الوثائق التي ارتبطت ببيان جنيف1[2]، والمدرجة ضمن وثائق الأمم المتحدة ومجلس الأمن[3] "المبحث الثاني"، ثم نحلل التحولات التي طرأت على بعض المفاهيم والتصورات التي بُني عليها هذا الحل "المبحث الثالث".

المبحث الأول: تجارب الحل السياسي الشبيهة بالحالة السورية: دروس مستفادة

على الرغم من عشرات الوثائق والرؤى السياسية الخاصة بسوريا فقد حافظَ بيان جنيف والقرارات والبيانات المرتبطة به نظرياً على موقعه بوصفه مساراً وحيداً ومتاحاً للتفاوض

[1] هذا ما جعلنا نخصص الفصل الثاني للحديث عن بيان جنيف1 والقرارات والوثائق المرتبطة به من دون بقية الوثائق؛ فمسار الحل السياسي السوري بُني على هذا البيان بصورة أساسية، وبالتالي تحولت بقية الحلول والأوراق والوثائق إلى مجرد اجتهادات ومحاولات لم يُكتب لها الاستمرار.

[2] خصصنا الفصل الأول للحديث عن أهم الوثائق والرؤى السياسية.

[3] أدرجنا بيانات أستانة وسوتشي ضمن الوثائق محل الدراسة استثناءً لتأثيرها المباشر والظاهر في مسار الحل السياسي الأممي في جنيف، بعكس بقية الوثائق؛ لذلك لم نبحث في هذا الفصل الوثائق السياسية الخاصة بقوى الثورة والمعارضة والتي تم استعراضها في الفصل الأول من هذا الإصدار، كذلك لم يتطرق للوثائق الصادرة عن الدول، والتي لم تدرج ضمن وثائق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، مثل اللاورقة الصادرة عن المجموعة المصغرة.

لإنهاء محنة الشعب السوري، بغضّ النظر عن فعاليته، لاسيما بعد تراجع المسار العسكري وخسارة قوى الثورة والمعارضة الكثير من الأراضي.

في حالات مشابهة بالحالة السورية، ومع قدرة بعض المسارات السياسية على إنهاء صراعات دموية فإن طريقة الحل التي فُرضت في تلك المسارات في كثير من الأوقات لم تكن عادلة، ولم تنزع فتيل المشكلة؛ وإنما غيّرت شكل الصراع في بعض الأحيان، أو تسببت في ظهور مشاكل جديدة، أو حرفت بوصلته إلى جهة أخرى.

وفيما يلي نورد حالتَين تتشابهان مع الحالة السورية في عدة جوانب بقصد مقارنتها مع الحالة السورية، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، والخروج بأهم الدروس المستفادة منها على الصعيد السياسي.

أولاً- مسار الحل السياسي بين الحالتَين البوسنية والسورية:

أنهى اتفاق دايتون للسلام حرباً أهلية في البوسنة راح ضحيتها آلاف الأبرياء من المسلمين البوسنيين، ورسّخ لوجود دولة فيدرالية اتحادية ضعيفة[1].

نظراً لأن الثورة السورية بدأت بمطالب شعبية محقة، ثم تحولت بسبب عنف النظام إلى "حرب داخلية" بين النظام والمليشيات الموالية له من جهة والشعب السوري من جهة أخرى،

---

[1] إبّان تفكُّك الاتحاد اليوغسلافي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة رغب شعب البوسنة (ذو الأغلبية المسلمة) بالاستقلال، وبعد إعلان ذلك عام 1992 شنّ الصرب بالتعاون مع الكروات هجوماً على البوسنيين، لتندلع حرب استمرت 3 سنوات، خلفت نحو مئتي ألف قتيل، وحوالي 2.7 مليون نازح، وقرابة 4 مليون شخص في ظروف صعبة.

بعد أشهر من اندلاع الحرب استطاع البوسنيون الأخذ بزمام المبادرة بقيادة "علي عزت بيغوفيتش" واستعادة أجزاء واسعة من الأراضي.

ومع استمرار تدهور الأوضاع في البوسنة أصدر مجلس الأمن قرارات لحماية القوافل الإنسانية وفرض حظر جوي لمنع الصرب من شنّ غارات جوية، وإقامة مناطق آمنة تنتشر فيها قوات حفظ سلام دولية، وعلى الرغم من ذلك نفّذ الصرب مجزرة سربنيتسا في أحد المواقع الخاضعة لحماية قوات حفظ السلام وسقط فيها نحو 8 آلاف شخص.

بعد سلسلة من مشاريع السلام التي قادتها دول أوروبية ولاقت بعضها رفضاً من البوسنيين مرة ومن الصرب مرة أخرى بدأت الإدارة الأمريكية في رسم خطة سلام "اتفاق دايتون" الذي أوقف الحرب وأنتج بلداً مقسماً إلى فيدرالية للمسلمين والكروات، وجمهورية لصرب البوسنة "ريبوبليكا صربسكا"، وكلاهما يتبع لدولة "البوسنة والهرسك".

يُنظر: حرب البوسنة والهرسك، المعرفة، شوهد في: 10-11-2021.

ومع التدخلات الدولية التي عقّدت المشهد في ظل مراوحة الحل السياسي؛ كل ذلك جعل الحالة السورية تشابه الحالة البوسنية من عدة أوجه:

1- تحوُّل الحالة السورية من حرب من النظام على شعبه إلى "حرب أهلية" بحسب توصيف الأمم المتحدة وهيئاتها[1]، وهو الوصف الذي آلت إليه الحرب في البوسنة[2].

2- فشلت معظم مساعي وقف إطلاق النار والتهدئة في البوسنة؛ فمعظم مشاريع خطط السلام لم يُكتب لها النجاح، بدءاً من خطتي كارينغتن– كوتيلايرو عام 1992 وصولاً إلى خطة مجموعة الاتصال عام 1994[3]؛ فمصيرها يشابه إلى حد ما مصير "اجتماعات جنيف - فيينا - مسار أستانة - سوتشي"[4].

3- عدم الانصياع لمطالب مجلس الأمن الدولي الداعية لوقف إطلاق النار، وإنهاء إعمال العنف وفرض التهدئة[5]. والأمر ذاته ينطبق على الحالة السورية؛ بدءاً من مبادرة جامعة الدول العربية، مروراً بخطة النقاط الست للمبعوث الأممي كوفي عنان، وانتهاءً بقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015؛ إذ يوافق نظام الأسد وحلفاؤه نظرياً على تلك القرارات، ويرفضونها عملياً[6].

---

[1] يُنظر في الحالة السورية على سبيل المثال: التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، موقع الأمم المتحدة، 18-2-2013، شوهد في: 10-11-2021، ص1؛ التقرير الخامس للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، موقع الأمم المتحدة، 4-6-2013، شوهد في: 10-11-2021 ص1.

[2] ثمّة اختلاف في بدايات الحالتين السورية والبوسنية، وإن أضحت متشابهة في المآلات بحسب توصيف الأمم المتحدة؛ ففي الأولى بدأ نظام الحكم بمهاجمة الشعب بعد خروجه بثورة تطالب بالحرية ثم تغيير نظام الحكم، والثانية تعرضت لهجمات خارجية بشكل رئيسي من قبل دولتي صربيا وكرواتيا لرغبتها بالحصول على الاستقلال بعد تفكك الاتحاد اليوغسلافي، رغم تشكيل صرب وكروات البوسنة لمليشيات عسكرية منخرطة في الحرب.

للتوسع في دراسة الحالة البوسنية يُنظر: فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام: ماذا تحقق؟ وما المُنتظر (1/4)، مركز الجزيرة للدراسات، 26-11-2015، شوهد في: 12-11-2021.

[3] المرجع السابق.

[4] يُنظر: د.أحمد قربي، تطورات الحل السياسي في سوريا ، مرجع سابق.

[5] يُنظر: قرار مجلس الأمن رقم 749 لعام 1992، ويكيبيديا، شوهد في: 10-11-2021؛ وقرار مجلس الأمن رقم752 لعام 1992، ويكيبيديا، شوهد في: 10-11-2021.

[6] دائماً ما يتذرع النظام وحليفه الروسي بأن حربهم تستهدف تنظيمات "إرهابية متطرفة"، على رأسها تنظيم داعش وجبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) المصنفة على لوائح الإرهاب، والتي لا يشملها وقف إطلاق النار بنصّ تلك القرارات؛ إذ جاء في قرار مجلس =

4- تعرّض الصرب لعقوبات اقتصادية بقرارات رسمية صادرة عن مجلس الأمن الدولي مع بدء العمليات العسكرية ضد البوسنة[1]، والأمر ذاته ينطبق على نظام الأسد في سوريا؛ إلا أن العقوبات في هذه الحالة فرضتها الدول الغربية كالاتحاد الأوروبي[2] والولايات المتحدة[3].

5- حدوث أزمة إنسانية أفرزت ملايين النازحين والمشردين وأكثر من 200 ألف قتيل[4]، فيما وُثّق في سوريا مقتل نحو ربع مليون إنسان وتهجير قرابة 15 مليون نازح ولاجئ[5].

في المقابل: تختلف الحالة البوسنية عن السورية في العديد من النقاط، أبرزها:

1- نشأت الحالة البوسنية في سياق هيمنة القطب الواحد "الولايات المتحدة الأمريكية"، التي كانت في أوج سيطرتها على العالم عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتدخلها العسكري في حرب الخليج الثانية. على عكس السياق الدولي للحالة السوري؛ إذ نشهد فيه انكفاءً أمريكياً على الداخل الأمريكي[6]، وردة فعل تجاه التدخلات العسكرية الخارجية بعد التجارب الفاشلة للتدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان[7].

الأمن 2015/2254 ما يلي: "8- .... ويلاحظ أن وقف إطلاق النار المذكور أعلاه لن يطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية التي تنفذ ضد هؤلاء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي لدعم سورية...".

[1] مع رفض قوات الصرب إنهاء هجماتهم ضد البوسنيين وقصف العاصمة سراييفو بالصواريخ للمرة الأولى أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بفرض عقوبات اقتصادية ضد جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

القرار رقم 757 لعام 1992، مجلس الأمن، شوهد في: 10-11-2021.

[2] Syria: EU renews sanctions against the regime by one year, Press release, Council of the EU, 17 May 2019.

[3] قانون قيصر سوريا للحماية المدنية، وزارة الخارجية الأمريكية، 17-6-2020، شوهد في: 10-11-2021.

[4] يُنظر: قراءة في ذاكرة سراييفو بعد مرور 20 عامًا على حصارها، المفوضية السامية للأمم المتحدة، 3-4-2012، شوهد في: 10-11-2021.

[5] سوريا: في الذكرى التاسعة للحراك الشعبي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15-3-2020، شوهد في: 10-11-2021.

[6] يمكن أن نستذكر هنا سياسة الرئيس السابق أوباما الذي جعل أحد أهم أسس سياسته الخارجية الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان (وإن لم يطبق ذلك)، وكذلك شعار الرئيس ترامب "أمريكا أولاً".

[7] لعل من أبرز المؤشرات على ذلك الاتفاق الأمريكي الأخير مع حركة طالبان بشأن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، وتأكيد حملة ترامب 2020 في برنامجه الانتخابي على "إنهاء الحروب اللانهائية وإعادة القوات لأميركا".

يُنظر: نص اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة (وثيقة)، وكالة الأناضول، 29-2-2020، شوهد في: 10-11-2021؛ حملة ترامب 2020، صفحة كلنا شركاء، 24-8-2020، شوهد في: 10-11-2021.

2- فرض مجلس الأمن في البوسنة مناطق آمنة ومناطق حظر جوي تشرف عليها قوات حفظ سلام دولية[1]، كما فرض وقف إطلاق للنار بموجب قرار تحت الفصل السابع؛ وهو ما لم يحدث في سوريا.

3- تدخُّل الولايات المتحدة عسكرياً بقوة لفرض حلٍّ أنهى الحرب، حيث دفع بزعماء صربيا وكرواتيا والبوسنة لتوقيع "اتفاق دايتون"[2].

4- مع حضور روسيا في كلا الحالتَين؛ إلا أنها خلال حرب البوسنة وقفت إلى جانب الصرب بدعم محدود بسبب تفكُّك الاتحاد السوفيتي عام 1991، أما في سوريا فقد استطاعت روسيا التحكم بالملف بشكل كبير، وقدمت دعماً غير محدود لنظام الأسد؛ ما أسهم بتغيير ميزان القوى.

5- قبل الاتفاق النهائي (دايتون) لوقف الحرب في البوسنة تعرض الصرب بعد مذبحة سربرنيتسا لضربات جوية من قوات شمال حلف الأطلسي والقوات الأمريكية، كما شنّت السفن الحربية الأمريكية ضربات مشابهة[3].

6- في سوريا حالياً جيوش أربع دول "روسيا، والولايات المتحدة، وإيران، وتركيا" بشكل أساسي، بخلاف الحالة البوسنية[4].

مما تقدم يمكن أن نستخلص نقاطاً مهمةً من الحالة البوسنية يمكن الاستفادة منها في السياق السوري، لعل من أبرزها:

- لا يمكن التوصل لوقف الحرب دون مشاركة دولية فعّالة ووجود رغبة حية لدى الدول المؤثرة؛ وهذا ما ظهر في البوسنة عندما فرضت الولايات المتحدة وقفاً مؤقتاً لإطلاق

---

[1] يُنظر: قرار مجلس الأمن رقم 819 لعام 1993، شوهد في: 10-11-2021، والقرار رقم 824 لعام 1993، شوهد في: 10-11-2021.

[2] يُنظر: اتفاقية الاطار العام للسلام في البوسنة والهرسك(اتفاقية دايتون)، موقع صانع السلام الأمم المتحدة، شوهد في: 18-6-2022.

[3] تسلسل الأحداث الزمنية في حرب البوسنة، موسوعة مقاتل، 24-7-2020، شوهد في: 10-11-2021.

[4] لعل الحالة السورية تتشابه في هذه النقطة مع الحالتين العراقية والأفغانية؛ إذ يوجد في هاتين الدولتين جيوش وقواعد أجنبية، الأمر الذي كانت له تداعيات سلبية على الاستقرار الداخلي واستقلالية القرار الوطني.

النار[1]، تلته سلسلة من الجهود لتوقيع اتفاقية "دايتون" بعد ضغوطات مارستها على الصرب والكروات والبوسنيين[2].

- تنازُل الأطراف المتصارعة عن بعض "مكتسباتهم" التي حصلوا عليها خلال الصراع مهمّ لدفع المفاوضات للوصول إلى حلّ يُنهي الحرب، وهذا ما عمل عليه كبير المفاوضين الأمريكيين[3]. بمعنى آخر: لابد أن تكون هناك تنازلات من الأطراف المتصارعة، وليس التنازل من طرف واحد.
- يتطلب الوصول إلى حل سياسي وتطبيقه وإقناع الناس به - خصوصاً إذا لم يكن يلبي طموحاتهم – وجود قيادة سياسية كاريزمية قادرة على مخاطبة الجماهير والتأثير بهم وإقناعهم؛ فرئيس البوسنة والهرسك علي عزت بيجوفيتش قادَ الحرب ضد الصرب والكروات، وكان له أثرٌ في تطبيق اتفاق دايتون بعد توقيعه[4].
- عندما يكون هناك تدخُّل دولي في الصراع فلا يكون حلّ إلا بتوافق الدول المتدخلة[5]؛ وغالباً ما يلبي الحل مصالح تلك الدول أكثر من تلبيته مصالح الأطراف الداخلية.

---

[1] استطاعت الولايات المتحدة فرض وقف إطلاق نار مؤقت في أيلول 1995 بين الأطراف المتصارعة، لتتجه بعدها لإقناع جميع الأطراف بضرورة التوقيع على اتفاق سلام ينهي الحرب الدموية.

يُنظر: مفاوضات أوهايو ومشاكل تنفيذ السلام، موسوعة مقاتل، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 10-11-2021.

[2] اجتمعت الدول المعنية -خاصة أمريكا وروسيا- في إطار مجموعة اتصال في الفترة الممتدة بين أيلول – تشرين الأول 1995، وفرضوا ضغوطاً على الأطراف المتصارعة وتم دفعهم لتوقيع اتفاق دايتون، وفي تلك الفترة استطاع كبير المفاوضين الأمريكيين "ريتشارد هولبروك" إيصال رسالة لزعماء البلقان أن "دايتون" هو الفرصة الأخيرة لوضع حد للحرب بمساعدة الولايات المتحدة. فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام (1/4)، مرجع سابق.

[3] سعى المفاوض الأمريكي ريتشارد هولبروك مع فريقه لإقناع زعماء (صربيا – كرواتيا – البوسنة) بضرورة التنازل عن مساحة من الأرض بهدف التوصل إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام في المنطقة، وحينها كان الزعماء على علم بأن التنازل عن جزء من الأراضي يصبّ في مصلحتهم على المدى البعيد؛ لأن شعوبهم كانت تعاني كثيراً، وبسبب خشيتهم من فقدان المبادرة الأمريكية بعد تجربتهم المبادرات الأوروبية التي باءت بالفشل.

المرجع السابق.

[4] صور واقتباسات تستذكر كفاح زعيم البوسنة الراحل "عزت بيغوفيتش"، وكالة الأناضول، 5-4-2019، شوهد في: 10-11-2021.

[5] ينطبق الأمر على اتفاق الطائف مع اختلاف الدول الفاعلة بين الملفين؛ حيث مثّل هذا الاتفاق تقاطعاً في مصالح الدول التي شاركت بفاعلية في مؤتمر الطائف.

=

- ثمّة تأثير مباشر للسياق الدولي في توقيت حلول النزاعات الداخلية وآلياتها؛ فلابد من قراءة المشهد الدولي للتعرف على الأدوار التي يمكن للدول الفاعلة القيام بها[1].
- فقدان الثقة بين المكونات الداخلية المعنية يصعّب الوصول إلى حلول وطنية.

ثانياً: مسار الحل السياسي بين الحالتين الفلسطينية والسورية:

تُعد "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي" أو ما يُعرف بـ"اتفاقية أوسلو"[2] أول خطوة تقاربية في تاريخ "عملية السلام" الفلسطينية - "الإسرائيلية"، بعد سنوات طويلة من "الحرب" التي خلّفت الملايين من المهجَّرين والقتلى.

ثمّة نقاط مشتركة بين الحالة السورية ومثيلتها الفلسطينية على صعيد مسار الحل السياسي، مع احتفاظ كل من الحالتين بأوجه تمتاز بها من الأخرى.

يمكن أن نلخص أوجه التشابه بين الحالتين بما يلي:

1- قام نظام الأسد بعملية تغيير ديموغرافي متخفياً بأساليب عدة منذ وصوله لسدة الحكم عام 1970[3]؛ لكن عملية التغيير الديموغرافية باتت علنية في السنوات الأخيرة

يقول عباس الحلبي وهو أحد الشخصيات اللبنانية التي شاركت في صياغة اتفاق الطائف: "كانت كل كلمة في هذا المشروع محل توافق بين الفرقاء الإقليميين والدوليين. لهذا عندما أراد النواب اللبنانيون إدخال أي تعديل على أية فقرة أو كلمة في المشروع العربي كان ذلك يقتضي مشاورات إقليمية ودولية على أعلى المستويات قبل التجرؤ بإقرار التعديل".

وثيقة الطائف آخر الأعمال التأسيسية، ورقة ضمن كتاب: "صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 2014، ص134.

[1] مثلاً: وجود حالة القطب الواحد، وتراجع روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي أعطى الولايات المتحدة هامشاً كبيراً للتحرك في الملف البوسني، على عكس الحالة السورية التي جاءت في سياق رغبة روسية في العودة إلى الساحة الدولية، مع انكفاء أمريكي للداخل بعد تجارب سيئة للتدخل العسكري.

يُنظر: الفقرة الخاصة بأوجه الخلاف بين الحالتين البوسنية والسورية.

[2] اتفاق أوسلو.. قفزة لم تتضح أبعادها بعد، موقع الجزيرة نت، 3-10-2004، شوهد في: 10-11-20210.

[3] يقول الكاتب عيسى إبراهيم: "المناطق العلوية لديها مستوى تعليمي جيد، وبنفس الوقت تعاني فقراً شديداً. ونحن نعتقد أن هذا الحرمان متعمد في المناطق العلوية، كسياسة هادفة إلى إجبار أفراد من العلويين للهجرة إلى العاصمة وسكن عشوائيات الأحياء الفقيرة ليكونوا حرساً يحمي النخبة الحاكمة".

=

من الثورة السورية، حين نفّذ النظام عام 2016 سلسلة من التهجيرات المتعاقبة[1]؛ والأمر ذاته قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي مع المواطنين الفلسطينيين عام 1948، وطردت نحو 800 ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة[2].

2- اعتمد نظام الأسد في حربه الشعواء ضد الشعب السوري على المساعدة الإيرانية الروسية عسكرياً، وعلى "الفيتو" الروسي الصيني سياسياً[3]، ليشكل "الفيتو" إجهاضاً لكل المحاولات السياسية على المستوى الدولي للضغط باتجاه تطبيق الحل السياسي. كذلك الحال في المشهد الفلسطيني؛ إذ استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حق "الفيتو" عشرات المرات لحماية حليفتها إسرائيل من قرارات مجلس الأمن[4].

نتيجة لبرنامج الأسد الأب في التغيير الديمغرافي بلغ عدد العلويين في دمشق 500 ألف نسمة عام 2010 مقابل 300 فقط في السبعينات، وفي هذا السياق يذكر الزعيم اللبناني كمال جنبلاط أن العلويين وُجهوا لهجرات كبيرة وسرية إلى الاستقرار في حمص وريفها على مدار السبعينيات.

يُنظر: توضيح حول اللقاء مع الجانب الروسي، موقع أسرة الشيخ صالح العلي ، 26-6-2020، شوهد في: 10-11-2021، والتغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (3): الأدوات الإعلامية والديموغرافية، ورقة تحليلية، مركز الحوار السوري، 30-6-2020، شوهد في: 10-11-2021، ص15 وما بعدها

[1] للتوسع في هذا الخصوص يُنظر: التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (3): الأدوات الإعلامية والديموغرافية، مرجع سابق؛ جوزيف ظاهر، استراتيجيات التغيير الديمغرافي في سوريا، الجزيرة نت، 1-6-2017، شوهد في: 10-11-2021؛ عبد المنعم زين الدين، التغيير الديموغرافي في سورية "التهجير القسري في ظل الثورة السورية"، مركز جسور للدراسات، أيلول 2016، شوهد في: 10-11-2021.

[2] نور الدلو، الصراع الديموغرافي في فلسطين.. الأخطر على إسرائيل ولا تسحقه «الميركافاة»، ساسة بوست، 19-5-2015، شوهد في: 10-11-2021.

[3] استعملت روسيا والصين حق النقض الفيتو عدة مرات خلال التصويت على قرارات متعلقة بالنظام السوري في مجلس الأمن، كان آخرها في السابع من شهر يوليو من عام 2020؛ حيث أسقطت كلتاهما مشروع قرار لإدخال المساعدات الدولية إلى سوريا عبر تركيا والعراق، ويستمر بعدها التلويح بالفيتو لإغلاق المعبر الوحيد المتبقي في شمال غرب سوريا.

يُنظر: فيتو روسي صيني ضد تمديد المساعدات الأممية إلى سوريا، وكالة الأناضول، 8-7-2020، شوهد في: 10-11-2021، والفيتو الروسي... يد مرفوعة تحمي الأسد، الجزيرة نت، 28-2-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[4] 43 فيتو أمريكياً في خدمة إسرائيل، روسيا اليوم، 18-12-2017، شوهد في: 10-11-2021.

3- سياسة نظام الأسد في عدم التنازل للشعب وإصراره على الحل العسكري، ورفضه الحلول السياسية كما ذكرنا سابقاً[1] يذكّرنا بالسياسة الإسرائيلية في إفشالها المفاوضات، وعدم تنفيذها الاتفاقيات الموقّعة.

4- التشظّي السياسي الذي تعاني منه المعارضة السورية[2] يعيد للأذهان الانقسام الفلسطيني بين حركة فتح وباقي الفصائل الفلسطينية بعد عقدها اتفاقية أوسلو[3].

5- تضمن نص اتفاقية أوسلو برنامجاً زمنياً للتنفيذ تم تعطيله وتجاهله حتى الآن من قبل "إسرائيل"، كما هو حال قرار مجلس الأمن 2254 الخاص بالقضية السورية، والذي لم يلتزم به النظام وحلفاؤه.

وفيما يتعلق بالفروق بين الحالتين فإننا نجد ما يلي:

---

[1] رفض النظام جميع المبادرات والحلول السياسية عملياً، بدءاً من مبادرة جامعة الدول العربية مروراً بخطة النقاط الست للمبعوث الأممي كوفي عنان وانتهاء بقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015.

يُنظر: محمد حسام حافظ، المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية، مركز الجزيرة للدراسات، 26-4-2018، شوهد في: 10-11-2021؛ ساشا العلو، الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية الاتجاهات والأوزان والمآلات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دار ميسلون للطباعة والنشر، استنبول-تركيا، 2018، ص211.

[2] عانت قوى الثورة والمعارضة من "التشظّي الموضوعي" تارة ومن "التشظّي الهيكلي" تارة أخرى؛ فالتشظّي الموضوعي ظهر ذلك مثلاً في الرياض2، بعد أن رفضت هيئة المفاوضات العليا القبول باللجنة الدستورية كمدخل للحل السياسي بدلاً من هيئة الحكم الانتقالية، أما التشظّي الهيكلي فشهدناه عند تشكيل الائتلاف الوطني عقب انتهاء المجلس الوطني، ثم هيئة المفاوضات التي ضمت الائتلاف إلى جانب هيئة التنسيق، ثم هيئة التفاوض العليا التي قامت على أنقاض هيئة المفاوضات العليا وضمّت منصتَي القاهرة وموسكو.

[3] أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى زيادة الشرخ هيكلياً بين منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح وبقية الفصائل الفلسطينية. هذا الانقسام الهيكلي له خلفيات موضوعية كذلك؛ حيث كان هناك خلاف في الرؤى بين الفصائل الفلسطينية تجاه قضايا أساسية، منها: قضية الاعتراف بـ"إسرائيل"، واستراتيجية المفاوضات بدلاً من المقاومة المسلحة.. إلخ.

يُنظر: الانقسام الفلسطيني المشؤوم.. تواريخ هامّة، بوابة الهدف الإخبارية، 15-6-2016، شوهد في: 10-11-2021؛ أحمد علي حسن، جذور الانقسام الفلسطيني.. مقاومة "حماس" ومفاوضات "فتح"، الخليج أونلاين، 13-10-2017، شوهد في: 10-11-2021.

1- حازت القضية الفلسطينية على دعم عربي وإسلامي[1]؛ وهو ما ينطبق على الحالة السورية في بداياتها[2]، ليختلف الأمر لاحقاً، لاسيما على المستوى العربي[3].

2- أسهم دخول تنظيم القاعدة وأشباهه في الحالة السورية إلى تحويل توصيفها من ثورة شعب ضد نظام مجرم إلى "حرب ضد تنظيمات إرهابية"[4]، الأمر الذي لم يحدث في

---

[1] منذ "قمة أنشاص" الأولى سنة 1946 وحتى "قمة تونس" سنة 2019 بقيت القضية الفلسطينية حاضرة في كل اجتماعات الجامعة العربية، إذ تنتهي غالب الاجتماعات بالتأكيد على عروبة فلسطين ومركزية القضية الفلسطينية؛ مشترطة للسلام مع "إسرائيل" عودتها لحدود 1967.

يُنظر: قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946-2019)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 31-5-2019، شوهد في: 10-11-2021؛ وقرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، الصادرة عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، 1-2 آذار 2019، شوهد في: 10-11-2021.

[2] حظي تشكيل المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف الوطني بتأييد غالبية دول العالم ليصل عدد الدول المنضمة لمؤتمر أصدقاء الشعب السوري /120/ دولة، كما حظيت غالبية القرارات التي تدين النظام وتحمّله مسؤولية الحرب ضد شعبه بتأييد غالبية الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك صدر قرار من جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سوريا، أعقب ذلك تسليم مقعد سوريا للائتلاف الوطني في مؤتمر القمة العربية في الدوحة عام 2013.

يُنظر: انطلاق مؤتمر أصدقاء الشعب السوري بمراكش، الجزيرة نت، 12-12-2012، شوهد في: 10-11-2021؛ الأمم المتحدة "تدين بشدة" انتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان بالأغلبية، شبكة شام، 16-2-2018، شوهد في: 10-11-2021 ؛ الجامعة العربية تعلّق عضوية سورية وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية، BCC عربي، 12-11-2011، شوهد في: 10-11-2021؛ القمة العربية تبدأ جلساتها بدعوة المعارضة السورية للجلوس على المقعد السوري، BCC عربي، 26-3-2013، شوهد في: 10-11-2021.

[3] بعد نحو 8 سنوات من اندلاع الثورة السورية تتباين السياسات الرسمية للدول العربية تجاه نظام بشار الأسد بين مُقاطِع ومُتراجِع ومتذبذب ومُطبّع؛ فقد حدث تحوُّل في مواقف بعض الدول في الآونة الأخيرة، ظهر ذلك في فتح سفارات لبعض الدول في دمشق، والسعي لإعادة النظام إلى تمثيل مقعد سوريا في جامعة الدول العربية.

يُنظر: 8 دول عربية على الأقل تؤيد عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وكالة سبوتنيك، 5-2-2019، شوهد في: 10-11-2021؛ وبعد 8 سنوات ثورة.. ما هي مواقف الدول العربية من نظام الأسد؟ ، الجزيرة ، 29- 9- 2018، شوهد في: 10-11-2021؛ مصطفى رستم، عيون دمشق على أبواب السفارات العربية بعد سبع سنوات عجاف، Independent Arabia، 29-1-2019، شوهد في: 10-11-2021.

[4] يُعتقد أن دخول القاعدة -عبر داعش وجبهة النصرة أو ما بات يُعرف بهيئة تحرير الشام (هتش) لاحقاً- على خط الثورة السورية ما هو إلا خطة مدروسة من قبل نظام الأسد وداعميه لتشويهها. ومن المؤشرات على ذلك تركيز النظام منذ لحظة انطلاق الثورة على وجود "تنظيمات إرهابية سلفية تستهدف إقامة إمارات إسلامية"، وإفراجه والحكومة العراقية بعد ذلك عن عشرات الشخصيات المرتبطة بالقاعدة، وقد أسهم وجود هذه التنظيمات إلى جانب عوامل أخرى في منح حجة لبعض الدول للامتناع عن ترجيح كفة قوى الثورة والمعارضة، وفي الوقت ذاته لدعم نظام الأسد، وعدم التركيز على المطالب المحقة والمشروعة للشعب السوري.

للتوسع يُنظر: د. ياسين جمول، د. محمد سالم، استثمار ايران في جماعات الغلو والتطرف، مركز الحوار السوري، كانون الثاني 2021، ص3؛ 10 أسباب تشرح لك كيف تحولت «الثورة السورية» إلى واقع مرير، ساسة بوست، 15-3- 2020، شوهد في: 10-11-2021.

الحالة الفلسطينية؛ فحتى الحركات الفلسطينية "الإسلامية" هناك ليست "إرهابية" بحسب لوائح مجلس الأمن، على عكس الحالة السورية التي وُضعت فيها جبهة النصرة "هيئة تحرير الشام" في قوائم الإرهاب وما تزال[1].

3- تذبذب الموقف الأمريكي من القضية السورية على الرغم من تجاوز النظام "الخطوط الحُمر" التي وضعتها الإدارة الأمريكية[2]، أما في الحالة الفلسطينية فكان موقف الولايات المتحدة ثابتاً ومواليا لـ "إسرائيل" في خطه العام[3]، لذلك لم يعلّق الفلسطينيون آمالهم على الموقف الأمريكي من القضية[4].

---

[1] جاء في الفقرة /8/ من قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 ما يلي: "يكرر دعوته الواردة في القرار 2249 (2015) والموجهة إلى الدول الأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن".

[2] بقي الموقف الأمريكي من الثورة السورية يشوبه الغموض لفترات طويلة؛ فمع بداية الحراك السلمي كان الموقف الأمريكي يدعو على استحياء للحوار السوري، ثم انتقل للتهديد وانتهى بقوات على الأرض لـ "محاربة الإرهاب" وليس لإنهاء الأزمة السورية، وبفرض عقوبات اقتصادية على نظام الأسد لدفعه للانخراط في مسار الحل السياسي.

يُنظر: عبد الناصر محمد، أمريكا تدير الأزمة السورية، أورينت نت، 25-8-2016، شوهد في: 10-11-2021.

[3] إن مساحة الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" هي مساحة واسعة، وتتمركز في محاور مفصلية واستراتيجية، في حين أن مساحة المتغير ضيقة، وتنحصر معظمها في تعارضات هامشية وتكتيكية وتفصيلية، وبالتالي فإن غلبة الثابت على المتغير في الكمّ والنوع شكّلت الصورة النمطية والثابتة لهذه السياسة، وتبعاً لذلك باتت المحافظة على بقاء "إسرائيل" وتفوقها المطلق في المنطقة كأحد ضمانات المصالح الأمريكية في المنطقة الخط الثابت للسياسة الخارجية الأمريكية.

يُنظر: إياد الشوربجي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه "إسرائيل" (2001-2014) "دراسة تحليلية"، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة، رسالة ماجستير، 2017، ص151.

[4] لذلك تسعى السلطة الفلسطينية إلى موازنة الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل عبر تركيزها على المجموعة الرباعية التي تتألف من الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، وقد تأسست في عام 2002 لتيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط، ورحّب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1397 (2002) فيها بوصفها جهة يمكن أن تسهم في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

يُنظر: المجموعة الرباعية، الأمم المتحدة (قضية فلسطين)، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 10-11-2021.

في هذا السياق بقي الدور السياسي للاتحاد الأوروبي غير فعّال في مسار التسوية، ولا ينسجم مع أهمية دوره الاقتصادي وفعاليته، بوصفه المانح والمموّل الأول للعملية السلمية، كما أظهرت النتائج أن محدودية هذا الدور تعود لعدة عوامل، يقف على رأسها العامل "الإسرائيلي" والأمريكي الرافض لأي دور فعّال ومؤثّر ومستقل للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية، إلى جانب الأزمات والمشكلات التي عصفت مؤخراً بالاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها أزمة اللاجئين وأزمة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد التي أضعفت اهتمام الاتحاد بالعملية السلمية في الشرق الأوسط.

=

4- بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا زاد التحكم الروسي بالملف السوري بشكل فاق ولو نسبياً التدخل الأمريكي فيه، وهذا الأمر غير موجود في الحالة الفلسطينية، فما زال الثقل فيه للموقف الأمريكي[1].

لعل أبرز الدروس المستفادة من الحالة الفلسطينية: ضرورة التوافق بين القوى الوطنية (قوى الثورة والمعارضة في حالتنا السورية) قبل الانخراط في أي مسار سياسي؛ فعدم التوافق وحدوث الانقسام ستكون عواقبه كارثية لاحقاً. كما أن وجود قرارات دولية تتضمن جداول زمنية لا يعني تطبيقها[2]؛ فقد أكدت التجارب أن "الأزمات" التي تتدخل فيها الدول لا يمكن حلّها عبر قرارات مجلس الأمن إلا إذا اقترنت بمؤيدات عسكرية[3]. إضافة إلى ذلك فإن وجود التنظيمات "الإرهابية والمتطرفة" في الدول التي تشهد نزاعات -كما هو الحال في سوريا - يعطي الدول ذريعة للاستمرار في تدخلها في مختلف المستويات[4].

يُنظر: أنس صلاحات، دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – "الإسرائيلية" (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد/5/، الإصدار /2/، 2019، ص252.

[1] يؤكد المختص في الشأن الفلسطيني والروسي "علي البغدادي" أن موقف روسيا من القضية الفلسطينية واضح بالالتزام بالشرعية الدولية، مضيفاً: "روسيا ترغب في ممارسة دور سياسي أكبر في الشرق الأوسط، وبعد نجاحاتها في سوريا انفتحت شهيتها لدخول أكبر في قضايا المنطقة، وأهمها القضية الفلسطينية؛ لكن روسيا لا تملك لا الأدوات ولا إمكانية الضغط أو الترغيب والترهيب على الأطراف كما يفعل الأمريكان، الروس يدركون ذلك جيداً".

يُنظر: صلاح الدين كامل، ما تأثير تقارب روسيا و"حماس" على القضايا الفلسطينية؟، عربي 21، 25-6-2020، شوهد في: 10-11-2021.

[2] يُنظر: هاشم الفخراني، 19 قرارًا للأمم المتحدة لصالح فلسطين لم تحترمها إسرائيل.. تعرّف عليها، اليوم السابع، 21-12-2017، شوهد في: 10-11-2021.

[3] كما هو حال قرارات مجلس الأمن بخصوص الحالة اليمنية والسورية وأزمة كوريا الشمالية، والتي صدر فيها عدة قرارات من مجلس الأمن ولم تُطبق. في حين أن هنالك قرارات تصدر تحت الفصل السابع، وتتوفر إرادة دولية لتطبيقها كما هو حال قرار مجلس الأمن رقم /660/ لعام 1990.

[4] كما هو الحال في أفغانستان والعراق؛ ففي الأولى تشكل التحالف الدولي لمحاربة طالبان واستطاع إسقاط حكمهم في 2001. وفي الحالة الثانية انسحبت القوات الأمريكية في 2011 بعد أن بقيت في العراق لمدة ثماني سنوات، لتعود إلى العراق مرة أخرى عقب ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا.

يُنظر: مرتضى الشاذلي، تسلسل زمني.. الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، نون بوست، 29-9-2019، شوهد في: 10-11-2021؛ هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)، عربي 21، 5-1-2020، شوهد في: 10-11-2021.

تؤكد لنا التجربتان "البوسنية والفلسطينية" مدى تأثر النزاعات الداخلية بالتدخلات الخارجية سلباً وإيجاباً، وأن القرارات الدولية إذا لم يتوفر لها مؤيدات عسكرية فإنها لا تُطبّق.

بعد استعراضنا التجربتين البوسنية والفلسطينية ننتقل للحديث عن مسار الحل السياسي في سوريا في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مسار الحل السياسي في سوريا: محطات وتغييرات

ابتدأ مسار الحل السياسي الخاص بسوريا فعلياً مع بيان جنيف1[1]، مروراً بفكرة المجموعات الأربع وبيانَي فيينا 1و2 والقرار 2254، وانتهاءً باللجنة الدستورية. ونلخص أبرز النقاط التي تضمنتها هذه الوثائق، متتبعين أهم التغيرات التي طرأت عليها.

أولاً- بيان جنيف لعام 2012: الانتقال السياسي مدخلاً للحل السياسي

يُعد بيان جنيف لعام 2012 المحاولة السياسية الجادّة الأولى بعد خطة المبعوث الدولي لسوريا كوفي عنان ذات النقاط الست، ويُعد حتى الآن الحجر الأساس الذي ترتكز عليه كل القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمسار السياسي للقضية السورية[2].

تضمن بيان جنيف لعام 2012 موضوعياً النقاط الست الآتية:

1. شروط التسوية السياسية: نصّ البيان على ضرورة أن تقدم هذه التسوية "عملية انتقالية"، وتتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع، وأن تحدد خطوات

[1] ثمة مبادرات دولية سبقت بيان جنيف1، كان أبرزها خطة المبعوث الدولي كوفي عنان التي عُرفت بخطة النقاط الست.
للمزيد يُنظر: صافيناز محمد أحمد، خطة النقاط الست: مهمة أنان الصعبة في سوريا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 14-4-2012، شوهد في: 17-4-2022.

[2] يُنظر على سبيل المثال: قرارات مجلس الأمن: 2118 لعام 2013، 2139 لعام 2014، و2254 لعام 2015، 2268 لعام 2016.

واضحة وفق جدول زمني، وأن تُنفَّذ في جوّ يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء، ويمكن بلوغها بسرعة ودون إراقة دماء، وتكون ذات مصداقية.

2. هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية.
3. عملية حوار وطني.
4. إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية.
5. انتخابات حرّة ونزيهة في ظل بيئة تعددية.
6. البيئة الآمنة والمحايدة التي تتضمن: وقف الأعمال العدائية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة، وإطلاق سراح المحتجزين، واستمرار المؤسسات الحكومية في عملها، وأدوات العدالة الانتقالية.

انطلق بيان جنيف1 من العام إلى الخاص؛ فبعد أن حدّد الشروط الأساسية لأية تسوية سياسية، وهي: "الشمول، وتحقيق الانتقال السياسي، والمصداقية، والجدول الزمني" تحدث عن الخطوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الانتقال السياسي، وهي: هيئة الحكم الانتقالية التي تهيئ بيئة آمنة ومحايدة يجري خلالها حوار وطني شامل، قد يُفضي إلى إعادة النظر في النظام الدستوري السوري، وتجري بعدها انتخابات حرة ونزيهة؛ فهذه -باختصار- المقاربة التي قدمها بيان جنيف1.

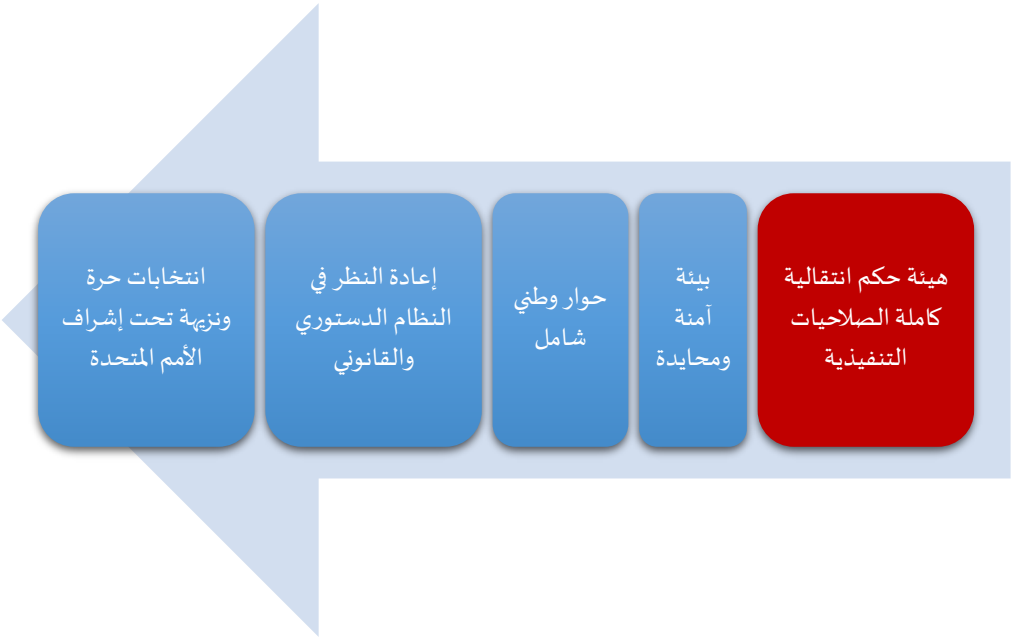

شكل (1) يتضمن عناصر الحل السياسي في سوريا ومراحله بحسب بيان جنيف1

وقد طغت هذه المقاربة السياسية على فكرة الحل السياسي في سوريا على مدى ثلاثة أعوام (تموز/ يوليو 2012 حتى تموز/ يوليو 2015)، كانت فيها فكرة "هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية" هي المدخل لتحقيق الانتقال السياسي، والدخول في المسار السياسي.

ثانياً- فكرة المجموعات الأربع: بداية التحول عن مدخل "هيئة الحكم الانتقالية"

طرأ التحول الأول على المقاربة السابقة عبر فكرة "مجموعات العمل الأربع" التي طرحها المبعوث الأممي لسوريا ستيفان ديمستورا في منتصف 2015، واعتُمدت رسمياً من قبل مجلس الأمن بتاريخ 17 آب/أغسطس 2015، حيث أيّد فكرة "المجموعات الأربع" التي وضعها ديمستورا كإطار تنفيذي لبيان جنيف1.

وكما يتضح من التسمية فإن فكرة "الإطار التنفيذي" طُرحت من قبل ديمستورا خطة تنفيذية لبيان جنيف1، وما دامت كذلك فكان من المفترض أن تأتي متوافقة مع بيان جنيف الأساسي، لا محوّلة له أو معدّلة؛ فهل كانت كذلك؟

قبل الإجابة عن السؤال نستعرض أبرز النقاط التي جاءت في هذه الخطة، التي أشار إليها بيان مجلس الأمن المشار إليه فيما يلي:

- إعادة التأكيد على قرار مجلس الأمن رقم 2139 الذي يركز على عدم شنّ هجمات ضد المدنيين و"إجراءات بناء الثقة".
- الإشارة إلى الإرهاب "داعش والنصرة وبقية الجماعات المرتبطة بها".
- تأييد فكرة وجود أربع فرق عاملة مواضيعية: "السلامة والحماية للجميع، المسائل السياسية والقانونية، المسائل العسكرية والأمنية ومسائل مكافحة الإرهاب، استمرار الخدمات العامة وإعادة الإعمار والتنمية".
- هذه الجهود يمكن أن تستفيد من المبادرات الأخيرة، بما في ذلك التي عُقدت في موسكو والقاهرة وباريس وأستانة[1].
- الحثّ على الانخراط في العملية السياسية لتحقيق انتقال سياسي يلبّي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ويمكّنهم من تقرير مصيرهم ومستقبلهم بصورة مستقلة وديمقراطية بطرقٍ منها: إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تتمتع بسلطات تنفيذية.

يظهر مما تقدم: أن من أهم النقاط التي جاءت في البيان عدم حصرية الانتقال السياسي عبر إنشاء هيئة الحكم الانتقالية؛ حيث إن البيان هو أول وثيقة أممية أفسحت المجال لذلك عندما نصّت على عبارة "بطرقٍ منها إنشاء هيئة حكم انتقالية".

كذلك مثّل هذا البيان تحوّلاً عن حصرية تمثيل المعارضة عبر الائتلاف الوطني الذي كان يُعد بموجب قرار سابق للجمعية العامة للأمم المتحدة "المحاوِر والممثِّل الفعلي اللازم للانتقال السياسي"[2]، فقد ظهرت مع هذا البيان رغبة الأطراف الفاعلة في القضية السورية

[1] كان هذا التصريح الأول الذي يرد في وثائق الأمم المتحدة ويشير إلى منصات المعارضة الأخرى بعيداً عن الائتلاف الوطني السوري، الذي كان الممثل الوحيد للمعارضة في اجتماع جنيف2 في مطلع 2014.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/67/L.63 في الدورة /67/ ، تاريخ 8-5-2013.

بعدم حصر تمثيل المعارضة بالائتلاف الوطني، لاسيما بعد رفضه خطة ديمستورا[1]، ليظهر هذا التوجه لاحقاً بشكل واضح في بيانَي فيينا ثم في قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، إذ مهّدت هذه الإجراءات لفكرة دمج كل منصات "المعارضة" في جسم جديد، كان لاحقاً الهيئة العليا للمفاوضات التي ضمّت في البداية هيئة التنسيق الوطنية ثم منصتَي القاهرة وموسكو، والتي أضحت حالياً هيئة التفاوض السورية.

إضافة لذلك ترتب على هذه الفكرة طرح جميع النقاط المشار إليها في بيان جنيف على التوازي، في حين أنها كانت سابقاً على التوالي.

لذلك نعتقد أن "فكرة المجموعات الأربع" التنفيذية التي يُفترض أنها خطوات تنفيذية لما جاء في بيان جنيف1 قد جاءت معدِّلة له، خصوصاً فيما يتعلق بعدم حصرية الدخول في الحل السياسي عبر بوابة "هيئة الحكم الانتقالية"، وهذا ما تجلى بشكل واضح لاحقاً بفكرة "السلال الأربع"[2] التي انبثقت بعد اجتماع جنيف4 في بداية 2017 وعُدّت تطبيقاً فعلياً لفكرة "المجموعات الأربع"[3].

---

[1] الائتلاف السوري يرفض المشاركة في مجموعات العمل التشاورية التي اقترحها دي مستورا، الاتحاد برس، 11-10-2015، شوهد في 11-11-2021.

[2] تمثلت السلال الأربع التي كشف عنها دي ميستورا في المؤتمر الختامي لجنيف4 فيما يأتي:

- السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع توقع تنفيذها خلال ستة أشهر.
- السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع توقع تنفيذها خلال ستة أشهر.
- السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.
- السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

المصدر: " جنيف 4.. غلة من أربع سلال"، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 3-3-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[3] يقول د. رياض نعسان أغا: "المهم أن ديمستورا تجنب على مدى سنوات مهمته بحث القضية الجوهرية، وهي كما حددها بيان جنيف والقرارات الدولية (إنشاء هيئة حكم انتقالي غير طائفي تملك الصلاحيات التنفيذية كاملة)، وكان طبيعياً أن تتوقف المفاوضات لأننا رفضنا أن يضع العربة أمام الحصان؛ فقد مضى في السلال الأربع التي وجد فيها وسيلة التهرب من الاستحقاق الرئيس، يبحث في سلة الإرهاب، ثم في الدستور، ثم في الانتخابات، ويتجاهل هيئة الحكم التي هي مفتاح الحل، وندرك أنه كان ينفذ توجهات دولية، ولكنه يخالف قرار الأمم المتحدة الذي بنيت مهمته على أساسه".
صحيفة الاتحاد، 8-11-2018.

ويمكن محاولة ربط هذا التحول في المجال السياسي مع الوقائع العسكرية والسياسية التي حدثت آنذاك، بالنظر إلى توقيع الاتفاق النووي الإيراني الذي حصل في 14 تموز/يوليو 2015، وكان له على ما يبدو تأثير في إعادة صياغة شكل مدخل الحل السياسي في سوريا، على الرغم من أن الأحداث العسكرية آنذاك كانت لمصلحة قوى الثورة والمعارضة التي سيطرت بشكل كامل على محافظة إدلب في أيلول/سبتمبر 2015[1]، وكانت مُحافِظة على مواقعها في بقية المناطق في درعا وأرياف حلب وحماة وحمص ودمشق.

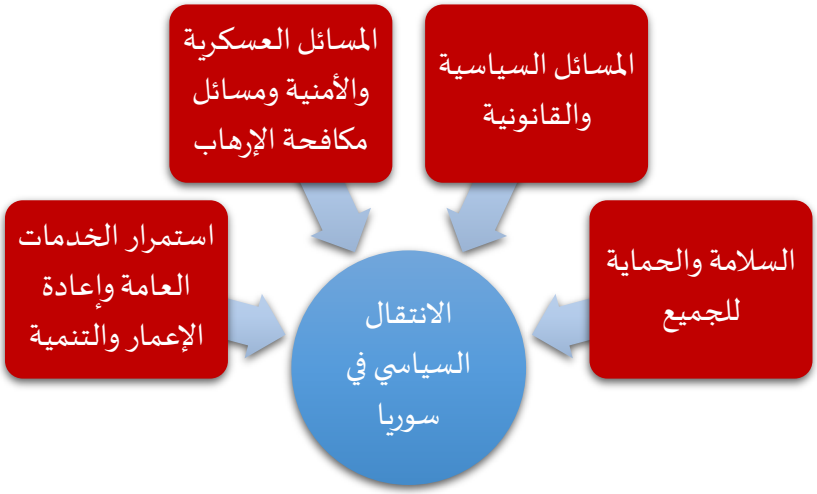

شكل (2) لفكرة مجموعات العمل الأربع التي طرحها ديمستورا في منتصف 2015

ثالثاً- اجتماعات فيينا والقرار2254: تأكيد فكرة الحكم الشامل ذي المصداقية

عقب التدخل العسكري الروسي المباشر في 30 أيلول/ سبتمبر 2015 إلى جانب نظام الأسد ظهر أثر ذلك في مسار الحل السياسي؛ فبعد التدخل بشهر واحد عُقد اجتماع فيينا1 بتاريخ 30 تشرين الأول 2015 لما سُميت آنذاك "المجموعة الدولية لدعم سوريا"[2]؛ فأكد البيان

[1] إدلب.. منطقة خفض التصعيد الرابعة بسوريا، وثائق وأحداث، الجزيرة نت، شوهد في: 11-11-2021.

[2] ضمّت المجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وتركيا والأردن ولبنان والعراق وإيران والسعودية والإمارات العربية وقطر وإيطاليا وألمانيا.

الختامي للاجتماع وحدة سوريا واستقلالها وهويتها العلمانية، وضرورة بقاء مؤسسات الدولة؛ ليتحدث بيان دولي لأول مرة عن عملية سياسية تُفضي إلى تشكيل "حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، يعقبها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة[1].

عقب ذلك بخمسة عشر يوماً، وفي 14 تشرين الثاني 2015 عُقد مؤتمر فيينا2، الذي ظهر في بيانه تأكيد العودة إلى بيان جنيف "بنصه الكامل"، مع التركيز على ضرورة وقف إطلاق النار والتعهد بإصدار قرار من مجلس الأمن بإرسال بعثة أممية لمراقبته، إضافة إلى تشجيع إجراءات بناء الثقة. كما أعاد البيان الحديث عن "هيئة حاكمة ذات مصداقية شاملة للجميع وغير طائفية" (حُذفت كلمة انتقالية)، تتولى صياغة دستور جديد تجري في ظله انتخابات، فضلاً عن ذلك جاء التأكيد على ضرورة محاربة الإرهاب ممثلاً بداعش والنصرة والتنظيمات التي يتفق مجلس الأمن على تصنيفها[2].

بالمقارنة بين ما جاء في بيان جنيف1 وما نص عليه بيانا فيينا 1+2 يمكن استنتاج النقاط التالية[3]:

1- التحول من عبارة "هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية" إلى عبارة "حكومة" كما جاء في البيان الأول، أو "هيئة حاكمة" كما جاء في البيان الثاني، ذات مصداقية شاملة وغير طائفية.
2- على عكس بيان جنيف الذي أكد ضرورة ضمان الهدوء والاستقرار والأمان بصيغة مطلقة؛ صرّح بيانا فيينا بضرورة الوصول إلى وقف إطلاق النار، يستثني محاربة المجموعات الإرهابية المتمثلة بداعش والنصرة بصورة أساسية.

---

[1] النص الكامل للبيان الختامي للقاء فيينا حول سوريا، عربي 21، 30-10-2015، شوهد في: 11-11-2021.

[2] بيان مجموعة الدعم الدولي لسورية ، حزب الإرادة الشعبية، 14-11-2015، شوهد في: 11-11-2021..

[3] يُنظر: علي حسين باكير، الغموض غير البنّاء في مسار فيينا: قراءة في بيان مجموعة العمل الدولية لدعم سوريا، مرجع سابق.

3- لم يشر بيانا فيينا إلى موضوعَي العدالة الانتقالية وانسحاب الميليشيات من سوريا، كما هو حال بيان جنيف1.

الموضوع	بيان جنيف1	بيانا فيينا 1+2
كيفية تحقيق الانتقال السياسي	هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية	حكم ذو مصداقية شامل وغير طائفي
وقف إطلاق النار	ضمان الأمان والاستقرار والهدوء	وقف إطلاق نار يستثني محاربة الإرهاب
انسحاب الميليشيات	انسحاب المجموعات المسلحة ومعالجة موضوع نزع السلاح	----------
العدالة الانتقالية	ضمان العدالة الانتقالية	----------

جدول 1 جدول مقارنة يوضح أبرز الاختلافات بين بيان جنيف1 وبياني فيينا 1+2

ثم أتى قرارا مجلس الأمن 2015/2249 و2015/2254 ليكرّسا الواقع الجديد الذي بدأ مع بيان مجلس الأمن المشار إليه آنفاً وتوافقات فيينا 1-2، خصوصاً بعد "هجمات باريس" التي تبناها تنظيم داعش[1].

- قرار مجلس الأمن 2249 بتاريخ 20تشرين الثاني 2015[2]: جاء ردّاً على "هجمات باريس" أساساً، وأكد ضرورة محاربة "التنظيمات الإرهابية" -خصوصاً تنظيمَي داعش والنصرة- بكل الوسائل، وشدّد بالمقابل على ضرورة تنفيذ بيان جنيف المؤرخ في 30 حزيران 2012 والبيان المشترك عن نتائج المحادثات متعددة الأطراف بشأن سوريا

[1] إذ إن التنظيم اتجه بعد خساراته ميدانياً في سوريا والعراق جراء عمليات التحالف الدولي وتقدّم الفصائل السورية لتصعيد هجماته في أوربا وغيرها، وهو ما دفع حكومات الغرب إلى الاهتمام أكثر بمعالجة القضايا الأمنية والاهتمام بنسبة أقل بمفاوضات جنيف أو مصير الأسد.

يُنظر: لينا الخطيب وآخرون، سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة، مرجع سابق، ص21؛ هجمات باريس.. القصة الكاملة، قناة الجزيرة، 15-11-2015، شوهد في: 11-11-2021.

[2] القرارا رقم 2249 لعام2015، مجلس الأمن، شوهد في: 11-11-2021.

الصادر في فيينا بتاريخ30 تشرين الأول وبيان الفريق الدولي لدعم سوريا المؤرخ في 14 تشرين الثاني 2015.

- قرار مجلس الأمن 2254 بتاريخ 18كانون الأول 2015[1]: وضع جدولاً زمنياً واضحاً لتنفيذ بيان جنيف1؛ غير أنه أتى متماشياً مع التوجه الجديد الذي كُرّس في بيانَي فيينا، وذلك بعدة فقرات شكّلت نقطة تحوّل (تعديل) للخطوات التي وضعها الأخير، تمثلت فيما يلي:
  - إمكانية تحقيق العملية السياسية والانتقال السياسي "بسُبلٍ، منها: إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوّل سلطات تنفيذية كاملة"، وأشار القرار نفسه إلى عملية سياسية تقيم "حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية"[2].
  - الإشارة إلى اجتماعات موسكو والقاهرة وما اتخذ من مبادرات أخرى تحقيقاً لهذه الغاية، مع التأكيد على اجتماع الرياض المنعقد بين 9-11 كانون الأول/ديسمبر 2015.

---

[1]. القرار رقم 2254 لعام 2015، مجلس الأمن، شوهد في: 11-11-2021.

[2] اختلفت التفسيرات الدولية حول تفسير هذه العبارة "حكم ذو مصداقية وغير طائفي" بين دول رأته نصّاً على انتقال سياسي دون الأسد، ودول رأت أنه لا يحمل أي شروط حول مصيره. وفيما يلي أهم الفروقات بين الصيغتين والنتائج المترتبة عليها:

1- تمتلك الهيئة الانتقالية كامل الصلاحيات التنفيذية في الحالة الأولى التي يترتب عليها بمقتضى ذلك "تأمين البيئة المناسبة والأمان والاستقرار والسلام"، وتتبع لها -بموجب نص جنيف1- كافة المؤسسات والأجهزة في الدولة بما فيها الأمنية والاستخباراتية، وهو ما يعني أنه حتى إن بقي الأسد في هذا السيناريو فسيكون بقاؤه شكلياً فقط، وهو ما يفقد الرغبة لدى داعميه بالتمسك به.

أما في الحالة الثانية فهناك فقط حديث عن "حكم" يمكن تفسيره بـ "حكومة انتقالية" وبـ "حكومة وحدة وطنية" كتلك التي يدّعي نظام الأسد تشكيلها مع كل حكومة جديدة، مما يعني خضوع الأمور لموازين القوى التي ترجح لكفة نظام الأسد.

2- يؤكد بيان جنيف1 تبعية الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى هيئة الحكم الانتقالية، بينما لا يوجد في الحالة الثانية (فيينا) مثل هذا الأمر؛ بل على العكس إذا بقي الأسد رئيساً خلال العملية الانتقالية، ولم يُعطَ في المقابل "الحكم ذو المصداقية، الشمولي وغير الطائفي" صلاحيات تنفيذية كاملة؛ فذلك يعني على الأغلب بقاء الأجهزة الأمنية والاستخبارات تحت إمرة الأسد.

يُنظر: باكير، الغموض غير البنّاء في مسار فيينا، مرجع سابق.

- أضاف إلى مرجعية جنيف بيانَي فيينا.
- التأكيد على محاربة الإرهاب، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، وإجراءات بناء الثقة، ووقف إطلاق النار.
- عدم الإشارة إلى ضرورة انسحاب الميليشيات الأجنبية والعدالة الانتقالية، في مسايرة واضحة من واضعي القرار لبيانَي فيينا.
- أبقى القرار 2254 التراتبية ذاتها التي جاء فيها بيان جنيف1.

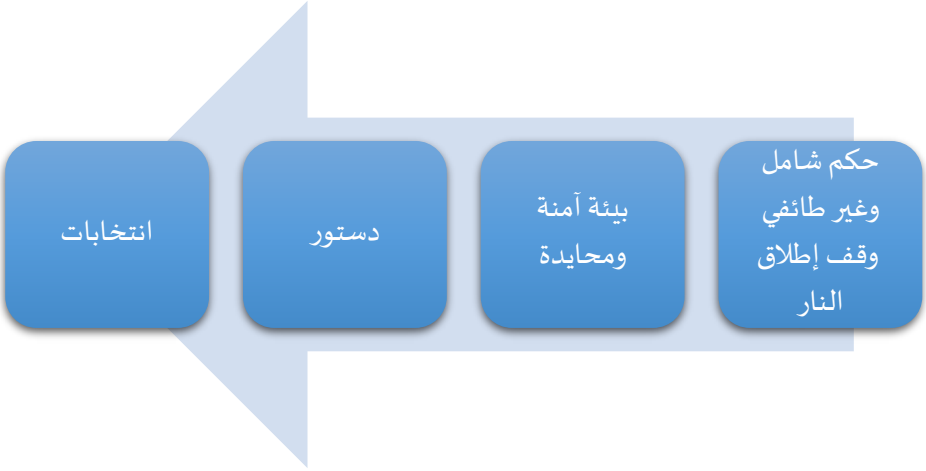

شكل (3) يوضح أبرز المضامين التي شملها قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، وتراتبيتها الزمنية

لقد مثّلت فكرة المجموعات الأربع التي طرحها دي مستورا في منتصف 2015 وما تلاها من صدور القرار 2254 لعام 2015 إطاراً قانونياً ملائماً لإطلاق فكرة المجموعات الأربع التي طرحها دي مستورا في جنيف4 في بداية عام 2017، والتي مهّدت فعلياً وسياسياً للتركيز على سلة الدستور والانتخابات وتغييب بقية السلال، خصوصاً المتعلقة بالحكم الانتقالي. فقد أظهرت مطالعة ستيفان دي مستورا في نهاية عام 2017 قبيل انعقاد مؤتمر سوتشي للحوار الوطني تركيزاً واضحاً وتفصيلياً على سلتَي الدستور والانتخابات والبيئة الآمنة والمحايدة،

فيما تطرق بعجالة إلى سلة الحكم دون تقديم أي توضيحات أو تفسيرات، وهو ما سيتكرر ليس في مطالعات دي مستورا نفسه فقط؛ بل في مذكرات "دول المجموعة المصغرة"[1] التي صدرت بعد قرار 2254، والتي ركزت على موضوعَي الدستور والانتخابات، مغفلة الحديث عن بقية البنود[2].

رابعاً- مسار أستانة وسوتشي: الدستور والانتخابات فقط

عقب سيطرة النظام على مدينة حلب في أواخر عام 2016 تداعت روسيا وتركيا وإيران لإطلاق مسار جديد خاص بالقضية السورية اصطلح على تسميته "مسار أستانة"[3]؛ وكان الهدف من هذا المسار كما أعلن عنه ضامنوه أن يساعد على وقف إطلاق النار في سوريا، وتحقيق تقدم في العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن، إضافة إلى زيادة الخطوات لإتاحة حرية العمل الإنساني، وإطلاق سراح المعتقلين، وقتال الجماعات المصنفة على لوائح الإرهاب، تحديداً داعش والنصرة[4].

أوضحت بيانات جولات أستانة أن من الأهداف السياسية لهذا "الاجتماع الدولي حول سوريا"[5] هو أن يكون: "منصة فعّالة لحوار مباشر بين الحكومة والمعارضة وفق متطلبات القرار نفسه (أي القرار 2254)"[6]، إضافة إلى "دفع الأطراف المتصارعة والمعارضة السورية للنهوض بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، فضلاً عن المبادرات الأخرى"[7]؛ هذا بالعموم.

---

[1] تضم "المجموعة المصغرة" حول سورية: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ومصر والسعودية والأردن.

[2] للاطلاع على بنود الوثيقة يُنظر: عدنان أحمد، رؤية "المجموعة المصغرة" للحل بسورية: تقليل صلاحيات الرئيس وإشراف مدني على الأمن، العربي الجديد، 14-9-2018، شوهد في: 11-11-2021.

[3] مسار أستانة: هو منصة تفاوضية بين نظام الأسد والمعارضة، أُنشئت برعاية من الدول الثلاث "روسيا، إيران، تركيا".

[4] يُنظر: تعرف على البيان الختامي لمفاوضات أستانة "وثائق وأحداث"، الجزيرة نت، 24-1-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[5] كان من الواضح أنه يُراد من خلال هذه التسمية أن يكون مسار أستانة منافساً موازياً لمسار جنيف السياسي الذي كان وما يزال تحت رعاية الأمم المتحدة.

[6] المرجع السابق.

[7] النص الكامل لبيان أستانة (6)، المدن، 15-9-2017، شوهد في: 11-11-2021.

أمّا عند التدقيق ومراجعة بيانات جولات أستانة الخمس عشرة فإننا نستطيع الخروج بالملاحظات الآتية:

من الناحية الفعلية كان واضحاً أن الهدف الروسي من مسار أستانة هو تطبيق الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا، من خلال اختصار عملية الحل السياسي في قضية وضع دستور جديد لسوريا، ثم إجراء انتخابات وفقاً لهذا الدستور الجديد في ظل حكم مؤسسات الدولة القائمة التي يسيطر عليها نظام الأسد. ويتضح ذلك من النقاط التالية:

- مجمل بيانات أستانة لم تتطرق لبيان جنيف، وكان تركيزها فقط على قرار مجلس الأمن 2254.
- جميع بيانات أستانة تحدثت عن "عملية سياسية" وفق قرار مجلس الأمن 2254، وليس عن "عملية انتقالية"[1].
- عملياً ظهر التوجُّه الروسي لحصر العملية السياسية في سوريا عبر مدخل الدستور منذ الاجتماع الأول لأستانة؛ حيث سلّمت -بحسب ادعائها- مسودة دستور لسوريا أعدَّها خبراء روس للمعارضة[2]. أما من الناحية الرسمية فظهرت ملامح التوجه الروسي بخصوص الدستور في الاجتماع السابع لأستانة[3]، وصُرّح به في بيان الاجتماع الثامن الذي جاء في بنده الثالث: "والوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ للأزمة وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، من خلال عملية شاملة وحرة ونزيهة وشفافة بقيادة سورية

[1] أشار بعضهم لذلك منذ البيان الأول لاجتماع أستانة، ولُوحظ تكراره في جميع بيانات أستانة اللاحقة.
يُنظر: محادثات أستانة تمهّد لمرجعية جديدة للانتقال السياسي، تحليل سياسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 5-2-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[2] يُنظر: روسيا تسلم مسودة دستور جديد لسوريا إلى الفصائل المعارضة في أستانة، فرانس24، 24-1-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[3] جاء في البند الثالث من بيان أستانة7 ما يلي: "الموافقة على أن يناقش الاتحاد الروسي، بالتنسيق مع عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، اقتراح عقد مؤتمر للحوار الوطني الذي يشارك فيه الجانب الروسي تبادل المعلومات مع الضامنين".
يُنظر: الوثيقة الختامية لمحادثات "أستانة-7"، المدن، 31-10-2017، شوهد في: 11-11-2021.

ويمتلك زمامها السوريون، تُفضي إلى دستور يحظى بدعم الشعب السوري، وانتخابات حرّة ونزيهة بمشاركة جميع السوريين المؤهلين تحت إشراف مناسب للأمم المتحدة"[1].

- قبل عقد مؤتمر سوتشي في عام 2018 أعلن بيان أستانة الثامن تأييده لأن تكون مخرجات مؤتمر سوتشي "للحوار الوطني" مبادرة لتقديم زخم لعملية التفاوض الجارية في جنيف[2].
- بعد عقد مؤتمر سوتشي برعايةٍ روسيةٍ في كانون الثاني من عام 2018، والذي كان من أبرز مخرجاته الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية[3] جعلت بيانات أستانة اللاحقة له مخرجات هذا المؤتمر مرجعية للحل السياسي، إضافة إلى القرار 2254؛ فقد جاء في بيان أستانة10 ما يلي: "ستواصل الأطراف الجهود المشتركة التي تهدف إلى دفع عملية التسوية السياسية التي يقودها ويمتلكها السوريون، من أجل تهيئة الظروف لتسهيل بدء عمل اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب وقت ممكن، بما يتماشى مع قرارات "مؤتمر الحوار الوطني السوري" في سوتشي وقرار مجلس الأمن 2254"[4].

الخلاصة: أن مسار أستانة وسوتشي بدأ نظرياً بالتركيز على الجانب العسكري والإنساني، ليتحول لاحقاً إلى مسار عسكري-سياسي، آخذاً من مسار جنيف قضيتَي اللجنة الدستورية والانتخابات فقط، وتاركاً قضايا هيئة الحكم الانتقالي والبيئة الآمنة والمحايدة والحوار الوطني.

[1] يُنظر: النص الكامل لبيان "أستانة-8"، المدن، 23-12-2017، شوهد في 11-11-2021.

[2] المرجع السابق.

[3] يُنظر: مؤتمر سوتشي بشأن سوريا.. تفاصيل ونتائج، الجزيرة نت، 31-1-2018، شوهد في: 11-11-2021..

[4] ينظر: البنود الكاملة للبيان الختامي للجولة العاشرة من "أستانة"، عنب بلدي، 1-8-2018، شوهد في: 11-11-2021.

شكل (4) يبين تطور مسار الحل السياسي في سوريا

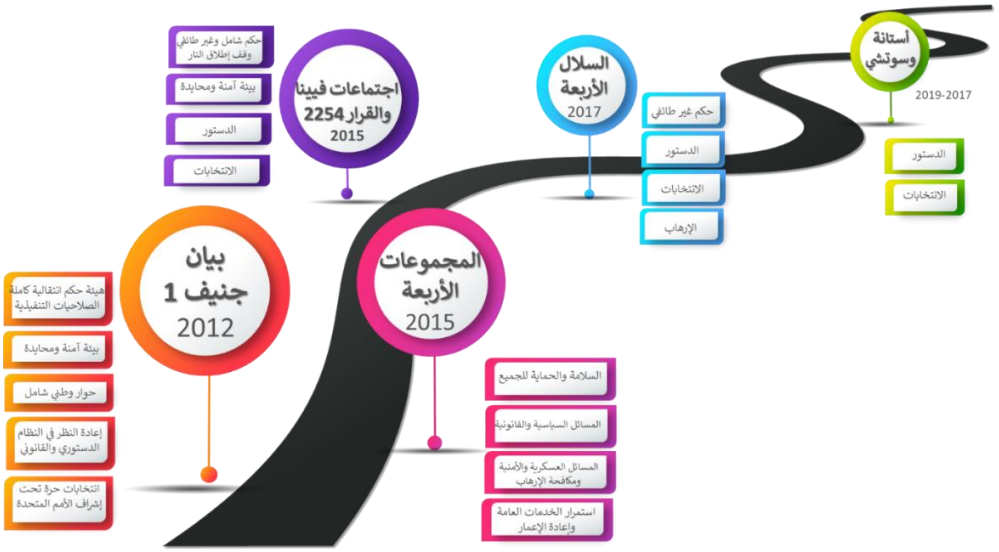

شكل (5) يبين تطور مسار الحل السياسي في سوريا

المبحث الثالث: تبدلات المواقف الدولية تجاه مضامين الحل السياسي: تحوُّل باتجاه الرؤية الروسية

كانت التغييرات التي طرأت على الوثائق والبيانات المرتبطة بمسار الحل السياسي السوري انعكاساً للتحولات التي حصلت في الملف السوري وما لحقها من تغييرات في مواقف الدول، لاسيما التي تُعد "مؤيدة" لقوى الثورة والمعارضة، ومن أهم هذه المتغيرات في السنوات الأخيرة: تغيُّر خارطة السيطرة العسكرية على الأرض في سوريا، والانسحاب الأمريكي الجزئي من شمال شرق سوريا لصالح روسيا، والأزمات الاقتصادية الخانقة لنظام الأسد عبر سلسلة عقوبات قانون قيصر الأمريكي، وتفاقم مشكلة اللاجئين على المستوى العالمي، وتزايد تركيز الدول على المقاربات الأمنية في تعاطيها مع قضايا المنطقة ..إلخ.

بعد استعراضنا في المبحث السابق من هذا الفصل التطور التاريخي للوثائق والبيانات الخاصة بمسار الحل السياسي في سوريا ابتداءً من جنيف1، مروراً بفكرة المجموعات الأربع

وبيانَي فيينا 1+2 والقرار 2254، وانتهاءً باللجنة الدستورية؛ سنناقش في هذا المبحث التحولات في مواقف الدول تجاه مسار الحل السياسي، والتي يمكن تلخيصها بتوجهين رئيسين هما: التوجه إلى نظام الأسد كطرف أساسي للحل، والتراجع عن فكرة معاقبته.

أولاً: تفرُّد نظام الأسد في التعاطي الدولي: الاستعاضة عن ثنائية النظام والمعارضة

أشرنا في المبحث السابق إلى أنه منذ انطلاق العملية السياسية في سوريا كان الخطاب الدولي في الوثائق يُوجَّه للأطراف في سوريا، ويُقصد بها بشكل رئيس نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة؛ ففي بيان جنيف1 تمّت دعوة الأطراف إلى تطبيق النقاط الست وقرارات مجلس الأمن، ودعوة المعارضة المسلحة والنظام للتعاون مع بعثة المراقبة الأممية، وعلى هذا النحو جاءت فقرات بيان جنيف لتركز على ثنائية النظام والمعارضة، مع حثّ الأخيرة على تشكيل جسم أكثر شمولاً وانسجاماً وفرز مفاوضين باسمها[1].

في كل المراحل السابقة كانت ثنائية نظام الأسد والمعارضة كأطراف حاضرة في العملية السياسية الرسمية عملياً، أو حتى في الوثائق الرسمية وغير الرسمية نظرياً؛ إلا أن تطوراً جديداً طرأ في "اللاورقة الأردنية"، حيث إنها انطلقت في مقاربتها من التركيز على نظام الأسد بشكل رئيس في رؤيتها للحل، وهو ما تشير إليه في إجابتها عن سؤال "كيف ستنفذ الخطة؟" إذ إنها تضع إشراك النظام في الخطة وبقنوات مباشرة وغير مباشرة كإحدى إجراءات ضمان النجاح، في حين لا تشير بالمثل إلى قوى الثورة والمعارضة؛ بما يمكن اعتباره أول تجاهل شبه كلّي للتعاطي معها.

لقد اقتصر ظهور المعارضة على الجدول النموذجي الملحق بالوثيقة الأردنية مرتين؛ الأولى: مباشرة؛ عندما تم ذكرها ضمن بند الملف الإنساني وذُكرت بوصف "المعارضة السابقة"[2]،

---

[1] جاء تحت عنوان "الإجراءات المتفق على أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم": "يحثّ أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق، وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً".

[2] ينصّ الجدول النموذجي للعروض والطلبات في فقرة "ما يجب على النظام القيام به" على: "المصالحة مع المعارضة السابقة ومختلف مكونات المجتمع السوري".

والثانية: غير مباشرة في موضعين؛ عند الحديث عن مكافحة الإرهاب شمال غرب سوريا، ويُقصد بها هنا منطقة إدلب بشكل رئيسي؛ حيث إن المنطقة محسوبة من ناحية السكان والسيطرة على قوى الثورة والمعارضة بشكل أو بآخر، دون النظر في شرعية سيطرة "هتش"، وعند ذكر بند ضمان التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 لجهة الإشارة إلى اعتماد الدستور الصادر عن اللجنة الدستورية، وهي التي تضم المعارضة كطرف فيها حكماً[1].

فضلاً عن ذلك فإنّ تجاهُل ذكر المعارضة السورية كطرف في هذه "اللاورقة" ترافق مع النص على قوات سوريا الديمقراطية "قسد" بشكل مباشر ولمرتين: في معرض الحديث عن الحوافز؛ إذ تقدم الخطة آليات تنسيق بين نظام الأسد و"قسد" في كل من: مخيم الهول، وحول الترتيبات الأمنية في شمال شرق سوريا بما يسمح بالانسحاب الأمريكي[2].

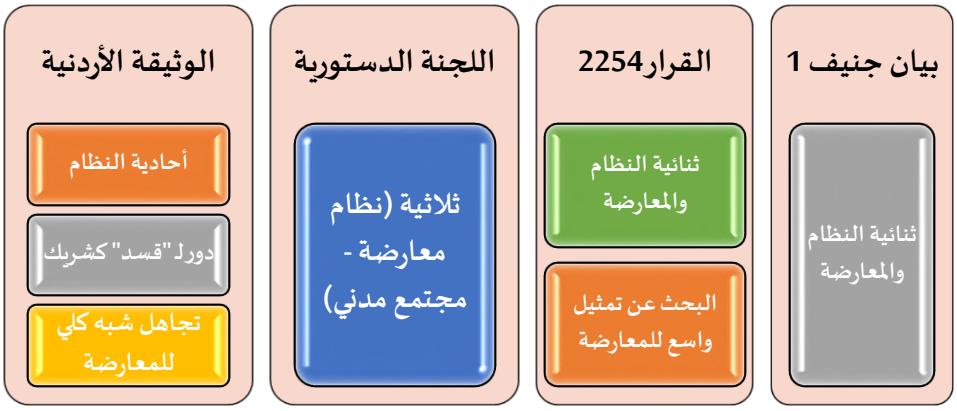

شكل (6) توضيحي يبين كيفية حضور نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة في الأوراق الأربع

[1] ينصّ الجدول النموذجي على ما يجب على نظام الأسد القيام به، إذ جاء فيه: "اعتماد دستور معاد صياغته على أساس مسار اللجنة الدستورية"، و"التعاون مع التحالف الدولي لداعش في مواجهة العناصر الإرهابية في شرق سوريا، والمناطق الخاضعة لسيطرة النظام في جنوب سوريا والصحراء".

[2] ينصّ الجدول النموذجي على ما ستقدمه الدول لنظام الأسد مقابل ما سيقدمه هو؛ فقد جاء فيه: "التنسيق بين النظام وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) في التعامل مع سكان مخيم الهول والمقاتلين الإرهابيين وعناصر داعش المحتجزين"، إلى جانب "تسهيل ترتيب بين قوات سوريا الديمقراطية والنظام السوري بشأن الوضع الأمني في شمال شرق سوريا، مما يمهد الطريق أمام انسحاب أمريكي من المنطقة بما في ذلك من التنف".

ثانياً الحوافز بدلاً من العقوبات: مكافأة المجرم

منذ بداية الثورة السورية اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى تطبيق مجموعة من العقوبات على نظام الأسد وحلفائه بسبب القمع الدموي وانتهاكات حقوق الإنسان[1]، وبما أن الإجرام لم ينتهِ أو يتوقف فقد ازدادت العقوبات، وصولاً لفرض الولايات المتحدة عقوبات هي الأوسع على نظام الأسد عبر قانون قيصر[2].

وقد شكلت هذه العقوبات على اختلافها إحدى أكبر الإشكاليات التي يعاني منها النظام وحلفاؤه في سوريا، ولطالما كانت إحدى أهم المعوقات أمام حصد الروس فوائد تدخلهم العسكري على صعيد تعويم النظام وتحقيق المكاسب الاقتصادية؛ ولذلك كان ثمّة إصرار من نظام الأسد وحلفائه – خصوصاً الروس – على توظيف أي منبر للحديث عن أضرار العقوبات ودورها في عدم تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب وعودة اللاجئين[3].

يبدو أن التوجُّه العام السابق لبعض الدول الغربية بدأ بالتزحزح باتجاه مقاربة جديدة بدت ملامحها في "اللا ورقة الأردنية"، التي تنطلق من أساس جديد يتمثل في "العروض مقابل الطلبات"؛ أي: منح نظام الأسد مكافآت في مجال التعافي المبكر وغضّ الطرف عن تطبيق العقوبات، مقابل قيام الأخير ببعض الخطوات في مسار "حل" القضية السورية.

---

[1] جاءت أولى هذه العقوبات الأمريكية على شكل عقوبات على جهاز المخابرات السورية واثنين من أقارب الأسد في 29-4- 2011، وفي شهر أيار أضافت الأسد إلى قائمة العقوبات لممارسة ضغوط عليه حتى ينفذ وعود الإصلاح، كما أدرج الاتحاد الاوروبي 13 مسؤولاً سورياً على قائمته الخاصة بالعقوبات يوم 17-5-2011.

يُنظر: حقائق- العقوبات المفروضة على سوريا، وكالة رويترز، 11-8-2011، شوهد في 28-5-2022.

[2] بعد اقراره من مجلس الشيوخ الأمريكي.. ترامب يوقع على قانون "قيصر"، عنب بلدي، 21-12-2019، شوهد في: 28-5-2022.

[3] يُنظر على سبيل المثال: بذريعة "كورونا".. فيصل المقداد يطالب برفع العقوبات عن نظامه، بلدي نيوز، 30-3-2020، شوهد في: 28-5-2022؛ إبراهيم حميدي، الصين تقود مع روسيا حملة لـ«عدم تسييس كورونا» في سوريا، الشرق الأوسط، العدد 15095، 27-3-2020، شوهد في: 28-5-2022.

قد لا تختلف المقاربتان من حيث المآل؛ فكلتاهما -من الناحية النظرية- تستهدف دفع نظام الأسد للتعاطي الإيجابي مع الحل السياسي المنشود[1]، غير أن مخاطر ذلك تتمثل في أمرين: الأول مخالفة مبدأ أساسي مترسخ في المجال الجزائي الدولي وحتى الفردي، وهو "تخفيف العقاب عن المجرم الذي يتوقف عن جرائمه، لا مكافأته". والثاني: تكريس شرعية نظام الأسد عبر تعويمه ودعمه اقتصادياً وسياسياً.

[1] مع تأكيد أن نظام الأسد لن يتفاعل إيجابياً مع مثل هذه الجهود استقراءً لسلوكه في التعاطي مع المبادرات السياسية التي طُرحت عليه، ابتداءً من مبادرة الجامعة العربية وانتهاءً باللجنة الدستورية؛ حيث إنه معتاد على الدخول في التفاصيل من أجل كسب الوقت لحسم الملف عسكرياً، فنظام الأسد بطبيعته نظام عسكري شمولي لا يؤمن بالحلول السياسية.

Oula A. Alrifai, What We Ignore, We Empower: Five Decades of Despair Under the Assad Regime, Journal of Middle Eastern Politics and Policy (JMEPP), 12 Mar. 2021.

الفصل الثالث[1]

تقاطع المصالح الدولية و أثرها في مسار الحل السياسي: القربان السوري على مذبح مصالح الدول المتدخلة

[1] اعتمد المبحث الأول من هذا الفصل بشكل شبه كامل على أوراق تقدير الموقف التي أعدها المرصد الاستراتيجي ومركز الحوار السوري، وهي:

- أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا.
- تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها.

لم تأتِ تطوُّرات مسار الحل السياسي في سوريا وما رافقها من تطورات وتغيرات من فراغ، بل كانت مرتبطة بسياق معقد دولي وإقليمي، كان لتقاطع مصالح الدول الفاعلة الأثر الأهم فيما وصل إليه هذا الملف.

لقد مثّل تقاطُع المصالح الأمريكية الروسية في بعض النقاط حجر الأساس لعدة تغييرات طرأت على الملف السوري بشكل عام، وعلى مسار الحل السياسي بشكل خاص، من دون أن ينفي ذلك وجود نقاط خلافية بين الطرفين. لذلك كان من الأهمية بمكان استعراض التوجهات العامة للسياسة الأمريكية في سوريا، وأثر ذلك في السياسة الروسية التي امتلكت عدة أوراق قوة في الملف السوري كإحدى نتائج التوجهات الأمريكية "المبحث الأول".

ثم كان لابد من التوسع في فهم هذه التقاطعات بين مختلف الدول الفاعلة والمؤثرة في الملف السوري تجاه مفردات الحل السياسي، وأثر ذلك في مآلات هذه المفردات "المبحث الثاني".

إلى جانب ذلك، مثلت الحرب الروسية الأوكرانية متغيراً مهماً قد يؤدي إلى تغييرات دراماتيكية في مسار الحل السياسي في سوريا، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا المسار هو بالأساس محل تجاذب غربي روسي، وبالتالي كان من الأهمية بمكان محاولة استشراف أثر هذه الحرب على الحل السياسي السوري "المبحث الثالث".

المبحث الأول: التوجهات السياسية الأمريكية - الروسية.. أوراق القوة

على اعتبار أن الولايات المتحدة وروسيا من أكثر الدول تأثيراً في الملف السوري نستعرض أولاً التوجهات العامة للسياسة الأمريكية في سوريا، خصوصاً في الفترة الممتدة بين 2015-2022، في حين نبحث تالياً ما امتلكت روسيا من أوراق قوة في سوريا مكّنتها من لعب دور مهم فيها، إلى جانب نقاط الضعف التي صبغت السياسة الروسية في هذا الملف.

أولاً: التوجهات العامة للسياسة الأمريكية في سوريا وتراجعها أمام النفوذ الروسي-الإيراني:

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه سوريا على امتداد حكم الإدارات الثلاث "أوباما، ترامب، بايدن" بعدم الاستقرار والتردد، وقد ظهر ذلك عبر عدة مؤشرات، أبرزها التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة لكل من روسيا وإيران في سوريا[1]؛ كعدم توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد، وإيقاف دعم قوى الثورة والمعارضة المسلحة، ومسايرة التوجهات الروسية في التركيز على مسار اللجنة الدستورية وتهميش فكرة "هيئة الحكم الانتقالية".

لقد مثّل قرار البيت الأبيض في منتصف عام 2017 إيقاف الدعم عن فصائل المعارضة "المعتدلة" ضوءاً أخضر لروسيا لمدّ نفوذها في سوريا، وعُدّ بمثابة خطوة على طريق التنازلات الأمريكية في الملف السوري لروسيا[2].

إلى جانب ذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم عدة تنازلات للروس في جنوب سوريا، حيث من المفترض أنها منطقة نفوذ تحت الرعاية الأمريكية[3]، كان آخرها في عام 2021 بالسكوت

---

[1] في ظل التردد الأمريكي بادرت القوات الروسية إلى دعم تقدم قوات النظام السوري مصحوبة بقوات "حزب الله" عبر جسور روسية عائمة للوصول إلى شرق نهر الفرات (15 سبتمبر 2017)، وفي غضون العملية التي استغرقت ثلاثة أيام عملت قوات النظام و"حزب الله" تحت غطاء القاذفات الروسية.

وقد شكّل تغاضي واشنطن عن عبور قوات النظام والميلشيات الحليفة شرق الفرات تحولاً كبيراً في الاستراتيجية الأمريكية، ومخالفة للاتفاقيات السابقة التي نصت على تخصيص مناطق شرق الفرات للسيطرة العسكرية الأمريكية وغرب الفرات للسيطرة الروسية.

وفي سبتمبر 2017 أيضاً: قامت إيران بإحداث متغيرات في قواعد اللعبة؛ حيث نشر الحرس الثوري الإيراني عدداً كبيراً من عناصره في مناطق "خفض التصعيد" المزمعة جنوب غربي سوريا، وذلك في أول رد على المناورات الإسرائيلية التي حاكت هجوماً مفترضاً على جنوب لبنان، مما يؤكد أن طهران تتعاون مع موسكو على تنفيذ استراتيجية جديدة تتضمن إنشاء خط متصل على طول الحدود السورية مع الأردن و"إسرائيل".

يُنظر: أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا، مركز الحوار السوري – المرصد الاستراتيجي، 21-10-2017، ص1 وما بعدها.

[2] باسل درويش، فورين أفيرز: ما دلالات توقف أمريكا عن دعم المعارضة السورية؟ عربي21، 3-8-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[3] في عام 2017 تعرضت فصائل الجنوب لخذلان متكرر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، حيث تم تمكين النظام من رفع علمه على معبر "أبو الشرشوح"، الواقع على الحدود السورية الأردنية في ريف السويداء الجنوبي الشرقي، بعد دفع جيش "أحرار =

تجاه "المصالحات" التي أجرتها روسيا مع أهالي درعا البلد وغيرها من بلدات ريف درعا الغربي، والتي تأتي في إطار تكريس عودة نظام الأسد إلى المنطقة بشكل كامل مع تفكيك كامل الفصائل الموجودة هناك، وجمع السلاح الخفيف المتبقي بأيدي أفراد ممن كانوا ضمن الفصائل العسكرية[1]، مع حديث عن تفكيك اللواء الثامن المدعوم من روسيا، والذي كان يُنظر إليه على أن بقاءه كان نتيجة توافقات أمريكية-روسية للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة[2]. وقبل كذلك في عام 2018 أوعزت إدارة ترامب للفصائل السورية الموجودة في تلك المنطقة بالانسحاب منها بشكل غير مباشر، عبر إعلامها برفع الدعم الأمريكي عنها وعن وجودها[3].

لقد أسفرت التنازلات الأمريكية عن حصول الروس على مكسبين كبيرين تمثّلا في: منحهم حق الإشراف المنفرد على مناطق خفض التصعيد المتفق عليها، والعدول عن اشتراط انسحاب الميلشيات الشيعية عن الحدود الجنوبية-الغربية لسوريا[4].

لقد أسهم كل ذلك في تنامي الشعور بالثقة لدى الروس من أن واشنطن مستعدة للتعايش مع أية تحالفات يبرمها الروس في سوريا تحت عنوان "محاربة الإرهاب"؛ حيث تولت روسيا إدارة مناطق "خفض التصعيد" بالتعاون مع كل من إيران وتركيا، في حين تولت واشنطن مهمة إضعاف الفصائل العسكرية، معززة بذلك جهود موسكو في تخفيف الضغط

العشائر" للانسحاب من تلك المناطق، مما تسبب في قطع طرق الإمدادات عن مقاتلي الجيش الحر الموجودين في منطقة "الشعاب". وكذلك في المناطق الشرقية كان "جيش أسود الشرقيّة" يتكبد خسائر كبيرة بعد أن تمكّن النظام والميليشيات الحليفة من إيقافه ومنعه من التقدم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة "داعش"، وذلك في أعقاب اندلاع الخلاف بين البنتاغون ووكالة الاستخبارات الأمريكية حول الدور الذي يجب أن يقوم به هذا الفصيل.

يُنظر: أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا، مرجع سابق، ص5-6.

[1] بعد درعا البلد.."تسويات" الجنوب السوري تصل الحدود الأردنية، السورية نت، 26-9-2021، شوهد في: 11-11-2021.

[2] عقيل حسين، درعا: نهاية اللواء الثامن؟ المدن، 14-10-2021، شوهد في: 10-11-2021.

[3] أمريكا ترفع يدها عن فصائل درعا، عنب بلدي، 24-6-2018، شوهد في: 10-11-2021.

[4] عملت موسكو مراراً على تعزيز نفوذها العسكري من خلال تعزيز برامج تسليح النظام بأسلحة نوعية مقابل وقف الدعم الكامل عن المعارضة؛ ففي سعيها لتحقيق التفوق العسكري لقوات النظام زودت موسكو دمشق بمدفعية ومنظومات صاروخية وأنظمة تشويش ورادارات متطورة، وذلك بالتزامن مع الكشف عن إنشاء إيران مصانع صواريخ متوسطة وبعيدة المدى في سوريا.

يُنظر: أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا، مرجع سابق، ص7.

العسكري على قوات نظام الأسد، ودفع الفصائل لإبرام اتفاقيات مصالحة محلية تعيد سيطرة النظام على مناطق شاسعة من دون أي قتال[1].

كذلك أعطت سياسة الولايات المتحدة المترددة في سوريا هامشاً لإيران وميليشياتها بالتمدد والسيطرة على عدة مواقع استراتيجية مهمة؛ فإلى جانب الوجود الإيراني القوي جنوب دمشق وعلى الحدود اللبنانية السورية الذي أسهمت في تثبيته الولايات المتحدة[2]، وفي حلب[3]؛

---

[1] كان موقع "جينز" العسكري (11 أغسطس 2017) حذّر من أن تنامي الاعتماد الأمريكي على موسكو وطهران، والقبول بسيطرة الأسد على أغلبية الأراضي الواقعة وسط سوريا وجنوبها وصولاً إلى غرب الفرات سيعرّض مصالح حلفاء واشنطن للخطر، ويؤدي إلى تحقيق نصر كامل لنظام الأسد؛ مؤكداً أن قبول واشنطن بخطة موسكو إنشاء مناطق "خفض التوتر" سيكون له عواقب وخيمة، أبرزها:

1- تمكين قوات نظام الأسد من التمدد على حساب المعارضة.
2- دفع نظام الأسد لإبرام عقود إعادة إعمار مع إيران وروسيا والصين في مجالات الطاقة والزراعة والبنى التحتية.
3- إضعاف نفوذ واشنطن التي يبدو أنها قبلت بسيطرة الأسد على أغلبية الأراضي الواقعة وسط سوريا وجنوبها وصولاً إلى غرب الفرات.
4- تمكين إيران وحلفائها من السيطرة على الحدود السورية-العراقية.
5- تقليص هامش الثقة بالولايات المتحدة لدى حلفائها، خاصة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) التي باتت مقتنعة أن مصلحتها تقتضي التركيز على الاحتفاظ بأراضي المناطق الكردية عبر تفاهمات مع نظام الأسد في دمشق ومع موسكو.

يُنظر: المرجع السابق، ص2-3.

[2] وفقاً لتقرير نشره موقع "ديبكا" الاستخباراتي (7 أغسطس 2017) فإن دبلوماسيين إسرائيليين في واشنطن قدموا احتجاجات سرية إثر تسرب أنباء عن مشاركة القوات الأمريكية في معارك يشنها النظام و"حزب الله" ضد فصائل تابعة لتنظيم القاعدة غربي سوريا. ويبدو أن واشنطن باتت مستعدة للقيام بالمزيد من العمليات المشتركة مع قوات النظام وميليشيا "حزب الله" ضد تنظيمي القاعدة و"داعش"، حيث تقف القوات الخاصة الأمريكية إلى جانب الجيش اللبناني الذي يدعم قوات النظام والحزب بالمدفعية الثقيلة وعمليات القصف الجوي.

وأكد التقرير أن القوات الأمريكية قد شاركت بفاعلية في المعارك التي دارت في السادس من أغسطس من مواقعها على الجانب اللبناني، حيث قدمت القوات الخاصة غطاء مدفعياً للقوات اللبنانية وجيش النظام و"حزب الله" في عملياتهم براس بعلبك والفاكهة شمالي البقاع، مرجحاً وجود غرفة عمليات وتخطيط مشتركة جمعت بين هذه القوات؛ إذ إنه من غير الممكن شنّ عمليات بهذه الكثافة دون تنسيق وتخطيط مسبق يجمع بين مختلف القوات المشاركة في العمليات.

يُنظر: المرجع السابق، ص8.

[3] ينظر: خريطة المواقع العسكرية الأجنبية في سورية، مركز جسور ومنصة أنفورموجين، 1-7-2021، شوهد في: 11-11-2021.

وللتوسع في دراسة الميليشيات الإيرانية في سوريا، يراجع: ميلشيات المشروع الإيراني في سوريا:

- التصنيف والتبعية وعوامل الحشد (1)، مركز الحوار السوري، 15-9-2020، شوهد في: 11-11-2021.
- الأدوار ومجالات التأثير (2)، مركز الحوار السوري، 22-11-2020، شوهد في: 11-11-2021.
- المستقبل والأثر الإقليمي (3)، مركز الحوار السوري، 15-12-2020، شوهد في: 11-11-2021.

فقد أسفر اتفاق هامبورغ بين الرئيسين الأمريكي والروسي عن الاعتراف بمنطقة نفوذ عسكرية لإيران جنوب-غربي سوريا، حيث تنازل الأمريكان عن اشتراط انسحاب الميلشيات الشيعية من 50كم عن الحدود الجنوبية-الغربية لسوريا إلى 8كم فقط[1].

وفي شرق سوريا حيث الشريان الذي يربط الهلال الإيراني الممتد من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق، وبدلاً من أن تستغل الولايات المتحدة "محاربة داعش" للتمدد في البادية السورية وقطع طريق إمداد الميليشيات الإيرانية؛ فإنها على العكس من ذلك اتجهت للانسحاب من مواقعها المتقدمة حول منطقة التنف ومن قاعدة الزكف تاركة لإيران مجال بسط سيطرتها على طول الحدود السورية العراقية الممتدة 600كم، وتأمين ممرّ مفتوح من العراق إلى سوريا وصولاً إلى البحر المتوسط[2].

هذا التراجع الميداني لتأثير الولايات المتحدة في الملف السوري انعكس بصورة مباشرة على تأثيرها في مسار الحل السياسي؛ إذ وجدنا مسايرة أمريكية للرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا فيما يتعلق بالتركيز على سلة الدستور والانتخابات، مع غضّ الطرف عن عرقلة فكرة "هيئة الحكم الانتقالية"، وعدم معارضة فعّالة للمسارات الموازية التي عملت عليها روسيا عبر أستانة وسوتشي.

ثانياً- مكامن القوة والضعف في السياسية الروسية تجاه سوريا:

عقب التدخل العسكري المباشر الروسي في سوريا لصالح نظام الأسد في أيلول/سبتمبر 2015 أضحى الفاعل الروسي أحد أهم المؤثرين في الملف السوري؛ مما يتطلب تفكيك

[1] أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية على سوريا، مرجع سابق، ص8.

[2] المرجع السابق، ص9-10.

سياسة هذا الفاعل والوقوف على مكامن قوتها وضعفها لما لها من تأثير مباشر في مسار القضية السورية بشكل عام، ومسار الحل السياسي بشكل خاص[1].

1- عوامل قوة السياسة الروسية في سوريا:

لا ينبع النفوذ الروسي في سوريا من مصادر داخلية لديها فقط؛ كوضوح الرؤية، ومركزية القرار، والتفوق الميداني. بل تستمد موسكو قوتها من مصادر دعم خارجية تتمثل في: المحور الذي صنعته مع تركيا وإيران، والتواطؤ الغربي الذي ينزع إلى التعاون مع الروس وتنسيق المواقف معهم، ومحاولة الوساطة الأممية التماهي مع المقاربة الروسية للحل السياسي، كما ترتكز موسكو كذلك على ضعف المعارضة السورية وتشرذمها[2].

[1] منذ بداية انطلاق الثورة السورية كانت روسيا حاضرة بقوة في الشأن السوري؛ إلا أنها اكتفت في الفترة الممتدة بين (آذار 2011-آب 2015) بتوفير حماية سياسية ودعم عسكري للنظام السوري، واستطاعت روسيا احتواء مشروعات تغيير النظام من خلال تعطيل مجلس الأمن عن اتّخاذ أي قرار يشرعن العمل العسكري ضد النظام، وتمييع الدبلوماسية الدولية والأممية من خلال إصدار بيانات وقرارات غامضة وغير حاسمة، إضافة إلى إطلاقها مبادرات سياسية لحماية النظام، كما حصل في اتفاق الكيماوي (أيلول/2013)؛ إلا أنها انتقلت إلى الانخراط العسكري المباشر في أيلول عام 2015 تحت ضغط تردّي الوضع الميداني للنظام وتآكل قواته العسكرية، وعجزها رغم دعم الميليشيات الإيرانية والمحلية لها عن صدّ هجمات فصائل المعارضة.

ارتكبت القوات الروسية جرائم حرب عديدة ضد السوريين، حيث كانت روسيا خلال 6 أعوام من تدخلها العسكري المباشر مسؤولة عن قتل الآلاف العديدة من المدنيين وارتكاب 357 مجزرة و1231 اعتداء على مراكز حيوية مدنية، وكانت مساهمة بقوة في تشريد 4.7 مليون مدني.

يُنظر: أيمن الدسوقي، الدور الروسي في سوريا: الواقع والمآلات، رؤية تركية، 2-7-2018 العدد 2، شوهد في: 30-1-2022؛ التقرير السنوي السادس عن انتهاكات القوات الروسية، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 30-1-2021، شوهد في: 30-1-2022.

[2] يُنظر: تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مركز الحوار السوري - المرصد الاستراتيجي، 12-2-2018، شوهد في: 11-11-2021، ص1.

أ- **وضوح الرؤية ومركزية القرار**[1]: بخلاف تباين مواقف دول مجموعة "أصدقاء سوريا"[2] سابقاً أو ما يُسمى "المجموعة المصغرة"[3] حالياً، وتعدد مراكز صنع القرار فيها؛ فإن المصادر القريبة من الكرملين تؤكد أن بوتين يباشر الملف السوري بنفسه، ويشرف على دقائقه، ويكلف وزير خارجيته لافروف ووزير دفاعه شويغو بمهام محددة؛ مما يجعل مواقف المسؤولين الروس منسجمة ومتماسكة مقارنة بتقلب المواقف الغربية.

ويعود الجزء الأكبر من مركزية القرار الروسي إلى شخصية بوتين الذي نشأ في بيئة استخباراتية[4]، وتشكلت لديه في هذه الفترة طموحات قيصرية تقوم على أساس استعادة هيبة روسيا في المشهد الدولي، من خلال تعزيز شبكات الاستخبارات الروسية ونشر منظومات الدفاع الصاروخية وتطوير التقنيات العسكرية، واستعادة أسواق السلاح الروسية في المنطقة العربية لتشكيل حائط صد أمام محاولات حلف شمال الأطلسي مد نفوذه في المنطقة[5].

أما على الصعيد الداخلي فإن بوتين يوظف الصراع الحضاري مع الغرب لشرعنة عملياته العسكرية في الخارج، ولا يبدو مكترثاً بكسب الشعبية أو التودد إلى المجتمع الروسي؛ إذ

---

[1] المرجع السابق، ص5.

[2] تجمّع "أصدقاء الشعب السوري": هو تحالف دولي لحل الأزمة السورية، يضم قرابة مئة دولة غربية وعربية، وظهرت فكرته بعدما استخدمت روسيا والصين حق النقض (فيتو) في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2011 للاعتراض على صدور قرارين من مجلس الأمن الدولي يدينان النظام السوري.

يُنظر: "أصدقاء الشعب السوري".. مؤتمرات وقرارات، الجزيرة نت، 7-7-2012، شوهد في: 11-11-2021.

[3] وهي المجموعة التي نشأت بعد النهاية العملية لمجموعة "أصدقاء الشعب السوري"، والتي كانت تُسمى بمجموعة الدول الخمس (فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والأردن) متشابهة التفكير، أما بعد التوسعة فتُسمى "المجموعة المصغرة من أجل سوريا " أو "مجموعة السبع" وهي دول (فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والأردن وألمانيا ومصر).

[4] عمل بوتين في جهاز أمن الدولة الروسي، وتبوّأ بعد ذلك مناصب مهمة في ديوان الرئاسة قبل أن يخلف الرئيس الروسي بوريس يلتسين عام 2000.

[5] تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص5.

إنه يمسك بمراكز القوة في موسكو، ولا يشعر بأنه مهدَّد من قبل أي منافس في المستقبل القريب[1].

ب- **التفوق الميداني[2]:** يُعد التنسيق المحكَم بين القوات الجوية والمقاتلين على الأرض أحد العوامل الأساسية في نجاح العمليات العسكرية الروسية؛ حيث تقوم غرفة التحكم في قاعدة "حميميم" بتوجيه طلعات المقاتلات والقاذفات الروسية مع تقدم القوات البرية، بحيث يتولى سلاح الطيران ضرب الأهداف الإستراتيجية وتوفير الغطاء الجوي للمقاتلين من قوات النظام والميلشيات التابعة لإيران.

وقد حرص بوتين على استخدام الساحة السورية لاستعراض قدرات بلاده القتالية[3]، خاصة القوات الجوية مع القوات البرية، عبر غرفة قيادة موحدة بدلاً من توزيعها في مختلف القيادات؛ وذلك بخلاف التجارب الفاشلة للقوات الأمريكية التي تعتمد على تدريب قوات حلفائها على الأرض بصورة منفصلة عن العمليات الجوية التي تتبع لغرف قيادة منفصلة، ولا ترتبط تقنياً بالقوات الحليفة على الأرض.

---

[1] بحسب البعض فإن روسيا في عهد بوتين تتبنى فكرة "الإيديوقراطية"؛ وهي "نظام الحكم القائم على الأيديولوجية" التي ينظّر لها كل من دوجين وسوركوف أبرز منظّري فكرة "الأوراسية" داخل روسيا، ووفق هذه الأيديولوجية فإنه يجب أن يكون الحكم بيد أقلية مقدسة تدفع البلاد نحو تحقيق هدف لا يكون واضحاً إلا لهم، هذا المفهوم الذي يتناسب تماماً مع الساسة ذوي الخلفية العسكرية والأمنية القائمة على تقديس الفرد، وعدم خضوعه للمساءلة.

يُنظر: ديمتري أورشكين، حكم الأيديولوجية الجديد في روسيا، ترجمة: إبراهيم محمد علي، Project Syndicate، 30-10-2019، شوهد في: 11-11-2021.

[2] تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص5-6.

[3] تتضمن تقنيات سلاح الجو الروسية المقاتلات: (SU-30M) و(SU-35C) و(SU-34) و(SU-24M) و(Su-25)، وقاذفات (Tu-160) و(Tu-95) و(Tu-22M3)، والمروحيات القتالية (Mi-8) و(Mi-24) و(Mi-35M)، ومنصات الدفاع الجوي (S-400) و(Pantsir-S1) أرض-جو، و(S-300) على متن سفن الأسطول الروسي في اللاذقية، وصواريخ (Kh-29L) و(Kh-25ML) جو-أرض، وصواريخ (KAB-500C) الموجهة، وقذائف (BETAB-500) و(Kh-555) و(OFAB-250) كروز من طراز (3M) و(Kalibr 14). فضلاً عن الطائرات الآلية التي تقوم بمهام الاستطلاع وجمع المعلومات وتنسيق العمليات الجوية، ومنظومات الاستطلاع (Tu-214R) والإشارات الاستخباراتية (SIGINT) والإشارات الإلكترونية (ELINT).

يُنظر كل من: أحمد علي حسن، سوريا ..حقل تجارب مفتوح للسلاح الروسي، الخليج أون لاين، 7-8-2017، شوهد في: 30-1-2022.؛ ومرتضى الشاذلي، تجارب الأسلحة الروسية في سوريا الحرب التي أنجبت المليارات، نون بوست، 10-7-2017، شوهد في: 30-1-2022؛ وإيغور دولانوبه، مكتسبات روسيا من تدخلها العسكري في سوريا، أوريان 21، ترجمة حميد العربي، 11-12-2017، شوهد في: 30-1-2020.

بالإضافة إلى قاعدتها في "حميميم" تعمل موسكو على تعزيز قدراتها الجوية في أربع قواعد إضافية هي: مطار التياس (T-4)، والشعيرات، وتدمر، وحماة. كما تعمل في الوقت نفسه على تقوية وجودها البري من خلال زيادة اعتمادها على الشركات العسكرية الخاصة، وعلى رأسها شركة "الفيلق السلافي"[1] التي تتولى حماية مصافي النفط والموانئ والمصانع والمباني الحكومية المهمة وحماية القوافل وإجراء الدوريات، وكذلك شركة "فاغنر"، بالإضافة إلى شركة "فونتاكا" ومجموعة "توران"[2].

ت- **السيطرة على القرار في دمشق:** تُحكم القيادة العسكرية الروسية سيطرتها على مفاصل نظام الأسد وقواته في دمشق، حيث اتخذ الروس "هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة" مقراً لهم منذ حزيران/يونيو 2017، وأجروا تغييرات كبيرة طالت أسماء كبيرة بوزارة الدفاع ورئاسة الأركان وبعض الأجهزة الأمنية، بهدف تثبيت شبكة من الضباط السوريين الموالين لروسيا في أبرز المواقع العسكرية والأمنية الحساسة[3].

---

[1] شركة خاصة تم ترخيصها بتاريخ 18 كانون الأول 2012 في هونغ كونغ، وتقوم بأعمالها على أنها شركة محلية، وليس لهذه الشركة حسابات ومعرفات عامة، وتقوم بتجنيد المرتزقة الروس من مكاتبها في سان بطرسبرغ أو موسكو. وتعرّف شركة "الفيلق السلافي" نفسها على أنها: "شركة عسكرية خاصة أسسها أشخاص محترفون وضباط احتياط لديهم مهارات قتالية عملية وقيادية عالية، وتقوم بأداء مهام في المناطق المعرضة للخطر، ولا سيما في أماكن العمليات العسكرية حيث تكون مهام الشركة وموظفيها هجومية رادعة وقائية، وهذه المهام تكون لصالح القوات العسكرية الرئيسية في البلاد".

يُنظر: منصور العمري، فيلق السلافي: مرتزقة صنعوا في روسيا ويقاتلون في سوريا "تقرير صحفي"، أورينت نت، 16-11-2013، شوهد في: 11-11-2021.

[2] للتوسع أكثر حول الشركات العسكرية الخاصة الروسية التي جندت المرتزقة الروس والأجانب في سوريا يُنظر: رشيد حوراني، مجموعات المرتزقة في سوريا؛ آليات التشكيل ودوافع التشغيل، مرصد الشرق الأوسط وشمال افريقيا الإعلامي، 19-9-2019، شوهد في: 11-11-2021.

Tor Bukkvoll, Russian Use of Private Military and Security Companies, Norwegian Defence Research Establishment (FFI), September 2018.

[3] من الخطوات التي عملت عليها روسيا منذ 2017 للسيطرة على القرار داخل جيش الأسد: تجميد وزير الدفاع الأسبق فهد جاسم الفريج ومدير مكتبه العميد محمود نظام، والمساعد الأشهر في الوزارة أبو الليث (يوليو 2017)، وإعفاء أو نقل أكثر من 150 ضابطاً من أصحاب القرار في الجيش وفي موقع المسؤولية عن عمليات عسكرية مباشرة في محيط دمشق، ونُقل بعضهم إلى المبنى المجاور لقيادة الأركان المخصص منذ عهد حافظ الأسد للضباط غير المرغوب بهم، أو أولئك الذين استُغني عن خدماتهم، وتعيين العماد علي عبدالله أيوب المُقرّب من الروس وزيراً للدفاع، وإحالة مدير مكتب الفريج وبعض مستشاريه إلى التحقيق بإشراف روسي مباشر. وطالت عملية السيطرة الروسية على مفاصل النظام بعض الأجهزة الأمنية كذلك، حيث نسق الروس مع =

وتأتي عملية "التطهير" هذه عقب اجتماعات مكثفة عقدتها القيادة العسكرية الروسية بدمشق مع الضباط المسؤولين عن العمليات العسكرية في جنوب دمشق وشرقها ومناطق "خفض التصعيد"، وسط نشر للقوات الروسية لإعطاء التعليمات وفرض الأوامر على ضباط النظام، ومنع أي تحرك عسكري قبل العودة إلى المستشارين الروس المقيمين في الأركان ووزارة الدفاع. وفي هذه الأثناء تم إرسال دفعة من ضباط النظام إلى روسيا لحضور دورة تدريبية لأربعة شهور قبل عودتهم لتسليمهم مناصب رفيعة، وتمت إعادة عشرات الضباط والمستشارين المُسرَّحين من الخدمة والموالين للروس منذ عهد الأسد الأب[1].

ث- **تراجع النفوذ الغربي أمام التقدم الروسي:** تزامن التدخل العسكري الروسي في سوريا مع بذل واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق مع موسكو، يتولى بموجبه الجيش الروسي مهمة سحق الفصائل "الإسلامية" وتدمير بناها التحتية تحت ذريعة "محاربة الإرهاب"[2].

اللواءَين علي مملوك وديب زيتون مهام مراقبة الفروع الأمنية وضبط المليشيات الأجنبية وكف يد مليشيات إيران بشكل كامل عن جبهات الريف الدمشقي.

يُنظر: تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص5-6.

كذلك عملت روسيا على تعيين العميد "آصف الدكر" في العام 2018 رئيسا لـ"الفرع 293" المسؤول عن مراقبة تحركات ضباط الجيش والأمن ورئيس لجنة مكافحة الفساد، وهو ضابط درس لخمس سنوات العلوم العسكرية في روسيا ومعروف من قبل وزارة الدفاع الروسية بالانتماء إلى روسيا.

يُنظر: عبد الله الغضوي، روسيا تنهي مهمة إعادة هيكلة الجيش السوري.. بعد الفشل، معهد الشرق الأوسط، واشنطن، 20-07-2021، شوهد في: 11-11-2021.

[1] على سبيل المثال: لُوحظت عودة رئيس "الفرع40" التابع لإدارة أمن الدولة العميد حافظ مخلوف، شقيق رامي مخلوف، بعد أكثر من عامين من الغياب عن المشهد السوري الداخلي، واستلامه منصب "مدير العلاقات الاستخبارية الخارجية" بين لبنان وسوريا وإيران.

يُنظر: تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص7.

[2] لتمكين روسيا من إضعاف فصائل المعارضة بادرت أجهزة الاستخبارات الغربية إلى تسريب معلومات حول صفقات السلاح التي أبرمتها بعض الدول العربية لصالح هذه الفصائل، حيث تم نشر معلومات حول تصدير أسلحة من دول أوروبا الشرقية للفصائل في سوريا بقيمة بلغت أكثر من مليار يورو خلال الفترة 2013-2017، وذلك بالتزامن مع سعي بعض دول أوروبا الغربية إلى تعزيز التعاون العسكري مع موسكو وإبرام تفاهمات مع النظام في دمشق لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

المرجع السابق، ص7.

وكان التنسيق العسكري بين واشنطن وموسكو قد بدأ إثر التدخل الروسي في سوريا في سبتمبر 2015؛ فحينها تم فتح خط ساخن بين جنرالات البلدين لمنع وقوع تصادم بين عمليات التحالف الدولي والعمليات الروسية.

لقد أسهم التدخل العسكري الروسي المباشر في حجز مقعد أمامي مؤثر للروس في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص؛ ما أتاح للروس التحرك بقوة في المنطقة مستغلين التردد والتخبط في السياسة الأمريكية في التعاطي مع الملف السوري على مدى الإدارات الثلاث "أوباما، ترامب، بايدن"، إلى جانب الارتباك في الدوائر الأوروبية نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست" والخلافات بين أعضاء الاتحاد تجاه التعاطي مع ملف الهجرة واللجوء؛ مما مكّن روسيا من اقتناص الفرصة من جهة تدعيم وجودها ونفوذها في الملف السوري بشكل خاص[1].

ج- **التماهي الأممي**: سعى المبعوث الأممي السابق دي مستورا للتوافق مع السياسة الروسية التي تتحرك في اتجاه مُغاير للقرارات الأممية؛ فقد ركزّ على مناقشة صياغة الدستور وقانون الانتخابات، واستبعد ملفات أكثر أهمية مثل: تشكيل هيئة حكم انتقالي، وإصدار إعلان دستوري، وعقد مؤتمر وطني، وتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور[2].

ح- **التو افقات الأمنية والعسكرية مع إيران وتركيا:** تُوجت الجهود الروسية للتنسيق مع إيران وتركيا في التوصل إلى خطة روسية-إيرانية-تركية مشتركة تمنح تركيا دوراً أساسياً في الإشراف على "خفض التوتر" في المناطق الشمالية، وتتيح لإيران حرية الحركة في دمشق وحمص وريفهما، وتؤمّن لها ممراً يصل بين العراق ولبنان عبر الأراضي السورية، في حين تحافظ روسيا على قواعدها الجوية والبحرية المطلة على المتوسط[3].

---

[1] د. نورهان الشيخ، روسيا من التأثير إلى المبادرة في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، العدد 15034، 26-1-2020، شوهد في: 11-11-2021.

[2] ناقشنا هذه النقطة بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني من هذا الإصدار.

يراجع: ص 73

[3] تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص9.

وتزامنت هذه التوافقات الميدانية مع إنشاء موسكو منظومة استخباراتية مشتركة مع تركيا وإيران عبر تشكيل لجنة للتعاون العسكري والأمني، حيث يسعى بوتين إلى إنشاء محور شرق أوسطي يضم كلاً من طهران وأنقرة وبغداد ودمشق في منظومة عسكرية وأمنية[1].

وشكلت معارضة المدّ الكردي نقطة التقاء تم البناء عليها لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف، وتوحي تلك الاتصالات بوجود توجهات لإعادة فرز في التحالفات الإقليمية لمنع قيام تفاهم عسكري أمريكي-روسي على حساب دول المنطقة التي لا تُخفي تذمرها من سياسة واشنطن تجاهها.

خ- **ضعف المعارضة:** عززت واشنطن سعيها للتقارب مع موسكو عبر إقرار المشروع الروسي لإنشاء "مناطق آمنة" وفق خطة "خفض التوتر"، وإنهاء برنامج وكالة المخابرات المركزية الأميركية لتسليح وتدريب المعارضة السورية، وعملت على كسب تعاون موسكو في الملف الكردي؛ "حيث يرى جنرالات واشنطن أن "قوات سوريا الديمقراطية" أكثر فاعلية، ويعبرون عن عدم ثقتهم بالمقاتلين العرب الذي يعانون من انقسامات كبيرة وضعف في المصداقية، فيما أثبت الأكراد أنهم حلفاء أوفياء ويمكن الاعتماد عليهم على المدى البعيد"[2].

وقد أسهمت الإجراءات الأمريكية السابقة إلى جانب غضّ الطرف عن تراجع الدور السياسي لـ"المؤسسات السياسية" التي تمثل قوى الثورة والمعارضة "رسمياً"، عبر إدخال منصتَي القاهرة وموسكو اللتين تقتربان في نظرتهما للحل السياسي من الرؤية الروسية عملياً، في إضعاف المعارضة بشكل عام؛ مما أعطى موسكو هامشاً لشرعنة الخطوات التي قامت بها في مسار الحل السياسي، من خلال موافقة "طرف معارض" عليها.

[1] أستانة (5) تدشن انضمام تركيا إلى المحور الروسي-الإيراني، المرصد الاستراتيجي، دون تاريخ، شوهد في: 18-4-2022.

[2] المرجع السابق، ص9-10.

إذا كانت هذه نقاط القوة التي أعطت الطرف الروسي موقعاً متقدماً في الملف السوري فإن ثمّة نقاط ضعف عانت منها السياسة الروسية وما تزال، ونستعرضها في الفقرة التالية.

2- عوامل ضعف السياسة الروسية في سوريا:

في كل نقطة قوة يمتلكها بوتين لتنفيذ سياسته في سوريا تكمن مجموعة من العوائق ونقاط الضعف تجعل المكتسبات الروسية هشّة وقابلة للانهيار السريع؛ حيث يمثل الاعتماد المفرط على نظام الأسد نقطة ضعف كبيرة في الإستراتيجية الروسية، ولا يضمن حماية مصالحها في سوريا، كما أن محاولة صياغة إستراتيجية مشتركة مع تركيا وإيران يمكن أن ترهن القرار الروسي بشركاء لديهم رؤى مختلفة وحسابات مغايرة لا يمكن الاعتماد عليها لضمان المصالح الروسية[1].

وعلى الرغم من تفوقها الميداني فإن موسكو تواجه منافسة حادة من قبل القوى الأخرى الفاعلة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران؛ فرغم إعلان بوتين وقف القتال وسحب قواته من سوريا ثلاث مرات في عامي 2016 و2017[2] إلا أن الضباط الروس لا يزالون غير قادرين على سحب قواتهم خشية التراجع أمام التفوق العددي للميلشيات التابعة لإيران، في حين ما تزال واشنطن محافظة على وجودها العسكري في شمال شرق سوريا وفي قاعدة التنف، في الوقت الذي تستمر فيه "تل أبيب" بقصف المواقع التي تحددها في مختلف مناطق سيطرة نظام الأسد وخاصة في القطاع الجنوبي لسوريا والساحل.

ويمكن تلخيص أبرز مكامن الضعف الروسي في المشهد السوري بما يلي:

---

[1] المرجع السابق، ص10.

[2] ميرفت عوف، بوتين يعلن الانسحاب للمرة الثالثة من سوريا.. ما الذي يريده الآن؟ ساسة بوست، 14-12-2017، شوهد في:11-11-2021.

أ- **ضعف الدبلوماسية الروسية:** تبرز المشكلة الأبرز في قصور الدبلوماسية الروسية عن مواكبة إنجازاتها العسكرية في سوريا؛ حتى ساد شعور بالامتعاض في الكرملين من عجز وزارة الخارجية عن ترجمة التفوق الروسي إلى اتفاقيات ملزمة في المسرح الدولي[1].

وثمة مَن يرى التوافقات السياسية مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" التي قامت بها وزارة الخارجية الروسية لإتاحة مجال الحركة الجوية الحرة قد عرقلت عمليات التنسيق الميداني مع إيران و"حزب الله"، ووضعت وزارة الدفاع في موقف حرج يصعب معه تبرير تغاضي روسيا عن قصف حلفائها، وأظهر موسكو في موقف العاجز رغم قدرتها على وقف هذه العمليات أو التقليل منها على أقل تقدير[2].

على الرغم من المكاسب العسكرية الكبيرة التي حققتها موسكو بتدخلها إلى جانب نظام الأسد عسكرياً متمثلاً بالسيطرة على مساحات واسعة كانت خارج سلطة الأسد؛ إلا أنها بالمقابل لم تستطع تحصيل مكاسب سياسية راسخة من خلال الوصول إلى تسوية سياسية تثبت نفوذها العسكري[3]، أو تحصد نتائج تدخلها اقتصادياً عبر البدء بملف إعادة الإعمار؛ كل ذلك يجعل المكاسب الروسية أقرب إلى أن تكون "هشّة"[4].

---

[1] يشير البعض إلى أن بوتين وجّه أصابع اللوم إلى وزير خارجيته سيرغي لافروف، ووصف أداءه بالمتردد والرديء، وحمّله مسؤولية فشل روسيا في التوصل إلى اتفاق دولي يعترف بالهيمنة العسكرية الروسية ويمكنّها من الاستحواذ على عقود إعادة الإعمار التي بدأت كل من إيران والصين في المنافسة عليها.

يُنظر: تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص11.

[2] يمكن في هذا الإطار ملاحظة نزوع بوتين إلى إيفاد مسؤولين عسكريين في مهام تفاوضية في الخارج، وتكليف الضباط الروس بمهام تفاوضية في أنقرة وجنيف وفيينا وأستانة؛ الأمر الذي أثار حفيظة لافروف ودفعه لانتقاد وزير الدفاع شويغو، واتهامه بعدم توفير الأرضية التفاوضية المناسبة من خلال تنسيق وتيرة العمليات العسكرية مع العملية التفاوضية.

يُنظر: المرجع السابق، ص11.

[3] على سبيل المثال: ظهر فشل الدبلوماسية الروسية بصورة واضحة في ارتباك ترتيبات مؤتمر "الشعوب السورية" الذي كانت موسكو قد أعلنت رغبتها بعقده في مطار دمشق، ثم عدلت عن ذلك للحديث عن عقده في قاعدة "حميميم"، وعندما عُقد المؤتمر أخيراً في سوتشي (30 يناير 2018) بدت الدبلوماسية الروسية في أسوأ مظاهرها من خلال تأجيل جلسة الافتتاح، وسوء التنظيم، وتضاؤل المخرجات، وتخفيض مستوى تمثيل كل الوفود.

يُنظر: المرجع السابق، ص11.

[4] يُنظر: التدخل الروسي في سوريا بعد خمسة أعوام: الحصاد والآفاق، مركز الإمارات للسياسات، 1-10-2020، شوهد في: 28-09-2021.

ب- **تضارب الأجندة بين أطراف فريق أستانة "روسيا، إيران، تركيا"[1]:** مع أن الأهداف الأساسية المعلنة من تأسيس مسار أستانة كانت -وما تزال- تتعلق بتثبيت وقف إطلاق النار وتحقيق تقدم في العملية السياسية باتجاه الحل السياسي المنشود بين المعارضة ونظام الأسد، إلا أن الدوافع الخاصة بكل دولة من الدول الثلاث (تركيا وروسيا وإيران) لم تكن واحدة؛ فأما أنقرة فتسعى من خلاله إلى وقف نزيفها في "الأزمة السورية"، والحيلولة دون تفكك ما تبقى من قوى الثورة والمعارضة، والتموضع لمواجهة الأولويات والمخاطر الجديدة وعلى رأسها مشروع ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وأما روسيا فتسعى إلى تعزيز سيطرة الأسد وبسط نفوذها في سوريا من خلال تثمير التقدم العسكري الذي حققته وتحويله إلى منجز سياسي، وهو ما كان يتطلب بالضرورة تواصلًا فعالًا مع تركيا بصفتها اللاعب القادر على التأثير في قوى الثورة والمعارضة. وأما إيران فقد كانت تخشى أن يتم تهميشها وإبعادها عن الاتفاقات السياسية بين الطرفين، كما كانت تريد المحافظة على نفوذها ومنع تقدم الآخرين على حسابها، وتعزيز موقعها في سوريا في إطار الاستعداد لأي اشتباك تكتيكي محتمل مع إسرائيل والولايات المتحدة[2].

هذا الاختلاف في الأهداف يترافق مع اختلاف في مصالح الأطراف وأجندتها داخل سوريا؛ فالرؤية تجاه مسار الحل السياسي، ومستقبل بشار الأسد، والموقف من "عودة اللاجئين والنازحين"، ووقف إطلاق النار، كلها نقاط تختلف مصالح الدول الثلاث تجاهها، وبالتالي مقارباتها للتعاطي معها؛ مما ينعكس على قدرة هذه الدول على إدارة خلافاتها، والوصول إلى توافقات صلبة تحقق مصالحها، بما في ذلك روسيا.

ت- **تدهور النظام وعجزه عن المحافظة على المكتسبات[3]:** بعيداً عن المظاهر الاحتفائية المفبركة بانتصار النظام واستعادة الأراضي التي فقد سيطرته عليها منذ سنوات،

---

[1] يُنظر: علي حسين باكير، مسار أستانة: الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 1-8-2019، شوهد في: 28-09-2021.

[2] المرجع السابق.

[3] يُنظر: تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص12-13.

وخطوات التطبيع التي بدأتها بعض الدول العربية والغربية معه؛ فإن الفوضى تسود مختلف المحافظات السورية، بما فيها العاصمة دمشق؛ حيث ينتشر التذمر في أوساط الموالين للأسد من تجاوزات عناصر ميليشيات "الدفاع الوطني" و"اللجان الشعبية" وارتكابهم الجرائم المروعة وتورطهم في الاتجار بالبشر ضمن مناطق سيطرة النظام، في حين تشهد محافظات السويداء واللاذقية وحماة وحمص حالات غير مسبوقة من الانفلات الأمني واندلاع المعارك بين مختلف الميلشيات المسلحة وتعديها على المقرات الأمنية ومراكز الشرطة[1].

وبخلاف الصورة المشرقة التي تحاول وسائل الإعلام الحليفة للنظام رسمها عن تحسن الأوضاع الاقتصادية في سوريا فإن الواقع يختلف عن ذلك بصورة كلية؛ حيث تسود الفوضى وينتشر الفساد والابتزاز في ظل ارتفاع التضخم والانقطاع المستمر للكهرباء، وقد نتج عن ذلك التدهور المضطرد تراجع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية؛ مما دفع نظام الأسد إلى فرض "أتاوات" على كبار التجار والصناعيين لسدّ النقص الكبير الحاصل في ميزانية الدولة، وهذا بدوره دفع العشرات من هؤلاء إلى الهجرة خارج سوريا[2].

نلحظ مما تقدم: أن التردد الذي أصاب السياسة الأمريكية تجاه روسيا أعطاها فرصة مواتية لتثبيت نفوذها داخل سوريا، لاسيما مع إيقاف الولايات المتحدة دعم الفصائل العسكرية والتخلي عن الجنوب السوري ومسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا؛ إلا أن ذلك لا يعني أن قوة النفوذ الروسي نابعة فقط من ضعف السياسة الأمريكية، وإنما

---

[1] على سبيل المثال: جاء ترتيب سوريا في مؤشر السلام العالمي بالمرتبة 161 من أصل 163 دولة شملها المؤشر، حيث أوضح التقرير ورود سوريا في المرتبة 155 في معيار "الأمن والأمان". للتوسع يُنظر:

Global Peace Index, Global Peace index 2021, p. 86- 91.

في مؤشر الدولة الفاشلة "fragile states index" احتلت سوريا المرتبة الثالثة من حيث الهشاشة من أصل 179 دولة، وفي مؤشر الأبعاد الأمنية كان مستوى الخطورة عند 9.6 من أصل 10.

كذلك يُنظر: التقرير الاستراتيجي السوري، المرصد الاستراتيجي، العدد /94/، يناير 2022، ص30 وما بعدها.

[2] سوريا إلى أين، المرصد الاستراتيجي، البحوث والدراسات، 7-10-2021، شوهد في: 11-11-2021، ص8.

ثمّة عوامل ذاتية متعلقة بروسيا نفسها، من أبرزها: وضوح الرؤية ومركزية القرار، والتفوق الميداني، إلى جانب السيطرة على القرار في دمشق.

في المقابل لم تخلُ السياسة الروسية في سوريا من نقاط ضعف يمكن استغلالها، ولعل من أهمها: ضعف الدبلوماسية الروسية، وتدهور نظام الأسد وعجزه عن المحافظة على المكتسبات، بالإضافة إلى تضارب الأجندة بين فريق أستانة.

المبحث الثاني: انعكاسات تقاطع المصالح الدولية على مفردات الحل السياسي

ناقشنا في المبحث السابق أبرز التوجهات التي حكمت السياستين الأمريكية والروسية في سوريا، وكان لها تأثير مباشر في مسار الحل السياسي.

ونستعرض في هذا المبحث انعكاس تقاطع مصالح الدول "الفاعلة" في الملف السوري على مفردات الحل السياسي، لاسيما وأن المسار تعرض لتغيرات جذرية ارتبطت إلى حد كبير بتغير الوقائع على الأرض ومواقف الدول "الفاعلة" تبعاً لذلك. حيث إن تسلسُل الأحداث الميدانية والسياسية والتفاعل الدولي معها يُظهر تغيرات في المزاج الدولي؛ فقد كان ثمّة تركيز على قضايا الدستور وبدرجة ثانية على الانتخابات من غالبية الدول "المؤثرة" في سوريا، ولو من الناحية النظرية، على حساب تراجع الاهتمام بقضايا أساسية على رأسها فكرة "هيئة الحكم الانتقالية"، وفي الوقت ذاته كان هنالك تقديم لقضايا أخرى على رأسها مبدأ "مكافحة الإرهاب" وإخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا، مع تمسُّك بعض الأطراف - خصوصاً "المؤيدة" لقوى الثورة والمعارضة- بأفكار العدالة الانتقالية و"إصلاح" الأجهزة العسكرية السورية.

ينقسم المبحث إلى ثلاث فقرات رئيسة: تبحث الأولى منها تقاطع المصالح الدولية في قضيتَي الدستور والانتخابات، اللتين تمثّلان في سياقهما الحالي مسايرة للطرح الروسي، في حين تتناول الثانية تقاطع المصالح الدولية في قضيتَي العدالة الانتقالية و"المحافظة على أجهزة

الدولة"، في حين تلقي الثالثة الضوء على وجود تلك المصالح في ملفَّي إخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا ومبدأ "مكافحة الإرهاب".

أولاً: دستور و انتخابات: مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي

عقب التدخل الروسي العسكري المباشر - وهو أحد أهم المتغيرات التي أثرت في مسار القضية السوري بشكل كبير- لصالح نظام الأسد ظهرت ملامح التحول الغربي تجاه الرؤية الروسية للحل السياسي؛ فبعد أن كان الخلاف واضحاً بين الروس ومعهم النظام وداعموه من جهة، و"الدول الداعمة للثورة" ومعهم قوى الثورة والمعارضة من جهة ثانية حول تفسير بيان جنيف1 الذي يمثل الأرضية الأساسية للحل السياسي في سوريا، خصوصاً فيما يتعلق بكيفية تحقيق الانتقال السياسي وأولوية الملفات التي تضمنها، ظهرت عدة مؤشرات على مسايرة هذه الدول -وعلى رأسها الولايات المتحدة- للرؤية الروسية للحل السياسي[1]؛ تلك الرؤية التي تتلخص بتعديل الدستور أو تغييره، وإجراء انتخابات في ظل النظام الحالي، مع السماح لبشار الأسد بالترشح (ما يعني بقاءه رئيساً كنتيجة حتمية)، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية تُمنح المعارضة فيها بعض المقاعد[2].

1- أولوية الدستوروالانتخابات: إطالة أمد الصراع

على الرغم من أن فكرة "التغيير الدستوري" جاءت في صلب وثيقة جنيف1؛ إلا أنها وردت خطوةً اختياريةً وفي نهاية المرحلة الانتقالية، عقب تشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية وإيجاد البيئة الآمنة والمحايدة وإجراء حوار وطني[3].

---

[1] قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "إن الحل الوحيد للأزمة السورية هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، الذي يؤكد حق الشعب السوري في تقرير مصير بلاده... إن خطة التسوية جاهزة بالنسبة لدينا، وتمت الموافقة عليها في مجلس الأمن بموجب القرار 2254، لا في واشنطن".

لافروف: الحل الوحيد للأزمة السورية هو قرار مجلس الأمن 2254، وكالة الأناضول، 19-4-2017، شوهد في: 11-11-2021،

[2] تحديات الإصلاح الدستوري في جنيف 8 وآليات التعامل معها، مرجع سابق، ص2.

[3] د.أحمد قربي، تطورات الحل السياسي في سوريا، مرجع سابق، ص4.

غير أن روسيا فاجأت الأطراف السورية بتقديم مسودة لمشروع دستور جديد لسوريا مع نهاية مفاوضات أستانة (24 يناير 2017)، مؤكدة أن الهدف منها تشجيع السوريين على البدء في مناقشة موضوع الدستور.

وفي مسايرةٍ للأجندة الروسية، وخلال محادثات جنيف (4 فبراير 2017)، أي: بعد شهر من طرح مسودة الدستور الروسي استحدثت الوساطة الأممية أربعة سلال تتضمن: الحكم، والدستور، والانتخابات، ومحاربة الإرهاب؛ وبالتالي شهدت الوساطة ابتعاداً عن ملفات أكثر أهمية كتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وإصدار إعلان دستوري وغيرها[1].

تؤكد روسيا وعبر تصريحات مسؤوليها المتكررة أن عمل اللجنة الدستورية هو المدخل الفعّال للعملية السياسية[2]، والأمر ذاته ينطبق على المسؤولين الأمريكيين الذين يوافقون الروس في هذه الجزئية[3].

بعد الطرح الروسي لفكرة الدستور والتماهي الأممي سايرت غالبية الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبعض الدول العربية هذا التوجه؛ فقدّمت "المجموعة المصغرة حول سوريا"[4]رؤيتها لتطبيق الحل السياسي في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254[5]، وأوضحت

---

[1] المرجع السابق، ص1.

[2] على سبيل المثال: يقول سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي: "ننطلق من ان إطلاق عمل اللجنة الدستورية في جنيف سيقدم دفعة لكل العملية السياسية في سوريا".
لافروف للشرق الأوسط: لا نتمسك بأشخاص في سوريا.. وتقدم الحل يطرح عودتها "للعائلة العربية"، الشرق الأوسط، 3 تشرين الأول 2019، شوهد في: 11-11-2021.

[3] يقول جيمس جيفري ممثل التحالف الدولي في سوريا: "على صعيد العملية السياسية تدعم الولايات المتحدة تطبيق القرار 2254، وذلك من خلال تكتيكات من أهمها: دعم عملية سياسية في سوريا قائمة على القرار 2254، عبر صياغة الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة".
"جيفري" يكشف عن تكتيكات أمريكية جديدة ستؤثر بمصير نظام أسد، أورينت نت، 11-1-2020، شوهد في: 11-11-2021.

[4] ضمّت المجموعة المصغرة حول سوريا في البداية خمس دول، هي: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والأردن، والسعودية. ثم انضمت إليها دولتان هما: ألمانيا ومصر.

[5] قدمت هذه الدول (وهي الخمس الأولى المذكورة في الحاشية السابقة) رؤيتها في ورقة أولى في شهر يناير من عام 2018، ثم قدمت ورقة ثانية في شهر سبتمبر/أيلول من العام ذاته.
=

فيها أن "لجنة دستورية تحت رعاية وضبط الأمم المتحدة هي الآلية الملائمة لمناقشة الإصلاح الدستوري والانتخابات، والوصول إلى حل سياسي من أجل سوريا، وينبغي على الأمم المتحدة أن تشكّل اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن"[1]؛ فهي أوصت بضرورة تركيز جهود الأطراف

للاطلاع بشكل موسع على الورقتين يُنظر على سبيل المثال: أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، الجزيرة نت، 25-1-2018، شوهد في: 11-11-2021، ودراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مرجع سابق.

تمثل هاتان الورقتان "الرؤية الغربية" لتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، فيما يبدو وكأنه رد غير مباشر على المحاولات الروسية آنذاك للاستفراد بالحل السياسي في سوريا عبر منصة أستانة، على الرغم من عدم وجود فوارق جوهرية بين مواقف هذه الدول ومواقف الدول الراعية لمسار أستانة.

مع ذلك سنعتمد على هاتين الورقتين في الحواشي اللاحقة بشكل كبير؛ لإيضاح وجهة النظر الغربية، ومدى تقاطعاتها مع الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا.

[1] أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، مرجع سابق.

على مضمون الدستور المعدل[1]، والوسائل العملية للانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة[2]، وخلق بيئة آمنة ومحايدة في سوريا يمكن أن تجري فيها هذه الانتخابات.

---

[1] جاء في "ورقة فيينا" التي قدمتها المجموعة المصغرة حول سوريا بتاريخ 25-1-2018 ما يلي: "وفيما يتعلق بمناقشة الدستور في محادثات جنيف تم التأكيد على أن الصلاحيات الرئاسية يجب أن تحدد بطريقة تضمن أن يكون الدستور محققا لتوازن كافة القوى وضامنا لاستقلال المؤسسات الحكومية والمركزية.

أما الحكومة فيرأسها رئيس وزراء مع منحه صلاحيات موسعة، وصلاحيات لـ "حكومات الأقاليم"، كما أن البرلمان يتكون من مجلسين يكون ممثلا في مجلسه الثاني من كافة الأقاليم للتأثير على عملية صنع القرار في الحكومة المركزية، دون وجود سلطة رئاسية لحل البرلمان".

ينظر: أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، مصدر سابق.

وفي السياق ذاته جاء في "اللا ورقة" التي قدمتها المجموعة ذاتها في 28-9-2018 ما يلي: أما فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري فإن اللجنة المصغرة تقترح وتوصي بما يلي:

1- ينبغي تعديل صلاحيات الرئيس لتحقيق توازن أكبر بين السلطات من جهة، وضمانات استقلال مؤسسات الحكومة المركزية والإقليمية من جهة أخرى.
2- ينبغي أن يقود الحكومة رئيس وزراء ذو سلطات قوية، مع تحديد واضح للصلاحيات بين رئيس الوزراء والرئيس. رئيس الوزراء والحكومة يجب تعيينهما بطريقة لا تعتمد على موافقة الرئيس.
3- القضاء ينبغي أن يتمتع باستقلال أكبر.
4- يجب تنفيذ إشراف مدني على القطاع الأمني بعد إصلاحه، مع صلاحيات محددة بوضوح.
5- ينبغي، وبشكل واضح، تخويل السلطات وجعلها غير مركزية، بما في ذلك على أساس مناطقي.
6- يجب إزالة القيود على الترشيح للانتخابات، ولا سيما تمكين اللاجئين والنازحين وأولئك الذين تم نفيهم من سوريا من الدخول في المنافسة الانتخابية بما في ذلك على منصب الرئاسة.

يُنظر: دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مرجع سابق.

[2] وفي إطار طرح رؤيتها للانتخابات في سوريا جاء في "اللا ورقة" التي قدمتها المجموعة ذاتها في 28-9-2018 ما يلي: "بخصوص الانتخابات القادمة فإن اللجنة تقترح التوصيات التالية:

1- إطار انتخابي انتقالي يلبي المعايير الدولية متيحاً مشاركة عادلة وشفافة، بما في ذلك فإن من المطلوب وجود جسم إدارة انتخابات متوازن ومهني.
2- الأمم المتحدة ينبغي أن تطور سجل ناخبين كامل وعصري وفق معايير متفق عليها تمكن جميع السوريين من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات.
3- من المطلوب تفويض رقابة أممية قوية منصوص عليها بقرار مجلس أمن مسخَّر لذلك، من أجل تمكين الأمم المتحدة من ضمان مسؤولية كاملة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية من خلال:
   أ- تأسيس جسم إدارة انتخابات.
   ب- نوايا حسنة ودعم سياسي في إصدار التشريع الانتخابي.
   ج- التحقق على نحو مستقل من أن تشريعاً انتخابياً انتقالياً وإطاراً تنظيمياً يلبي أعلى المعايير الدولية.
   د- دور في العمليات اليومية للإدارة الانتخابية الانتقالية، ومؤسسات الشكاوى الانتخابية.
   هـ- دور في صناعة القرار التنفيذي للجسم الإداري الانتخابي، والتعامل مع الشكاوى الانتخابية.

=

يظهر مما تقدم أن الاستثمار الروسي الواضح في الملف السوري والتدخل العسكري المباشر عام 2015 جعل من الروس أصحاب الكلمة العليا في سوريا، وهذا الأمر مكّنهم من فرض الجزء الأكبر من رؤيتهم للحل السياسي في سوريا على بقية الدول المعنية بالملف السوري، وهذا ما بدا واضحاً؛ سواءٌ بالنسبة لمجموعة أستانة أو للمجموعة المصغرة حول سوريا، وحتى للأمم المتحدة.

2- التراجع عن فكرة هيئة الحكم الانتقالية: نحو "حكم شامل ذو مصداقية"

أشرنا سابقاً أنه عقب التدخل العسكري الروسي المباشر لصالح النظام السوري عام 2015، وفي اجتماع فيينا الأول بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015 تضمن البيان الختامي النص على عملية سياسية تُفضي إلى تشكيل "حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، وهو ما تم تأكيده لاحقاً في اجتماع فيينا الثاني بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛ إذ تضمن البيان الإشارة إلى "هيئة حاكمة ذات مصداقية شاملة للجميع وغير طائفية" (حذفت كلمة انتقالية)[1].

ولن نعيد الحديث في هذه القضية؛ لأننا ناقشناها لدى حديثنا في الفصل الثاني عن التحولات التي طرأت على مسار الحل السياسي في الوثائق الدولية[2].

3- إغفال مستقبل بشار الأسد: بقاء سوريا ضعيفة وغير مستقرة

عقب صدور بيان جنيف1 منتصف عام 2012 ظهر الخلاف الروسي الأمريكي حول تفسير هذا البيان بالنسبة لمستقبل بشار الأسد في السلطة، والذي لم يتم التطرق له بشكل صريح؛ ففي حين أكد التفسير الأمريكي أن تشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات

و- المصادقة على نتائج الانتخابات والاستفتاءات خلال الانتقال إذا لبّت الانتخابات المعايير المطلوبة. يُنظر: المرجع السابق.

[1] د. أحمد قربي، تطورات الحل السياسي في سوريا، مرجع سابق، ص6.

[2] يُنظر: المرجع السابق، ص6-9، 15-16.

التنفيذية يشير بشكل ضمني إلى رحيل الأسد، ذهب التفسير الروسي إلى أن البيان لا يتطرق إلى هذه القضية، وأن مستقبل الأسد متروك للشعب السوري[1].

بقيت المواقف الدولية في المرحلة الأولى تجاه هذه النقطة ثابتة حتى منتصف عام 2016؛ فبقيت الدول الغربية ومعها الدول العربية (مجموعة أصدقاء الشعب السوري) متمسكة بمطلب رحيل الأسد[2]، في حين وقف حلفاء النظام الروس والإيرانيون والصينيون ضد هذا المطلب[3].

في المرحلة الثانية، ومع الحديث عن ضرورة المضي بمسار اللجنة الدستورية منتصف عام 2016 تغيرت مواقف دول مجموعة "أصدقاء الشعب السوري"؛ فقد صرّحت الولايات المتحدة آنذاك أن رحيل رأس النظام لا يُشترط أن يكون في بداية المرحلة الانتقالية، وإنما يجب أن يحدث في نهايتها، ثم تبعتها بقية الدول في هذا الموقف[4]. حيث إن هذه النقطة كانت إحدى الأمور التي دفعت على ما يبدو بالدول المعنية لحل هيئة المفاوضات العليا السابقة وتشكيل هيئة التفاوض السورية الحالية[5]؛ إذ كان المطلوب -بحسب ما سُرّب- أنْ توافق

---

[1] محمد شريف، اجتماع جنيف حول سوريا "حصيلة هزيلة وتساؤلات بلا حدّ"، Swissinfo، 2-7-2012، شوهد في:11-11-2021؛ موسكو ترفض استبعاد بشار الأسد كشرط لبدء عملية انتقال سياسية في سوريا، فرانس 24، 13-1-2013، شوهد في: 11-11-2021.

[2] يُنظر على سبيل المثال: مؤتمر أصدقاء سوريا في باريس يؤكد على ضرورة "رحيل" الأسد وتكثيف المساعدة للمعارضة، BBC، 6-7-2012، شوهد في: 11-11-2021،

[3] يرى البعض أن الدافع الرئيس لموسكو للتمسك بالأسد أنها تريد تطبيق النموذج الشيشاني في سوريا، من خلال إبقاء الأسد أو أية شخصية تحافظ على مصالحها مثل مملوك (على نموذج قاديروف).

يُنظر: آنا بورشفسكايا، هل النموذج الشيشاني هو مخطط بوتين لسوريا؟ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 17-1-2019، شوهد في: 11-11-2021.

[4] يُنظر على سبيل المثال: دول إقليمية تراجعت عن "شرط" تنحي الأسد مع انطلاق المرحلة الانتقالية، أورينت نت، 2-6-2016، شوهد في: 11-11-2021؛ الجبير للهيئة العليا...الأسد باقٍ في المرحلة الانتقالية وعليكم الخروج برؤية جديدة وإلا..!، قناة الجسر، 5-8-2017، شوهد في: 11-11-2021؛ الاتحاد الأوروبي: لا مكان للأسد مع ختام المرحلة الانتقالية، عربي 21، 3-4-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[5] يُنظر: الهيئة العليا للمفاوضات بين الثبات على مبادئ الثورة و(الواقعية السياسية)، مجلة نور الشام، العدد التاسع والأربعون، كانون الثاني 2018،

الهيئة على عدم المطالبة برحيل بشار الأسد في بداية المرحلة الانتقالية[1]، وهذا الاستنتاج سيجد ما يؤيده في التصريحات الأمريكية والأوربية اللاحقة المتعددة التي تشير إلى تحول كبير في التعاطي الدولي مع رحيل رأس النظام أو النظام ككل، والإشارات المتكررة حول قبول "العودة المشروطة للأسد"[2].

في المرحلة الثالثة لم يعد مستقبل بشار الأسد مطروحاً على الطاولة؛ بل ظهرت بعض التسريبات التي تشير إلى إمكانية بقائه في السلطة مقابل إخراجه إيران من سوريا[3]، ولم تعد تصريحات المسؤولين الغربيين تتطرق إلى هذه القضية، فضلاً عن الوثائق التي صدرت عن بعض الدول، بما فيها وثائق "المجموعة المصغرة حول سوريا"[4]، فضلاً عن بيانات مجموعة أستانة[5].

1- يُنظر: بهية مارديني، "أكدت أنها تدعم الهيئة العليا للمفاوضات" .. السعودية ثابتة في مواقفها تجاه النظام السوري، إيلاف، 6-8-2017، شوهد في: 28-5-2022؛ رسالةٌ "صادمةٌ" من الجبير إلى المعارضة السورية: الأسد باقٍ وعليكم التعايش معه.. هل قرّرت السعوديّة غسل يدَيها والانسحاب من الملف السوري؟ وما هي البدائل المقترحة؟ رأي اليوم، 6-8-2017، شوهد في: 28-5-2022؛ محمد أمين، سورية: ضغوط تطيح هيئة التفاوض عشية الرياض2، العربي الجديد، 20-11-2017، شوهد في: 2022/5/28.

[2] منها: تصريح وزير خارجيتها بوريس جونسون منذ عام 2017 عن مقترح يقضي بالسماح لرأس النظام بخوض انتخابات لحل النزاع في سوريا؛ مبرراً ذلك بالواقعية السياسية وضرورة إيجاد مقاربة جديدة لبلاده، وكذلك فرنسا التي عبّر عن موقفها الجديد رئيسها ماكرون ومضمونه أن رحيل الأسد عن السلطة لم يعد أولوية بالنسبة لفرنسا.

يُنظر: وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون يقترح السماح للأسد بخوض الانتخابات لحل الصراع في سوريا، بي بي سي عربية، 26-1-2017 شوهد في: 28-5-2022؛ ماكرون: رحيل الأسد ليس أولوية بالنسبة إلى فرنسا، مونت كارلو الدولية، 22-6-2017، شوهد في: 28-5-2022.

ويُنظر كذلك: عبد الرحمن الحاج، عن مبادئ "SSG" الجديدة للحل السياسي في سوريا، تلفزيون سوريا، 15-9-2018، شوهد في: 28-5-2022.

[3] منير الربيع، خطّة السعودية لبقاء الأسد: رهان جديد، المدن، 1-4-2018، شوهد في: 11-11-2021.

[4] خلت "وثيقة فيينا" و"اللا ورقة" اللتان صدرتا عن المجموعة المصغرة حول سوريا من أية إشارة إلى مصير رأس النظام.

[5] إذا كان موقف روسيا وإيران معروفاً في رفضه أي حديث عن مستقبل الأسد فإن التغيرات طرأت على الدولة الثالثة ضمن مجموعة أستانة (تركيا)، والتي صرّح وزير خارجيتها جاويش أوغلو أنه: "قد تعمل تركيا مع "الأسد" ولكن بشرط "فوزه بانتخابات ديمقراطية نزيهة"؛ ما فسّره البعض من أنه تراجع عن الموقف التقليدي للحكومة التركية الرافض لبقاء الأسد، وإمكانية لقبول الأسد خلال المرحلة الانتقالية.

يُنظر: جاويش أوغلو: قد نعمل مع "الأسد" ولكن بشرط "فوزه بانتخابات ديمقراطية نزيهة"، شبكة شام، 16-12-2018، شوهد في:11-11-2021.

في هذا السياق أصبح التركيز حالياً على فكرة "تغيير سلوك النظام"، وتكررت في تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين[1]، ووردت بشكل صريح في نص "اللا ورقة الأردنية"؛ وهو ما يعني بشكل أو بآخر التخلي بشكل شبه كامل عن فكرة "الانتقال السياسي"، والعمل على تغيير "سياسات" نظام الأسد.

يترافق هذا التحول مع تطورات متعددة، من أهمها: التوجه الأمريكي للانسحاب من المنطقة والتوجه شرقاً[2]، مع تركيز السياسة الأمريكية في سوريا على ملفات أساسية كمحاربة داعش والحد من النفوذ الإيراني، وبالتالي ليس من بينها "تحقيق الانتقال السياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254"[3]، إلى جانب الاعتراف بمحورية الدور الروسي في سوريا[4]، فضلاً عن "انفتاح"

---

[1] منها: تصريح المبعوث الخاص للخارجية الأمريكية "جيمس جيفري" في ردّه الخطّي على أسئلة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكونغرس، حين قال: "إن كان ذلك جيداً أم سيئاً، لكن الجزء الأكبر من المجتمع الدولي لن يدعمنا في محاولات تغيير النظام، ولهذا السبب نريد تغييراً ملموساً وملحوظاً للحكومة السورية".

يُنظر: الولايات المتحدة: المجتمع الدولي لن يدعمنا في تغيير نظام الأسد، روسيا اليوم،29-11-2018، شوهد في: 28-5-2022.

كذلك تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى "جوي هود" حين أكد أن الولايات المتحدة لا تسعى لتغيير نظام بشار الأسد في سوريا.

يُنظر: محمد أمين ميرة، إدارة بايدن تعلنها صراحة: لا نسعى لتغيير نظام الأسد بل نسعى لتغيير سلوك حكومته، مدى بوست، 10-7-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[2] يُنظر: أرميناك توكماجيان، كوة في جدار العزلة، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، 11-10-2021، شوهد في: 28-5-2022.

3 تركز السياسة الأمريكية في سوريا على ثلاث ملفات أساسية حالياً: استمرار تدفق المساعدات الإنسانية، ومحاربة الإرهاب، والحد من النفوذ الإيراني في سوريا".

يُنظر: آرون شتاين، تقييم الاستراتيجية المؤقتة لإدارة بايدن تجاه سورية، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 17-6-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[4] على سبيل المثال: جاءت اللاورقة الأردنية المقدمة لتقول صراحة بمحورية الدور الروسي في سوريا؛ إذ تضمنت في فقرة "كيف يتم العمل بنهج تدريجي للتقدم بالخطة؟" ما يلي: ((إشراك روسيا: إن الحصول على موافقة روسية على هذا النهج هو عامل نجاح رئيسي. يمكن الاستفادة من الاعتراف بالمصالح "المشروعة" الروسية ومعالجتها في "العرض" لضمان قبول النظام وتنفيذه. إن تحديد أرضية مشتركة مع روسيا ضروري لضمان التقدم نحو حل سياسي. كما أنه أساسي للجهود المبذولة لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد. إن العروض المتعلقة بالقضايا الإنسانية مقابل إجراءات عملية من قبل النظام هي أمر انفتحت عليه روسيا)).

وهنا يُفترض أن نتذكر تصريحات المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا "جيفري فيلتمان" التي ذكر فيها أن بند "خروج القوى الأجنبية من سوريا عقب الحل السياسي" لا يشمل القوات الروسية؛ في إشارةٍ إلى شرعية الوجود العسكري الروسي.

يُنظر: يحيى عياش، جيفري: القوات الأجنبية باستثناء روسيا يجب أن تغادر سوريا، عربي 21، 20-11-2018، شوهد في: 28-5-2022.

غالبية الأنظمة العربية منذ 2018 على نظام الأسد[1]، وتفاقم أزمة اللاجئين السوريين على المستوى الداخلي للعديد من الدول المستضيفة، وتزايد التغلغل الإيراني في سوريا[2].

ثمّة مسايرة دولية شبه كاملة مع الطرح الروسي بعدم المطالبة برحيل رأس النظام، خصوصاً في بداية المرحلة الانتقالية، مع وجود مطالبات أمريكية بتنحيه في نهاية المرحلة الانتقالية. هذا التصور هو السائد حالياً[3] وفق المعطيات الحالية، ولكن ليس هنالك ما يمنع من تغير هذه المواقف؛ سواءٌ سلباً بالتغاضي عن بقاء الأسد، أو إيجاباً بإعادة المطالبة بتنحيه مستقبلاً في بداية المرحلة الانتقالية.

[1] من مؤشرات ذلك: فتح الإمارات والبحرين سفارتيهما في دمشق، وإعادة سلطنة عُمان سفيرها، إلى جانب زيارات مسؤولي نظام الأسد لبعض الدول العربية، منها: زيارة موفد رأس النظام الأمني إلى مصر في نهاية 2018، وزيارة وفد من رجال الأعمال والاقتصاديين السوريين للإمارات في عام 2019، وزيارة وزير سياحة نظام الأسد رسمياً للسعودية في منتصف 2021 وهي الزيارة الرسمية الأولى، وزيارة وزير خارجيته إلى سلطنة عُمان في بداية 2021 وهي الزيارة الأولى للوزير لدولة عربية، وزيارة وزير دفاع النظام إلى الأردن في الشهر التاسع من العام الجاري، وما تبعه من زيارة وفد وزاري سوري للأردن بعد أيام في أول زيارة رسمية إلى الأردن.

يُنظر: سوريا تكشف عن زيارة مسؤول استخباراتي رفيع المستوى إلى مصر، روسيا اليوم، 23-12-2018، شوهد في: 28-5-2022؛ رجال أعمال سوريون يزورون الإمارات، عنب بلدي، 11-1-2019، شوهد في: 28-5-2022؛ وزير السياحة السوري يجري زيارة رسمية للسعودية، وكالة الأناضول، 2021/5/26، شوهد في: 2022/5/28؛ بأول زيارة عربية له.. وزير خارجية الأسد يصل عُمان، الخليج أون لاين، 20-3-2021، شوهد في: 28-5-2022؛ وزراء سوريون إلى الأردن بعد زيارة وزير الدفاع، عنب بلدي، 27-9-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[2] أصدر مركز الحوار السوري إصداراً من أربع أوراق حول التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا، أوضح فيه أبعاد هذا التغلغل دينياً وتعليمياً واجتماعياً وإعلامياً.

للتوسع يُنظر: التغلغل الثقافي الايراني في سوريا (4): مخاطره على الهوية السورية وسبل مواجهته، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 15-9-2020، شوهد في: 28-5-2022.

[3] المبعوث الأميركي: لا دعم دوليا لسوريا طالما الأسد في السلطة، الجزيرة نت، 12-5-2020، شوهد في: 11-11-2021.

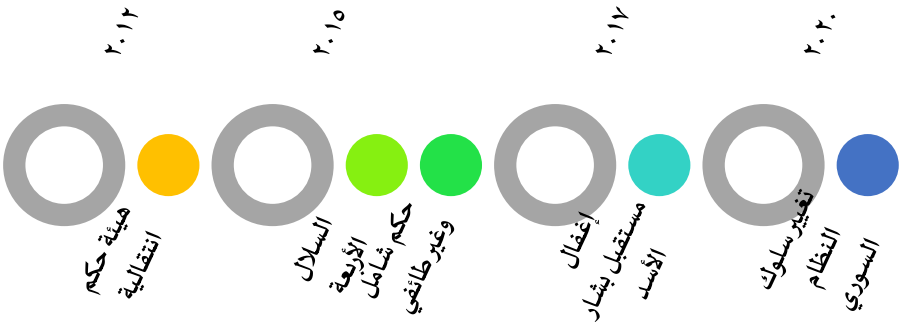

شكل (7) يوضح تغيرات مو اقف الدول المعنية من الانتقال السياسي التي ر افقت التغييرات التي طرأت على الوثائق

4- تقاطع المصالح الدولية في تقوية الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا[1]:

كانت مسايرة الطروحات الروسية أمريكية بالدرجة الأولى؛ إذ شكّلت الأفكار أعلاه "اللجنة الدستورية، والتراجع عن فكرة هيئة الحكم الانتقالية، وإغفال مستقبل بشار الأسد" تقاطعاً بين المصالح الروسية والأمريكية، متمثلة في النقاط التالية:

- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية اختبار قدرة روسيا على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتحجيم نفوذ إيران في المنطقة، والضغط على نظام الأسد من أجل تمرير تسويات سياسية[2]، وبالتالي حققت المسايرة الأمريكية للطروحات الروسية مصلحة مشتركة للطرفين؛ فبالنسبة للروس أصبح لهم دور معترف به دولياً في ترتيب مسار الحل السياسي السوري[3]، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أعفاها من التدخل المباشر

[1] خصصنا خلاصة للقسم الأول بخلاف القسمين الآخرين منعاً لتكرار ما سنورده في هذه الخلاصة في كل فقرة من الفقرات الثلاث المدرجة ضمن القسم الأول؛ نظراً لأن المصالح التي تحققها كل مفردة من مفردات الحل السياسي المذكورة فيها تكاد تكون واحدة، لاسيما وأن السبب فيها واحد وهو الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا.

[2] مجموعة مقابلات أجراها فريق المركز مع عدد من الخبراء في منتصف شهر تشرين الأول عام 2019.

[3] استغلت روسيا الصراع في سوريا، لتعيد تموضعها في منطقة الشرق الأوسط وتثبت نفسها لاعباً أساسياً مؤثراً ينازع الولايات المتحدة على الدور والنفوذ في المنطقة، ويقيم القواعد العسكرية، ويستعرض أسلحته وطائراته، ويتحكم بتوازنات القوى =

في الملف السوري، سواءٌ في الضغط على النظام أو حليفته إيران، وهو ما كانت تتجنّبه بصورة واضحة منذ انطلاق الثورة السورية[1].

- تركز السياسة الأمريكية في سوريا على إطالة أمد الصراع في سوريا وإدارته بشكل لا يسمح بخروجه عن السيطرة، ولعل هذه النقطة تقاطعت مع التوجه الروسي نحو العمل على اللجنة الدستورية والانتخابات؛ حيث إن هذه الأفكار تتطلب وقتاً طويلاً لإنجازها، وفي الوقت ذاته تعفي أمريكا -ولو جزئياً- من التبعات الأخلاقية التي يمكن أن تترتب على تجاهلها الجرائم الواقعة في سوريا، بحجة وجود المسار السياسي والعمل عليه.

كذلك حققت مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا تقاطعاً مع المصالح الأوروبية من جهة تقديم تنازلات حقيقية في مسار الحل السياسي لروسيا مقابل فترات الهدوء الميدانية النسبية، وبالتالي تجنب موجات جديدة من اللاجئين يمكن أن تصل إلى أوروبا، لاسيما في الفترة التي تلت إطلاق مسار أستانة، حيث كانت أوروبا ما تزال تعاني من موجة لجوء 2015.

كذلك تقاطعت المصالح الإسرائيلية مع المصالح الروسية في النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، خصوصاً فيما يتعلق بإغفال مستقبل بشار الأسد، حيث إن بقاء الأخير على رأس السلطة

الإقليمية. إنه "منذ عام 2000 سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كـ "قوة عظمى" مُجسداً سياستها ضد الولايات المتحدة في شكل لعبة محصلتها صفر، من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط. وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات بوتين؛ فموقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط و"إسرائيل" ولبنان وتركيا والأردن والعراق -- يجعلها ذات أهمية كبرى من أن يُسمح بخسارتها".

يُنظر: آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، مرجع سابق.

[1] تأثر التوجه الأمريكي للحل في سوريا بالرؤية العامة للإدارة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والتي لخصها البعض بإعادة التموضع أو الانسحاب الجزئي من الشرق الأوسط والتوجه شرقاً، خصوصاً مع "سياسة ضغط النفقات" التي تبنّتها إدارة أوباما وتكرّست بشكل أوضح في عهد إدارة ترامب، الذي اتخذ عدة إجراءات بخصوص سحب القوات الأمريكية جزئياً من سوريا وإعادة تموضعها في سبيل تحقيق هذه السياسة.

يُنظر: ديمتري ترينين، المصالح الروسية في سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11-6-2014، شوهد في: 11-11-2021.

هو مصلحة إسرائيلية؛ لأن ذلك يعني عدم استقرار سوريا، وبقاءها تحت سلطة مركزية ضعيفة؛ ولعل ذلك هو الخيار المفضل لدى "إسرائيل".

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت مسايرتها الرؤية الروسية نتيجة تركيزها على ملف PYD ومشروعه الانفصالي شمال سوريا، وتلافي التصعيد الميداني قدر المستطاع؛ بما لا يهددها بموجة لاجئين جديدة[1].

[1] نتيجة التغيرات الكبيرة التي طرأت على الملف السوري تغيرت خريطة المصالح التركية بشكل دراماتيكي؛ فبعد أن كانت تركيا تطالب بإسقاط نظام الأسد، وتدعم قوى الثورة والمعارضة لتحقيق ذلك عادت إلى اتباع سياسة دفاعية تتمثل في: منع نشوء كيان انفصالي مستقل في الشمال السوري، وحماية أمنها القومي من أي تهديدات محتملة، خاصة من التنظيمات الإرهابية التي يمكن أن تستهدف أراضيها في العمق، وتخفيف المأساة الإنسانية في المناطق الحدودية والحيلولة دون تجدد موجات اللجوء عبر أراضيها، والعمل على نزع فتيل الأزمة عبر حل سياسي يضمن إما عدم وجود حكم معادٍ لتركيا، أو يعترف بسلطة الأمر الواقع وسلطة وبالنفوذ التركي شمال سوريا (التجزئة داخل الحدود).

يُنظر: د. سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار 2016، شوهد في: 11-11-2021.

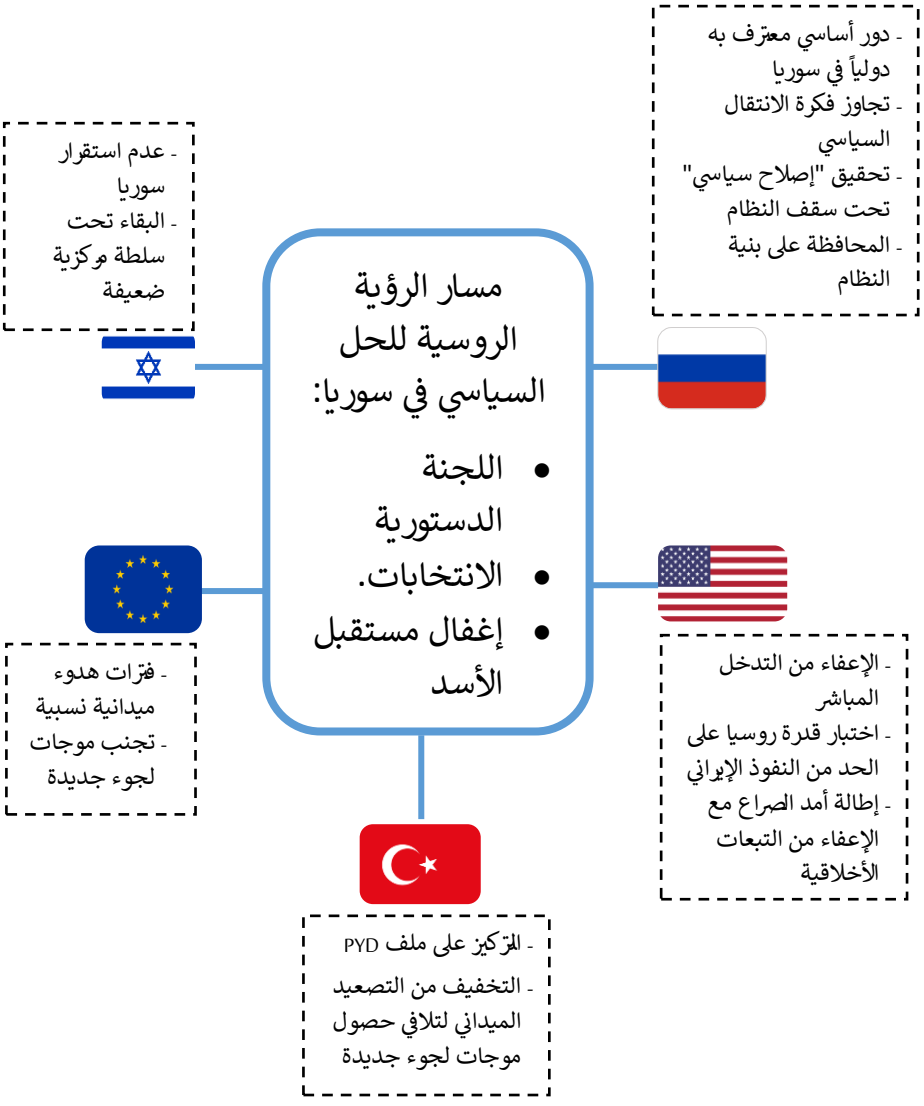

شكل (8) يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول الفاعلة من مسايرتها للرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا

ثانياً: العدالة الانتقالية و"المحافظة على أجهزة الدولة": أدوات لإحداث "التوازن"

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول "المجموعة المصغرة حول سوريا" قد تبعت روسيا في قضية تقديم اللجنة الدستورية والانتخابات والتراجع عن مدخل "هيئة الحكم الانتقالية" للانتقال السياسي، وإغفال الحديث عن مصير الأسد؛ فإنها بقيت متمسكة -كما تُظهره تصريحاتها- ببعض الأفكار ضمن مسار الحل السياسي للقضية السورية، وهي قضية العدالة الانتقالية، و"إصلاح" أو "إعادة هيكلة" الأجهزة الأمنية والعسكرية، بما يحقق بعضاً من مصالحها في سوريا[1].

يتمحور التركيز الأمريكي -بحسب بعض الخبراء[2]-حول قضية الأمن القومي والدولي، وبالتالي لن تقبل الولايات المتحدة بتمرير أي حل سياسي شكلي لا يضمن الاستقرار الملائم لمصالحها في المنطقة، وإزالة أي خطر بتحول المنطقة إلى منبع للإرهاب، لاسيما وأن التصور الروسي الحالي للحل السياسي لن ينزع فتيل الأزمة التي تفهم أمريكا أبعادها السياسية.

كما لم يَحُلْ تركيز السياسة الأمريكية في سوريا على قضايا محاربة الإرهاب وتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا عبر مزيج من الأدوات العسكرية والاقتصادية دون المطالبة المعلنة بتحقيق انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254[3] عبر أدوات سياسية (الوقوف في محاولات تعويم النظام دولياً)، واقتصادية (العقوبات الاقتصادية وآخرها قانون قيصر[4]، وربط تدفق

---

[1] كانت مسايرة الدول الغربية لروسيا في تقديم ملفَّي اللجنة الدستورية والانتخابات، من دون أن يتطرق الأمر إلى المضمون والالتزام بالتنفيذ؛ حيث إن هذه الدول وإن كانت قد وافقت الروس في هذه الرؤية فإنها ما تزال متمسكة بأن يكون هنالك تطبيق فعّال وحقيقي، بما يؤدي إلى حدوث تغيير فعلي في تركيبة السلطة في دمشق.

[2] مجموعة مقابلات أجراها فريق المركز مع عدد من الخبراء في منتصف شهر تشرين الأول عام 2019.

[3] قد يكون لهذا الموقف الأمريكي دوافع متعددة، منها: عدم ترك الكعكة السورية بالكامل لروسيا، أو التمسك بالورقة السورية للمساومة عليها مع الطرف الروسي في ملفات أخرى، أو الضغط على الموقف الإيراني لتحصيل تنازلات في الملف النووي...إلخ.
وهنا نود الإشارة إلى أننا سعينا غالباً إلى تحليل المواقف وربطها بالسلوك والمصالح، من دون التعمق في الدوافع؛ لأن الأمر يتطلب تخصيص دراسة أكثر تخصصاً لكل مفردة من مفردات الحل السياسي، نظراً لتشعب المواقف الدولية المؤثرة في القضية السورية وتعددها.

[4] يُنظر: قانون قيصر: الأسباب والتوقعات والمآلات، تقرير موضوعي لندوة حوارية، مركز الحوار السوري، 25-12-2019، شوهد في: 16-7-2022.

أموال إعادة الإعمار بحدوث هذا الانتقال السياسي)، وقانونية (دعم جهود المنظمات الحقوقية والدولية في التركيز على جرائم النظام بما يسهم في تقويض شرعيته)[1].

1- العدالة الانتقالية: أداة للدفع نحو انتقال سياسي حقيقي

صرّح بيان جنيف1 بضرورة القيام بإجراءات العدالة الانتقالية، فقد جاء فيه: "10-د: الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو"[2]. تراجع هذا التصريح بخصوص العدالة الانتقالية في الوثائق الدولية اللاحقة، لاسيما في بيانَي فيينا 1-2 وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015؛ إذ خلت من أية إشارة إلى هذا الموضوع[3].

كان الموقف الروسي والصيني من هذه القضية ثابتاً وهو الوقوف في وجه أية محاولة لتجريم نظام الأسد وإثبات مسؤوليته عن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا[4]، على عكس الدول الغربية التي طالما طالبت بضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سوريا. ظهر هذا الأمر في مشاريع القرارات التي قدمتها الدول الغربية إلى مجلس

---

[1] جاء في التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا: "ينبغي حرمان نظام الأسد ومؤيديه من جميع سبل التطبيع، وذلك من خلال فرض العزلة الدبلوماسية وفرض بنية عقوبات صارمة. ومن بين الخطوات الأخرى: ينبغي على الولايات المتحدة مواصلة الضغط على حلفائها وشركائها للامتناع عن إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع نظام الأسد، وحجب مساعدات إعادة الإعمار، وفرض العقوبات بصرامة والسعي إلى توسيع نطاقها. بالإضافة إلى ذلك ينبغي على المجتمع الدولي البدء في تمهيد الطريق الآن لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في سوريا، دون فرض الخضوع للمساءلة كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية". التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سورية والتي تم إنشاءها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس، ترجمة: مركز إدراك، سبتمبر 2019، ص19.

[2] يُنظر: الملحق الثاني من قرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013، مصدر سابق.

[3] يُنظر: د.أحمد قربي، تطورات الحل السياسي في سوريا، مرجع سابق، ص6-10.

[4] استخدمت الدولتان حق النقض "الفيتو" ضد أكثر من مشروع قرار يحمّل نظام الأسد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في سوريا. يُنظر على سبيل المثال: روسيا والصين تستخدمان "الفيتو" في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا، BBC، 5-2-2012، شوهد في: 11-11-2021؛ روسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على دمشق، روسيا اليوم، 28-2-2017، شوهد في: 11-11-2021.

الأمن[1]، تطالب بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها[2]، وفي الوثائق التي قدمتها هذه الدول إلى المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا، وتتضمن رؤيتها لتطبيق الحل السياسي في سوريا؛ إذ صرّحت بضرورة ملاحقة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبتهم[3].

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذا الملف يمثّل إحدى الأوراق التي تستخدمها الإدارة الأمريكية للضغط على روسيا ونظام الأسد للمضي في الحل السياسي؛ ولذا ركّزت غالبية التوصيات التي كانت تُرفع إلى هذه الإدارة بخصوص التعامل مع القضية السورية على ضرورة محاسبة نظام الأسد عن الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري، عبر العمل على توثيقها وإن بدت إمكانية محاسبته عليها حالياً مستبعدة[4].

يمثّل ملف العدالة الانتقالية على المستوى الاستراتيجي نقطة خلاف بين الدول الغربية، التي ترى -تماشياً مع ثقافتها ودعمها للقيم الإنسانية فيما تعلنه، وخشيتها من تكريس منظومة الإجرام والقتل على المستوى العالمي- ضرورة محاسبة نظام الأسد على جرائمه بحق الشعب السوري؛ حتى لا يتكرر هذا النموذج، وحتى يكون ذلك دافعاً للاجئين السوريين للعودة إلى

---

[1] لابد من الإشارة إلى مشاركة بعض الدول العربية في هذا التوجه، وهو ما ظهر واضحاً في موقف "دول المجموعة المصغرة حول سوريا".

[2] قدمت الدول الغربية أو شاركت في تقديم جميع مشاريع القرارات التي قُدمت إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص تحديد جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا والمسؤولين عنها.

[3] جاء في "اللا ورقة" التي قدمتها "المجموعة المصغرة حول سوريا" المؤرخة في 13-9-2018: "تلاحق وتعاقب معاً مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، أو تتعاون مع المجتمع الدولي في القيام بذلك".

[4] جاء في التقرير النهائي وتوصيات "مجموعة دراسة سوريا" التي أُنشئت لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس ما يلي: يشكل استهداف نظام الأسد للمدنيين وللبنية التحتية المدنية جرائم حرب ويتطلب الخضوع للمساءلة، بالإضافة إلى تعزيز الجهود لحماية المدنيين. استهداف نظام الأسد وأنصاره بمَن فيهم روسيا المدنيين والبنية التحتية المدنية على نحو منهجي. حيال هذا الشأن أدانت لجنة تابعة للأمم المتحدة النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية؛ إذ تعرّض السوريون للاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام على يديه. وعلى الرغم من أن احتمالات الخضوع للمساءلة في المستقبل القريب تظل محدودة إلا أن الجهود المبذولة لتوثيق فظائع النظام جارية. ينبغي على المجتمع الدولي البدء في تمهيد الطريق الآن لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في سوريا، دون فرض الخضوع للمساءلة كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية ".
التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سورية، مرجع سابق، ص18، 20.

أراضيهم[1]. على عكس روسيا والصين اللتَين تعتقدان أن تعزيز مفهوم الحقوق والحريات الفردية في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية سيعطي الذريعة لزيادة التدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدول[2].

على المستوى التكتيكي يخضع ملف العدالة الانتقالية للقاعدة الأساسية التي تحكم غالبية مفردات الحل السياسي؛ حيث إن كل طرف يريد التمسك به أو الوقوف في وجهه لتحصيل مكاسب في فرض رؤيته للحل، فمن جهة الدول الغربية ومع بعض الدول العربية، ما تزال تتمسك به -ولو نظرياً- للضغط على الروس والنظام للمضي في مسار الحل السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية والانتخاب وإبعاد بشار الأسد، ولعل تفعيل

[1] أكدت مجموعات من اللاجئين السوريين خصوصاً من النساء في لبنان والأردن أن العدالة الانتقالية شرط أساسي لعودتهم إلى سوريا؛ فقد أعربت معظم الإناث في مجموعات المشاركين عن الحاجة إلى آلية عدالة انتقالية تشمل تحديداً إطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الملكية لأصحابها، وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب.

يُنظر: مهى يحي وآخرون، أصوات مهمّشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018، ص42، شوهد في: 11-11-2021.

[2] تميل السياسة الروسية إلى تكريس واقع عدم جواز استخدام القوة ضد الأنظمة الدكتاتورية مهما تمادت تلك الأنظمة في انتهاك حقوق الإنسان، وإلى الاحتفاظ بقواعد القانون الدولي الحالية التي تُعلي من مبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"سيادة الدولة"، وبالتالي عدم الإصغاء للأصوات التي تتعالى في الغرب تحديداً لضرورة التركيز على مفهوم "حماية حقوق الإنسان"، وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة التدخل -ضمن ظروف وسياقات محددة- لحماية هذه الحقوق في حال تعرضها لانتهاكات جسيمة.

يقول سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي: "في إطار الحرب الإعلامية الكبرى الموجهة ضد روسيا يتم اتهامنا بكل "الخطايا"، بما في ذلك محاولات شقّ صفوف الاتحاد الأوروبي، أو على سبيل المثال إضعاف ما يُسمى "التضامن الأورو أطلسي". هذا لا يطابق الواقع؛ نحن لا نفكر بتلك الطريقة، ولا يدخل ضمن قواعدنا أن نَلوي ذراع الشركاء، وأن نضعهم أمام خيار: "إما معنا أو ضدنا"، ناهيك عن محاولات التدخل في شؤونهم الداخلية. هنا بالمناسبة يكمن الفارق المبدئي والجوهري عن واشنطن وعدد من العواصم التي تكاد هذه الممارسات بالنسبة إليها تدخل في إطار الحال الطبيعية لتصرفاتها".

مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع صحيفة ، مرجع سابق.

كما توفر الكلمة التي ألقاها بوتين في الجمعية العامة يوم 28 سبتمبر/أيلول 2015 نافذة على وجهة النظر الروسية المذكورة أعلاه؛ ففي كلمته وجَّه بوتين نقداً حادّاً ولاذعاً للولايات المتحدة والقوى الغربية بصورة عامة لإصرارها على نشر نموذجها الديمقراطي عبر العالم، وما تسبب به هذا التوجه الغربي من عدم استقرار وتصاعد للإرهاب، مشيراً بصورة خاصة إلى العراق وليبيا، ومستبطناً بلا شك أوكرانيا. ولم يتردد بوتين في تشبيه هذا التوجه بالسياسات الأيديولوجية العقيمة التي اتبعها الاتحاد السوفيتي. فبوتين يؤمن كما ظهر واضحاً في روسيا ذاتها منذ تولّي قيادتها إيمانًا مطلقاً أن الاستقرار والأمن يرتبطان بقوة الدولة وبقائها، وأن الإطاحة بالدولة مهما كانت النوايا خيِّرة لن تؤدي إلا إلى فقدان الاستقرار والفوضى وسفك الدماء.

يُنظر: الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 12-10-2015، شوهد في:11-11-2021.

قانون قيصر ونشر تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية (نيسان 2020 و2021)[1] يأتي في هذا السياق. ومن جهة روسيا فإنها تقف في وجهه من أجل فرض رؤيتها للحل وتحصيل تنازلات من الطرف المقابل، وفي الوقت ذاته تهدد النظام بتفعيله وعدم معارضته لدفعه نحو تقديم بعض التنازلات.

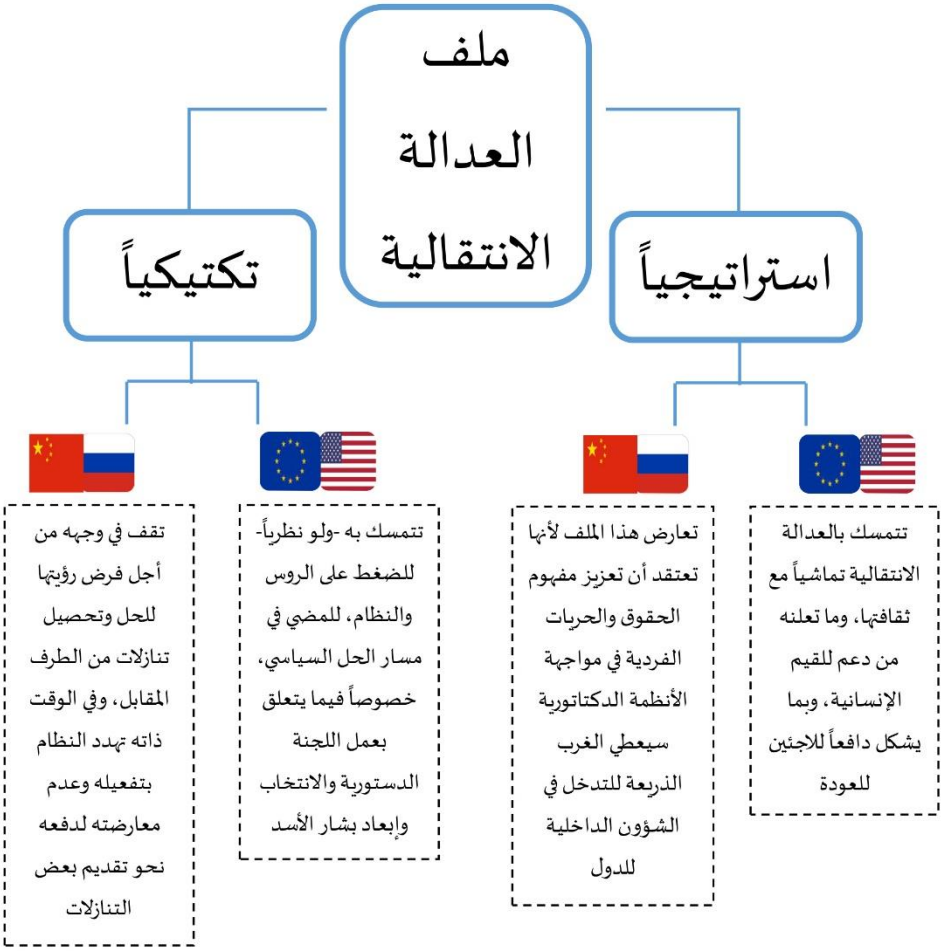

شكل (9) يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول من فكرة العدالة الانتقالية

[1] تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يحمل الحكومة السورية مسؤولية 3 هجمات عام 2017، سي إن إن العربية، 8-4-2020؛ تحقيق أممي: نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية 17 مرة، TRT عربي، 4-6-2021، شوهد في: 11-11-2021.

2- "إصلاح" الأجهزة الأمنية والجيش: أبعاد فكرة "المحافظة على مؤسسات الدولة"

يرتبط الحديث عن إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية بموضوع ذي صلة وهو: "المحافظة على مؤسسات الدولة"؛ فعندما يُشار إلى المبدأ الثاني تُثار القضية الأولى، والتساؤل هنا: هل تقتضي المحافظة على مؤسسات الدولة المحافظة على المؤسسات العسكرية "الجيش والأمن"؛ وهي أقرب لمؤسسات النظام منه إلى مؤسسات دولة، وأجرمت بحق الشعب السوري؟ وهل يمنع ذلك من طرح إعادة هيكلتها وفق معايير احترافية تقنية بعيداً عن الطابع الطائفي الذي اتسمت به في عهد الأسد الأب ووريثه؟

أُثير هذا الأمر في بيان جنيف1؛ فأكّد استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات، بما في ذلك قوات الجيش ودوائر الأمن، مع ضرورة أن تتماشى هذه المؤسسات مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية، إضافة إلى نزع سلاح المجموعات المسلحة.

كما أكد بيان فيينا1 فكرة المحافظة على مؤسسات الدولة في البند الأول، الذي جاء فيه: "مؤسسات الدولة ستظل قائمة"، في حين لم يتم التطرق إلى هذه القضية في بيان فيينا2 أو في قرار مجلس الأمن 2254 بشكل مباشر؛ مما قد يُفسر بأنه تراجعٌ من هذه الوثائق عما أثبته بيان جنيف1 فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية، لحساب تأكيد مبدأ "المحافظة على هذه المؤسسات".

إذا كانت وجهة النظر الروسية تؤكد أن موقفها ثابت في هذا الخصوص، وهو المحافظة على "مؤسسات الدولة السورية" بغضّ النظر عن الأشخاص[1]، ومن دون إجراء أية عملية

[1] يُنظر: محمود عثمان، إرهاصات سيناريوهات روسية لمرحلة جديدة بسوريا، الأناضول، 13-5-2020، شوهد في: 11-11-2021؛ خطة روسية لسوريا: تنحية الاسد وحكومة انتقالية، المدن، 29-4-2020، شوهد في: 2022/4/21.

إصلاحية، بما يجعل هذه المؤسسات خالصة الولاء لموسكو[1]؛ فإن وجهة النظر الأمريكية ليست مختلفة عن وجهة النظر الروسية من حيث الجوهر، فطالما صرّحت الأخيرة على لسان مسؤوليها بأنها: "لا تريد انهيار الحكومة ومؤسسات الدولة في سوريا"[2]. وإن كان ذلك لا يمنع -بحسب ما جاء في الوثائق التي قدمتها "المجموعة المصغرة حول سوريا"- من إصلاح الأجهزة الأمنية[3] ومحاسبتها[4]؛ أي أن الرؤية الأمريكية والغربية عموماً تتفق مع الرؤية الروسية في مبدأ "المحافظة على مؤسسات الدولة"، وتختلف معها في قضية "إصلاح الأجهزة الأمنية" التي ما تزال مطلباً غربياً.

وتقترب الرؤية التركية تجاه هذا الموضوع من ذلك؛ إلا أنها يمكن أن تكون أكثر تمسكاً بقضية "إصلاح الأجهزة الأمنية" عبر فكرة "إعادة الهيكلة"، وبما يسمح لها بإدخال "المؤسسات" في مناطق النفوذ التركي "درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام" في مؤسسات الدولة

---

[1] تشير سياسة روسيا في سورية إلى أنها حريصة على إجهاض أي تحول ديمقراطي مستقبلي والإبقاء على شكل الحكم القائم على القبضة الأمنية، مع إحداث ترقيعات تجميلية يمكن من خلالها الضغط على المجتمع الدولي لإعادة قبول الأسد دولياً وفكّ العزلة القائمة عليه.

آنا بورشفسكايا، هل النموذج الشيشاني هو مخطط بوتين لسوريا؟ مرجع سابق.

[2] يُنظر على سبيل المثال: مدير "CIA": واشنطن وموسكو لا تريدان انهيار مؤسسات الدولة بسوريا، روسيا اليوم، 13-3-2015، شوهد في: 11-11-2021.

كما جاء في التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا التي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس، ما يلي: "يستوجب اعتراف سكان سوريا بشرعية الحكومة السورية، وامتلاكها للإرادة والقدرة على وضع حد لاعتماد سوريا على القوات الأجنبية".

يُنظر: التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سورية، مرجع سابق، ص20.

[3] بحسب الأمم المتحدة: يشير مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" إلى ضمان أن يعيش الأشخاص بشكل أكثر أماناً من خلال مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمُساءلة، وتعمل تحت سيطرة مدنية في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان.

يركز التعريف السابق على الهدف النهائي لعملية الإصلاح بغض النظر عن الوسائل، وبالتالي تتفق الأدبيات المتعلقة بهذا القطاع أن "إصلاح القطاع الأمني" يمكن أن يتحقق بعدة صور، منها: "حل وإعادة تشكيل"، و"إعادة هيكلة"، وقد يقتصر فقط على "التغيير الشكلي".

يُنظر: إصلاح القطاع الأمني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 11-11-2021؛ معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورة التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تموز- 2016، شوهد في: 11-11-2021.

[4] أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، مرجع سابق.

العسكرية والأمنية المستقبلية[1]، بدلاً من فكرة "الإصلاح الشكلي"[2] الذي قد تكتفي به الدول الغربية[3].

بخلاف مواقف غالبية الدول الفاعلة في القضية السورية تقف إيران في الجهة المقابلة؛ فقد كان لها من تدخلها العسكري في سوريا عدة أهداف، لعل من أهمها إنشاء كيانات عسكرية موازية في سوريا[4] تدين بالولاء المطلق لإيران "نموذج حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق".

يبدو أن ثمّة تقاطعاً بين مختلف الدول الفاعلة باستثناء إيران في:

- ضرورة المحافظة على بنية "مؤسسات الدولة" في سوريا.
- إغفال مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" من خلال سيناريو "الحل وإعادة التشكيل"، الذي أصبح -على ما يبدو- من الماضي من خلال استقراء المواقف الدولية بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والخشية من حصول فراغ أمني قد تستفيد منه المشاريع العابرة للحدود في زعزعة الأمني الإقليمي، لاسيما في منطقة استراتيجية كالشرق

[1] جاء في تصريح لرئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان: "الجيش السوري الحر ليس تنظيماً إرهابياً؛ فهو جيش يدافع عن وطنه، وعبارة عن أنموذج وطني يضم عناصر من كافة المعتقدات والأعراق"، وغالباً ما تركز تصريحات المسؤولين الأتراك حول هذه الفكرة؛ بما يعطي توجهاً أن تركيا تنظر إلى هذه المكونات و"المؤسسات" كونها جزءاً من الجيش المستقبلي لسوريا.
يُنظر: أردوغان: "السوري الحر" ليس تنظيماً إرهابياً بل مكون وطني يدافع عن بلاده، ديلي صباح، 30-1-2018، شوهد في 31-1-2022.

[2] يسمح مفهوم "إعادة الهيكلية" بإدخال تغييرات جذرية على المستويين الهيكلي والوظيفي، على عكس مفهوم "الإصلاح الشكلي" الذي يكتفي بإجراءات ترقيعية لا تغير في المستويين المشار إليهما آنفاً.

[3] قد تميل الدول الغربية للقبول بـ"تغييرات شكلية"؛ نظراً لضعف التأثير الغربي بعد التدخل العسكري الروسي، وسكوت الغرب عن أعمال القمع التي مارستها هذه الأجهزة قبل الثورة، فضلاً عن تعاونها معها في ملفات أمنية متعددة، أهمها: "مكافحة الإرهاب".

[4] هذا لا ينفي سعي إيران لاختراق مؤسسات النظام العسكرية بقدر الإشارة إلى النموذج الأساسي المثالي الذي تسعى إليه إيران؛ فهو يتوافق مع مصالحها ومشروعها التوسعي في المنطقة، ويتلاءم مع البنية "الميليشياوية" التي بنتها في المنطقة من حزب الله اللبناني إلى الحشد الشعبي في العراق إلى ميليشيا الحوثي في اليمن.

الأوسط[1]، إضافة إلى تعثر قوى الثورة والمعارضة ببناء مؤسسات احترافية قادرة على صياغة رؤى أمنية وعسكرية قادرة على الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي.

إلا أن ثمّة سيناريوهات قد تتقاطع فيها مصالح الدول الفاعلة تجاه هذه القضية؛ فمثلاً: قد تتقاطع المصالح الروسية والأوروبية في فكرة "الإصلاح الشكلي" لهذه الأجهزة، بما يضمن للطرف الروسي بقاء نفوذه القوي داخلها، ويحافظ على وجود مؤسسات مركزية قوية (الفكرة التي تتناسب مع الشكل الروسي في الحكم)، وفي الوقت ذاته يظهر موسكو بمظهر الطرف الوسيط الذي يتجاوب مع الجهود الدولية لإيجاد حل في سوريا. في المقابل يحفظ ذلك للدول الأوروبية وجود "مؤسسات أمنية" تعرفها وتعاملت معها مسبقاً في "قضايا الإرهاب" من جهة[2]، وتغيير ظاهري للمؤسسات والشخصيات التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوري بما يسهم في إقناع اللاجئين والنازحين بالعودة إلى ديارهم من جهة أخرى[3]. وقد تتقاطع مصالح الدول التي بنت مؤسسات بعيدة عن مؤسسات النظام -كما هو حال تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[4]- مع فكرة "إعادة الهيكلة"، لدمج هذه المؤسسات في أجهزة الدولة.

---

[1] معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورة التغيير البنيوي والوظيفي، مرجع سابق.

[2] على الرغم من الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها أجهزة نظام الأسد الأمنية، ووثقتها عشرات المنظمات الحقوقية بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا؛ إلا أن العلاقات الأمنية لم تتوقف بين هذه الأجهزة وبعض الأجهزة الأمنية في الدول الأوروبية.

يُنظر على سبيل المثال: لوموند تكشف عن زيارة رئيس استخبارات الأسد لإيطاليا سرّاً، عربي 21، 30-3-2018، شوهد في:11-11-2021.

[3] جاء في تقرير "أصوات مهمّشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن" ما يلي: "قال معظم المشاركين في حلقات النقاش: إن الشرط المسبق للعودة هو السلامة والأمن، تلهما عملية انتقال سياسي مستدامة، وتوفّر سبل العيش، وإمكانية الوصول إلى مناطقهم الأصلية والحصول على الخدمات. ويرى معظم اللاجئين أن هذه الشروط وثيقة الارتباط، وأن إرساء الأمن والسلامة متعذّر من دون تغيير سياسي أو حكومة مختلفة في سوريا". مرجع سابق، ص42.

[4] قد يرى البعض أن لإيران كذلك مصلحة في هذا السيناريو، لاسيما بعد أن أنشأت عشرات الميليشيات العسكرية ودربتها، وبالتالي يمكن أن توظف هذه الأداة لدمج هذه الميليشيات في مؤسسات الدولة المستقبلية.

قد يكون هذا الاحتمال وارداً، لاسيما وأن إيران قد تميل لنموذج حزب الله اللبناني الذي وضع يده على مؤسسات الدولة اللبنانية لمصلحتها، فضلاً عن أن وجود توجه أمريكي- "إسرائيلي" للحد من النفوذ الإيراني في سوريا قد يدفع إيران لذلك نظراً لإمكانية =

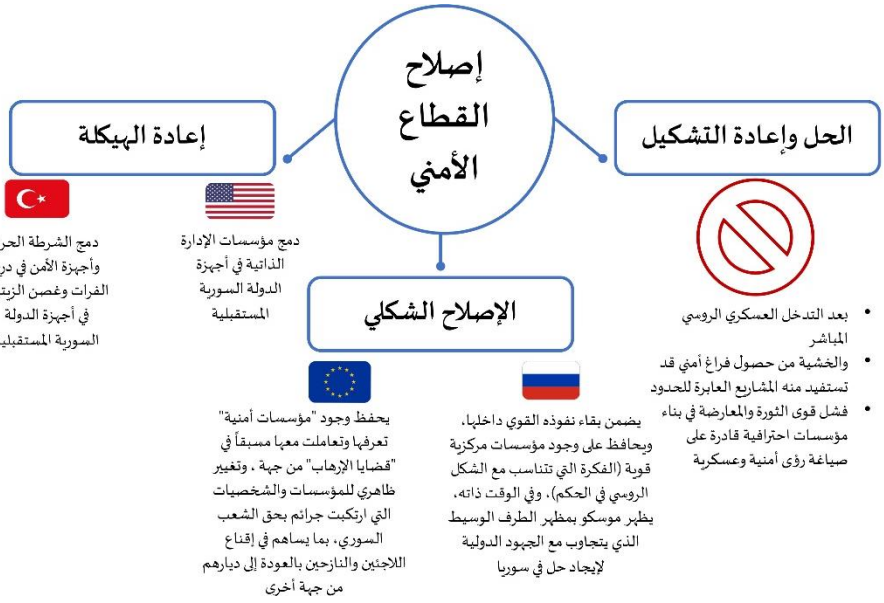

شكل (10) يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول من فكرة إصلاح القطاع الأمني

ثالثاً: تبدل الأولويات: من المدخل السياسي إلى تخفيف آثار المأساة الإنسانية ومواجهة المخاطر الأمنية[1]

إذا كان للتدخل الروسي العسكري في سوريا لجانب نظام الأسد أثره المباشر في انحياز الرؤى الغربية لصالح الرؤية الروسية للحل السياسي فإن ظهور داعش بالدرجة الأولى، ثم تهديد

استهداف ميليشياتها بشكل مباشر. ولكن نعتقد أنه مستبعد في الحالة السورية لعدة أسباب، من أهمها: أن إيران تجيد أساساً التعامل مع الكيانات والميلشيات غير الرسمية، كما أنها في سوريا ليست الطرف الوحيد القادر على التأثير، وبالتالي إذا كانت هنالك إعادة هيكلة فقد تذهب الأمور ليس في مصلحتها، بل في مصلحة الروس والأمريكيين والأتراك، فضلاً عن أن نجاح هذا النموذج يتطلب أن تمتلك إيران -كما هو وضعها في العراق مثلاً- "أغلبية اثنية" نسبية تستطيع من خلالها أن يكون لها اليد الطولى على المؤسسات الرسمية، وهو ما لا تمتلكه في سوريا.

[1] سندرس هنا فقط تبدل الأولويات التي كان لها انعكاس مباشر على مفردات الحل السياسي في سوريا، ولن نتطرق لتبدل أولويات بعض الدول التي أصبح تركيزها على قضايا خارج نطاق الحل السياسي، كما هو حال تركيا ودول الاتحاد الأوروبي (التصدي للمشروع الانفصالي لميليشيات PYD في الحالة التركية، وتحقيق الاستقرار وعدم التعرض لموجات لجوء جديدة في الحالة =

المصالح الإسرائيلية من قبل الميليشيات الإيرانية في سوريا كان له الأثر المباشر في تبديل أولويات السياسة الأمريكية تجاه الحل السياسي، وهو ما ظهر واضحاً في أن كلّاً من الولايات المتحدة و"إسرائيل" استخدمتا القوة العسكرية لتحقيق أهدافهما في هذين المسارين فقط.

فعقب ظهور تنظيم القاعدة في سوريا ممثلاً بجبهة النصرة في 2012، ثم انفصال داعش عنها في 2013، وإعلان الأخيرة قيام "دولة الخلافة" في منتصف عام2014، وتنفيذ عملياتها الإرهابية داخل سوريا وخارجها، خصوصاً قتل الصحفي الأمريكي جيمس فولي[1]، وعملية باريس في أواخر عام2015؛ فقد تحول الاهتمام الغربي من إحداث تغيير سياسي في سوريا إلى "محاربة الإرهاب"[2]، وأصبح العنوان الأخير هو المحرك الأساسي للدول الغربية عسكرياً وسياسياً[3]، وعلى أساسه تشكل التحالف الدولي لمحاربة داعش[4]؛ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد تحول التركيز الأمريكي تدريجياً[5] -بعد تعزيز إيران نفوذها داخل سوريا- نحو تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، وإخراج الميليشيات التي أضحت تشكل خطراً على أمن "إسرائيل"[6].

الأوروبية)، وبالتالي أصبحت الأولوية لهذه القضايا على حساب قضايا الحل السياسي، على عكس قضية إخراج الميليشيات الأجنبية ومكافحة الإرهاب؛ فهي قضايا أساسية في صلب مسار الحل السياسي، ولكن حدث تبدل الأولويات بينها وبين قضايا أخرى، لذلك قمنا بالتركيز عليها.

[1] داعش يذبح صحفياً أمريكياً، يورو نيوز عربي، يوتيوب، 19-8-2014.

[2] قد يرى البعض أن تحول المزاج العالمي نحو فكرة مكافحة "الإرهاب" وفّر ذريعة للغرب للتخلي عن فكرة الانتقال السياسي بحسب بيان جنيف1، وإحداث تغييرات جدية في بنية النظام خصوصاً الأمنية منها؛ لأن ذلك قد لا يصب في مصلحة الدول الغربية بشكل عام، كما أسلفنا سابقاً.

[3] جيل كيبيل وزملاؤه، بعد هجمات باريس: الأصوات الفرنسية تجاه التحدي المتمثل بـ تنظيم «داعش» وسوريا والعراق والإرهاب الإسلامي، معهد واشنطن، 24-11-2015، شوهد في: 11-11-2021.

[4] جاء في صفحة التحالف على الإنترنت: "تَشكل التحالف الدولي ضد داعش في سبتمبر 2014، وتميز منذ اللحظة الأولى بتفرد عضويته ونطاق عمله والتزاماته؛ إذ يلتزم التحالف الدولي مُجتمعاً بدحر تنظيم داعش وإلحاق الهزيمة به". التحالف الدولي، الموقع الرسمي، شوهد في: 31-1-2022.

[5] يرى البعض أن التمدد الإيراني ما كان ليحصل في سوريا لولا الضوء الأخضر الأمريكي الذي حصل في إدارة أوباما؛ حيث إن الأخيرة كانت تريد إنجاز الاتفاق النووي مع إيران بأي ثمن.

يُنظر على سبيل المثال: عبد الجبار أبو راس، سياسة أوباما في الشرق الأوسط زادت من نفوذ إيران في المنطقة، الأناضول، 29-11-2016، شوهد في: 31-1-2022.

[6] James F. Jeffrey, Biden Doesn't Need a New Middle East Policy, Foreign Affairs, 15-1-2021.

فبدلاً من التركيز على إحداث التغيير السياسي الذي يمكن أن يسهم في معالجة المأساة السورية ومسببها الرئيسي -نظام الأسد-ذهبت الدول الفاعلة لمعالجة آثار الملف السوري وترك مسببه؛ لتصبح أولوياتها إنسانية- أمنية، كملف المساعدات الإنسانية وإخراج الميليشيات الأجنبية ومكافحة الإرهاب وعودة اللاجئين.

1- تسييس الملفات الإنسانية: معالجة الأثار مع تجاهل المأساة ومسبِّبها

يشمل الملف الإنساني جميع القضايا المرتبطة بوقف إطلاق النار[1]، وإدخال المساعدات عموماً وللسكان في المناطق المحاصرة بشكل خاص[2]، وإطلاق سراح المعتقلين والمختفين قسرياً، ووقف حملات الاعتقال وجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في سياق مسار العملية السياسية في سوريا منذ جنيف1 وصولاً لقرار مجلس الأمن "2254" اعتُبر وقف إطلاق النار ومجمل القضايا الإنسانية خطوات واجبة يُفترض البدء بها ضمن "إجراءات بناء الثقة"، بمعنى أنها ليست قضايا وملفات تفاوضية؛ إنما هي شروط تمهيدية منفصلة عن العملية السياسية ككل، وهي مطلوبة بشكل رئيس من نظام الأسد[3]، إلى جانب موضوع العودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين، وهي القضية التي يُفترض أنها مؤجلة لما بعد الانتقال السياسي.

[1] يصنف البعض مسألة "وقف إطلاق النار" ضمن القضايا العسكرية، وبالتالي يعترض على تصنيفها ضمن القضايا الإنسانية؛ إلا أننا نعتقد أن في ذلك نظراً، وإن وضعها في هذه القضايا من جهة دخولها ضمن قضايا "بناء الثقة" التي يغلب عليها الطابع الإنساني.

[2] تعرضت الكثير من المناطق السورية سابقاً لحصار خانق من قبل نظام الأسد، حرمها بموجبه من غالبية مقومات الحياة كالماء والغذاء والدواء.... إلخ، وذلك قبل أن يستطيع اقتحامها وإعادة احتلالها.

[3] يُنظر: مقدمة بيان جنيف1 الفقرات (1 و2 و3)، والبنود ذات الأرقام (5-6-7-10-11-12-13) من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 لعام 2015.

استمرت هذه المقاربة لمدة ثلاث سنوات حاول خلالها نظام الأسد التركيز دائماً على الملف الأمني وفق مقاربته لمكافحة الإرهاب بديلاً عن الملف السياسي والإنساني[1]، ليأتي التحول مع خطة مجموعات العمل الأربع للمبعوث الأممي ديمستورا في النصف الثاني من عام 2015، والتي عُبّر عنها لاحقاً بخطة السلال الأربع عقب مؤتمر جنيف4 في بداية عام 2017[2]؛ إذ طُرحت سلة الإرهاب سلّة مستقلة إلى جانب السلال الأخرى، بما فيها القضايا الإنسانية التي أصبحت موازية لبقية السلال بدلاً من أن تكون مقدَّمة عليها.

بذلك استطاعت روسيا بحضورها العسكري في الملف السوري -مع التراجع الأمريكي- تكريس رؤيتها الترقيعية والشكلية للقضايا الإنسانية، عبر التعاطي مع هذه القضايا من منظور ضرورة التعامل مع نظام الأسد[3]؛ ولعل عدم التقدم في هذه التي يُلقى فيها العبء على هذا النظام، كإطلاق سراح المعتقلين وكشف مصير المغيَّبين قسراً، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية يقدّم أدلة واضحة على غلبة الرؤية الروسية في التعاطي معها، بغضّ النظر عن العوامل التي ساعدتها في ذلك[4].

---

[1] فشل مؤتمر جنيف الثاني، واعتذر المبعوث الدولي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي للشعب السوري عن عدم تحقيق شيء في المفاوضات بجنيف2، مُرجِعاً ذلك إلى رفض نظام الأسد مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالي، وذلك في مؤتمر صحافي عقده بعد الجلسة التي تُعد الأقصر في مفاوضات "جنيف2، وقال الإبراهيمي: "إن وفد النظام السوري أصرّ على مناقشة الإرهاب، بينما أصرّت المعارضة على مناقشة هيئة الحكم الانتقالي"، مشيراً إلى أن وفد النظام رفض مناقشة ثلث ما جاء في أجندة التفاوض.

يُنظر: رامي سويد، تعرف إلى مسار تصفية القضية السورية من جنيف إلى سوتشي، مرجع سابق.

[2] سلال دي مستورا تعني: توزّيع المفاوضات على أربع شرائح (سلال): الأولى للقضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي خلال ستة أشهر (وهو تعبير ظهر في بيان فيينا2 عام 2015)، والثانية للقضايا المتعلقة بوضع دستور (خلال ستة أشهر أيضاً)، والثالثة متعلقة بإجراء انتخابات بإشراف أممي (خلال 18 شهرًا)، والرابعة لمكافحة الإرهاب.

يُنظر: سلال جنيف وأستانة بين الحاجة والعبث، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 17-8-2017، شوهد في: 28-5-2022.

[3] ليست الإشكالية في قراءة الملف السوري من زاوية إنسانية أمنية وتغييب التعاطي السياسي فحسب؛ إنما الإشكالية في قراءة الملف السوري بعيون روسية لا تقدم حلولاً للقضايا الإنسانية والأمنية، بقدر تقديم وعود -وليس حلول- شكلية وترقيعية.

[4] من أبرز هذه العوامل: تراجع الاهتمام الأمريكي بالملف السوري وعدم وجود سياسة واضحة بخصوصه من جهة، وتزايد النفوذ الروسي في المنطقة ودخولها العسكري إلى جانب نظام الأسد من جهة ثانية.

يُنظر على سبيل المثال: أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الايرانية في سوريا "ورقة تقدير موقف"، مركز الحوار السوري والمرصد الاستراتيجي، 21-10-2017، شوهد في: 28-5-2022؛ السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها "تقدير موقف"، المرصد الاستراتيجي، 18-2-2018، شوهد في: 28-5-20

يقدّم لنا الحراك الدولي الذي حصل إبان الحديث عن تمديد قرار مجلس الأمن الخاص بعبور المساعدات عبر الحدود عام 2021 مؤشراً واضحاً على نجاح روسيا في إدخال القضايا الإنسانية ضمن المفاوضات السياسية من أجل استخدامها ورقة لابتزاز الدول الأخرى، وجعلها أمراً تفاوضياً ومجالاً للمناورة[1]، بما يساعدها على تحصيل تنازلات لصالح نظام الأسد؛ سواءٌ إنسانياً من خلال انتزاع موافقة على تمويل مشاريع التعافي المبكر في مناطق سيطرة نظام الأسد، أو سياسياً عبر تخفيف العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عليه بموجب قانون قيصر[2].

جاءت "اللاورقة الأردنية" لتؤكد هذا التحول، ولتقدم قراءة للأوضاع في سوريا من خلال التركيز على أربع قضايا رئيسة، منها "المعاناة الإنسانية" وعودة اللاجئين، حيث اقترحت ضرورة معالجة آثار هذه الملفات كنوع من التعامل مع الأمر الواقع، من تجاوز الحديث عن المتسبب بها "نظام الأسد".

تتقاطع على ما يبدو هذه القراءة مع مصالح غالبية الدول حالياً؛ ففي قضية "عودة اللاجئين" – وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً- ثمّة تقاطع مصالح بين روسيا التي تركز على محاولة توظيف هذه الورقة مدخلاً لاستجلاب الأموال لإعادة الإعمار والضغط من أجل التعامل مع نظام الأسد من جهة، والمزاج الغربي عموماً وبعض الدول العربية في التخلص من هذه القضية التي باتت ورقة تهدد مصير بعض الأنظمة الحاكمة من جهة أخرى[3].

---

[1] نجحت روسيا في تخفيض عدد المعابر التي كان يتم إدخال المساعدات عبرها إلى سوريا خارج سيطرة نظام الأسد من أربعة معابر إلى معبر واحد هو معبر باب الهوى، ولمدة /6/ أشهر بدلاً من عام كامل.
يُنظر: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2585 لعام 2021، موقع الأمم المتحدة.

[2] للتوسع يُنظر: الضغط الروسي لمنع دخول المساعدات الانسانية إلى الشمال السوري: المخاطر والخيارات والبدائل، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 20-6-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[3] للتوسع يُنظر: مستقبل ملف اللاجئين السوريين: بين ضمان حقوقهم القانونية والإنسانية وبين استخدام الملف في بازار المصالح الدولية، ورقة تقدير موقف، مركز الحوار السوري، 29-10-2018، ص4 وما بعدها.

ينطبق الأمر ذاته على التعاطي الإنساني عبر منظور نظام الأسد وحليفته روسيا؛ إذ غُيبت قضايا إنسانية أساسية، كإطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين والمغيبين قسراً ووقف إطلاق النار وانسيابية دخول المساعدات الإنسانية، لصالح التمسك بالقضايا التي تمثل بوابة لدعم نظام الأسد وتخفف عنه العقوبات اقتصادياً وتفتح له أبواب التطبيع سياسياً، مثل تدفق أموال التعافي المبكر للمناطق الواقعة تحت سيطرته، ورفع العقوبات الغربية المفروضة عليه.

إطلاق سراح المعتقلين

الإفصاح عن مصير المغيبين قسراً

دخول المساعدات عبر الحدود

وقف إطلاق النار

أموال التعافي المبكر

شكل (11) يبين القضايا الإنسانية والأمنية التي تم تجاهلها وتلك التي يتم التركيز عليها

يتضح مما سبق: أن التوجه الدولي العام لم يعد يُلقي بالاً للملف السياسي والقضايا المرتبطة به كالانتقال السياسي وغيره، وأصبحت الهواجس الأمنية الحاضر الأبرز إلى جانب القضايا الإنسانية؛ لِمَا لها من تأثير مباشر في مصالح الدول المعنية.

من هذا المنطلق يبدو أن الملف السوري يتجه نحو مزيد من "الأمننة" و"الأنسنة"، وبما أن الحضور الروسي هو الأبرز في الملف السوري فسيكون هذا الاتجاه محكوماً بالقراءة

الروسية؛ فنجد أن بنداً مثل "محاربة التنظيمات الإرهابية" سيُطبق على "هيئة تحرير الشام-هتش" وبعض الفصائل العسكرية الحاكمة للمناطق المحررة، وبنداً مثل "تيسير وصول المساعدات الإنسانية" سيكون لصالح مناطق سيطرة نظام الأسد ..... وهكذا.

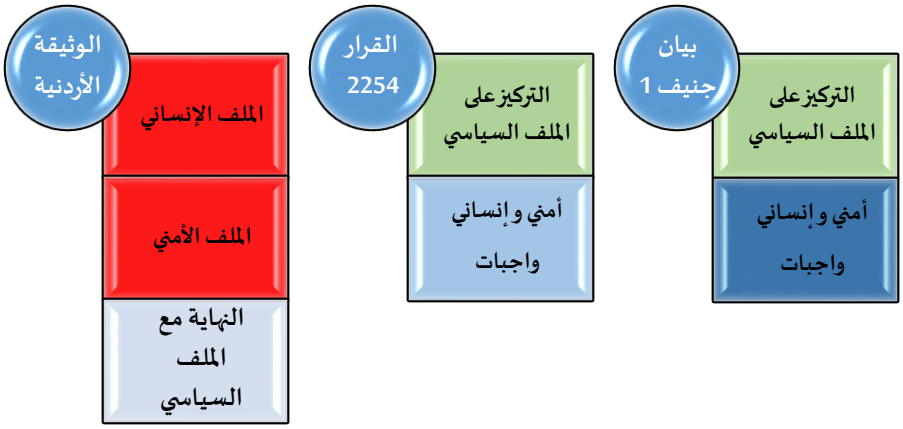

شكل (12) يبين كيفية التعاطي مع الملفات الأمنية والإنسانية والسياسية

2- إخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا: هدفٌ "إسرائيليّ" وتغاضٍ روسيّ

أشار بيان جنيف1 بصورة ضمنية إلى ضرورة "انسحاب المجموعات المسلحة ومعالجة موضوع نزع السلاح"، وهي إشارة ضمنية؛ إذ كان تركيز كاتبيها على "الميليشيات والفصائل العسكرية المحلية الوطنية" التي تشكلت آنذاك، سواء لدعم الثورة أو لدعم نظام الأسد، على اعتبار أن الميلشيات الأجنبية لم تكن موجودة في سوريا آنذاك. ولم تتضمن الوثائق الدولية اللاحقة كبياني فيينا 1-2 وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 أية إشارة في هذا الصدد.

فأمّا الموقف الإيراني فيركّز في دفاعه عن وجود الميليشيات الأجنبية على فكرة أن القوى التي جاءت إلى سورية بطلب من "الحكومة السورية"؛ فإن وجودها شرعيّ[1]، وليس من حق أية دولة خارجية التدخل في الشأن السوري ومطالبة هذه الميليشيات بالانسحاب من سوريا[2].

وأما الموقف الروسي من الوجود الإيراني العسكري في سوريا؛ فحينما كانت روسيا في أوج عملياتها العسكرية في سوريا كانت بحاجة لهذه الميليشيات، إذ كانت الأخيرة عماد القوات البرية التي اعتمدت عليها لتحقيق التقدم العسكري[3]، ولكن بعد وصول المعارك إلى نهايتها، خصوصاً بعد اتفاق الهدنة الموقع في موسكو بين روسيا وتركيا عام 2020 وظهور جدّية "إسرائيلية" بتأييد أمريكي في إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا؛ فقد أصبح هذا الوجود من الناحية النظرية عبئاً على الروس.

في المقابل كان الموقف "الإسرائيلي" الرافض للوجود الإيراني العسكري في سوريا هو الأساس، لاسيما مع استخدامها القوة العسكرية لمحاولة تحجيمه وإخراجه[4].

لقد بنت الولايات المتحدة سياستها في سوريا على عدة أسس، من أهمها: العمل على إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا؛ فالمسؤولون الأمريكيون يؤكدون أن تطبيق القرار 2254 يتطلب عدم السماح بأي وجود لإيران وللميليشيات التابعة لها كحزب الله في سوريا[5].

---

[1] يُنظر: بشار الأسد: نثق بالحليف الروسي ووجود "حزب الله" في سوريا شرعي، DW، 25-8-2015، شوهد في: 28-5-2022.

[2] نصر الله: إسرائيل تخوض معركة وهمية في سوريا ولن ننسحب، عربي 21، 13-5-2020، شوهد في: 28-5-2022.

[3] ظهر هذا الأمر بصورة واضحة في العمليات العسكرية التي قام بها الروس ضد مناطق قوى الثورة؛ كالحملة العسكرية على الغوطة الشرقية ودرعا وحلب وإدلب.

[4] تنفذ "إسرائيل" ضربات عسكرية جوية على أهداف عسكرية إيرانية في سوريا، بهدف الحد من وجودها العسكري، ودفعها نحو الانسحاب من سوريا، وهذا ما يصرح به المسؤولون الإسرائيليون.

يُنظر على سبيل المثال: وزير الدفاع الإسرائيلي: لن نوقف عملياتنا في سوريا حتى خروج إيران منها، الجزيرة نت، 6-5-2020، شوهد في: 28-5-2022.

[5] "جيفري" يكشف عن تكتيكات أمريكية جديدة ستؤثر بمصير نظام أسد، مرجع سابق.

كما جاء في التقرير النهائي وتوصيات "مجموعة دراسة سوريا" التي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس ما يلي: "يستوجب اعتراف سكان سوريا بشرعية الحكومة السورية وامتلاكها للإرادة والقدرة على وضع حد =

وفي السياق ذاته تبنت الدول الغربية -ومعها بعض الدول العربية- الموقف ذاته؛ فأكدت "اللا ورقة" الصادرة عن "مجموعة العمل من أجل سوريا" ضرورة أن يقطع الحكم الجديد في سوريا علاقاته مع النظام الإيراني ووكلائه العسكريين[1].

وحالياً يمثل "إضعاف إيران في سوريا"[2] هدفاً مشتركاً لغالبية الدول المنخرطة في سوريا، بما في ذلك روسيا، ويحقق مصالح متعددة لجميع الأطراف، وفق ما يلي:

- "إسرائيل": هي الدولة الأكثر اهتماماً بتحقيق ذلك؛ إذ يحقق لها: إضعاف وكلاء إيران في المنطقة خصوصاً حزب الله، وحرمان إيران من الوجود على الحدود الشمالية، وضربة للمشروع الإيراني المنافس في المنطقة.
- الدول الغربية عموماً: فضلاً عن أنه يحقق مصالح "إسرائيل" فإنه يسهم في إضعاف نظام الأسد، وبالتالي دفعه نحو تقديم تنازلات حقيقية للمضي في الحل السياسي.
- تركيا: يُضعف المشروع الإيراني المنافس لها، ويُبعد خطر هذه الميليشيات عن حدودها الجنوبية، ويسهم في تحقيق التهدئة وإمكانية الانخراط في حل سياسي قد يعيد اللاجئين السوريين إلى بلادهم.
- روسيا: يخلّصها من شريك في مناطق نفوذها، لاسيما وأن ثمّة تضارُب في الرؤية بين الدولتين تجاه مستقبل مؤسسات "الدولة السورية"[3]، وعدم حاجة روسيا لهذه الميليشيات بعد سيطرتها على مساحات واسعة في سوريا[4]. إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا

لاعتماد سوريا على القوات الأجنبية، فضلاً عن منع الجماعات الإرهابية من النمو والازدهار على الأراضي السورية... مواصلة التركيز على طرد القوات الإيرانية ووكلائها من سوريا، مع ضرورة معرفة أن هذا الحل سيكون أفضل إذا ما نُفّذ على مراحل ".

يُنظر: التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سورية، مرجع سابق، ص18، 20.

[1] دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مرجع سابق.

[2] لعل الأمر يختلف بالنسبة لإخراج إيران من سوريا؛ فقد يمثّل نقطة خلافية حالياً بين الولايات المتحدة والغرب من طرف، وروسيا من طرف آخر.

[3] ذكرت صحيفة "RBC" الاقتصادية الروسية في إحدى مقالاتها: أن المجموعات التي تدعمها إيران تزيد قوتها مع الزمن مستفيدةً من فراغ السلطة، وهذا يعيق هدف روسيا في توحيد جيش النظام السوري تحت قيادة واحدة.

يُنظر: سلن تميز آر، روسيا وإسرائيل تتوحدان ضد إيران في سوريا (تقرير)، الأناضول، 2-2-2019، شوهد في: 28-5-2022.

[4] تقرير: روسيا تسحب البساط من تحت إيران في دير الزور، صحيفة حبر، 16-5-2020، شوهد في: 28-5-2022.

قد تتخلى عن إيران بسهولة، بل قد تتمسك بهذا الوجود ريثما تصل إلى صفقة ما مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

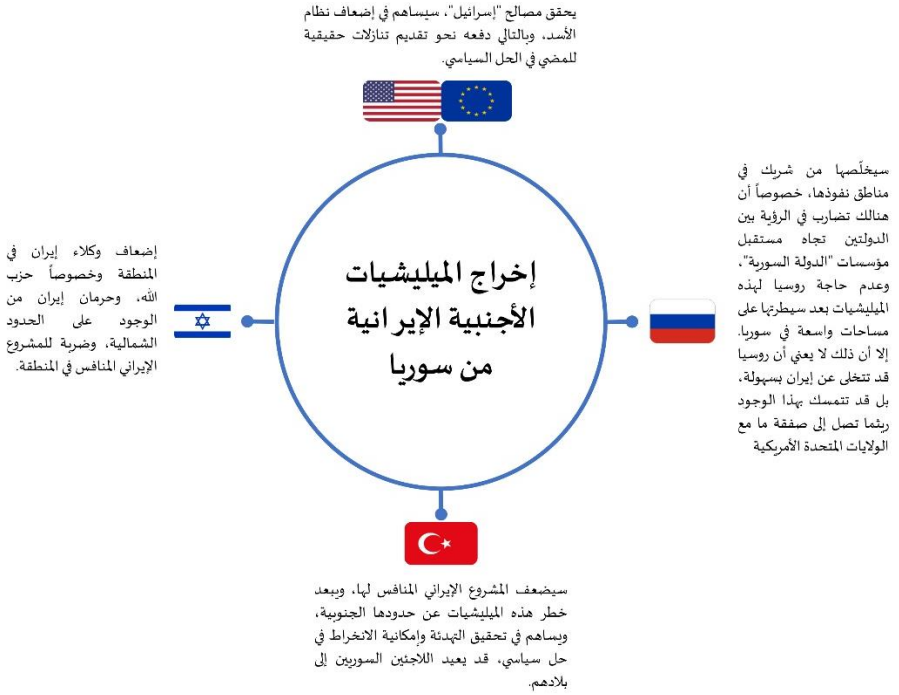

شكل (13) يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول من إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا

في المقابل يرى البعض أن أمريكا تسعى إلى ضبط الوجود الإيراني في سوريا وكسر شوكته، وليس إلى إخراجه منها كما تحاول إيهام العالم؛ بل تريد أمريكا أن تظل إيران أداة للسيطرة على المنطقة وتخويفها بشكل يرغم الدول العربية على إقامة علاقات مع "إسرائيل"، ولو على

[1] يرى مصطفى اللباد مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية: "أن روسيا ليست في وارد بيع إيران في سوريا؛ لأن روسيا بذلك ستصبح وحيدة في سوريا، كما أنها ليس لديها الكثير من الحلفاء في المنطقة، بالإضافة إلى أن تواجد روسيا في سوريا لم يكن ليستقر دون وجود القوات الإيرانية والميليشيات المتحالفة معها. وبالتالي من المستبعد جداً أن "تبيع" روسيا إيران، ولكنها قد تكون في وارد الضغط عليها كي لا تحول إيران سوريا إلى جنوب لبنان آخر، وحتى لا تصبح ساحة مواجهة مع "إسرائيل"، وهو ما لا تريده روسيا ولا تريده تل أبيب، وبالتالي فالأكثر منطقية هو أن ترسم روسيا خطوطاً حمراء أمام إيران تمنع من التصعيد. ومع ذلك وفي حال وصلت روسيا إلى قناعة أن الأمور استقرت في سوريا عسكرياً واطمأنت للحفاظ على مصالحها فإنها ستزيد الضغوط الروسية على إيران".
يُنظر: عماد حسن، إخراج إيران من سوريا.. هدف خفي وراء "الغضبة" الأمريكية؟، DW، 13-4-2018، شوهد في: 11-11-2021.

حساب القضية الفلسطينية أو السورية، ويسمح لها بإنشاء المزيد من القواعد العسكرية وإبرام المزيد من صفقات الأسلحة الأمريكية[1].

بناءً على ذلك: يمثّل هدف "إضعاف النفوذ العسكري الإيراني في سوريا" نقطة التقاء بين مختلف مصالح الدول الفاعلة في سوريا، باستثناء إيران، فيما يبقى هدف "إخراج إيران وميليشياتها من سوريا" محل تجاذب أمريكي- إسرائيلي من جهة وروسي من جهة ثانية، بانتظار حدوث صفقات بين الطرفين للتوافق حوله.

3- مكافحة الإرهاب: توافق في المبدأ واختلاف التفسير والتطبيق

لم يتطرق بيان جنيف1 إلى قضية مكافحة الإرهاب إذ لم تكن "التنظيمات الإرهابية" قد ظهرت بقوة في سوريا، ليتم التصريح بضرورة محاربة التنظيمات الإرهابية المصنفة على لوائح الأمم المتحدة وربطها بمسار الحل السياسي في سوريا لأول مرة في بيان مجلس الأمن بتاريخ 17-8-2015[2]، والذي جاء فيه: "يدين الأعمال الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة"[3]. ثم ليتم التركيز عليه في بيانَي فيينا1-2، وكذلك قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015[4].

---

[1] مجموعة مقابلات أجراها فريق المركز مع عدد من الخبراء في منتصف شهر تشرين الأول عام 2019.

[2] ظهر بند "مكافحة الإرهاب" والتصدي له كموقف سياسي لدى الدول سابقاً على موقف الأمم المتحدة؛ حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المبادِرة إلى ذلك، حين أدرجت جبهة النصرة على لوائح الإرهاب في 5-12-2012. كما أن نظام الأسد ركّز على قضية محاربة الإرهاب منذ جولة جنيف2 على الرغم من أن هذا البند لم يكن وارداً ضمن بيان جنيف1. ولذا فإن حديثنا في المتن ليس عن الموقف السياسي؛ وإنما عن إدراج بند "محاربة الإرهاب" ضمن مسار الحل السياسي في سوريا وفي وثائقه، حيث إن بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013 لم يتضمنا أية إشارة إلى هذا البند.

[3] بيان من رئيس مجلس الأمن في الجلسة /7504/، 17-8-2015.

[4] جاء في بيان فيينا1: "الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية، كما صنّفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون"، كما جاء في بيان فيينا2: "وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وفقاً للفقرة 6 من بيان فيينا كررت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن "داعش"، "النصرة" وغيرها من الجماعات الإرهابية على النحو المحدد من قبل مجلس الأمن، وكما هو متفق عليه من قبل المشاركين في فينا وفق ما يقرّه مجلس الأمن الدولي؛ يجب أن يتم القضاء عليها جميعاً"، ونص القرار =

التنظيمات الوحيدة الموجودة في سوريا التي يُجمع العالم عل تصنيفها "إرهابية"، وبحسب لوائح مجلس الأمن هي: "جبهة النصرة فتح الشام لاحقاً وهيئة تحرير الشام حالياً"، وتنظيم داعش، والتنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة "تنظيم حرّاس الدين"[1]. أما خارج هذا الجزء المشترك فثمّة اختلافات جذرية في تحديد "التنظيمات الإرهابية".

لقد مثّلت قضية "محاربة الإرهاب" الحجة الأساسية التي تذرعت بها جميع الأطراف الإقليمية والدولية التي لها مصالح في سوريا للتدخل في سوريا؛ وكلٌّ يفسّر "الإرهاب" من منظوره ورؤيته وبما يتوافق مع مصالحه:

- روسيّاً وإيرانيّاً: دائماً ما يصرّح المسؤولون الروس أنها جاؤوا إلى سوريا للقضاء على الإرهاب، والذي يشمل -بحسب المنظور الروسي ومن الناحية العملية بالنسبة لهم- كل من حمل السلاح للدفاع عن المدنيين من بطش نظام الأسد وآلته الإجرامية[2].
- أمريكيّاً: في البداية أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم جبهة النصرة وداعش وجميع التنظيمات التابعة للقاعدة على لوائح الإرهاب، ثم مع قدوم إدارة ترامب وتركيزها على تحجيم النفوذ العسكري الإيراني في سوريا قامت بإدراج الحرس الثوري

2254 لعام 2015 على: "يكرر دعوته الواردة في القرار 2249 لعام 2015 والموجهة إلى الدول والأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن، وعلى نحو ما قد يتفق عليه لاحقاً الفريق الدولي لدعم سورية ويحدده مجلس الأمن.

[1] يُنظر: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، 16-7-2018، شوهد في: 11-11-2021.

[2] يقول سيرغي لافروف: "لقد لبّينا طلب السلطات السورية وقدمنا لها المساعدة في الحرب على الارهاب. وكما هو معروف في سوريا الى جانب الهياكل الإرهابية قاتل آلاف من الأشخاص من روسيا وبلدان الرابطة المستقلة، الذين كان يمكن في المستقبل أن يعودوا إلى بلدنا لتنفيذ الاعتداءات الإرهابية وإطلاق نشاطات هدّامة. بكلمات أخرى فإن الأمر يتعلق بتدمير المتطرفين، الذين مهدوا لمقاربات بعيدة، الذين كانوا يهدفون أيضًا إلى خلق خلافة شبه دولة على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط. من الواضح أن تنفيذ مثل هذا السيناريو كان سيتحول إلى كارثة، ليس فقط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحسب، ولكن أيضاً للعالم ككل".

مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع صحيفة "الشرق الأوسط"، مرجع سابق.

وميليشيا حزب الله اللبناني على لوائح الإرهاب الأمريكية. ومع ذلك ما تزال الولايات المتحدة وفي إطار حديثها عن استراتيجيتها في سوريا تشير إلى محاربة الإرهاب وإخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا، باعتبارهما شيئين منفصلين، وليس باعتبارهما شيئاً واحداً.

- تركيّاً: يأتي تنظيم PYD على رأس "التنظيمات الإرهابية" التي تستهدفها أنقرة، باعتبار التنظيم فرعاً عن تنظيم حزب العمال الكردستاني، وقد ظهر هذا واضحاً في عمليات "غصن الزيتون" و"نبع السلام"، إضافة إلى تنظيم داعش الذي تم استهدافه في عملية "درع الفرات".
- أوروبيّاً: التركيز الأوروبي في سوريا على "التنظيمات الإرهابية" المتمثلة بداعش وجبهة النصرة والتنظيمات المرتبطة بالقاعدة.

لقد مثّل الجزء المتفق عليه في توصيف "الإرهاب" في سوريا أولوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام، مما أدى إلى عدم تركيزهم على دفع العملية السياسية السورية والمسايرة للطروحات الروسية في مجال الحل السياسي، أما بالنسبة للروس والإيرانيين فقد وظّفوا فكرة "محاربة الإرهاب" للقضاء على جميع الفصائل العسكرية الثورية المقاومة لنظام الأسد.

4- العودة "الطوعية" للاجئين: الدفع نحو المجهول

بدأت القرارات الدولية الخاصة بالحل السياسي في سوريا بالتركيز على قضية اللاجئين السوريين مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، الذي أكد ضرورة تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة[1].

[1] جاء نص المادة14 منه كما يلي: "يؤكد الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من الاتفاقية =

وعلى الرغم من أن الدول الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة ومعها دول الطوق "تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق"- التي تتركز فيها أكبر نسبة من اللاجئين السوريين بقيت متمسكة ولو نظرياً بفكرة "العودة الآمنة والطوعية" المقترنة بحدوث تغيير سياسي[1]؛ فإن المقاربة الروسية كانت تؤكد توفر هذه البيئة في ظل وجود نظام الأسد، وهذا ما سعت إليه عبر عدة مؤتمرات قامت بها لتشجيع اللاجئين للعودة بعد القضاء على "الإرهاب"[2].

والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وأخذ مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين بالحسبان، ويحثّ الدول الأعضاء على تقديم المساعدة في هذا الصدد، ويتطلع إلى مؤتمر لندن بشأن سورية الذي سيعقد في شباط/فبراير 2016 وتستضيفه المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة، بوصفه إسهاماً هاماً في هذا المسعى، ويعرب كذلك عن دعمه لتعمير سورية وتأهيلها بعد انتهاء النزاع".

[1] تمسكت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بفكرة العودة الطوعية المقرونة بصفة "الآمنة"، والتي اعتبرتها غير متوفرة دون حل سياسي وبوجود نظام الأسد، وهو ما رسخته وثيقة إعلان مبادئ المجموعة المصغرة من أجل سوريا ضمنياً، حيث إنها تحدثت بصورة مباشرة عن بيئة آمنة ومحايدة في سياق الانتخابات، وليس في سياق عودة اللاجئين والنازحين.

يُنظر: أمريكا تعلّق على "مؤتمر اللاجئين" بدمشق: مجرد عروض مسرحية، السورية نت، 14-11-2021، شوهد في: 28-5-2022؛ الاتحاد الأوروبي: لن نشارك في مؤتمر نظام الأسد حول اللاجئين، وكالة الأناضول، 10-11-2021، شوهد في: 28-5-2022.

للتوسع يُنظر: ورقة تقدير موقف "مستقبل ملف اللاجئين السوريين"، مرجع سابق، ص8 وما بعدها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن غالبية اللاجئين لا يرغبون في العودة إلا بتوفر مجموعة عوامل، هي: انتقال سياسي يضمن سلامتهم وأمنهم، وإمكانية الوصول إلى القضاء والعدل وحق العودة إلى مسقط الرأس، وأن مخاوف كبرى تراودهم حول قضية العودة، وهو ما يعبر عنه اللاجئون في حلقات نقاش مختلفة؛ فعلى سبيل المثال: يخشى اللاجئون من العودة المبكرة، وقد وصفت لاجئة سورية (عائشة) ذلك بالقول: (هل يسير أحدهم بقدميه إلى الموت؟) ، كما اعتبر اللاجئون المشاركون أن العودة الحالية مستحيلة؛ إذ إن أولويتهم هي الأمن والسلامة المرتبطان بالانتقال السياسي، ومن ثم سبل العيش، وتليها الوصول إلى المناطق الأصلية وتوافر الخدمات، وقد عبر عن ذلك لاجئ سوري (بلال) قائلاً: (كلنا نبحث عن عيش آمن؛ نحن نعيش حياة بلا كرامة في لبنان، لكن هذا هو واقع الأمور. .....سنعود إلى سورية إذا سقط النظام وعم الأمان...).

يُنظر: مهى يحي وآخرون، مرجع سابق.

[2] جاءت أول هذه المحاولات الروسية من خلال محاولة عقد مؤتمر إعادة اللاجئين في 5 أيلول 2018، ولم يُعقد هذا المؤتمر بسبب عدم تجاوب الأسرة الدولية معها.

رغم هذا الفشل عادت روسيا للحديث عن عقد مؤتمر اللاجئين في أواخر عام 2020م، ليُعقدَ المؤتمر الأول بالفعل يومَي 11 و12 تشرين الثاني 2020 وسط مقاطعة الأطراف الدولية ذات الصلة، بما فيها الأردن وتركيا، ورغم هذا الفشل في تحقيق أي تقدم في الملف عبر المؤتمر عقدت روسيا نسخة ثانية منه في 26-7-2021 بعد انتهاء المسرحية الانتخابية الجديدة لنظام الأسد، وانتهى المؤتمر أيضاً دون نتائج تبعاً لمقاطعة الدول المعنية.

يُنظر: طه عبد الواحد، محاولة روسية ثانية لعقد مؤتمر عن لاجئي سوريا: ما هدفها؟ تلفزيون سوريا، 29-10-2020، شوهد في: 28-5-2022؛ تسييس الملف: أهداف تنظيم مؤتمر اللاجئين السوريين في دمشق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12-11-2020، شوهد في: 28-5-2022؛ بمشاركة مبعوث بوتين.. انطلاق مؤتمر اللاجئين2 في دمشق، السورية نت، 26-7-2021، =

أشارت "اللاورقة الأردنية" المسربة في أواخر عام 2021 إلى مقاربة جديدة لملف العودة الآمنة والطوعية؛ حيث إنها فكّت التلازم بين الطوعية من جهة والآمنة من جهة أخرى عند حديثها عن ملف اللاجئين السوريين، فقد جاء فيها: "سيستهدف النهج تغييراً سلوكياً تدريجياً من قبل النظام مقابل الحوافز التي سيتم تحديدها بعناية لإفادة الشعب السوري، وتمكين بيئة مواتية للعودة الطوعية للنازحين واللاجئين".

وهو الموقف الذي يتضح من خلال ما ورد في قضية اللاجئين في الجدول المقترح للطلبات والحوافز في الوثيقة، إذ جاء فيها:".. تسهيل عودة النازحين إلى مسقط رأسهم (بما في ذلك مخيم الركبان للنازحين)، وتسهيل العودة الطوعية والآمنة للاجئين من خلال عملية تدريجية ومنهجية تحت إشراف المفوضية"، وهو ما يعني فعلياً -بحسب كاتبي هذه اللاورقة- أن البيئة الآمنة يمكن أن تتحقق بوجود نظام الأسد وأجهزته الأمنية، مقابل تقديم تمويل لإعادة الإعمار؛ وهو ما يتطابق تماماً مع الرؤية الروسية.

إذ إن الخطة تعمدت سحب ملف عودة اللاجئين لتجعله سابقاً على الحل السياسي وممكناً في ظل وجود نظام الأسد، وضمن فقرة الملف الإنساني والبيئة المواتية[1]؛ حيث يُلحظ اقتصار متطلبات البيئة المواتية لعودة اللاجئين في الخطة على الجانب الإنساني المرتبط بالحالة والظروف المعاشية، وبالجانب الأمني المرتبط بوقف الانتهاكات مقابل ذلك ستُقدم لنظام الأسد حوافز في مجال دعم إعادة الإعمار.

هذا التوجه للتسويق للعودة الطوعية وإعادة تعريف البيئة المواتية أو الآمنة بحيث تتحقق حتى في ظل وجود نظام الأسد يهدف للاستجابة للمصالح الأردنية، وبما يتلاءم مع توجهات بعض الدول الغربية والمجاورة للتخلص من ورقة باتت تهدد مصير بعض الأحزاب الحاكمة؛

شوهد في: 28-5-2022؛ روسيا وتحريك ملف إعادة اللاجئين السوريين: المصالح والتوقعات، مركز الإمارات للسياسات، 15-11-2020، شوهد في: 28-5-2022.

[1] كما أنها جعلت من هذا الملف خطوة ضمن أربع خطوات تنفيذية، هي: إدخال المساعدات عبر الحدود وتسهيل وصول مفوضية الأمم المتحدة إلى مناطق محددة، والمصالحة مع المعارضة، واتخاذ إجراءات لضمان المساءلة ووقف الاضطهاد، والتحقيق في التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان.

تارة نتيجة استغلالها من "اليمين المتطرف" في بعض الدول، وتارة بحجة أنها أضحت عبئاً اقتصادياً لا يمكن تحمله، وارتفاع خطاب العنصرية ضد اللاجئين في بعضها الآخر[1].

ولعل التصريحات الأخيرة لبعض المسؤولين الأتراك التي تتحدث عن "تعاون أفضل من المجتمع الدولي بشأن إعادة اللاجئين بشكل آمن إلى بلادهم"، وإطلاق "مبادرة تعاون مع دول الجوار التي تستضيف السوريين"[2]، إلى جانب الحديث عن مبادرة تركية مع أربع دول مجاورة بشأن العودة الطوعية للسوريين[3]، وإعلان الرئيس التركي عن خطة لإعادة ميلون لاجئ سوري إلى شمال سوريا[4]؛ كل ذلك يوضح وجود توجُّه لإعادة تعريف صفة "الآمنة" المتلازمة مع "الطوعية" فيما يخص عودة اللاجئين.

تتمثل خطورة الحديث عن عودة "طوعية" فقط، أو حتى التلاعب في مواصفات ومتطلبات "العودة الآمنة" في أن ذلك يتيح للدول المستضيفة إمكانية الضغط غير المباشر على اللاجئين للعودة، عبر التضييق بزيادة العوائق القانونية لتجديد إقاماتهم، أو التضييق عليهم في المجالات الصحية والاقتصادية وغيرها؛ مما يضطر اللاجئين للعودة، كما يعطي الذريعة للأحزاب والقوى المناهضة للاجئين لزيادة حملات الضغط على الحكومات لإعادة اللاجئين

---

[1] منها على سبيل المثال: في تركيا: إلقاء منشورات باللغة العربية في غازي عنتاب تطالب السوريين بالعودة إلى بلادهم، وما تعرضت له الشابة السورية آية السقا من تنمّر من قبل إيلاي أكسوي عضو الحزب الجيد، وتغريدات المطرب المشهور غوكهان أوزغوز أن في إسطنبول مليون سوري والحرب انتهت وعليهم العودة الى بلادهم، وتصريحات رئيس بلديو بولو التركية عن أن السوريين متأخرون عن الشعب التركي عشرات السنوات.

يُنظر: خطاب الكراهية والتميز العنصري ضد السوريين في تركيا، تقرير صادر عن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، 2020، شوهد في: 28-5-2022؛ أسامة أبو زيد، السوريون في تركيا بين عنصرية المعارضة وتوابل الحكومة، العربي الجديد، 27-9-2021، شوهد في: 28-5-2021.

وفي لبنان مثلاً: التعميم الصادر عن بلدية "رأس بعلبك" بمحافظة البقاع شمال لبنان، التي تحدد ساعات العمل والأجور اليومية المتعلقة باللاجئين السوريين القاطنين في المنطقة، إضافة إلى منعهم من استقبال الضيوف، وفرض حظر للتجوال خلال ساعات الليل.

يُنظر: لبنان تعميم عنصري جديد تجاه اللاجئين السوريين، أورينت نت، 11-11-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[2] سعيد الحاج، تركيا ودول الجوار واللاجئون السوريون، الجزيرة، 24-9-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[3] تركيا تكشف عن "مبادرة رباعية" لعودة اللاجئين السوريين الآمنة إلى بلادهم، Human Voice، 18-8-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[4] أردوغان: نحضر لعودة مليون لاجئ سوري طواعية إلى بلادهم، الجزيرة نت، 3-5-2022، شوهد في: 28-5-2022.

بما أن البيئة المطلوبة لعودتهم ستكون متاحة دون الانتقال السياسي في سوريا، وفي ظل نظام الأسد.

أما الدول الداعمة لنظام الأسد فيبدو أن روسيا متحمّسة لتوظيف هذه الورقة لإعادة تعويم نظام الأسد، عبر الترويج لإمكانية عودة اللاجئين في ظل بقاء الأسد ونظامه، وبالتالي التخفيف من العقوبات المفروضة عليه، ودعم ملف إعادة الإعمار من خلال الضغط على الدول الأوروبية بهذه الورقة[1]. في حين يبدو أن التوجه الإيراني معارض لعودة اللاجئين؛ فهي تحاول العبث بالنسيج الاجتماعي السوري من خلال عمليات التغيير الديمغرافي في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات التابعة لها، كمحافظة دير الزور وريفَي حمص ودمشق، وبالتالي فهي تسعى للمحافظة على نفوذها في هذه المناطق وديمومته عبر منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، وتوطين ميليشياتها وعوائلهم فيها بدلاً منهم[2].

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة للحرب الروسية على أوكرانيا على الحل السياسي في سوريا

تستمرّ الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت في 24 شباط 2022م وسط استمرار التوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين من جهة أخرى[3]، مما سيُلقي بظلاله على الملف السوري؛ لأن المشهد السوري يمثّل ساحة خلفية للمناورات والضغط من قبل الفاعلين المؤثرين في الملفَّين الأوكراني والسوري[4].

---

[1] محمود الحسين، الديمغرافيا السورية في حسابات التسوية، مركز الجزيرة للدراسات، 22-11-2021، شوهد في: 28-5-2022.

[2] المرجع السابق.

[3] أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24-2-2022 انطلاق ما أسماها "عملية عسكرية خاصة" لحماية إقليم "دونباس" شرقي أوكرانيا، في تتويجٍ غير مفاجئ لمسار الأزمة المتفاقم بشكل متسارع بين البلدين منذ شهر تشرين الثاني من عام 2021، وفي نهايةٍ شبه محتومة كذلك للصراع الجيوسياسي المشتعل منذ العام 2008م بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحلف الناتو من جهة أخرى.

للتوسع في خلفيات الحرب الروسية يُنظر: محمد سالم وآخرون، عن خلفيات الحرب الروسية في أوكرانيا وتأثيراتها المحتملة على المشهد في سوريا، مركز الحوار السوري، 27-3-2022.

[4] المرجع السابق.

على الرغم من عدم انتهاء هذه الحرب وعدم ظهور نتائجها بعد؛ إلا أن من المتوقع ارتباط الأخيرة بشكل وثيق بموقع روسيا وتأثيرها خصوصاً في مناطق النفوذ والصراع التي تشكّل فيها روسيا طرفاً أساسياً، الأمر الذي يعني أن المشهد في سوريا وطبيعة الاصطفاف والتنافس بين مختلف الأطراف الدولية المنخرطة في الصراع الدائر فيها يزيد من حجم التأثير المتوقع على مختلف التوازنات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية القائمة[1]؛ مما يؤكد أهمية الحديث عن التبعات المحتملة للحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيراتها على المشهد في سوريا بصورة عامة، وعلى المشهد السياسي ومساره بصورة خاصة[2].

يستعرض هذا المبحث الآثار المحتملة للحرب الروسية على أوكرانيا على مسار الحل السياسي بأبعاده المختلفة، كالانتقال السياسي والقضايا الإنسانية والملف الحقوقي -بما فيه العدالة الانتقالية- ومسار اللجنة الدستورية.

أولاً: الآثار المحتملة على الملف الحقوقي:

كما أشرنا سابقاً فإن الملف الحقوقي -ومنه العدالة الانتقالية- يمثّل على المستوى الاستراتيجي نقطة خلاف بين الدول الغربية وروسيا، لتأتي الحرب الروسية على أوكرانيا وتعيد طرح هذا الملف على الطاولة، لاسيما وأن الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية وجدت في هذا الملف فرصة للضغط على روسيا من جهة حشد الرأي العالمي ضدها وتشويه صورتها، من خلال إظهار الجرائم التي ارتكبتها في سوريا أو تأييدها لجرائم نظام الأسد.

بناءً على ذلك شهدنا تحرُّك الولايات المتحدة بهذا الملف؛ إذ أعلنت السفارة الأميركية في دمشق شهر آذار من عام 2022 شهراً لمحاسبة حكومة نظام الأسد، بعد أن كانت الفترة السابقة تخلو من تصريحات حاسمة في الملف الحقوقي على حساب خطاب يركز على تغيير

---

[1] في إحاطته أمام مجلس الأمن قال المبعوث الأممي غير بيدرسون: "الدبلوماسية الدولية البنّاءة المطلوبة لدفع العملية السياسية في سورية قد تكون أكثر صعوبة مما كانت عليه بالفعل، على خلفية العمليات العسكرية في أوكرانيا".

يُنظر: أمين العاصي، أي تداعيات للأزمة الأوكرانية على العملية السياسية في سورية؟، العربي الجديد، 28-2-2022، شوهد في: 3-7-2022.

[2] محمد سالم وآخرون، عن خلفيات الحرب الروسية في أوكرانيا وتأثيراتها المحتملة على المشهد في سوريا، مرجع سابق.

تصرفات نظام الأسد[1]. كذلك دفعت بعض دوائر صنع القرار في المملكة المتحدة نحو تسريب فيديو مجزرة التضامن عبر صحيفة الغارديان[2]، الأمر الذي حرّك الرأي العام العالمي والرسمي للمطالبة بضرورة الكشف عن جرائم نظام الأسد ومحاسبته عليها[3].

ترافق ذلك مع تحرُّك لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في ملف المفقودين والمختفين قسراً، وذلك عبر الدعوةإلى اتخاذ خطوات عملية للكشف عن مصيرهم، وفي مقدمة ذلك مقترحها لإنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة لكشف مصير المفقودين والمغيبين قسراً[4]، الأمر الذي يصبّ في مسار محاسبة المسؤولين ويشكّل سدّاً متوقعاً أمام جهود إعادة تعويم نظام الأسد[5]، كما أصبحت الانتهاكات في سوريا تُستخدم على نطاق واسع للتحذير من الوحشية المحتملة في أوكرانيا، بما يوضح تزايد التركيز الدولي على الملف الحقوقي السوري[6].

يشير ما سبق إلى تأثُّر الملف الحقوقي في سوريا بتداعيات الحرب في أوكرانيا؛ حيث يرجح توجُّه واشنطن وحلفائها للضغط على روسيا من خلال إعادة تفعيل هذا الملف بما يساعد على حشد الرأي العام الدولي ضدها وضد حليفها نظام الأسد، وعلى تشديد العقوبات المفروضة عليهما؛ إذ إن هذا الملف من نقاط الضعف التي تعتري الجهود الروسية لإعادة تعويم نظام الأسد، ولتحصيل المكاسب السياسية لتدخلها العسكري في سوريا. كما قد يسهم ذلك في عدم استفادة نظام الأسد من الخطوات الشكلية التي قام بها لترويج تعاطيه الإيجابي مع الملف الحقوقي؛ كقيامه بإصدار تشريع تجريم التعذيب أو الترويج لمرسوم العفو

---

[1] رامز حمصي، شهر المحاسبة الامريكية في دمشق: ما وراء ذلك، الحل نت، 3-3-2022، شوهد في: 19-6-2022.

[2] باسل البطاح، مجزرة التضامن.. التأثيرات والأبعاد السياسية محليا ودوليا، الجزيرة نت، 8-5-2022، شوهد في: 30-6-2022.

[3] يُنظر على سبيل المثال: يمان نعمة، "مجزرة التضامن".. هل يتحرك الغرب لمحاسبة النظام السوري؟ عربي 21، 1-5-2022، شوهد في: 30-6-2022.

[4] يُنظر: المفقودون والمختفون في سوريا: هل من سبيل للتحرك قدماً؟ توصيات بشأن إنشاء آلية ذات ولاية دولية، لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، 17-6-2022، شوهد في: 1-7-2022.

[5] لجنة التحقيق الدولية: آلية جديدة للكشف عن مصير المفقودين بسوريا، المدن، 18-6-2022، شوهد في: 19-6-2022.

[6] لجنة التحقيق حول سوريا: لا تدعوا أوكرانيا تلقى المصير نفسه، فرانس 24، 9-3-2022، شوهد في: 19-6-2022.

الصادر في 30-4-2022 بوصفه شاملاً وغير مسبوق، الأمر الذي لم يلقَ التفاعل الدولي الذي كان يأمله[1].

ثانياً: الآثار المحتملة على ملف المساعدات الإنسانية:

في السنوات القليلة المنصرمة ورغم خفوت الاهتمام الدولي بالملف السوري فقد ركّزت مقاربات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة على الجانب الإنساني والأمني في سوريا، خاصة الولايات المتحدة التي أعطت الملف الإنساني زخماً وأولوية مرحلية على باقي الملفات الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بموضوع المعابر الحدودية والمساعدات الإنسانية إلى سوريا[2]، وهو الموضوع الذي استطاعت روسيا استخدامه باستمرار ورقة تفاوض مع الغرب للحصول على مكتسبات في الملف السوري عند كل مناسبة دورية لتجديد الآلية الدولية الاستثنائية لإدخال المساعدات عبر الحدود[3].

في شهر تموز من عام 2022، ومع تصويت مجلس الأمن على تمديد آلية إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى عادت روسيا إلى سياستها القديمة في تسييس هذا الملف الإنساني؛ فبعد استخدامها حقَّ النقض "الفيتو" ضد مقترح لتمديد القرار[4] عادت ووافقت على تمديد القرار بعد خضوع الدول المعنية لشروطها المتمثلة في: أن يكون القرار لستة أشهر فقط، مع زيادة نسبة مرور المساعدات عبر خطوط النزاع، وزيادة تمويل مشاريع التعافي المبكر، وتحديداً تلك المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الأساسية ومشاريع إعادة تأهيل المساكن

---

[1] " قانون تجريم التعذيب" في سوريا يثير سخرية وتنديداً حول العالم ، يورو نيوز، 4-4-2022، شوهد في: 19-6-2022؛ ضياء عودة، مشهدان يلخصان المأساة.."ورقة تفاوضية" و"هجوم مضاد" وراء عفو الأسد، الحرة، 5-5-2022، شوهد في: 19-6-2022.

[2] علي فياض، تداعيات الأزمة الأوكرانية على تفاعل العلاقات الأمريكية الروسية في سوريا، تلفزيون سوريا، 21-4-2022، شوهد في: 19-6-2022.

[3] محمد سالم وعلي فياض، المساعدات الإنسانية: بوابة لتعزيز التفاهمات الأمريكية الروسية في إطار سياسة "الخطوة مقابل خطوة"؟ مركز الحوار السوري، كانون الأول 2021.

[4] الأمم المتحدة/سوريا: روسيا تسدّد ضربة موجعة لحقوق الإنسان باستخدامها حق النقض (الفيتو) ضد تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، منظمة العفو الدولية، 12-7-2022، شوهد في: 14-7-2022.

المبكرة[1]، بما يعنيه ذلك من حصر مرور القسم الأكبر من التمويل الأممي للملف الإنساني السوري عبر نظام الأسد الذي ما فتئ يستخدم هذا الملف لتمويل نظامه وعملياته العسكرية[2].

بناءً عليه فمن المرجح أن يكون ملف إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود أبرز الملفات المتأثرة بمجريات الحرب في أوكرانيا، لاسيما إذا أخذنا بعين النظر تسييس الملف من قبل روسيا من جهة، والمناكفة المتصاعدة من قبل الروس للغرب كسياسة واضحة بعد الحرب من جهة أخرى[3]، الأمر الذي يرجّح استمرار موسكو في تسييس الملف الإنساني في سوريا لابتزاز الغرب وتحصيل تنازلات أكبر منه في مجال تحويل المساعدات الأممية عبر مناطق نظام الأسد، بما يضمن سيطرته عليها بشكل أكبر، وزيادة حصة أموال التعافي المبكرة واستعادة الخدمات الأساسية ضمن تلك المناطق.

على صعيد آخر، ونتيجة التركيز الأوروبي والغربي عموماً -الذي يُعد الداعم الرئيس للملف الإنساني في سوريا- على الملف الأوكراني سياسياً وإنسانياً فإنه يُتوقع تراجُع الدعم الفعلي المقدَّم من قبلهم[4]؛ فعلى الرغم من ارتفاع التعهدات التي قدمتها الدول المانحة في مؤتمر

---

[1] ابتسام عازم ومحمد كركص، مجلس الأمن يوافق على تجديد إرسال المساعدات لسورية عبر باب الهوى، العربي الجديد، 12-7-2022، شوهد في: 14-7-2022.

[2] See for example: Natasha Hall, Rescuing Aid in Syria, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 14-2-2022; Assad regime 'siphons millions in aid' by manipulating Syria's currency, The Guardian, 21-10-2021, seen at: 14-7-2022; Annie Sparrow, How UN Humanitarian Aid Has Propped Up Assad, Foreign Affairs, 20-9-2018, seen at: 14-7-2022.

[3] مخاوف من استخدام روسيا سوريا ورقة مساومة في حرب أوكرانيا، الجزيرة نت، 30-5-2022، شوهد في 19-6-2022.

[4] قال مدير موقع الاقتصادي السوري يونس الكريم لـ "العربي الجديد": "إن مؤتمر بروكسل السادس يفتتح هذا العام بمشاكل بالغة الصعوبة، أهمها حرب أوكرانيا وما تحتاجه من تمويل كبير، في حين أن الحرب السورية بدأت تنطفئ ويخفّ الاهتمام بها"، مضيفاً: أن هذا الأمر ينعكس على حجم التمويل، وهو ما بدأ منذ العام الماضي؛ حيث لم يصل من التعهدات أكثر من 30% بحسب ما عكسته تصريحات رسمية أردنية وتركية ووفق مصادر عاملة في المجال الإغاثي.
يُنظر: وسام سليم، آمال منخفضة من مؤتمر بروكسل حول مستقبل سورية وسط انتقادات روسية، العربي الجديد، 7-5-2022، شوهد في: 2-7-2022.

بروكسل 2022 مقارنة بسابقه إلا أنه يُرجح تراجع التزام الدول الغربية بتنفيذ التزاماتها[1]، مما يسهم في سوء الوضع الإنساني نتيجة ارتفاع الهوّة بين ما تقدمه الدول المانحة ومتطلبات الملف الإنساني السوري التي تزداد سنة بعد أخرى.

ثالثاً: الآثار المحتملة على الانتقال السياسي واللجنة الدستورية:

كما أسلفنا فإن مسار الحل السياسي في سوريا قد انحرف مع التدخل العسكري الروسي والتراجع الأمريكي من الحديث عن الانتقال السياسي إلى التغيير والإصلاح الدستوري وفق ما دفعت باتجاهه السياسة الروسية[2]، ليتكرس ذلك لاحقاً مع التراخي الأمريكي في تطبيق قانون قيصر، وعدم إظهار مواقف مؤثرة تجاه الدول التي بدأت بتطبيع علاقاتها مع نظام الأسد، إلى جانب إظهار تفاعل إيجابي مع مقاربة "خطوة مقابل خطوة" التي طرحها غير بيدرسون[3].

كل ذلك يُتوقع أن يتغير مع المساعي الغربية لمحاصرة النفوذ الروسي بعد الحرب على أوكرانيا، خصوصاً بعد الدعم الذي أعلنه نظام الأسد لقرار روسيا بالحرب؛ مما قد يدفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى تشديد موقفها من نظام الأسد، وبالتالي التراجع عن تراخيها حيال مساعي بعض الدول العربية -وحتى الأوروبية- للتواصل والتطبيع معه، إلى جانب التشديد بإبقاء العقوبات المفروضة عليه[4].

كذلك يُتوقع أن تراوح العملية السياسية في مكانها، وتدخل في حالة من الجمود؛ لأن الدبلوماسية البنّاءة من الدول الفاعلة في الملف -تحديداً الولايات المتحدة وروسيا- أصبحت شبه مفقودة[5]، بل على العكس قد يشهد التفاعل الروسي-الأمريكي في الملف السوري تحولاً في نمطه من حالة "التوافق الضمني" التي تمثلت في القبول بمسار التفاوض

---

[1] المرجع السابق.

[2] يراجع: ص 106 وما بعدها من هذا الإصدار.

[3] ملامح مقاربة "خطوة مقابل خطوة"، مركز الحوار السوري، 19-2-2022، شوهد في: 20-6-2022.

[4] الأزمة في أوكرانيا :الآثار على سوريا، مركز التحليل والبحوث التشغيلية (coar)، آذار 2022، شوهد في 20-6-2022.

[5] المرجع السابق.

"السوري/السوري" بشأن اللجنة الدستورية برعاية روسية باعتباره مساراً منبثقاً عن القرار الأممي 2254، إلى حالة من "التشدُّد الحادّ"[1]، الذي قد يؤدي إلى مناكفات سياسية بين الطرفين؛ كعودة تأكيد الدول الغربية على الانتقال السياسي وعدم شرعية نظام الأسد، وهي من النقاط التي فُقدت من القاموس السياسي لهذه الدول منذ عام 2017 بعد مسايرتها الرؤية الروسية للحل في سوريا.

بالنسبة إلى مسار اللجنة الدستورية تحديداً، ومع مرور ثماني جولات للجنة الدستورية السورية من دون إحراز أي تقدم[2]، ونظراً لهامشية المسار برمّته في التأثير على مصالح الدول الفاعلة؛ فمن المرجح اقتصار آثار تلك الحرب على قيام روسيا بالتشويش على اللجنة لا غير، كجزء من مناكفتها السياسية والإعلامية مع الغرب، وهو ما قامت به حالياً عبر مطالبتها بتغيير مقرّ اجتماعات اللجنة، ونقله من جنيف السويسرية إلى مكان آخر، بذريعة أن سويسرا فقدت موقعها المحايد[3].

رابعاً: الآثار المحتملة على انتشار الميليشيات الأجنبية:

يمثّل استمرار نظام الأسد إلى جانب وجود التنظيمات الإرهابية والميليشيات الأجنبية في سوريا أحد أبرز العوائق أمام تحقيق حل سياسي مستدام للقضية السورية، ولذا فقد كانت ثمّة إشارة إلى ضرورة مغادرة هذه التنظيمات والميليشيات الأراضي السورية بوصفها جزءاً أساسياً من أي حل سياسي مستقبلي[4].

---

[1] صافيناز محمد أحمد، الأزمة السورية والحرب في أوكرانيا. الانعكاسات والمآلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9-3-2022، شوهد في:19-6-2022.

[2] اللجنة الدستورية السورية تختتم أعمال دورتها الثامنة بالتأكيد على ضرورة تسريع العمل على تحقيق تقدم، الأمم المتحدة، 3-6-2022، شوهد في: 20-6-2022.

[3] أمين العاصي، اقتراح نقل مقر "الدستورية" السورية: محاولة لتجاوز المرجعية الأممية، العربي الجديد، 19-5-2022، شوهد في:20-6-2022.

[4] كنا أشرنا إلى أن الوثائق الدولية ذات الصلة بمسار الحل السياسي في سوريا مثل قراري مجلس الأمن 2118 لعام 2013 و2254 لعام 2015 خلت من أية إشارة إلى الميليشيات الأجنبية.
يُراجع: ص 135 وما بعدها من هذا الإصدار.

أسهمت الحرب الروسية على أوكرانيا في "تراجع نسبي" للوجود العسكري الروسي في سوريا، وانعكس هذا التراجع في انخفاض ملحوظ لنشاطها في عدة مناطق سورية[1]، مع وجود مؤشرات على "إعادة انتشارها"[2] وتسليم بعض المواقع للميليشيات الإيرانية و"حزب الله"، وهو ما يعزز مواقع إيران في سوريا ويثير قلق "إسرائيل"[3]، التي قامت بتكثيف غاراتها الجوية ضد المواقع الإيرانية[4]، وهو ما قد يدفع الولايات المتحدة كذلك إلى تعزيز وجودها العسكري في شمال شرق سوريا وفي جنوبها[5] بحكم تركيزها على الحدّ من النفوذ الإيراني في الجنوب السوري من أجل ضمان أمن "إسرائيل".

بناءً على ما سبق: يبدو أن الانكفاء الروسي العسكري في سوريا قد يفتح الباب أمام انتشار أوسع للمليشيات الإيرانية التي تنظر لهذه الحرب على أنها فرصة سانحة لزيادة نفوذها في سوريا من الناحيتَين الكمية والنوعية[6]، مما يحدّ من فرص الاستقرار، والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للقضية السورية.

خامساً: الآثار المحتملة على ملف اللاجئين:

سعت روسيا لتوظيف ورقة اللاجئين السوريين لتعويم نظام الأسد والدفع بملف إعادة الإعمار حتى قبل تحقق الحل السياسي في سوريا، وقد لاقى هذا التوجه -ولو بشكل غير مباشر- توافقاً مع توجهات بعض الدول الإقليمية الساعية للتخلص من "عبء" اللاجئين

---

[1] صافيناز محمد أحمد، مرجع سابق.

[2] الحرب الروسية الأوكرانية وتغيير التوازنات العسكرية في سوريا (تقرير)، الأناضول، 20-3-2022، شوهد في: 19-6-2022.

[3] رياض معسعس، اللجنة الدستورية السورية وضبابية المشهد، القدس العربي، 2-6-2022، شوهد في: 20-2-2022.

[4] قصف مدارج مطار دمشق.. صور لـ6 ضربات و"الشلل لأول مرة"، السورية نت، 10-6-2022، شوهد في: 19-6-2022.

[5] شهدت قاعدة التنف عدة تحركات أمريكية عقب قصفها من قبل الطائرات الروسية في 25-6-2022، حيث تم إجراء تدريبات بالذخيرة الحية بين جيش مغاوير الثورة والقوات الأمريكية الموجودة في القاعدة، كما زار نائب القائد العام للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش كارل هاريس القاعدة العسكرية.

ينظر: متى نشرت أميركا منظومة "هيمارس" الدفاعية في قاعدة التنف وما ميزاتها؟، تلفزيون سوريا، 8-7-2022، شوهد في: 16-7-2022؛ إبراهيم هايل، كيف ردّت أمريكا على القصف الروسي لمقرّ فصيل "مغاوير الثورة" بقاعدة التنف؟، أورينت نت، 7-7-2022، شوهد في: 16-7-2022.

[6] - الحرب الأوكرانية وسوريا... فرص القوى الخارجية وتحدياتها، الشرق الأوسط، حزيران 2022، ع15863، شوهد في: 20-6-2022.

السوريين، في حين بقيت الدول الأوروبية والولايات المتحدة متمسكة بمبدأ "العودة الآمنة والطوعية" المقترن بحدوث تسوية سياسية[1].

في ظل الاهتمام العالمي بأوكرانيا وتوجُّه اللاجئين الأوكرانيين نحو أوروبا[2] أصبح النزوح الأوكراني أبرز قضية نزوح بالنسبة للحكومات الغربية، وهذا يمثل مشكلة خطيرة بالنظر إلى حجم الاحتياج بين جاليات اللاجئين السوريين في الدول المضيفة الإقليمية على وجه الخصوص[3]؛ كل ذلك قد يرجّح تراجُع الدعم الغربي والأمريكي للاجئين السوريين في الدول الإقليمية "تركيا ولبنان والأردن"، مما قد يدفعها إلى اتخاذ تدابير انفرادية للتعامل مع هذه المسألة بعيداً عن الالتزامات القانونية والأخلاقية المفروضة عليها، وقد يؤدي ذلك إلى دفع اللاجئين إلى البحث عن حلول أخرى خارج البلدان المستضيفة، يأتي في مقدمتها الهجرة إلى أوروبا، وهو الأمر الذي قد توظّفه من جهة الدول الإقليمية من أجل تسييس قضية اللاجئين لانتزاع مزيد من التمويل[4]، وروسيا -من جهة أخرى- من أجل الضغط على أوروبا، ومنح ورقة لليمين الأوروبي المتطرف الذي تستفيد منه روسيا بصورة أو بأخرى[5].

مما سبق: يتضح أن "القضية السورية" باتت طرفاً في الصراعات الدولية المرتبطة بكل من روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، وفي مقدمتها الحرب الروسية على أوكرانيا؛ فنظام الأسد يأمل انتهاء هذا الغزو بحالة انتصار عسكري روسي على الأرض، وحالة انتصار سياسي على الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ بما قد ينعكس إيجاباً على رؤية روسيا للحل السياسي في

---

[1] يراجع: ص 146 وما بعدها من هذا الإصدار.

[2] مفوضية اللاجئين: أكثر من 7 ملايين شخص عبروا الحدود الأوكرانية، فيما عاد أكثر من مليونين إلى البلاد، أخبار الأمم المتحدة، 9-6-2022، شوهد في: 4-7-2022

[3] - لم يتلقَّ 70% من اللاجئين السوريين في لبنان أية مساعدات إنسانية منذ بداية عام 2021، في حين أن نصف الأطفال السوريين اللاجئين في البلد غير ملتحقين بالمدارس والأمر نفسه تقريباً في تركيا.
يُنظر: سالم، الأزمة في أوكرانيا: الآثار على سوريا، مرجع سابق، ص8.

[4] المرجع السابق، ص8.

[5] يُنظر على سبيل المثال: آوات أسعدي، مؤيدو بوتين من اليمين المتطرف في أوربا، إيلاف، 26-4-2022، شوهد في: 4-7-2022؛ الحرب الروسية الأوكرانية تفضح تناقض اليمين الأوروبي المتطرف، وكالة الأناضول، 17-3-2022، شوهد في: 4-7-2022.

سوريا لصالحه، وهي رؤية ظلت تتأرجح وفقاً لتأرجح حالة التوافق والتفاهمات بين روسيا والولايات المتحدة وتركيا، مع ملاحظة أن مستقبل هذه التوافقات والتفاهمات سيظل مرتهناً بمآلات الصراع الروسي- الأوكراني، ومدى قدرة روسيا والولايات المتحدة على عزل مسارات تفاعلاتهما عن بعضها بعضاً؛ سواءٌ في أوروبا أو في الشرق الأوسط[1].

[1] صافيناز محمد أحمد، مرجع سابق.

في ختام هذا الفصل يمكن القول: مثّل التدخل الروسي في سوريا والتراجع الأمريكي في المنطقة فرصة للأولى لتحقيق مكاسب سياسية في مسار الحل السياسي السوري حاولت استثماره عبر "مسار أستانة"، وقد دفع التوافق الأمريكي الروسي على المضيّ بالحل السياسي -وفق الرؤية الروسية- غالبية الفاعلين الدوليين وحتى الأطراف المعنية "النظام وأطراف من المعارضة"[1] إلى التماهي مع ذلك؛ فهذا ما يتعلق بتقديم ملفات اللجنة الدستورية والانتخابات بصورة أساسية.

فقد تماهت المواقف الدولية تجاه مسار الحل السياسي في سوريا إما مع الطرح الروسي عبر التركيز على قضايا الدستور والانتخابات وإغفال الحديث عن مستقبل بشار الأسد، وإما مع الطرح الأمريكي الذي يظهر أنه يضغط باتجاه تنفيذ حل سياسي بموجب قرار مجلس الأمن 2254، ومحاربة الإرهاب وخروج الميليشيات الإيرانية من سوريا[2].

فيما يتعلق بمضمون الحل السياسي فيمثّل نقطة تجاذب بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية وبعض الدول العربية وتركيا من جهة، وروسيا وإيران من جهة ثانية؛ حيث إن الأطراف الأولى ما تزال متمسكة بضرورة المضي في عملية سياسية تفضي إلى تغيير حقيقي في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254، معتمدة على أدوات سياسية وقانونية واقتصادية، في حين أن الأطراف الأخرى تريد إصلاحات شكلية لا تتجاوز إطار حكومة وحدة وطنية تحت سلطة نظام الأسد، معتمدة على إنجازاتها العسكرية وحسمها للصراع في غالبية الجغرافية السورية.

يبقى التوازن النسبي بين الكفتَين الروسية والأمريكية في ملف "محاربة الإرهاب" ضمن الجغرافية السورية تحديداً، حيث إن كلا الطرفين يستخدم القوة العسكرية لمحاربة

[1] نقصد بها الجهات التي انخرطت في المسارات الحالية "أستانة واللجنة الدستورية".

[2] لا يشمل الضغط الأمريكي الأدوات العسكرية حتى الآن بشكل مباشر، باستثناء بعض الضربات الجوية العسكرية ضد بعض الميليشيات التابعة لإيران؛ وبالتالي تركز الأدوات الأمريكية على الجوانب الاقتصادية (كقانون قيصر)، والحقوقية (كما هو الأمر في محاولة استثمار تقرير منظمة الحظر الأمريكية حول تحميل النظام مسؤولية استخدام أسلحة كيماوية في ريف حماه).

"الإرهاب" وفق تفسيره، ويحاول تجيير ذلك لتحقيق مصالحه في سوريا؛ روسيّاً من خلال القضاء عسكرياً على قوى الثورة والمعارضة، وأمريكيّاً عبر المحافظة على الوجود العسكري في شمال شرق سوريا وفي قاعدة التنف؛ وهذا فيما يتعلق بتقاطع المصالح الأمريكية الروسية.

أما فيما يتعلق بتقاطع مصالح الدول الفاعلة في الملف السوري فقد تبين من خلال الفصل أعلاه أن أهم النقاط الموجودة ضمن مسار الحل السياسي، وتمثل نقاط التقاء بين مصالح غالبية هذه الدول هي:

- مدخل اللجنة الدستورية للحل السياسي في سوريا.
- مبدأ مكافحة الإرهاب.
- إضعاف النفوذ العسكري الإيراني في سوريا (إضعاف الميليشيات الأجنبية في سوريا).
- عودة اللاجئين "الطوعية".

في حين أن مضمون هذه النقاط -فضلاً عن النقاط الأخرى- ما يزال خاضعاً لمبدأ التدافع والمساومة بين مختلف الأطراف، وبالتالي فإن أي تحرُّك في المسار السياسي سيظل مرتهناً بمصالح الدول المعنية بسوريا -أمريكا وروسيا وتركيا وإيران- بشكل مباشر و"إسرائيل" بشكل غير مباشر، وسيظل الوصول إلى حل نهائي مجمداً ريثما تصل تلك الدول إلى توافقات مقبولة فيما بينها، أو أن تحدث تغيرات جوهرية في تلك المصالح تؤدي إلى تحالفات أو تفاهمات جديدة؛ وهو ما يستدعي فهم تلك المصالح وتقاطعاتها لمعرفة مساحات التأثير المتاحة، وهو ما يعطي قوى الثورة والمعارضة فرصة استغلال الهوامش الناتجة على خلافات الدول وعدم توافقها، غير أن ذلك منوط بوجود رؤية سياسية واضحة ومؤسسات سياسية قوية قادرة على الاستفادة من هذه الفرص، إلى جانب عدم تقديم تنازلات مجانية في ملف الحل السياسي؛ فإن لم تكن قوى الثورة والمعارضة والدول الداعمة قادرةً على تحقيق الانتقال السياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 فإن بإمكانها -على الأقل- تعطيل تطبيق الرؤية الروسية لهذا المسار.

قد توفر الحرب الروسية على أوكرانيا فرصة لقوى الثورة والمعارضة لتوظيف المناكفات بين روسيا والغرب لمصلحتها من جهة تشديد الموقف الغربي المضادّ للرؤية الروسية في مسار الحل السياسي؛ غير أن ترهُّل البناء الهيكلي للأجسام السياسية، إلى جانب الظروف الموضوعية المرتبطة بعدم استعداد الدول الغربية -على المدى القريب- للانخراط بشكل جدّي في الملف السوري لإيجاد نوع من التوازن مع الحضور الروسي ودفع تكلفة الضغط لإلزام نظام الأسد وحلفائه بتحقيق الانتقال السياسي يجعل من المستبعد تحقيق ذلك.

كل ذلك سيجعل من التغيرات المتوقعة نتيجة التأثر بهذه الحرب على مسار الحل السياسي؛ سواءٌ الإيجابية كما هو الحال في إمكانية تحريك ملف جرائم نظام الأسد، وتراجع وتيرة تعويمه، وتشديد العقوبات الاقتصادية عليه، أو تلك السلبية كما في تعاطي الدول الإقليمية السلبي مع ملف اللاجئين السوريين، وزيادة الابتزاز الروسي لملف المساعدات الإنسانية، وتوسع نفوذ المليشيات المدعومة إيرانياً، يجعلها هامشية؛ بسبب الظروف الذاتية والموضوعية المشار إليها أعلاه، وترجيح استمرار التوافق حول مركزية "اللجنة الدستورية" مدخلاً أساسياً للحل السياسي في سوريا حتى الآن.

الفصل الرابع

الموقف من اللجنة الدستورية وسيناريوهاتها: السعي نحو سراب الحل السياسي

كما رأينا سابقاً فقد ظهر التركيز الروسي على مسألة الدستور[1] مع انطلاق مسار أستانة مساراً "رديفاً" لجنيف في بداية 2017، في محاولةٍ من روسيا لاختطاف مسار جنيف التفاوضي المبني على قرارات مجلس الأمن وبيان جنيف1، واختزاله بعملية إصلاح دستوري حلّاً للمسألة السورية، بعد أن غيّر التدخل العسكري الروسي خريطة النفوذ العسكرية لصالح قوات الأسد والميليشيات المساندة له.

مع بدايات 2018 أعاد مؤتمر سوتشي مسألة الإصلاح الدستوري للواجهة بقوة، لاسيما مع مسايرة المسار الأممي هذا الطرح من خلال تقديم سلة الدستور على سلة الحكم والانتقال السياسي، ومع تأكيد بعض الدول المؤثرة في القضية السورية -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في "اللاورقة"- على القضية الدستورية والانتخابات، كما رأينا في الفصل الثالث السابق.

كان لهذا التغيير في أولويات الحل السياسي على المستوى الدولي أثره المباشر في مواقف قوى الثورة والمعارضة "المبحث الأول"، الأمر الذي يثير البحث عن سيناريوهات اللجنة في ضوء الوقائع الحالية "المبحث الثاني".

المبحث الأول: اللجنة الدستورية بين مؤيد ومعارض

انقسمت مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه التعاطي مع اللجنة الدستورية إلى رأيين: أحدهما مؤيد لهذه الخطوة داعٍ للمشاركة فيها، وآخر معارض لها مُطالِب بمقاطعتها، فيما أعطت الحاضنة الشعبية -كما ظهر عبر الفعاليات والمظاهرات التي رافقت فكرة طرح المشاركة في اللجنة- الأولوية للانتقال السياسي والتخلص من الأسد ونظامه الأمني[2].

[1] قام الروس بتسليم وفد الفصائل العسكرية مسودة روسية للدستور الروسي.

يُنظر: روسيا تسلم مسودة دستور جديد لسوريا إلى الفصائل المعارضة في أستانة، فرانس 24، 24-1-2017، شوهد في: 11-11-2021.

[2] السوريون يقولون كلمتهم " لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار"، حرية نت، 22-9-2018، شوهد في: 31-1-2022.

لن نقف هنا على طبيعة الموقف بحد ذاته بقدر استعراض حجج كلا الطرفين؛ للتعرف عليها في مقدمة أولية قبل الخوض في بحث سيناريوهات اللجنة ومآلاتها.

أولاً- أدلة المؤيدين للجنة الدستورية:

شاركت غالبية القوى السياسية المنسوبة إلى قوى الثورة والمعارضة في اللجنة الدستورية، بغضّ النظر عن إعلانها ذلك من عدمه، ويأتي في مقدمتها: هيئة التفاوض السورية، وممثلو مسار أستانة ومن ضمنهم عدد من الفصائل العسكرية، بالإضافة إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والكيانات المنضوية تحته؛ وقد أيّد هذا الفريق موقفه بالأدلة التالية:

1- تغيُّر الرؤية الدولية لشكل الحل السياسي: التراجع عن "هيئة الحكم الانتقالية"

يؤكّد بعض من يؤيد فكرة المضي بالمسار الدستوري المطروح حالياً أنهم بالأساس يتوافقون مع الفريق المعارض في أن مدخل "هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية" للحل السياسي هو الأفضل والأسلم لقوى الثورة والمعارضة في تحقيق الانتقال السياسي المنشود، ولكن يوضّحون أن المجتمع الدولي -ومعه الأمم المتحدة- تراجعت عن هذا المدخل الذي لم يعد متاحاً، فلم يبقَ –حسب رأيهم- إلا أحد خيارين: إما المقاطعة وإما الانخراط في المدخل المتاح حالياً وهو اللجنة الدستورية[1]؛ فالدول والأمم المتحدة هي التي تراجعت عن فكرة "هيئة الحكم الانتقالية"، وليس قوى الثورة والمعارضة، التي رأى فريق منها المضي بالخيار الثاني[2]؛

[1] أشار البعض إلى أن خيار المقاطعة هو خيار سياسي أفضل من خيار المضي باللجنة الدستورية؛ لأنه يُفقد العملية السياسية شرعيتها، ويضع الغرب أمام إحراج أخلاقي، على عكس الخيار الثاني الذي يعطي الغرب –ولو من الناحية الأخلاقية- نوعاً من الارتياح بأنهم يقدمون شيئاً للقضية السورية على الصعيد السياسي.
من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019.

[2] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

فما كانت تؤمن به الدول في العام 2011 لم يعد قائماً الآن، الأمر الذي أثّر سلباً على المسار التفاوضي وانعكس على الثورة السورية[1].

فقد قرأ بعض أنصار هذا التوجه مشاركة ديمستورا في مؤتمر سوتشي وشرعنة مساره أنه إشارة إلى وجود تفاهمات روسية أمريكية جديدة حول الحل السياسي النهائي في سوريا، تدفع نحو السير قدماً في مشروع اللجنة الدستورية وتثبيت المبادئ الحية الاثنتي عشرة[2]، كما اعتبروا أن تأييد تركيا هذا التوجه وتخويلها تقديم أسماء المرشحين من المعارضة للأمم المتحدة يدل على وجود تفاهم تركي روسي أيضاً في هذا السياق[3].

كذلك أكدت جهات مشاركة في مسار أستانة أنهم تلقوا إشارات صريحة بأن المجتمع الدولي سيتجاوز مسألة هيئة الحكم الانتقالي، وسيدعم البدء بإنشاء لجنة دستورية والعملية الانتخابية، وأن ذلك هو الخيار الوحيد أمام المعارضة السورية؛ وعليها القبول به، أو توقع عودة الأمور في سوريا إلى ما قبل عام 2011، وهو ما جاء نتيجة توافقات عدد من الدول الإقليمية والمعنية بالقضية السورية[4].

[1] نصر الحريري لـ«البيان»: لا نخضع للإملاءات والمزاج الدولي تغيّر حيال سوريا، موقع البيان، 12-12-2018، شوهد في: 11-11-2021.

[2] يُنظر: تغريدات د. أحمد طعمة رئيس وفد أستانا، تويتر، بتاريخ 20-4-2018، وتاريخ 23-4-2018، وتاريخ 17-6-2018.

[3] تغريدة د. أحمد طعمة، تويتر، 17-6-2018، شوهد في: 21-7-2022.

[4] أستانة وسوتشي نقاش بين رئيس د. أحمد طعمة وهيثم المالح، القناة التاسعة، 6-12-2018، يوتيوب، شوهد في: 11-11-2021.
ومن الردود على هذا الرأي أن الدول أو ما يُطلق عليه "المجتمع الدولي" كان قد منّى الفلسطينيين والعراقيين بحلول قريبة وعادلة، لكن النتيجة كانت استمرار دوامة البحث عن الحل الذي لم يصلوا إليه، وتراجع هذه البلدان وغوصها في مشاكل جديدة، حيث كانت تجربة التفاوض في هاتين الحالتين – وهذا ما يُراد له أن يحدث في سوريا من خلال مسار اللجنة الدستورية- مجرد لعب على الوقت، ولم تحقق أي مكاسب للجهة المفاوضة.
من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو في مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري، أذار 2019.

2- المدخل الدستوري هو المدخل الوحيد لحل "النزاعات الداخلية" في تجارب الأمم المتحدة:

أوضح بعض السياسيين أنهم تلقوا تأكيدات من الأمم المتحدة أنه من الناحية القانونية لا يمكن تشكيل هيئة الحكم الانتقالي وتغيير "رئيس دولة" بقرار دولي؛ لأن ذلك يُعد خرقاً لقواعد احترام سيادة الدول، ولم يجرِ سابقاً في أية دولة أن تقوم الأمم المتحدة بتغيير رئيس دولة. حيث تقضي تقاليد الأمم المتحدة في فض النزاعات -وهذا الأمر ليس خاصاً بسوريا فقط- أن إزالة أي رئيس هو قرار داخلي، وأن المدخل لأي تغيير سياسي لابد أن يمرّ عبر عملية ديمقراطية من خلال انتخابات نزيهة ودستور جديد، لاسيما مع استحالة الوصول لقرار أممي تحت البند السابع نتيجة الفيتو الروسي والصيني[1].

3- ضعف الموقف التفاوضي للمعارضة نتيجة خسارة العديد من أوراق القوة:

رأى البعض أن الانتكاسات الميدانية التي تعرضت لها الفصائل العسكرية في سوريا وأدت إلى تقلص مناطق نفوذها إلى ما يقارب 10% من مساحة سوريا[2] أفقدت المعارضة السورية الكثير من أوراق القوة؛ فقد تسبب قرار إيقاف الدعم العسكري عن الفصائل السورية في إضعافها، وسمح الدعم الروسي والإيراني غير المحدود لنظام الأسد بقضم المناطق المحررة واحدة تلو الأخرى مستخدماً كل أصناف الأسلحة، الأمر الذي انتهى بإجبار هذه الفصائل على توقيع اتفاقيات تهجير أو مصالحة في معظم المناطق المحررة، باستثناء إدلب، مما أضعف الموقف التفاوضي لقوى الثورة والمعارضة؛ فموقف هذه القوى عام 2014 مختلف عن موقفها الحالي[3].

---

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[2] خريطة النفوذ العسكري في سورية، مركز جسور للدراسات، 1-1-2021، شوهد في: 11-11-2021.

3 ردّ البعض على هذا الرأي بأن البعد العسكري هو أحد أبعاد الثورة، والتراجع العسكري ليس مقياساً؛ فالثورة عندما انطلقت كانت سوريا كلها تحت سيطرة نظام الأسد، ومع ذلك حققت الكثير من الإنجازات، لأن إرادة الشعب وتمسكه بمطالبه غيرت =

وفي السياق ذاته يؤكد أصحاب هذا الرأي أنه لابد من الإشارة إلى أن المجتمع الدولي أوضح للمعارضة السورية منذ بداية الثورة أنه لن يسمح بأي حل عسكري في سوريا، وأن الحل لن يكون إلا سياسياً؛ فلم يكن مسموحاً انتصار أي من النظام أو الثورة عسكرياً، بل وجّه المجتمع الدولي دعمه من البداية للحل السياسي الذي يتعلق بتوازنات دولية، وهذه التوازنات لم تترك لنا سوى هذا الهامش للتحرك "المدخل الدستوري"[1].

في المقابل يرى الفريق الآخر أن الثورة حينما انطلقت كانت تعلم أن النظام مدعوم دولياً، وحين رفعت مطالبها كانت تعلم أن المجتمع الدولي لن يدعمها؛ ومع ذلك استمرت، ولذا فالبديل لدينا هو تقوية نقاط القوة التفاوضية بالاستناد إلى المرجعية الشعبية التي لا تزال ترفض هذا السقف التفاوضي المنخفض؛ فلا يمكن تمرير أي حل سياسي ترفضه الحاضنة الشعبية، كما أن المجتمع الدولي حريص على إنهاء المشكلة، فلابد له من إيجاد حل يتوافق عليه الجميع[2].

4- البدء باللجنة الدستورية لا يعني إلغاء العملية السياسية التي رسمها بيان جنيف1:

أكد المؤيدون للمشاركة في اللجنة الدستورية أن عملية الانتقال السياسي التي رسمها بيان جنيف1 وما تلاها من قرارات أممية وحدة متكاملة من أربعة أركان، تشمل: مؤسسات الحكم، والدستور، والانتخابات، والإرهاب؛ وأنه لابد من العمل على هذه السلال الأربع

موازين القوى، وبالنظر إلى مطالب الناس في المناطق المحررة نجدهم مصرّين على إسقاط النظام رغم كونهم المتضررين من الخسارة العسكرية. وبالتالي لم تتأثر الثورة كفكرة بالحالة العسكرية ولم تهزم أو تخفض من مطالبها.

من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني، في آذار 2019.

وفي السياق ذاته أشار البعض إلى حالة الشعور بالهزيمة التي تطبع الفريق المؤيد للجنة، الذي لا يرى أن قوى الثورة تمتلك أية نقاط قوة؛ مما يجعلهم يدخلون إلى التفاوض دون أي سقف، وهذا الأمر يحمل خطورة كبيرة ويخالف كل قوانين التفاوض الناجح المعروفة.

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو في مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري، آذار 2019.

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[2] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو في مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري، آذار 2019.

جميعاً دون إغفال أي منها لضمان نجاح هذا الانتقال، وإلا فاحتمالية فشل الانتقال السياسي ستكون مرتفعة جداً، سواءٌ تم البدء بالدستور أم بهيئة الحكم الانتقالية[1].

ورأى البعض أن بدء العمل على اللجنة الدستورية لا يعني القفز على الإجراءات المتسلسلة زمنياً للعملية السياسية؛ فالتسلسل الزمني والالتزام بالترتيب المفروض مطلوب خلال التنفيذ، لذا فمن الممكن العمل على الملفات وإعدادها بشكل منفصل، مع اشتراط التزام الترتيب المذكور في التطبيق[2].

ومن جهة أخرى يرى بعضهم أن فشل المجتمع الدولي في البدء بعملية سياسية وفق القرار 2254 لعام 2015 الذي أكد خطوات الانتقال السياسي وفق التراتبية المطروحة في بيان جنيف1، وأن انقضاء المدة المحددة لتشكيل هيئة الحكم الانتقالية والتوافق على الدستور ثم الذهاب إلى الانتخابات قد دفعه إلى اقتراح إعادة ترتيب هذه الخطوات، من خلال البدء بالعملية الدستورية وصولاً إلى حكم انتقالي يقود إلى انتخابات حرة ونزيهة[3].

وتشير هذه الآراء إلى محاولة نظام الاسد التلاعب بشكل كبير بأولويات العملية السياسية؛ إذ طرح في بداية اجتماعات جنيف2 البدء بمكافحة الإرهاب كأولوية للحل السياسي، إلا أن المعارضة السورية استطاعت بعد جولات مطولة إقناع الأمم المتحدة بضرورة البدء في المسارات الأربعة على التوازي، وتغيير ما طرحه ديمستورا حول مبدأ "الحصاد المبكر" الذي يقضي بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، إلى إقرار مبدأ أنه "لن يتم التوافق على شيء ما لم يتم التوافق على كل شيء"؛ وهو ما سيضمن العمل على كل السلال[4].

---

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[2] يحيى العريضي: هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، تلفزيون سوريا، يوتيوب، 11-12-2018، شوهد في 11-11-2021.

[3] تصريح د. يحيى العريضي خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان: هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، المرجع السابق.

[4] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

5- هيئة الحكم الانتقالية لن تحقق بمفردها انتقالاً سياسياً مضموناً:

يوضح أصحاب هذا التوجه أن مفهوم هيئة الحكم الانتقالية التي وردت في القرارات الدولية وقبلت بها قوى المعارضة، بما في ذلك الرافضون للجنة الدستورية حالياً؛ تنصّ صراحة على أنها هيئة حكم بمشاركة الطرفين (النظام والمعارضة)، أي أن النظام سيكون مشاركاً فيها.

وعندما وضعت قوى الثورة والمعارضة تصورها لتنفيذ بيان جنيف1 وهيئة الحكم الانتقالي منها، وكان ذلك أثناء إعداد الإطار التنفيذي لبيان جنيف1 الذي أعلنت عنه هيئة المفاوضات العليا السابقة عام 2016، تضمنت الاقتراحات الأولية ضمن الهيئة -التي ضمّت الفريق الرافض للجنة الدستورية- تشكيل الهيئة من 40 شخصاً محسوباً على النظام، ومثلهم محسوبين على المعارضة، و20 من المستقلين.

إن هذا التصور حول هيئة الحكم الانتقالي وغيره من التصورات لا يبتعد عن التصور الحالي للجنة الدستورية من حيث الشكل وآليات الترشيح؛ ولذا فإن النظام إذا كان قادراً على إعادة إنتاج نفسه من خلال اللجنة الدستورية كما يرى المعارضون، فهو بالمثل قادر على إعادة إنتاج نفسه من خلال هيئة الحكم الانتقالية، لاسيما وأن ذريعة "اختراق النظام صفوف المعارضة عبر منصات خلبية" موجودة في كلا الحالتين[1]؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن تحقيق الانتقال السياسي المنشود لا يمكن تحقيقه فقط عبر هيئة الحكم الانتقالي، مع بقاء البنية القانونية والدستورية والمؤسساتية -خصوصاً الأجهزة الأمنية والعسكرية- على وضعها الحالي؛ وإنما لابد من كل تلك الإجراءات كاملة، فالاكتفاء بواحدة دون البقية سيؤدي بالضرورة إلى إعادة إنتاج النظام[2].

---

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "ب" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[2] نصر الحريري: العملية الدستورية أكبر خطر على نظام الأسد. ويحق للسوريين أن يطلبوا الحماية من تركيا، موقع عكس السير، 18-12-2018، شوهد في: 11-11-2021.

6- رفض الدخول في اللجنة الدستورية سيسمح بملء مقاعد المعارضة بشخصيات لن تدافع عن مطالب الشعب السوري:

عدَّ بعض أنصار هذا الرأي أن رفض المشاركة والدخول في العملية السياسية لن يعيق المجتمع الدولي عن تمريرها؛ فكما ضغطت بعض الجهات وأدخلت في صفوف المعارضة بعض المنصات المثيرة للجدل فإنها ستكون قادرة على ملء شواغر المقاعد المخصصة بأشخاص يُحسبون معارضين ولن يدافعوا عن مطالب الثورة وأهدافها.

ورأى أصحاب هذا التوجه أن المشاركة في اللجنة الدستورية لا تعني القبول بكل ما يطرح؛ بل قد يكون وسيلة لإعاقة تمرير ما لا يتوافق مع طموحات الشعب السوري، بينما غياب المشاركة ستُفقد السوريين هذه القدرة على التأثير[1].

7- قرار المشاركة في اللجنة الدستورية جاء نتيجة التو افق بين قوى الثورة والمعارضة:

يرى مؤيدو قرار المشاركة أن القرار قد اتُّخذ من قبل طيف واسع من قوى الثورة والمعارضة؛ ممثلةً: بالائتلاف السوري بمكوناته، وهيئة التنسيق الوطنية، ومنصة القاهرة، ومجموعة من السياسيين المستقلين، وممثلين عن عدد من الفصائل العسكرية؛ وقد أكدت كل هذه المكونات للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة أن اللجنة وحدها غير كافية، وإنما يجب أن تكون جزءاً من عملية تنفيذ القرار الدولي بأكمله[2].

---

[1] من مداخلة قدمها أحد أعضاء وفد أستانة في إحدى ندوات المركز التي انعقدت في كانون الثاني 2019.
وقد تم الرد على هذا الرأي بأن: المجتمع الدولي لا يمكن أن يأتي بمعارضة أخرى بعد أن تم الاعتراف بالمعارضة الحالية؛ فتغييرها بجهات أخرى لن يكون أمراً مقنعاً لأحد بأن الحل السياسي قابل للتطبيق، وبالتالي التذرع بهذا الرأي والاستمرار في المفاوضات دون أي شرط أو دون التلويح بالمقاطعة من أجل إجبار المجتمع الدولي على الضغط على النظام للبدء بإجراءات بناء الثقة جعل موقف المعارضة ضعيفاً على الصعيد التفاوضي، ولم يحقق أي مكاسب حتى الآن.
من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو في مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري، آذار 2019.

[2] الدكتور نصر الحريري يتحدث حول اللجنة الدستورية، هيئة التفاوض السورية، يوتيوب، 18-2-2019، شوهد في: 21-7-2022، تغريدة د. أحمد طعمة، تويتر، 2-2-2018، شوهد في: 21-7-2022.
كما يستند أصحاب هذا الرأي إلى قيام معظم الجهات السياسية والعسكرية بترشيح ممثلين عنها للمشاركة في اللجنة الدستورية، الأمر الذي يعني موافقة منهم بالدخول في هذا المسار.
=

ويرى هؤلاء أن هذا التوافق لا يعني إيمان قوى الثورة والمعارضة أن الحل سيكون من بوابة الدستور؛ وإنما يعني قبول الدخول في العملية السياسية ومبادئها الأربعة من أية بوابة، مع قناعتهم أنّ النظام لن يقبل العملية السياسية حتى وفق الطرح الروسي بتشكيل لجنة دستورية[1].

ومن جهة أخرى فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن المعارضة السياسية فوّتت العديد من الفرص لتحصيل مكاسب سياسية حينما تعنّتت ورفضت العملية السياسية إلا وفقاً لمطالبها[2]، وهو ما أسهم في إطالة أمد معاناة الشعب السوري، وأعطى الأسد وداعميه فرصة لتحقيق مكاسب عسكرية على الأرض، وبالتالي يجب استغلال أي فرصة متاحة لتحريك العملية السياسية الراكدة ودفعها باتجاه إنهاء هذه المعاناة وفق أقل خسائر ممكنة.

8- إحراج الأسد وتقليص صلاحياته:

تهرَّب نظام الأسد خلال السنوات الماضية بشكل واضح من الدخول في أية عملية سياسية، عبر الالتفاف والمماطلة والدخول في جزئيات وتفاصيل ساعدته على كسب المزيد من الوقت لحسم الأمور ميدانياً خارج المسار السياسي؛ ولذا فإن الدفع نحو تفعيل العمل باللجنة الدستورية - كونها الخيار السياسي الوحيد المطروح حالياً - ما هو إلا عملية جرٍّ وإجبار لنظام الأسد للعودة إلى مسار العملية السياسية، على اعتبار أن البدء بصياغة دستور جديد للبلاد يُعد مقتلاً لنظام الأسد؛ لأنه يعني تقليص صلاحيات الرئيس وتحديدها وتوزيع السلطات

ومن الردود على هذا الرأي أنه: لا يمكن التعويل على قرار أجسام معارضة متشاكسة فيما بينها، أو على فصائل متناحرة واعتبارها تمثل الإجماع الشعبي، لاسيما وأن هذا القرار يخالف الكثير من الأدبيات التي توافق عليها مجمل القوى الثورية والسياسية، كوثيقة المبادئ الخمسة ووثيقة تجديد العهد الثوري.

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو في مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري، آذار 2019.

[1] نصر الحريري لـ«البيان»: لا نخضع للإملاءات والمزاج الدولي تغيّر حيال سوريا، مرجع سابق.

[2] تغريدات لـ د. أحمد طعمه، تويتر، 2-12-2017، 30-11-2017، شوهد في: 21-7-2022.

الثلاث بشكل متوازن، والتوجه نحو انتخابات رئاسية برعاية أممية، يستدعي قيامها وجود البيئة الآمنة والمحايدة[1].

ورأى أنصار هذا التوجه أن العملية الدستورية أكثر خطراً على النظام من المسائل الإنسانية، وأكثر خطراً من الحديث عن المرحلة الانتقالية؛ لأنّ الحديث عن المرحلة الانتقالية مطلوب من جهة المعارضة فقط، بينما العملية الدستورية تأتي ضمن قرار 2254 ومسار الأمم المتحدة، وهي مدخل للحل السياسي، وليست غاية في حد ذاتها؛ ولذلك يرفض نظام الأسد أن يكون هناك مظلة أممية أو إرادة دولية تتدخل في شكل الحل في سوريا[2].

ومن جهة أخرى يرون أن صياغة دستور جديد كفيل بتحقيق مطلب تفكيك نظام الأسد والانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية عبر تقليص صلاحيات الرئيس، في حين أن تأمين البيئة الآمنة التي تُعد شرطاً لإطلاق الانتخابات كفيل برفع سلطة الأجهزة الأمنية عن المجتمع[3].

في المقابل يرى الفريق الرافض أنه لم تستطع محاولات المعارضة ولا الدول الداعمة لها ولا وجود قرارات أممية واضحة خلال السنوات الماضية إجبار النظام على الانخراط في العملية السياسية، بل لم تستطع كل تلك الجهود مجتمعةً إجباره على تحقيق تقدم في أحد إجراءات بناء الثقة كإطلاق سراح المعتقلين، فكيف يمكن التعويل على أن المشاركة يمكن لها أن تحرجه؟![4]

9- إقرار الدستور سيدعم مرجعية هيئة الحكم الانتقالي:

عدَّ أصحاب هذا الرأي أن هناك توافقاً سابقاً بين أطراف المعارضة على أن عملية الانتقال السياسي في سوريا يجب أن تتم بشكل دستوري؛ إلا أن الخلاف كان حول الآليات، وهل

---

[1] من تصريح للدكتور يحيى العريضي بعنوان هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] مجموعة تغريدات لـ د. أحمد طعمة، تويتر، 5-11-2018، شوهد في: 21-7-2022.

[4] من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني، في آذار 2019.

سيرتكز هذا الانتقال على الدستور الحالي بأن يسلّم رئيس النظام سلطته لنائبه، أم سيكون الانتقال الدستوري مستنداً على مرجعية الاتفاق السياسي؟

وقد ذهبت بعض الآراء إلى أن البدء بالتوافق على الدستور أولاً سيعزز شرعية هيئة الحكم الانتقالية، ويعطيها القدرة الكبيرة على ممارسة صلاحياتها؛ نظراً لوجود مرجعية قانونية تدعم قراراتها، لاسيما وأن هذه الهيئة تقتصر صلاحياتها على الجانب التنفيذي دون التشريعي؛ أي أنها غير قادرة على سن أو تعديل القوانين، وبالتالي فهي محتاجة إلى وثيقة تشريعية تستند عليها خلال عملها[1].

ثانياً- أدلة المعارضين للجنة الدستورية:

حسم الناشطون في الداخل السوري موقفهم مبكراً من اللجنة حينما خرجت مظاهرات عارمة في أيلول 2018 حملت عنوان "لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار"[2]، في حين رفعت مظاهرات لاحقة في تشرين الأول شعار" هيئة التفاوض لا تمثلنا"[3].

إلى جانب ذلك أعلن كل من الإخوان المسلمين[4] والمجلس الإسلامي السوري[5]، إلى جانب عدد من الشخصيات السياسية والثورية رفضها المشاركة في اللجنة الدستورية، وقد أوردت هذه الجهات والشخصيات عدة أدلة لتبرير موقفها، أهمها:

---

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "ب" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019

[2] أهم نقاط مظاهرات جمعة لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار، شبكة أخبار إدلب، يوتيوب، 23-9-2018، شوهد في: 11-11-2021.

[3] المظاهرات تعمّ الشمال السوري المحرّر في جمعة " هيئة التفاوض لا تمثلني" (صور)، الدرر الشامية، 5-10-2018، شوهد في: 11-11-2021.

[4] الموقف من الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية، الموقع الرسمي للإخوان المسلمين- سوريا، 25-9-2019، شوهد في: 19-5-2022.

[5] بيان بشأن اللجنة الدستورية وإعادة كتابة الدستور السوري، موقع المجلس الإسلامي السوري، 13-7-2018، شوهد في: 19-5-2022.

1- اللجنة الدستورية فرصة للتهرب من عملية الانتقال السياسي:

يرى معارضو المشاركة في اللجنة الدستورية أنها "خدعة دولية" بدأت بها روسيا عندما طرحت مسودة مشروع دستور جديد لسوريا في بداية مسار أستانة، وأكملها المبعوث الأممي السابق ستيفان ديمستورا عندما طرح سلاله الأربع التي اعتُبرت محاولة للالتفات عن عملية الانتقال السياسي، التي من المفترض أن تبدأ بتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات؛ فقد استثمرت روسيا طرح ديمستورا لاختصار عملية الانتقال السياسي بإصلاح دستوري، وبالتالي فإن الاعتماد على تفسيرات ديمستورا للقرارات الدولية هو تأييد لحرف هذه القرارات عن مسارها، والاستغناء عن عملية انتقال سياسي لصالح عملية حوكمة قابلة للتأويل تقبل بعناصر تتبع للنظام طرفاً فاعلاً ومؤثراً[1].

كما نفى البعض فكرة أن الدخول في اللجنة الدستورية هو دفع للعملية السياسية من أية بوابة ممكنة؛ فلم تكن هناك مفاوضات حقيقية قط خلال سنوات الثورة المنصرمة رغم كل الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات، لا في عهد الائتلاف ولا بعده؛ وكل ما حدث هو محاولة فرض حلول ومفاهيم على الثورة[2].

فيما أشار آخرون إلى أنه لا يوجد توجه دولي لدعم الحل السياسي، وأن التوجه الحالي لإقامة اللجنة الدستورية هو محاولة خداع وإيحاء بتحقيق تقدم في هذا المسار؛ وهذا يشير إلى أن الدفع في هذا المسار ما هو إلا محاولة لعبٍ على عامل الوقت واستغلال غياب الإرادة الدولية الجادة، واستحواذ النظام على الحصة الأكبر من المرشحين في اللجنة [3].

في هذا السياق رأى آخرون أن فشل المجتمع الدولي خلال السنوات السبع الماضية في إجبار النظام على الانخراط بهذه العملية رغم وجود قرارات أممية واضحة، وعدم تحقيق أي تقدم

---

[1] من تصريح للدكتور خالد خوجة خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان "هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف"، مرجع سابق.

[2] من تصريح للدكتور حسام حافظ خلال لقاء على تلفزيون سوريا بعنوان هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، مرجع سابق.

3 المرجع السابق.

في أحد إجراءات بناء الثقة التي تُعد بنوداً فوق تفاوضية ملزمة التطبيق (البنود 12 ،13 ،14) -كإطلاق سراح المعتقلين- يوجب على المعارضة السورية تعليق مشاركتها في أي خطوة سياسية لاحقة، وأن تربط عودتها بتحقيق خطوات جدية في ملفات لا خلاف عليها؛ الأمر الذي سيحرج النظام ويقوي موقف المعارضة سياسياً وشعبياً، ويجبر المجتمع الدولي على التعاطي بجدية مع هذا الملف من أجل إنجاح الحل السياسي[1].

2- ضرورة عدم التماهي مع "تغيُّر المزاج الدولي" لصالح الطرح الروسي

يرى أصحاب هذا الرأي أن ثمّة الكثير من الدلائل التي تؤكد تغيّراً في المزاج الدولي لصالح الطرح الروسي ابتداءً من "اللاورقة الأمريكية" وصولاً إلى وثيقة مبادئ المجموعة المصغرة[2]؛ إذ يظهر تراجُع واضح عن قراري مجلس الأمن 2254و 2118 وبيان جنيف1، يتمثل بتجاهل هيئة الحكم الانتقالية وعدم التطرق إليها مطلقاً في أي مرحلة من مراحل التسوية السياسية المقبلة في سوريا، مما يؤكد أن مصالح السوريين ليست ضمن الأولويات، وبالتالي على مَن يتصدرون المشهد ألا يتماهوا مع ما يُطرح عليهم، بل يقاوموا من أجل وضع مصالح الشعب في صلب مبادئ الحل السياسي كما هي محددة في جنيف1 على الأقل، وأن يستفيدوا من موضوع إعادة الاعتبار للعدالة الانتقالية ومحاكمة مجرمي الحرب[3].

---

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019.

[2] حول تفاصيل هذه التغيرات في الموقف الدولي أظهرت دراسة حملت عنوان "دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا"، المسربة في 13أيلول 2018 الصادرة عن مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي مجموعة من التغيرات، أهمها:

- تطرح هذه الوثيقة وربما لأول مرة بوضوح تام أن العملية السياسية لن تؤدي إلى هيئة حاكمة انتقالية، بل تؤدي إلى إصلاحات دستورية وانتخابات.
- نزع حق التمثيل الحصري للمعارضة السورية في اللجنة الدستورية عن هيئة التفاوض السورية، مع إشارة إلى رغبة المجموعة في إشراك مجلس سوريا الديمقراطية في اللجنة الدستورية، ومن ثم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- يظهر من الوثيقة أن دول المجموعة المصغرة استسلمت لفكرة أن الطبخ في اللجنة الدستورية سيكون في مسار آستانة بينما الإخراج في جنيف.

يُنظر: دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مرجع سابق.

[3] عبد الرحمن الحاج، عن مبادئ " " SSGالجديدة للحل السياسي في سوريا، تلفزيون سوريا، 15-9-2018، شوهد في: 12-11-2021.

ومن جهة أخرى يرى البعض أن المضي باللجنة الدستورية تحت التنسيق التركي والروسي لا يمكن أن يُفضي إلى تغيير حقيقي من خلال التعديلات الدستورية، خاصة مع غياب الولايات المتحدة الامريكية عن دائرة التأثير؛ فأمريكا يمكن لها فيما لو تدخلت أن تفرض تغييراً حقيقياً على النظام الحالي من خلال إجباره على التنازل عن الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها، وبالتالي لا يمكن التعويل على مخرجات اللجنة ومدى قدرتها على تحقيق التغيير المطلوب في ظل عدم الجدية الأمريكية[1].

3- مشاركة المعارضة في العملية الدستورية ستعطي المصداقية لها:

رأى المدافعون عن هذا الرأي أن الدول المعنية بالحل السياسي تحتاج إلى حد أدنى من المصداقية للمضي بأي جانب من جوانب الحل السياسي، ولا يمكنها أن تمرر هذا الحل بوجود "معارضة شكلية أو مهجّنة كمنصة موسكو على سبيل المثال"، ولذا فإن امتناع المعارضة المعترف بها عن المشاركة في اللجنة الدستورية سيُضعف مخرجاتها ويقلّل مصداقيتها كلجنة توافقية؛ وهو أمر تستطيع المعارضة الضغط به لتقوية موقفها وتمرير جزء من مطالبها[2].

ورأى آخرون أن استمرار قبول المعارضة الحالية الانخراط في الحل السياسي دون قيد أو شرط، وعدم مطالبتها المجتمع الدولي بالضغط على النظام عندما كان يرتكب المجازر وعمليات الإبادة الجماعية، وتهاونها في المطالبة بتنفيذ إجراءات بناء الثقة التي من المفترض أن تسبق الحل السياسي؛ قد أفقدها الكثير من أوراق القوة التفاوضية، وسمح للمجتمع الدولي بتجاهل قراراته السابقة حول عملية الانتقال السياسي وبالتماهي مع الطرح الروسي[3].

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع أحد الشخصيات السياسية المستقلة المعارضة للانخراط في اللجنة الدستورية في آذار 2019.
[2] من لقاء أجراه فريق المركز مع أحد الشخصيات السياسية المستقلة المعارضة للانخراط في اللجنة الدستورية في آذار 2019.
[3] من لقاء أجراه فريق العمل مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019.

4- إعادة تأهيل الأسد:

رأى البعض أن الانتقال إلى سوريا الجديدة لا يمكن أن يمرّ عبر سلطة الأسد نفسها التي حكمت السوريين بموجب القوانين الجائرة، وارتكبت جرائم ودمرت البلاد وتجاوزت الدساتير السابقة؛ فالتغيير المطلوب لابد أن يكون بمرحلة انتقالية وبوجود حكومة انتقالية تبني منظومة قانونية تؤسس لسوريا الجديدة، كالدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات والصحافة وتنظيم السلطة القضائية؛ ولذا فإن الدفع باتجاه اللجنة الدستورية وتجاوز قرارات جنيف يعني بقاء المنظومة القانونية كما هي عليه مع تغيير "القشرة الدستورية"، مما يترتب عليه إعادة الشرعية لنظام الأسد بجعله جزءاً من مستقبل سوريا، وليس مجرد إشراكه فقط؛ بل بجعله الوصيّ على الانتقال الذي سيوصل إلى استبداد أشد، من خلال الاعتراف بأن السلطة المجرمة والمستبدة شرعية ويمكنها نقل السلطة[1].

كما رأى آخرون أن اللجنة الدستورية ستكون حجة لمراوغة الأسد لعقود قادمة[2]، ومحاولة دولية كي تتهرب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من التزاماته "الأخلاقية" لإحداث انتقال سياسي في سوريا؛ فهي تؤدي من حيث المبدأ والنتيجة إلى الإبقاء على نظام الأسد، ولأنها من

---

[1] يُنظر: أنور البني، اللجنة الدستورية طعن بالثورة والأسد سيلاحق قضائياً، تلفزيون سوريا، 24-12-2018، شوهد في: 12-11-2021 ؛ الموقف من الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، الموقع الرسمي، 25-9-2019، شوهد في: 19-5-2022.

وقد ردّ البعض على هذا الرأي بالتساؤل حول اعتبار مشاركة ممثلين محسوبين على النظام في اللجنة الدستورية إعادة لشرعية النظام، وعدم اعتبار مشاركة شخصيات محسوبة على النظام في هيئة الحكم الانتقالية إعادة لهذه الشرعية، لاسيما وأن كلّاً من اللجنة الدستورية أو هيئة الحكم الانتقالية ستكون بمشاركة أطراف من النظام، مع الإشارة إلى أن مجرد موافقة النظام على الدخول في لجنة دستورية تناقش تخفيض صلاحياته فهذا بداية الانهيار بالنسبة له.

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو في "أ" الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[2] يقول أحد الخبراء القانونيين: "بالنظر إلى المماطلة والعراقيل التي فرضها النظام وروسيا، وإذا كان مجرد التوافق على الأسماء المرشحة تطلب ما يزيد عن 15 شهراً، فيمكن أن نتوقع أن اللجنة الدستورية ستحتاج بين 10-15 عاماً لمناقشة ما يقارب 150 مادة دستورية فيما لو بدأت عملها غداً".

من لقاء أجراه فريق المركز مع مدير مركز أبحاث قانوني في آذار 2019.

حيث المبدأ لم تكن من ضمن مسار جنيف بترتيباته القانونية والمنطقية والقرار الأممي 2254.[1]

5- إشكاليات قانونية:

رأى بعض رافضي المشاركة في اللجنة الدستورية أن الدخول في هذه اللجنة سيؤدي إلى إشكالات قانونية، منها: تجاوز بيان جنيف وتراتبية قرار مجلس الأمن 2254 الذي تضمن تفاصيل عملية الانتقال السياسي في سوريا، والتي يرونها تبدأ بتشكيل هيئة حاكمة انتقالية؛ فاختزالها بسلتَي (الدستور والانتخابات) يُعد إلغاءً قانونياً وعملياً لهيئة الحكم الانتقالية، لأنها- قانوناً ومنطقياً- هي المعنية بترتيبات وضع الدستور وإجراء الانتخابات، وبالتالي يُعد الاتجاه إلى اللجنة الدستورية أولاً بمثابة إلغاء واقعي وقانوني لما قبلها؛ أي: إلغاء إحداث انتقال سياسي في سوريا من الناحية القانونية والواقعية[2].

ويردّ البعض على ذلك بأن القرار الدولي رقم /2254/ قد حدد مدة زمنية لتحقيق الانتقال السياسي، وعدم تنفيذ القرار وفق المدد المحددة يعني عدم إمكانية تنفيذه وأنه لا إرادة دولية لتطبيقه؛ فلابد من البحث عن خيارات أخرى يمكن من خلالها الدخول في العملية السياسية وتحريك مياهها الراكدة[3].

ومن جهة أخرى رأى البعض أن اللجنة الدستورية هي "لجنة صياغة"، ومن البديهي أن الصياغة تأتي بعد الاتفاق على مبادئ الانتقال السياسي، وهو أمر لم يتم حتى الآن، ولن يتم بهيمنة النظام وروسيا على غالبية أعضاء اللجنة، كما أن اللجنة الدستورية ليس لها أية مرجعية قانونية لا عند المعارضة ولا عند النظام؛ فلا يمكن لأي جهة أن تبحث في الدستور

---

[1] هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، فيس بوك، 18-2-2019، شوهد في: 12-11-2021؛ الموقف من اللجنة الدستورية، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، مرجع سابق.

[2] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "ب" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[3] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو هيئة سياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

دون وجود مرجعية لها، مع العلم أن هيئة التفاوض السورية هي هيئة تفاوضية لا تملك أي صلاحيات لتكون مرجعية دستورية[1].

كما لا يمكن التعويل على فكرة أنه لن يتم الاتفاق على شيء ما لم يتم الاتفاق على كل شيء؛ فاللجنة هنا ليست لجنة تفاوضية، وإنما هي لجنة صياغة يشارك فيها ممثلون عن رأس النظام الذي ما زال يملك كل صلاحياته، لذا فمقررات اللجنة خارج الموضوع التفاوضي، ولن تنطبق عليها قاعدة التوافق على كل شيء[2].

6- معضلة الدولة البوليسية:

شدّد أصحاب هذا الرأي أن المشكلة في سوريا لم تكن مشكلة دستورية أبداً؛ فالثورة خرجت من أجل التخلص من نظام استبدادي تتبع له منظومة أمنية تتجاوز كل الضوابط والقوانين، فالدولة الأمنية السورية لنظام الأسد ستخرق وتنتهك مواد أي دستور مهما كان عادلاً ورائعاً على الورق، كما انتهكت الدساتير والقوانين السابقة التي وُضعت من قبل، ولن يحلّ دستور جديد هذه الإشكالية؛ بل ستظل المشكلة قائمةً مع وجود نظام مجرم لا يعترف ولا ينفذ أي قانون، بما في ذلك "قوانينه" التي أصدرها على مدار أربعين عاماً. فالأساس لحل المشكلة السورية التجاوب مع مطالب الشعب بتغيير بنية الحكم بشكل جذري، وليس تقزيمها إلى سلال مطالبية وخدمية[3].

وقد رد البعض على هذا الرأي بأنه على الرغم من أن الشعب لم يثر لتغيير الدستور ولكن الدستور فيه مشاكل كبرى؛ فقد كان أداة دعمت الاستبداد نظراً للصلاحيات الـ /35/ الممنوحة لرئيس الجمهورية وسلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ مكّن الدستور

---

[1] حسام الحافظ، "هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] يُنظر كل من: هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، مرجع سابق، وبيان المجلس الإسلامي بشأن اللجنة الدستورية وإعادة كتابة الدستور، موقع المجلس الإسلامي السوري، 13-7-2018، شوهد في: 12-11-2021. وحوار أجراه فريق العمل مع عضو في مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري في آذار 2019.

نظام الأسد من ممارسة عنف سياسي على الشعب السوري، ومكّن الأجهزة الأمنية والعسكرية والحزب السياسي الحاكم من التغوُّل في الحياة المدنية عند غياب آليات تمكّن من محاسبة هذه الأجهزة، ابتداء بالصلاحيات الرئاسية والحكومية ومجلس الشعب وصولاً إلى قانون الخدمة العسكرية وقانون الإعدام وقانون الجنسية وقانون الإدارة المحلية وقانون الأحزاب؛ فإعادة صياغة دستور جديد للبلاد وسنّ قوانين صارمة تملك آليات واضحة للمحاسبة ستساعد هيئة الحكم الانتقالية التي لا تملك صلاحيات تشريعية على تفكيك الدولة الأمنية، وإطلاق التعددية السياسية في البلاد ومنع عودة الاستبداد أياً كان نوع الحكم القادم[1].

ومن جهة أخرى رأى البعض أن الدستور الجديد الذي سيشارك بإعداده أنصار الأسد ومؤيدوه المقربون منه لن يذهبوا إلى كتابته إلا وفق الطريقة التي تضمن لهم البقاء في السلطة، وربما تحصل بعض التغييرات السطحية الترقيعية الهامشية، كرئيس وزراء جديد "بصلاحيات خلبية، أو تعيين وزير جديد للآثار والمتاحف، أو وزيرة للفنون ...، أو شيء من هذا القبيل"؛ غير أن هذه التغييرات لن تنال من النواة الأساسية "للعصابة الحاكمة" التي ستبقى، ويبقى الأسد في كرسيه إلى أجل غير مسمى[2].

على سبيل المثال: كانت المحكمة الدستورية العليا مغيبة ولا يعلم بوجودها غالبية السوريين، ولا يخفى كيف تمّ تعديل سنّ رئيس الجمهورية في لحظات عام 2000 ليناسب "ابن الرئيس"،

---

[1] من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[2] المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، مرجع سابق.

ردّ البعض على هذا الرأي: بأن الانتقاد الموجه للجنة الدستورية من جهة عدم قدرتها على تفكيك البنية الأمنية للنظام تنطبق على هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية التي يؤكد عليها الفريق المعارض، فما الذي يضمن تفكيك البنية الأمنية للنظام في حال تشكيل هيئة الحكم الانتقالية إذا كانت نسبة الأعضاء المحسوبين على النظام تتجاوز النصف؟! ومَن يضمن عدم ترشح الأسد وفوزه بالانتخابات التي ستجري في ظل تركيبة هذه الهيئة؟!

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

لتتم لاحقاً إعادة سنّ رئيس الجمهورية إلى الأربعين في دستور عام 2012؛ مما يدل على مدى الاستهزاء بالدساتير والقوانين وعدم التعويل عليها[1].

7- معضلة كتابة الدستور تحت الاحتلال:

رأى عدد من رافضي اللجنة الدستورية أن تشكيل هذه اللجنة من قبل قوى أجنبية متنوعة محتلة لسورية وسعيها لفرض دستور جديد هو سابقة خطيرة؛ ليس على صعيد سوريا وتاريخها فحسب، بل على صعيد العالم كله؛ فلم يسبق لشعب أن وضع دستوراً وبلاده تحت الاحتلال، ولم يسبق لثورة قبول بيع دماء أبنائها والاستسلام لقاتلهم وشرعنة جرائمه ومحو أسباب العقوبة عنه، ففي أدبيات الفقه الدستوري العالمي: "الشعب هو مَن يصنع دستوره بنفسه، وليست لجنة مصنعة من الأجراء وبقرار من المحتلين، عدا عن كونها لجنة غير منتخبة من الشعب السوري"[2].

ومن جهة أخرى لا يحق للمبعوث الأممي ولا لغيره أن يقرر في موضوع دستور أو انتخابات؛ لأنه أمر من حق الشعب السوري ومتعارف عليه في جميع دول العالم، فالشعوب هي مَن تضع دساتيرها وليس لجان معينة من الخارج لم يتم اختيارها بإرادة شعبية؛ وعليه فإن الطروحات التي صدرت عن مجلس الأمن ليست ملزمة للشعب السوري، لاسيما وأنها لم تخرج تحت البند السابع[3].

---

[1] محمد ياسين النجار، هل اللجنة الدستورية السورية حلٌ أم خدعة دولية؟ الجزيرة نت، 9-10-208، شوهد في: 12-11-2021.

[2] المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، مرجع سابق، وبيان المجلس الإسلامي السوري حول كتابة دستور سوريا، مرجع سابق.

[3] أستانة وسوتشي نقاش بين رئيس د. أحمد طعمة وهيثم المالح، القناة التاسعة، مرجع سابق.

تم الرد على هذا الرأي التساؤل حول أسباب رفض قبول كتابة الدستور بذريعة وجود احتلال روسي إيراني رغم أن المرجعية والإشراف للأمم المتحدة والتي سترعى مخرجاتها من جهة، بينما يمكن قبول تشكيل هيئة الحكم الانتقالية التي ستكون مشكلة تحت نفس الظروف.

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

واعتبر آخرون أن شرعية الدستور تُكتسب بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي، بغض النظر عن شرعية الجهة التي كتبته.

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "ب" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

8- خدعة البيئة الآمنة:

ردّ البعض على ادعاء مؤيدي المشاركة في اللجنة الدستورية أن "الشروط الصارمة للبيئة الآمنة ستقوّض نظام الأسد، ولن تسمح ببقاء بشار الأسد نفسه في السلطة" بأن ما ورد في بيان جنيف1 تحت عنوان "شروط السلامة والاستقرار اللازمة لعملية الانتقال السياسي"[1] قد بُنيت أساساً على تشكيل هيئة حكم انتقالي، أي: أنها ستكون من منتجات عملها، وليس العكس؛ وهو أمر يسبق تشكيل لجنة دستورية بمراحل[2].

كما أن مفهوم العدالة الانتقالية -وهو أحد أركان أربعة في هذه البيئة الآمنة- لا يمكن أن يُطرح أو يُطبق بوجود روسيا؛ إلا إذا كانت ستُطبق على طرف واحد، مع التذكير أن المعارضة السياسية تجاهلت في كثير من المواقف الحديث حول موضوع العدالة الانتقالية بحجة الابتعاد عن "استفزاز النظام" وإعطائه الحجة للتهرب من العملية السياسية، كما لا يمكن تصور الآلية أو الطرف الذي سيجبر الأجهزة الأمنية الوحشية في سوريا على التزام معايير حقوق الإنسان، أو الذي سيشرف على نزع أسلحة الميليشيات الإيرانية؛ وبالتالي فإن تحقيق البيئة الآمنة أمر غير منطقي وغير قابل للتحقيق في ظل الظروف الحالية[3].

9- غياب الكفاءات عن المرشحين للجنة الدستورية:

رأى البعض أن آليات اختيار أعضاء اللجنة الدستورية التي يتكلم عنها المجتمع الدولي تثبت أنها قضية محاصصة دولية، بعيدة عن الكفاءة والديموغرافيا والخلفية الثقافية للمجتمع،

---

[1] ذُكرت سابقاً في تفاصيل بيان جنيف1.

يُنظر: ص 22 من هذا الإصدار.

[2] الانزلاق من "الانتقال السياسي" إلى "البيئة الآمنة"!، عبد الرحمن الحاج، تلفزيون سوريا، 12-8-2018، شوهد في: 12-11-2021.

[3] المرجع السابق.

تم الرد على هذه الفكرة بأنه: ما هو الضامن لتنفيذ بنود العدالة الانتقالية في حالة هيئة الحكم الانتقالية التي تتشكل وفق الشروط الحالية؟

من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

والتخصص بالشأن الدستوري، والخلفية التاريخية للدساتير المنجزة التي وضعها السوريون منذ بداية القرن العشرين؛ وهذه قضية خطيرة سوف يدفع السوريون ثمنها غالياً[1].

ويتخوف أصحاب هذا التوجه من ارتهان قرار المرشحين في هذه اللجنة للدول والجهات الإقليمية التي دفعت بهم إلى هذا الدور، والتشكيك بقدرتهم على التعامل مع اللجنة ومخرجاتها من منطلق المصلحة السورية الخالصة، بعيداً عن مشاريع الدول الداعمة لهم ومصالحها[2].

فالمطلوب لإنجاح عمل اللجنة الدستورية وضع آليات محايدة مهنية لاختيار الأعضاء، من تمثيل جغرافي يناسب التوزع السكاني، وهو ما تم تجاوزه مراراً في مؤسسات الثورة لصالح مناطق أخرى تركز فيها التمثيل إلى قطاعات مهنية واختصاصيين في القانون الدستوري، وتمثيل الجميع سياسياً ودينياً وطائفياً وإثنياً، بما يتناسب مع أوزانهم الفعلية في سوريا من دون تهميش أو إقصاء، مع اعتبار أن المشاركة في اللجنة الدستورية مسؤولية وطنية جسيمة وليست قضية رغبوية، وتتطلب من الذين تم اختيارهم مهارات خاصة قانونية وإدارية ولغوية وتوفيقية، ومقدرة على الخروج من المآزق؛ وهو أمر غير موجود حالياً[3].

---

[1] النجار، هل اللجنة الدستورية السورية حلٌّ أم خدعة دولية؟ مرجع سابق.

[2] من لقاء أجراه فريق المركز مع أحد الشخصيات السياسية المستقلة المعارضة للانخراط في اللجنة الدستورية في آذار 2019.
تم الرد على هذا الرأي بأن نفس التخوف ينطبق على هيئة الحكم الانتقالية التي يتمسك بها البعض، والتي سيتم اختيارها بصورة مشابهة للجنة الدستورية.
من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "ب" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

[3] درست اللجنة الدستورية التي صاغت دستور ١٩٥٠ والتي ترأسها الدكتور ناظم القدسي ١٥ دستوراً أوروبياً قبل أن تنجز مهمتها.
النجار، هل اللجنة الدستورية السورية حلٌّ أم خدعة دولية؟ مرجع سابق.
تم الرد على هذا الرأي بأن هيئة التفاوض طلبت من بيدرسون تصحيح بنية اللجنة الدستورية لأنها أغفلت تمثيل 5 أحزاب عريقة في سوريا، كما قدمت ملاحظة تشير إلى أن عدد الممثلين عن محافظة الحسكة كبير ولا يتناسب مع عدد السكان مقارنة بممثلي بقية المناطق؛ إذ بلغ عدد ممثلي محافظة الحسكة في اللجنة الدستورية ما يقارب /18/ مرشحاً وذلك يعود لأسباب متعلقة بوجود مكونات متعددة فيها إضافة إلى البعد العشائري، وذلك لأن اللجنة حرصت على تمثيل كل المكونات.
من لقاء أجراه فريق المركز مع عضو "أ" في الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في آذار 2019.

10- غياب الجدول الزمني لعمل اللجنة الدستورية:

عدَّ البعض أن ثمّة غموضاً يلفّ قضايا أساسية تتعلق بعمل اللجنة الدستورية، لعل أبرزها عدم الاتفاق على جدول زمني لأعمالها، حيث إن نظام الأسد يصرّ على رفض أي جدول زمني يمكن أن يقيده في المستقبل[1].

كما تفتقر اللجنة لأي طرح أو تصور يضمن خروج دستور مقبول وطنياً غير مفروض دولياً، وللكيفية التي ستتبع لتحويل مخرجاتها وإقرار وثائقها، وما هي الحلول البديلة في حال تم رفض مخرجاتها من قبل السوريين، وكيف سيتم ضمان أن يُقرّ الدستور بإرادة شعبية وألا يتم فرضه عبر مجلس الأمن الدولي بشكل أشبه بنظام وصاية دولي بعيداً عن إرادة السوريين[2].

ورأى أصحاب هذه التساؤلات أن بقاء هذه الأمور الأساسية مبهمة غير واضحة سيحوّل عمل هذه اللجنة إلى حقل ألغام يتلاعب به نظام الأسد وبعض الدول المؤثرة لإيقاف مسيرة الحل السياسي، وسيعيق عمل أعضائها ويمنعهم من إنجاز مهمتهم بيسر ودون أية عقبات متوقعة.

على الرغم من مضي ما يزيد عن عامين على انطلاق أعمال اللجنة الدستورية مع ثماني جولات حتى الآن[3] فإنها فعلياً ما تزال تراوح مكانها؛ إذ لم تستطع الوصول إلى مخرجات

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] اختتمت في 2022/6/3 أعمال الجولة الثامنة من محادثات اللجنة الدستورية في جنيف دون تحقيق أي نتائج، ما عدا الاتفاق على موعد الجولة التاسعة، التي كان من المفترض عقدها في شهر تموز من عام 2022؛ إلا أن نظام الأسد علّق مشاركته في المسار حتى تتم الاستجابة لمطالب روسيا في نقل مقر انعقاد جلسات اللجنة من جنيف إلى عواصم أخرى كالجزائر أو مسقط أو دبي. يُنظر: فرحات أحمد، انتهاء الجولة الثامنة من اعمال اللجنة الدستورية السورية دون أي تقدم، العربي الجديد، 3-6-2022، شوهد في: 18-6-2022. وأمين العاصي، إلغاء الجولة التاسعة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية: خطوة متوقعة، العربي الجديد، 18-7-2022، شوهد في: 27-7-2022.

حقيقية مما عوّل عليه الفريق المؤيد لها، الأمر الذي يفرض استعراض تحديات هذه اللجنة تمهيداً لاستعراض سيناريوهاتها.

المبحث الثاني: سيناريوهات مسار اللجنة الدستورية[1]: غلبة مؤشرات الفشل

مرَّ تصوُّر الحل السياسي في سوريا على الصعيد الدولي بمراحل متعددة؛ ابتداءً من بيان جنيف1، مروراً بالتصورات التنفيذية التي عمل عليها المبعوثون الدوليون لسوريا، وببيانَي فيينا 1-2، وبمسار أستانة وسوتشي الذي مثّلَ مساراً موازياً لجنيف، وانتهاءً بالقرار الدولي 2254، ثم تشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق أولى جلساتها في 2019.

منذ الإعلان الأول عن تشكيل اللجنة الدستورية انطلقت أصوات من داخل قوى الثورة والمعارضة رافضةً المشاركة فيها كلّيّاً، بينما هرعَ آخرون لمباركة هذه الخطوة والانخراط فيها[2]. وبعد مرور ما يزيد عن سنتَين على انطلاق اللجنة الدستورية؛ فإن الأصوات المؤيدة للجنة والمعارضة لها لا تزال في سجالٍ مستمرٍّ حول جدوى المشاركة فيها وقدرتها على تحقيق تطلعات الشعب السوري في الانتقال إلى نظام سياسي جديد، الأمر الذي يتطلب دراسة مآلاتها التي يمكن تلخيصها بمآلين اثنين هما: نجاح اللجنة أو فشلها.

أولاً: نجاح اللجنة الدستورية في إخراج دستورتو افقي:

نناقش هذا الخيار باعتباره الوضع القائم حالياً، فضلاً عن وجود تركيز دولي على إنجاحه نظرياً؛ وهو يتضمن سيناريوهين جزئيين رئيسين، هما:

- **نجاح اللجنة الدستورية في الخروج بدستورتو افقي يتضمن تغييرات شكلية:** لا تمسّ بنية النظام الأمنية والعسكرية، ولا تستبعد الأسد من المشاركة في أي انتخابات قادمة. لعل هذا هو السيناريو الروسي الإيراني المفضل، والذي يحقق مصالحهما من خلال

[1] لن نستعرض في هذا الإصدار سيناريو الحسم العسكري؛ ليس بسبب عدم ترجيحه، وإنما بسبب وقوعه خارج نطاقه الموضوعي.

[2] التقرير البحثي اللجنة الدستورية.. بين دعوات المشاركة ودعوات المقاطعة، مرجع سابق.

المحافظة على نظام الأسد، ثم الذهاب إلى انتخابات بإشراف أممي، يشارك فيها الأسد مرشحاً وحيداً من طرف النظام على الأغلب، وتشارك فيها المعارضة بأكثر من مرشح، أو تقاطعها بشكل جزئي، وهو ما يعني فوزاً حتمياً للأسد؛ لأن أحداً من المقيمين في مناطق سيطرة النظام لن يجرؤ على عدم انتخاب الأسد حتى بوجود إشراف أممي خوفاً من انتقام الأجهزة الأمنية.

وهنا ستسهم قوى الثورة والمعارضة من خلال مشاركتها بهذا السيناريو بإضفاء الشرعية على نظام الأسد، وستتحول إلى معارضة خارجية مستبعدة تضغط على النظام بمؤتمرات هزيلة وهتافات فارغة بشكل يشبه نموذج المعارضة الإيرانية.

وسيضمن هذا السيناريو بقاء النفوذين الإيراني والروسي في سوريا، والبدء بعملية إعادة الإعمار، وعدم ضمان عودة آمنة للاجئين، وخسارة حقوقهم وربما ممتلكاتهم، بالإضافة إلى إفلات المجرمين من العقاب وعرقلة إطلاق مسار العدالة الانتقالية.

قد يترجح حصول مثل هذا السيناريو في حال تراجع أو اختفاء التدخل الخارجي من قبل الدول المؤيدة -ولو نظرياً- لقوى الثورة والمعارضة كتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وانسحابها بشكل شبه كامل من سوريا، وتراجع الدول التي يمكن أن تدعم إعادة الإعمار كالدول الأوروبية والولايات المتحدة عن موقفها الحالي بربط هذا الملف بتحقيق الانتقال السياسي في سوريا، وبالتالي قبولها ببقاء الأسد وعدم عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم عودة آمنة وطوعية.

ويرجح في مثل هذه الحالة أن ترفض قوى الثورة والمعارضة نتيجة المفاوضات أعلاه لأسباب متعددة، من أهمها: عدم تماثل موقفها مع موقف النظام الذي سيفوقها بشكل كبير، كما أن مثل هذا الحل يعني تجاوز فكرة تقاسم حقيقي للسلطة مع أنه يُعد شرطاً جوهرياً لتحقيق "سلام قابل للحياة"، وأن فكرة "اللجنة الدستورية" كأداة مناسبة للوصول إلى تقاسم السلطة لم تنجح. إضافة إلى ذلك سيوصل مثل هذا السيناريو

رسالة إلى قوى الثورة والمعارضة أنها هُزمت بشكل كامل، وأن الاتفاق إنما هو توقيع سياسي على استسلامها.

لذلك نعتقد أن هذا السيناريو وفي ضوء المعطيات السابقة مستبعد حالياً، ويعتمد بشكل رئيس على تراجع الدول التي تضغط على النظام وحلفائه اقتصادياً وسياسياً.

- **نجاح اللجنة الدستورية في الخروج بدستور توافقي يتضمن تغييرات حقيقية:** تكرّس فصل السلطات وتحدّد صلاحيات الرئيس، وتستبعد المتورطين في جرائم حرب من المشاركة أو الترشح للمناصب السياسية الرئيسة. وهو السيناريو الذي يعتمد حدوثه بشكل أساسي على التوافقات الدولية حول شكل جديد للنظام يحفظ مصالح الدول المعنية، ويضحي برأسه رفعاً للحرج.

وبالتالي ستكون إمكانية إحداث تغيرات حقيقية كاملة أو جزئية في بنية النظام مرهونة بمدى نجاح المسارات السياسية الأخرى كسلّة الحكم والبيئة الآمنة والمحايدة؛ حيث إن المضيّ في مسار الانتخابات ولو تحت إشراف أممي وفي ظل دستور نموذجي، دون كفّ يد الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلة حقيقية لمؤسسة الجيش، ودعم استقلال حقيقي للسلطة القضائية، وتوزيع صلاحيات السلطة التنفيذية على أكثر من مؤسسة وعدم حصرها برئاسة الجمهورية؛ من شأنه إعادة إنتاج النظام الحالي مع اختلاف الشخصيات.

لا يقتضي حدوث تغييرات حقيقية على مستوى النصوص تغييراً في سلوك النظام أو حتى شخصياته، بمعنى أنه قد يساير النظام ومعه حلفاؤه الروس والإيرانيون بعد مماطلة ومن أجل تحصيل الدعم من الدول لملف إعادة الإعمار في تمرير دستور جديد يتضمن تغييرات جوهرية في مستوى الصلاحيات، ثم يعطّلون تطبيقها على أرض الواقع

من خلال تعطيل بقية المسارات، وهو ما يتقنه نظام الأسد[1]؛ فتغيير الدستور يمثل شرطاً لازماً، ولكنه غير كافٍ.

يمثل هذا السيناريو الوضع الأمثل -لنجاح اللجنة الدستورية فحسب- بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة، ولكنه بلا شك سيكون محل رفض من نظام الأسد الذي يرى نفسه قد انتصر في المعركة ضد معارضيه، وبالتالي لم يصل إلى مرحلة الجمود الضارّ التي يشعر فيها أنه غير قادر على الحسم العسكري[2]، مع دفع تكاليف استمرار الحرب، كما أن التدخل الخارجي الضاغط عليه لم يصل إلى مرحلة دفعه لتقديم تنازلات قد يعدّها النظام وجودية في حال اضطر لاحقاً لاستكمالها في بقية المسارات، لاسيما وأن هذا التدخل لم يصل إلى مرحلة فرض حظر جوي أو صدور قرار تحت الفصل السابع[3]، بما يُشعره بشكل فعلي أنه غير قادر على الحسم العسكري[4]. بمعنى آخر: حدوث مثل هذا السيناريو يتطلب تضافر عدة عوامل ومتغيرات تجبر النظام على تقديم تنازلات حقيقية، منها على سبيل المثال:

أ- تدخل خارجي: مثل فرض حظر جوي، أو صدور قرار تحت الفصل السابع، أو حتى إرسال قوة دولية لحفظ السلام.

---

[1] مع أن الدساتير السورية تضمنت نصوصاً تكفل حرية الرأي والتعبير، وتحدثت عن استقلال السلطة القضائية، وضمان الحقوق والحريات ومبدأ تكافؤ الفرص، واحترام مبدأ سيادة القانون؛ إلا أن النظام كان يضرب بكل ذلك -كما هو حال جميع الأنظمة الدكتاتورية- عرض الحائط.

[2] سنوضح في الفقرة التالية مصطلح "الجمود الضار".

[3] قد لا نشهد انخراطاً في المفاوضات بجدّية من قبل نظام الأسد ومن خلفه روسيا؛ نظراً لوجود قناعة بقدرتهم على حسم المعركة عسكرياً بمرور الوقت، خصوصاً في المناطق التي تخضع لـ"النفوذ التركي" (درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام)، وبدرجة أقل في مناطق شمال شرق سوريا (مناطق قوات قسد) وقاعدة التنف التي تخضع لسيطرة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وبالتالي قد يكون من العوامل المساعدة على تسريع عجلة المفاوضات وضمان جدية النظام في الانخراط فيها إعلان روسي-تركي لوقف دائم لإطلاق النار، بحيث تتشكل قناعة لدى النظام بأن الحسم العسكري مستبعد.

[4] من العوامل الإضافية التي قد تدفع النظام لرفض هذا السيناريو عامل عدم التماثل؛ حيث يشعر نظام الأسد وبعد إعادة سيطرته على الجزء الأكبر من معاقل قوى الثورة والمعارضة أنه في وضع متفوق إلى حد كبير على المعارضة التي خسرت -من وجهة نظره -المعركة معه، كذلك يرى النظام أن تقديمه على مثل هذا التنازل يعني التضحية بحاضره لحساب مستقبل يراه غامضاً.

ب- المضيّ قُدماً في سيناريو دعم إعادة الإعمار وتقديم المساعدات الاقتصادية من القاعدة إلى الأعلى.

ج- تخفيف الدعم المقدم للنظام من قبل حلفائه، خصوصاً من قبل روسيا وفي مختلف المجالات.

الخلاصة: طالما أن نظام الأسد يشعر أنه قادر على حسم المعركة مع المعارضة عسكرياً، ولديه حلفاء أقوياء يدعمونه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، في ظل تدخل خارجي ضاغط عليه اقتصادياً وسياسياً فحسب؛ فمن المستبعد تقديمه تنازلات حقيقية في مسار اللجنة الدستورية الذي يُفترض أنه المدخل إلى بقية مسارات الحل السياسي.

ثانياً: فشل اللجنة الدستورية: السيناريو الراجح

نقصد بفشل اللجنة الدستورية: عدم التوافق بين نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة على تغييرات دستورية تؤدي إلى تغييرات جوهرية في النصوص الدستورية يمكن أن تمهّد لاحقاً لتقاسم فعليّ للسلطة في سوريا، على اعتبار أن مثل هذا الحل هو الذي يؤدي إلى حل سياسي قابل للحياة.

في هذا السيناريو لا يسعى نظام الأسد وحلفاؤه لإخراج دستور جديد، بقدر المماطلة وكسب المزيد من الوقت، ومن ثم القيام بمزيد من العمليات العسكرية التي تهدف إلى إعادة سيطرته على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، أو أكبر مساحة ممكنة منها.

كما سيسعى النظام خلال هذه الفترة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات التجميلية السطحية من خلال إعادة هيكلة بعض أقسام الجيش، واستبعاد بعض الشخصيات المتورطة والأسماء التي لم تعد صالحة، وتحميلها المسؤولية، والإتيان بأخرى مضمونة الولاء، مع المحافظة على بنية النظام الحالي.

في ضوء الوقائع الحالية لا تتوفر العوامل اللازمة التي يمكن في سياقها إطلاق عملية سياسية تفاوضية، فضلاً عن نجاحها لأسباب متعددة، منها[1]:

1- معادلة غير متوازنة:

"كلما تماثلت أوضاع أطراف الصراع كانت فرصة الانخراط في المفاوضات أكبر، وكذلك نجاحها، والعكس بالعكس"؛ هكذا عرّف بول د. ميلير حالة عدم التماثل التي كلما ازدادت ارتفعت فرص فشل الحل السياسي[2].

في الحالة السورية، وعلى الرغم من هامشية عدم تماثل أوضاع "أطراف الحل السياسي" [3]من حيث الاعتراف الدولي فإنَّ حجر الأساس في ذلك هو عدم توازن الوضع العسكري لكلا الطرفَين؛ فبعد أن كانت قوى الثورة والمعارضة تسيطر على ما يقارب 70% من أراضي سوريا

---

[1] لا يعني ترجيح فشل مسار اللجنة الدستورية ترجيح موقف القوى الرافضة للمشاركة بها بالضرورة؛ فثمة فصل بين المسار بحد ذاته وتقييمنا لمدى إمكانية نجاحه، والموقف من المشاركة.

[2] على سبيل المثال: نجد أن هذه القاعدة النسبية انطبقت إلى حد كبير على اتفاقية "أوسلو" الموقَّعة بين السلطة الفلسطينية و"الاحتلال الإسرائيلي"؛ فالاتفاقية الموقَّعة بين الطرفين في 1996 لم تنجح، وتملصت إسرائيل "الطرف الأقوى" من كل الالتزامات التي ارتضتها بموجب هذا الاتفاق. يقول الكاتب عمر جعارة: "إن اتفاق أوسلو وقّع بين طرفين؛ الأول (إسرائيل) هو القوي، والثاني الفلسطينيين وهو الطرف الأضعف"، ويضيف: إن "أي اتفاق بين طرف قوي وضعيف يصبح إملاءً وليس اتفاقاً، لذا نرى تنصُّل إسرائيل من بنود هذا الاتفاق، وعدم الالتزام إلا بما يخدم مصالحها الأمنية والاقتصادية".
في المقابل نُفذ اتفاق "دايتون للسلام" بعد الحرب في البوسنة بنسبة كبيرة بسبب تماثل أوضاع "أطراف النزاع"، خصوصاً بعد تدخُّل حلف الناتو عسكرياً ضد الصرب.
حول اتفاق أوسلو. وقد أشرنا إلى ذلك لدى استعراضنا التجربتين الفلسطينية والبوسنية في الفصل الثاني من هذا الإصدار. يراجع: ص58 وما بعدها.
للتوسع حول فكرة "المعادلة غير المتوازنة" يُنظر: بول د.ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية "ظل المستقبل والحرب الأهلية السورية"، مؤسسة راند، 2014، ص6.

[3] نسعّي نظام الأسد طرفاً في الحل السياسي تجاوزاً باعتبار "توصيف وجوده" أكثر من دلالة "رغبته بالحل السياسي"؛ لأنه كان ولا يزال مصرّاً على الحل العسكري، ولعل ذلك يظهر في تصريحات رأسه الدائمة التي تشير إلى أن الحل السياسي لا يشمل الإرهاب؛ أي: "قوى الثورة والمعارضة" بحسب نظرته.
يُنظر: الرئيس الأسد: حربنا ضد الإرهاب مستمرة وكما حررنا تدمر سنحرر كل شبر من سورية فلا خيار أمامنا سوى الانتصار، قنصلية الجمهورية العربية السورية-استنبول، 7-6-2016، شوهد في: 12-11-2021.
ويُنظر أيضاً: الأسد: لا يمكن إنهاء الحرب في سوريا عبر اللجنة الدستورية، روسيا اليوم RT، 14-11-2019، شوهد في: 12-11-2021،

وغالبية المعابر الحدودية وعلى جزء من العاصمة الاقتصادية لسوريا "حلب" وغالبية الريف المحيط بالعاصمة دمشق، وكانت المناطق تتساقط بيدها واحدة تلو الأخرى[1] ؛ فقد تحولت كفّة الميزان العسكري للنظام في بداية 2016.

صحيح أن النتائج العسكرية ليست المعيار الوحيد لحساب الخسارة والربح، لاسيما في "النزاعات الداخلية"، ولكنها أحد المعايير المهمة، والتي أثّرت بشكل واضح في مواقف الفواعل الداخلية "قوى الثورة والمعارضة، هتش، قسد، نظام الأسد"، وجعلت الأخير في موقف متقدم على غيره من الفواعل؛ حتى صار ينظر لنفسه نِظرة المنتصر الذي لا يحتاج للحل السياسي إلا بالقَدْر الذي يُثبت فيها انتصاره وتُعلن معه بقية الفواعل هزيمتها.

2- الجُمود الضارّ... ولكنْ بقوى الثورة والمعارضة فقط:

تُعرّف حالة "الجمود الضارّ" بأنها: الحالة التي لا يقدر أي من الطرفَين المتحاربَين فيها على الانتصار عسكرياً، ولكن يدفع تكاليف استمرار القتال، وتُعدّ هذه الحالة دافعاً للمفاوضات في حال استيعاب "طرفَي الصراع" عبثية الاستمرار بالحرب[2] .

تنطبق حالة الجمود الضارّ في الوقت الحالي على قوى الثورة والمعارضة؛ لأنها منذ التدخل العسكري الروسي المباشر في نهاية عام 2015 تدفع تكاليف الحرب من دون تحصيل نتائج،

[1] في الوقت الراهن لا تتجاوز نسبة الأراضي التي تقع تحت سيطرة قوى الثورة والمعارضة السورية 11% من مساحة الدولة السورية شمال غربي سوريا، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" (هتش) التي لا نعدّها أساساً ضمن قوى الثورة والمعارضة، بينما تسيطر قوات سوريا الديمقراطية "قسد" على ربع الأرض السورية في الشمال الشرقي من البلاد، وتقع بقية المناطق تحت سيطرة النظام المدعوم من روسيا والميليشيات الإيرانية.

يُنظر: علاء الدين السيد، بالصور: كيف تغيرت الخريطة على الأرض في سوريا منذ اندلاع الثورة؟، ساسة بوست، 12-2-2016، شوهد في: 12-11-2021؛ بعد سقوط ثاني أكبر مدن المعارضة.. هذه خريطة سوريا الأخيرة التي ترسمها روسيا الآن ؛ ساسة بوست، 10-1-2020، شوهد في: 12-11-2021؛ خريطة النفوذ العسكري في سورية 01-06-2020، مركز جسور للدراسات، 1-6-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[2] يُنظر: ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية، مرجع سابق، ص5.

بل على العكس تتعرض لخسائر عسكرية متتالية[1]، وينطبق الأمر ذاته على ميليشيات PYD التي "خسرت" عدة مناطق في السنوات السابقة[2]، على عكس نظام الأسد الذي يدفع تكاليف الحرب ويحقق نتائج بفضل الدعم الروسي الإيراني[3]، وبالتالي لم يصل إلى مرحلة الجمود الضارّ، وهذا ما تدركه روسيا تحديداً وما يدفعها إلى رفض إعلان وقف دائم لإطلاق النار كونه يعني فعلياً بداية هذه المرحلة[4]؛ لأنه سيؤدي إلى دفع تكاليف الحرب من دون القدرة على تحقيق مكاسب ميدانية.

[1] شنَّت قوات النظام مدعومة بروسيا حرباً شعواء على مناطق سيطرة المعارضة السورية في إدلب خلال العام 2019 وبداية العام 2020، وكان الهدف الرئيس من الحملة القضاء على الفصائل المعارضة، وقد اعتُبر هذا الهجوم جريمة حرب؛ بسبب استعمال النظام وحلفائه القنابل العنقودية والأسلحة الحارقة، إضافة إلى استعمال البراميل المتفجرة ضد المدارس والمستشفيات.
يُنظر: سوريا أحداث 2019، هيومن رايتس وتش، التقرير العالمي، 2019، شوهد في: 12-11-2021.
ويُنظر أيضاً: خريطة النفوذ العسكري في سورية، مركز جسور للدراسات، 2-9-2019، شوهد في: 12-11-2021.

[2] قامت تركيا - بمساعدة الجيش الوطني - بعدة عمليات عسكرية (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام) في شمال سوريا، أدت إلى تراجع سيطرة الميليشيات الانفصالية، وكان آخرها الاتفاق بخصوص منطقة عين عيسى، الذي قضى بصورة أو بأخرى بتراجع السيطرة الميدانية للميليشيات الانفصالية.
يُنظر: صلاح الدين كمال، أبرز عمليات تركيا داخل سوريا منذ 2016 وأهدافها، عربي 21، 12-10-2019، شوهد في: 12-11-2021؛ وروسيا تكشف عن اتفاق مع تركيا بشأن مدينة عين عيسى، أورينت نت، 28-12-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[3] تراجعت القوة العسكرية لدى النظام السوري بعد اندلاع الثورة السورية؛ إذ توالت الانشقاقات في صفوف قواته وفقدت الكثير من معداتها ومنشآتها العسكرية، إضافة إلى تدهور هيكل القيادة بسبب الانشقاقات العسكرية على المستوى الرفيع.
وقامت روسيا بدعم النظام السوري على الصعيدَين السياسي والعسكري، لكنّ دعمها العسكري كان أشدّ بأساً على المعارضة مقارنة بالسياسي؛ فقد تدخلت روسيا عسكرياً بشكل مباشر في أصعب الأوقات على النظام وحليفته إيران، لتمدَّه بالمعدات الثقيلة، إضافة إلى إرسالها قوات روسية تقوم بإعداد هيكل فعال لقيادة الجيش.
يُنظر: تراجع قوة الجيش السوري عالمياً.. بيانات توضح عتاده، عنب بلدي،27-6-2020، شوهد في: 12-11-2021.
وأنطون لافروف، كفاءة القوات المسلحة السورية: تحليل للمساعدة الروسية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 26-3-2020، شوهد في: 12-11-202.

[4] رفضت روسيا بداية عام 2020 الخضوع لوقف إطلاق النار في إدلب، وقد وصف لافروف وقف إطلاق النار وقتها بـ "الاستسلام للإرهابيين"، كما عرقلت مشروع وقف لإطلاق النار كانت قد طرحته فرنسا على مجلس الأمن في شهر شباط عام 2020.
يُنظر: روسيا تمنع مجلس الأمن من إقرار وقف إطلاق نار بإدلب وكالة الأناضول، 19-2-2020، شوهد في: 12-11-2021؛ لافروف يعتبر وقف إطلاق النار في ادلب "استسلاما للارهابيين"، الرؤية، 25-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.

في المقابل نجد سعياً تركيّاً -بوصفها أحد الأطراف التي تدعم قوى الثورة والمعارضة- إلى تثبيت خطوط التماسّ، وإعلان وقف إطلاق نار دائم يمهّد للدخول في العملية السياسية[1] ؛ لِمَا في ذلك من تأثير مباشر على فاعلية المسار السياسي.

يمكن القول: إن قوات النظام وحلفائه لم تصل بعدُ إلى مرحلة الجمود الضارّ، على عكس قوى الثورة والمعارضة و"قسد" التي تدفع حالياً تكلفة عسكرية دون تحقيق نتائج. وبالتالي لا يساعد الواقع الحالي لـ "أطراف الصراع" على الانخراط في أي حل سياسي، بما في ذلك مسار "اللجنة الدستورية"؛ فالنظام الذي رفض عندما كان في أضعف حالته في بداية 2014 الانخراط في مسار جنيف - المتوقف لأسباب متعددة منها تعنُّته - لا يُعقل أن يَقبل بالانخراط بجدّيّة في هذا المسار وهو ينظر إلى نفسه نِظرة المنتصر في الحرب[2]. وحتى الضغوط الاقتصادية والقانونية التي يتعرض لها نظام الأسد حالياً[3] لم يظهر تأثيرها على نواة نظامه باعتبارها لا تهدّد القوى الصلبة "الجيش والأمن" التي تشكل عمادها[4] ، مع أن تأثيرها الأكبر

[1] وقّعت روسيا وتركيا اتفاق إطلاق نار مؤقت في محافظة إدلب، وقد صرّح وزير الدفاع التركي خلوصي أكار أن بلاده ستبقى قوة رادعة ضد كل محاولات خرق إطلاق النار، وتبع ذلك تصريح لوزير الخارجية التركي تشاويش أوغلو حول سعي أنقرة لوقف إطلاق نار دائم في إدلب.

يُنظر: تركيا: ستظل قوة ردع ضد انتهاك وقف اطلاق النار بـ"إدلب"، وكالة الأناضول، 7-3-2020، شوهد في: 12-11-2021؛ تشاووش أوغلو: روسيا حذرت نظام بشار بصرامة لانتهاكه هدنة ادلب، وكالة الأناضول، 10-3-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[2] يُنظر: الأسد يعلن انتصار نظامه في حلب، القبس الدولي، 17-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[3] أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في 2020/6/17 قانون قيصر الذي يسمح للولايات المتحدة باستخدام السبل الدبلوماسية والاقتصادية القسرية من أجل إجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها الإجرامية على الشعب السوري، ودعم التحول إلى حكومة سورية جديدة تحترم حكم القانون وحقوق الإنسان والتعايش السلمي مع جيرانها. وقد تزامن هذا القانون مع خسارة العملة السورية قيمتها نتيجة فرض المصرف المركزي اللبناني قيوداً مشددة لتفادي انهيار المصارف المحلية.

يُنظر: جيرمي بورين، الحرب في سوريا: نظام الأسد يتعرض لضغوط نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية،بي بي سي عربية ، 15-6-2020، شوهد في:12-11-2021؛ وقانون قيصر: هل ينجح القانون الأمريكي في إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا عبر "تشجيع" الثورة عليه؟ عربي، 24-6-2020، شوهد في:12-11-2021،

[4] يُنظر: عبدالوهاب عاصي، لماذا لم يسقط النظام السوري؟ مركز جسور للدراسات، 21-5-2020، شوهد في: 12-11-2021.

قد يكون على حلفائه، خاصةً الروس؛ باعتبارهم حريصين على جني ثمار تدخُّلهم سياسياً واقتصادياً[1].

3- فقدان الطرف الثالث الضامن:

يعتمد نجاح المفاوضات بين أطراف الصراع على عوامل متعددة، من أهمها: وجود طرف ثالث ضامن للاتفاق، بالنظر الى احتمال عدم التزام الطرف المقابل بأي اتفاق سلام[2].

في الحالة السورية وقفت الأمم المتحدة عاجزة عن إيقاف مسلسل جرائم النظام السوري، كما وقفت مكتوفة الأيدي عن إلزامه بأي حل سياسي نتيجة الفيتو الروسي[3]؛ الأمر الذي أفقدها الأدوات اللازمة لإلزام "الأطراف" المضيّ بأي مسار سياسي، فضلاً عن تنفيذه؛ بمعنى آخر: افتقدت القدرة على أن تكون "الطرف الثالث الضامن"، والأمر ذاته انطبق على

---

[1] تقف العقوبات الاقتصادية والفيتو الأمريكي الحالي في تعويم نظام الأسد اقتصادياً حجر عثرة أمام الطموحات الروسية، وبالتالي قد يكون الوضع الحالي هو "جمود ضارّ" بالنسبة للروس، وهذا ما قد يعوّل عليه البعض في جدوى المسار السياسي الحالي على اعتبار أن نظام الأسد - بتفكيره الأمني والعسكري الصفري - لا يرى أية خسارة اقتصادية أو سياسية مهما بلغت "جموداً ضارّاً".

[2] كما حصل في اتفاق "دايتون" للسلام الذي كان برعاية أساسية من الطرف الأمريكي؛ حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ خطة هجومية ضد القوات الصربية والكرواتية في سبيل وقف الصراع بين الصرب والكروات من جهة، والبوسنيين من جهة أخرى، وتحقيق شروط السلام الأساسية؛ حتى أدّى هذا التدخل إلى توقيع اتفاق دايتون للسلام عام 1995، حيث لعبت الولايات المتحدة دور الطرف الضامن للاتفاق بعد غياب الدور الفاعل للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد كان للأهمية الاستراتيجية للبوسنة والهرسك أثرٌ كبيرٌ في قرار الولايات المتحدة إيقاف اعتداء الصرب على جمهورية البوسنة والهرسك. وسعى ريتشارد هولبروك - كبير المفاوضين الأمريكيين- إلى الدفع بالعملية السياسية إلى الإمام، واستطاع إقناع الأطراف المتصارعة بالوصول لحلّ يمكن قبوله محليًا ودوليًا ويوقف الانتهاكات الإنسانية، وعلى الرغم من وجود الأمم المتحدة أثناء التحضير لمؤتمر دايتون؛ إلا أنه لم يكن لها أي تأثير يذكر في صياغة الاتفاق. وكنا قد أشرنا إلى هذه النقطة عرضاً في بداية الفصل الثاني من هذا الإصدار أثناء استعراضنا للتجربة البوسنية.

وللتوسع يُنظر: فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام (1/4)، مرجع سابق؛ فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام: ماذا تحقق؟ وما المُنتظر؟(2/4) مركز الجزيرة للدراسات، 10-12-2015، شوهد في: 12-11-2021.

وللتوسع في فكرة "وجود الطرف الثالث" ودورها يُنظر: ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية، مرجع سابق، ص10.

[3] استخدمت روسيا حق النقض الفيتو 16 مرة لعرقلة صدور قرارات ضد نظام الأسد أو لصالح قوى الثورة والمعارضة، كان آخرها في منتصف عام 2020، لمنع تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر الحدود.

يُنظر: فيتو روسي صيني ضد تجديد تقديم المساعدات الإنسانية بسورية، ميدل إيست نيوز بالعربي، 8-7-2020، شوهد في: 12-11-2021.

بعض الدول الفاعلة الأخرى، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تمتلك في سوريا الأدوات -وربما الإرادة أصلاً- لاتخاذ هذا الدور.

وفي الوقت الحالي أصبح لكل طرف من "أطراف النزاع" ضامنٌ خاص به؛ فتُعدّ روسيا الطرف الضامن لنظام الأسد من خلال مسار أستانة وسوتشي، لأن المصلحة الروسية تقتضي وجود نظام سياسي في دمشق يحفظ المكتسبات التي حققتها روسيا في سوريا [1]، وحتى الآن يبدو ذلك مرتبطاً ببقاء الأسد وإجراء تغييرات شكلية على نظامه لا تؤثر سلباً في المصالح الروسية [2]. وعلى الطرف الآخر تأخذ تركيا الدور نفسه بالنسبة لغالبية قوى الثورة والمعارضة السورية[3]؛ حيث تسعى أنقرة لتحقيق الاستقرار السياسي في الجارة الجنوبية عبر انتقال

---

[1] وقّعت روسيا مع النظام عدة اتفاقيات استراتيجية في مجالات مختلفة، من أهمها: التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية في البحر المتوسط، واستخراج الفوسفات من مناجم الشرقية في تدمر، كما وقّعت شركة ستروي ترانس غاز (CTG) الروسية الخاصة مع حكومة النظام اتفاقية لاستئجار مرفأ طرطوس لمدة 49 عاماً مقبلة.

يُنظر على سبيل المثال: محمود عثمان، الأسد يرهن اقتصاد سوريا لروسيا ثمنا لبقائه (تحليل)، الأناضول، 16-9-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[2] دأبت روسا منذ اندلاع الثورة السورية على عرقلة أية جهود أممية سياسية لوقف شلال الدم في سوريا عبر استخدامها حق النقض الفيتو، ولمّا كان النظام يتداعى داخلياً إثر ضربات المعارضة المسلحة بادرت بادئ الأمر بدعم النظام لوجستياً وترميم منظومة أسلحته، حتى أتى التدخل الروسي المباشر في أيلول عام 2015، استخدمت روسيا فيه قوات الشرطة العسكرية مدعومة بالسلاح الجوي الروسي والصواريخ الباليستية، وقد شكلت بعض الوحدات العسكرية التابعة لها أبرزها الفيلق الخامس.

يُنظر: أليكسي حليبنيكوف، روسيا والإصلاح العسكري السوري: التحديات والفرص، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 26-3-2020، شوهد في12-11-2021؛ خالد المطلق، القواعد العسكرية الروسية في سوريا والأسلحة التي جربتها على السوريين، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 14-7-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[3] في السنوات الأولى للثورة السورية حظيت قوى المعارضة بدعم عربي ودولي على المستويين المادي والإستراتيجي الدبلوماسي؛ حيث شكلت المملكة العربية السعودية وقطر إضافة إلى تركيا والولايات المتحدة الداعمين الأساسيين للمعارضة السورية، بينما اعتمد النظام على كل من روسيا والصين وإيران لدعمه دولياً، بينما حظي بدعم عربي دبلوماسي من قبل كل من الجزائر ولبنان والعراق، إضافة إلى عدد من الميليشيات العربية والأجنبية.

لكن عدداً من الدول تراجعت عن دعم المعارضة السورية فخسرت قوى المعارضة جزءاً كبيراً من الدعم الخارجي الذي تلقته، وأعلن نصر الحريري رئيس هيئة التفاوض السورية الأسبق أن المملكة العربية السعودية أوقفت الدعم عن المعارضة السورية، وانحصر دعم المعارضة السورية في الجانب التركي.

يُنظر: توماس بييريه، الدول الراعية والثورة المسلحة السورية: حدود النفوذ الأجنبي، ترجمة: يسرى مرعي، معهد العالم للدراسات، 20-5-2017، شوهد في: 12-11-2021؛ الفيتو الروسي ومعاناة السوريين.. أبرز المحطات، الحرة، 11-4-2018، شوهد في: 12-11-2021؛ نصر الحريري: السعودية ودول عربية أخرى توقفت عن دعم المعارضة السورية عسكريا ، روسيا اليوم، 23-4-2018، شوهد في: 12-11-2021.

سياسي، وبالتالي تحافظ على وحدة الأراضي السورية، وتتخلص من مخاوف المشاريع الانفصالية[1]. وإلى جانب ضامِني نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية -وجودها العسكري في شمال شرق سوريا- هي أقرب لأن تكون ضامناً لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" التي تراها شريكها في محاربة داعش[2].

في ظل هذا الواقع، ومع تعارُض مصالح الدول التي تأخذ دور الضامن "روسيا وتركيا"[3] إلى جانب الولايات المتحدة؛ فإننا نفتقد لعامل إضافي يمكن أن يدفع قدماً مسار اللجنة الدستورية، وهو فقدان الطرف الضامن المؤثِّر الذي يمكن أن يدفع الطرفَين إلى توافقات ولو مرحلية. أكثر من ذلك حتى وإنْ تم التوافق بين هذه الدول على المضيّ في اللجنة الدستورية وإنجاح أعمالها فليس من المتوقع أن يكون لذلك آثار مباشرة ومؤثرة في تحقيق أحد أهم أهداف المسار السياسي، وهو "الانتقال السياسي"، كما سيأتي معنا[4].

4- التدخل الخارجي: عامل إضافي لمصلحة نظام الأسد

يُسهم التدخل الخارجي بإنهاء الصراع أو إطالته، فعلى سبيل المثال: كان للتدخل الخارجي في الحالة البوسنية أثرٌ إيجابي في إنهاء الصراع كما أوضحنا ذلك سابقاً[5]، بينما كان له في الحالة الليبية أثر سلبيٌّ في إطالة عُمر الصراع[6].

---

[1] قامت أنقرة بعدة عمليات عسكرية على الأراضي السورية منذ عام 2016 تهدف لبناء منطقة آمنة خشية تهديدات بعض المنظمات المصنفة تركياً كمنظمات إرهابية، أبرزها: داعش، وقوات سوريا الديمقراطية(قسد)، وحزب العمال الكردستاني (PKK)، وقوات حماية الشعب الكردي (YPG).

يُنظر: صلاح الدين كامل، أبرز عمليات تركيا العسكرية داخل سوريا منذ 2016 وأهدافها، مرجع سابق.

[2] عمار الحلبي، التحالف بقيادة واشنطن يؤكد مواصلة دعم "قسد" في سورية، ملتقى العروبيين، 25-11-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[3] يُنظر: زاهر البيك، تركيا وروسيا وإيران.. هل حلت ساعة تضارب المصالح؟ الجزيرة، 3-2-2020، شوهد في:12-11-2021.؛ ثلاثة أحداث تؤكد تضارب المصالح الروسية-التركية في سوريا، عنب بلدي، 2-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.

[4] سيأتي الكلام على هذا في فقرة "الوسيلة المناسبة: الدستور مدخل للانتقال السياسي، ص 201.

[5] يراجع: ص 58 وما بعدها من هذا الإصدار.

للتوسع ينظر: : دايتون.. اتفاق انهى الحرب وقسم البوسنة، الجزيرة، 19-3-2016، شوهد في: 12-11-2021.

[6] يُنظر: 9أعوام على الثورة الليبية: لعنة السلاح والتدخلات الخارجية، العربي الجديد، 17-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.

يمثّل اختلال ميزان القوة العسكرية عاملاً إضافياً لفشل أي مسار سياسي، بما في ذلك مسار اللجنة الدستورية؛ إذ يشير تحليل التجارب المقارنة إلى أن وجود هذا التوازن يسهم إلى حد كبير في نجاح المسار السياسي، وهذا التوازن يتحقق إما عن طريق تحجيم الدعم العسكري المقدم للنظام، وإما عبر زيادة الدعم المقدَّم لقوى الثورة والمعارضة من خلال الزيادة الكمية والنوعية أو زيادة الانخراط العسكري لبعض الدول المحسوبة عليها، وبالتالي خلق حالة من توازن القوى بين الطرفين.

5- بيع وَهْم المستقبل بوعود الحاضر:

في أواخر شهر ديسمبر من العام 2015 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2254 الذي نصَّ على ضرورة التزام جميع الأطراف السورية بالقانون الدولي الإنساني وبقانون حقوق الإنسان، كما أشار القرار إلى ضرورة العمل على وقف إطلاق النار، إضافة إلى مطالبته بعودة اللاجئين والمهجَّرين إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة[1].

مع بدء المفاوضات بين هيئة المفاوضات العليا السابقة مع الأمم المتحدة ركزت "الهيئة" على أن البنود الإنسانية الواردة في قرار مجلس الأمن المذكور آنفاً هي بنود فوق تفاوضية، ويجب أن تكون مقدمة في الحل السياسي من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف. ومع الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية وبدء المحادثات بين الطرفين[2] لم تعد البنود المنصوص عليها في القرار 2254 على قائمة الأولويات في هذه المباحثات؛ فقد انتقل كلّ من الطرفين إلى الحديث

[1] جاءت المواد الإنسانية في البنود /12-13-14/ وتحدثت عن فكّ الحصار ودخول المساعدات الإنسانية، ووقف إطلاق النار، والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين. يُنظر: القرار 2254، مجلس الأمن الدولي.

[2] رفض نظام الأسد ومن ورائه روسيا الاستناد إلى ما جاء في قرار مجلس الأمن كون ما جاء فيها بنوداً فوق تفاوضية، وأكدوا أن التفاوض يجب أن يكون دون شروط مسبقة ودون جدول زمني، وهذا ما حدث؛ فقد تحول التفاوض عما كانت تطالب به هيئة المفاوضات العليا إلى التفاوض حول بند واحد فقط هو اللجنة الدستورية بعد تجاوز هذه البنود الإنسانية، ومن بعدها هيئة الحكم الانتقالية.

وفي 23 سبتمبر 2019 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تشكيل اللجنة الدستورية، حيث ضمّت اللجنة 150 عضواً مقسمين بين قوى الثورة والمعارضة ونظام الأسد والمجتمع المدني بالتساوي، وقد جرت المباحثات الأولى للجنة في جنيف 30-11-2019. يُنظر: مسار اللجنة الدستورية السورية، مركز جسور للدراسات، 5-12-2019 شوهد في: 12-11-2021.

عن القضايا المستقبلية بعيدة الأمد المتمثلة في الدستور[1]، بينما بقيت قضية "هيئة الحكم الانتقالية" كاملة الصلاحيات -بمركزيتها وجوهريتها- و"البنود الإنسانية" عالقة، ولم يتم التطرق إليها مع أهميتها الكبرى استراتيجياً من جهة، وانعكاسها المباشر من جهة أخرى على وضع السوريين، خصوصاً منهم النازحين واللاجئين[2].

يمكن القول: إن القضايا التي تم تجاوزها "وقف إطلاق النار، والعودة الآمنة والطوعية، والبيئة الآمنة والمحايدة" كانت ستمثّل البرهان الوحيد على سير الأطراف السورية في طريق الحل السياسي، والاستحقاقات الفورية التي تؤكد على عدم العبث بتكامل القضايا في الحل السياسي المفترض؛ إلا أنه تم القفز عليها والتوجه نحو اللجنة الدستورية التي انحصر النقاش فيها حالياً على نصوص قانونية -بغضّ النظر عن أهميتها وانعكاسها على مستقبل السوريين وحاضرهم- سيتطلب التأكد من احترامها إلى عدة سنوات؛ وذلك في حال تم التوافق عليها وكانت منسجمة مع مصالح السوريين في دولة مؤسسات وقانون تحترم حقوق الأفراد...إلخ، ولا ندري إن كان نظام الأسد سيلتزم لاحقاً بها أم لا [3]؛ مع التنبيه إلى أن التجارب السابقة مع هذا "النظام" تؤكّد أنه يتقن لعبة الوقت والالتفاف على النصوص.

---

[1] قام نظام الأسد بعرقلة أي محادثات كان من المزمع أن تجرى في اللجنة الدستورية حتى محادثات الدستور، بحجة الاتفاق على الركائز الوطنية؛ في محاولةٍ منه لكسب الوقت وتضييع الجهود.

يُنظر: إبراهيم العلبي، اللجنة الدستورية السورية.. بين ألاعيب النظام ومنطق دولي يتجنب "حل الأزمة"، TRT عربي، 12-12-2020، شوهد في: 29-6-2022.

[2] يُستبعد الوصول لاتفاق كهذا؛ وذلك لأنه في حال توصل الطرفين إلى حل فإن ذلك يعني التوافق بين وفود اللجنة الدستورية على كتابة دستور قابل للتنفيذ يحدّ من صلاحيات نظام الأسد، ويوجد توازناً بين السلطات، ويضع شروطاً في القانون الانتخابي تستبعد المتورطين في جرائم حرب من المشاركة أو الترشح.

يُنظر: مآلات اللجنة الدستورية: هل يكون كمون الفشل دافعاً للمبادرة السياسية؟، ورقة تحليلية، مركز الحوار السوري، 9-9-2020، ص19-20.

[3] في ظل افتقاد البيئة المناسبة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي السوري سيكون أي دستور جديد لسوريا -وإن كان مُصاغاً وفق أفضل المعايير التقنية العالمية- مجرد وثيقة دستورية شكلية جديدة تُضاف إلى عشرات الوثائق التي سبقتها، والتي لا يقيم لها الشعب السوري أي اعتبار، وتمثل بالنسبة لنظام الأسد مجرد ديكور.

يُنظر: هل تحتاج سوريا عقداً اجتماعياً أم دستوراً؟ أولوية الاجتماع السياسي قبل "دستوره" ، مقال تحليلي، مركز الحوار السوري، 8-10-2020، شوهد في: 12-11-2021، ص8.

6- الوسيلة المناسبة: الدستور مدخل للانتقال السياسي!!

يُعد وجود وسيلة مناسبة تتفق عليها جميع الأطراف وتحقق رضاهم جميعاً عاملاً أساسياً في إيجاد الحل للخلافات السياسية[1]؛ فإذا كان الهدف المعلَن من الحل السياسي لـ "الأزمة السورية" الذي يمكن أن يحقق الاستقرار فيها هو: "تحقيق انتقال سياسي" من دولة الاستبداد إلى دولة الحقوق والحريات والعدالة والمساواة فقد طُرحت خيارات متعددة بحثياً وسياسياً، من أهمها: حكومة الوحدة الوطنية بوجود نظام الأسد، واللجنة الدستورية والانتخابات في ظل نظام الأسد، والمجلس العسكري المشترك[2]، وهيئة الحكم الانتقالية؛ كل هذه خيارات ووسائل طُرحت للحل السياسي دون النظر في مدى منطقيّتها ومناسبتها لتحقيق الهدف المعلن.

والسؤال هنا: ما هي الوسيلة الأنسب التي طُرحت لتحقيق الانتقال السياسي، وتتوافق مع قرارات الأمم المتحدة التي حظيت بموافقة نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة؟

تقف "الأزمة السورية" أمام مفترق يحتّم عليها الدخول ضمن أحد الخيارات الأربعة للوصول إلى حلّ سياسي يُنهي "الحرب" ويُعيد بناء الدولة. وفي ضوء ما طُرح حتى الآن، وبقصد تحقيق الهدف الأساسي وهو "الانتقال السياسي" فإن تشكيل حكومة وحدة وطنية يعني إعادة تأهيل نظام الأسد وتجميل صورته أمام العالم أكثر من كونها عملية انتقال سياسي.

في المقابل تُعد فكرة "المجلس العسكري المشترك" جزءًا من هيئة الحكم الانتقالية؛ إلا أنها تقتصر على الجانب الأمني والعسكري، ولا تقدم تصوراً كاملاً لعملية الانتقال السياسي؛ وبذلك تبقى وسيلة "هيئة الحكم الانتقالية" كاملة الصلاحيات هي الوسيلة الأنسب والأكثر

---

[1] يُنظر: مآلات اللجنة الدستورية، مرجع سابق.

[2] تم الحديث عن هذا السيناريو بعد تسريب من صحيفة الشرق الأوسط عن قيام بعض المنصات المحسوبة على المعارضة السورية بتقديم عرض لموسكو من أجل تشكيل "مجلس عسكري" مشترك بين جيش نظام الأسد وفصائل مسلحة ومنشقين بخيارات عدة، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254.

للتوسع في ذلك يُنظر: تيم الحاج، مجلس عسكري انتقالي مخرجا للأزمة السورية؟، "صدى" تحاليل من الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي، 14-4-2021، شوهد في: 19-4-2022.

فاعلية في تحقيق هذا الهدف، باعتبارها تفتح الباب أمام إحداث تغيير في مؤسسات الدولة السورية وبُناها التي اختطفها نظام الأسد[1].

في حين أن وسيلة اللجنة الدستورية -وفي ضوء واقع النظام الذي هو بالأساس خارج إطار القانون- تُعدّ وسيلة غير مناسبة لذلك؛ لأن هذه اللجنة تركّز على النصوص وتؤجّل النقاش في المؤسسات والأشخاص الذين يفترض استبدالهم، وهذا ما يجعل منها وسيلة لتجميل النصوص وتحسينها والإبقاء على الأشخاص والمؤسسات التي أجرمت بحق السوريين، متمثلة بعائلة الأسد والدائرة الضيقة الأمنية والعسكرية المحيطة بها.

[1] يُنظر: عدنان أحمد، 3عقبات أمام اللجنة الدستورية السورية، العربي الجديد، 25-9-2019؛ شوهد في12-11-2021..

تعقيب ختامي

أن العوامل الموضوعية الداخلية منها والخارجية المحيطة بمسار الحل السياسي لا تساعد إطلاقاً على نجاحه؛ مما يرجح استمرار الحال على ما هو عليه. هذا الأمر لا يتعلق باللجنة الدستورية فحسب؛ وإنما بأيّ مسار آخر يمكن المضيّ به ما دامت الظروف على ما هي عليه من "عدم التوازن، وعدم جود الطرف الثالث الضامن، والتدخل الخارجي. إلا أن مسار اللجنة الدستورية يضيف إلى العوامل السابقة عاملاً إضافياً متعلقاً بطبيعة اللجنة نفسها من جهة أنها لا تمثل وسيلة مناسبة لتحقيق الانتقال السياسي، وأنها تجعل ثمار المستقبل المتوهَّمة مقدَّمة على منجزات الحاضر.

إذا أخذنا بعين النظر - إلى جانب العوامل الموضوعية التي تحدثنا عنها- العواملَ الذاتية المتعلقة بتشتت رؤى قوى الثورة والمعارضة، وضعف بناها وهياكلها وهشاشة توافقاتها، مع العوامل الذاتية المتعلقة بنظام الأسد في نظرته للحل السياسي من جهة اعتبارها مجرد وسيلة لإضاعة الوقت ريثما يتسنى له ولحلفائه حسم الملف عسكرياً؛ سيتضح لنا المصير القاتم الذي ينتظر اللجنة الدستورية ومخرجاتها.

كل النتائج المذكورة أعلاه إنما ترتبط بالظروف السياسية والمواقف الدولية الحالية، التي هيمنت على الملف السوري منذ ما يقارب خمس سنوات؛ وبالتالي فإن تغيُّر هذه الظروف والمواقف -إن حدث- سيؤثّر مباشرة في مسار القضية السورية برمّتها، ومن ضمنها اللجنة الدستورية.

الفصل الخامس

سبل التعامل مع مسار الحل السياسي: ترتيب البيت الداخلي أولاً

في ضوء ترجيح سيناريو فشل اللجنة الدستورية في تحقيق تطلعات قوى الثورة والمعارضة في حدّها الأدنى -كما تبيّن معنا في الفصل السابق- يتبادر إلى الذهن السؤال حول ما يتوجب على قوى الثورة والمعارضة عمله: هل تبقى حبيسة اللجنة الدستورية ومخرجاتها التي قد تأتي ولكن لا تُنفذ أو لا تأتي؟ أم لابد من التفكير بكيفية ترتيب أوراقها وبيتها الداخلي بما يساعد على إعادة تفعيل المسار السياسي وصولاً إلى انتقال سياسي في حال تغيرت الظروف السياسية والعسكرية الحالية[1]؟

أمام قوى الثورة والمعارضة ثلاثة سيناريوهات للتعاطي مع الوضع الحالي: إما المراوحة في المكان والمحافظة على وضعها بصفة "متفاعل" مع ما يُطرح من حلول ومبادرات، وإما السعي لتطوير نفسها واكتساب الشرعية الشعبية بما يقوّي موقفها داخلياً وخارجيا، وإما الغرق في مشاكلها الداخلية ومناكفات شخصياتها بما يعني تراجعها.

إذا استبعدنا الخيار الأخير نجد أنه أمام هذه القوى فرصة صعبة، ولكن ليست مستحيلة لتحقيق أفضل السيناريوهات التي تصبّ في المصلحة العامة، من خلال الخيار الثاني المتمثل في أخذ زمام المبادرة عبر إعادة تنظيم نفسها هيكلياً وموضوعياً، ومن خلال الخيار الأول بصفة متفاعل مع الحلول الحالية؛ ولكن بما يحقق وإن جزءاً يسيراً من مصالح الشعب السوري.

يمكن تحقيق التصورَين السابقَين أعلاه عبر ثلاثة مسارات:

الأول: يُعد بمثابة شرط تهيئة لازم ولكنه غير كافٍ، يتمثل في تعزيز الثقة بين السوريين، سواءٌ على مستوى المجتمع أو على مستوى العلاقة بين المجتمع وبين القوى المختلفة، أو حتى على مستوى العلاقة بين القوى، والثاني: يركز على قوى الثورة والمعارضة ذاتها، من خلال تهيئتها

[1] قد تتغير الظروف للأسوأ أو للأفضل، وفي كلا الحالين يُفترض على قوى الثورة والمعارضة وضع رؤية استراتيجية لتحسين أدائها وتقوية صفوفها وإدارة خلافاتها بطريقة تضمن عدم اختراقها وتمييع مواقفها بالقبول بأي حل خارجي قد يُفرض عليها ولا يحقق مطالب الشعب السوري العادلة في الحرية والكرامة والخروج من ربقة الاستبداد والفساد.

للظروف والبيئة المحيطة بالحل السياسي هيكلياً وموضوعياً[1]. والثالث: يعمل على تحسين الظروف الحالية المحيطة باللجنة الدستورية من خلال السعي للتعاطي معها بما يساعد على توظيف هذا المسار قدر المستطاع لتحقيق وإن جزء من مصالح الشعب السوري.

قد يرى البعض أن إدراج موضوع الثقة المجتمعية مساراً أولاً لتحقيق التصورَين أعلاه بعيدٌ كل البعد عن قضية المسار السياسي في سوريا، ولكن نعتقد أن المشاكل الكثيرة والمتعددة التي يعاني منها السوريون مجتمعياً وعلى مستوى السلطة هي من التعقيد والترابط إلى درجة أنه لا يمكن معالجتها بأدوات سياسية جزئية فقط؛ بمعنى أن موضوعاً كالثقة المجتمعية يمثل رؤية استراتيجية يمكن أن تسهم على المدى المتوسط والقريب في معالجة الاختلالات الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى إفراز الواقع الذي نعيشه، وبالتالي تجاوز حالة المراوحة بالمكان سياسياً؛ وهذا سيكون له أثره في ليس تنشيط المسار السياسي فقط، وإنما تغيير الواقع السياسي والاجتماعي برمّته نحو الأفضل[2].

[1] نقصد بالجانب الهيكلي: المشاريع السياسية التي كان الهدف منها تشكيل جسم أو هيئة تمثل قوى الثورة والمعارضة، كالمشاريع التي انبثق عنها المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة المفاوضات العليا. في حين نقصد بالجانب الموضوعي: المشاريع السياسية التي كان الهدف منها التوافق على رؤى سياسية موضوعية مع احتفاظ القوى والتيارات والأحزاب بهياكلها وتنظيماتها، مثل وثائق القاهرة الأولى والثانية والاتفاق الذي عُقد بين الائتلاف الوطني والمجلس الوطني الكردي.

[2] أصدر مركز الحوار السوري سلسلة خاصة مؤلفة من ثلاث أوراق حول موضوع الثقة بين قوى الثورة والمعارضة والحاضنة الشعبية، وهي كما يلي:

1) د. أحمد قربي ومحمد دباس، الثقة السياسية أم الحاضنة الشعبية: محاولة لتفسير تراجع حاضنة الثورة ، 24-11-2020.

2) د. أحمد قربي ومحمد دباس، عوامل تعزيز ثقة الحاضنة الشعبية بالكيانات المسلحة: دراسة حالة حركتي حماس وطالبان، 21-5-2021،

3) د. أحمد قربي وآخرون، سبل استعادة الثقة بين الحاضنة الشعبية وقوى الثورة والمعارضة"، 15-6-2022.

المبحث الأول: تعزيز الثقة بين السوريين

ثمة اتفاق بين شريحة من الكتّاب السوريين على أن الانخراط في أي حل يتطلب وجود الثقة بين السوريين[1]، وأن هذه الخطوة ضرورية للنجاح في أي حل يمكن أن يُخرج السوريين من الحالة التي أوصلهم نظام الأسد إليها.

تشير الدراسات الاجتماعية عادة إلى جوانب متعددة لمفهوم الثقة، وهي: الثقة الاجتماعية، والثقة السياسية، والثقة بالعالم الخارجي. تُعد الثقة الاجتماعية أبرزها وأهمها لارتباطها بالأفراد والمؤسسات، ويُقصد بها: "توقّع متفائل واطمئنان نحو كفاءة وإخلاص الآخرين أفراداً ومؤسسات، وينشأ هذا التوقع وفقاً للخبرات المتراكمة خلال العلاقات الاجتماعية، وتعطي التزامات اجتماعية متبادلة؛ مما يضفي على الحياة الاجتماعية طابع التعاون والتضامن وتصبح أكثر تماسكاً". في حين يأتي مفهوم الثقة السياسية بالدرجة الثانية، ويشير إلى "توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مجموعة المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين"[2].

تتأثر الثقة الاجتماعية والسياسية بعدة عوامل مشتركة، منها: الثقافة والعُرف والدين والقانون والمؤسسات والتاريخ والجغرافية[3]؛ إلا أنه في السياق السوري الحالي لا يمكن

---

[1] د. برهان غليون، الضياع السوري، العربي الجديد، 26-8-2019، شوهد في: 12-11-2021. وحازم نهار، الأسئلة الضرورية سورياً، السورية نت، 21-6-2021، شوهد في: 12-11-2021.

[2] للتوسع في ذلك والاطلاع على التعاريف الأكاديمية لمفهوم الثقة يُنظر: إيهاب أحمد محمد اسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها، جامعة عين شمس، حوليات آداب عين شمس، المجلد /45/، عدد يناير-مارس، 2017، ص84؛ فارس كمال نظمي، تدهور الثقة الاجتماعية في العراق بتأثير العقوبات الاقتصادية "دراسة مسحية نفسية"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر "العراق تحت الحصار: التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، 23-25 أيلول، عمان- الأردن، ص9 وما بعدها.

وباللغة الانكليزية يُنظر:

O. Yul Kwon, Social Trust and Economic Development "The Case of South Korea", 2019. Edward Elgar, p.21.

[3] ثمّة الكثير من المحددات التي يمكن استعراضها، سواء الشخصية أو الاجتماعية، ولكن اكتفينا بأبرزها، مما نعتقد أنه من المهم مناقشتها.

=

الاستناد على جميع هذه العوامل لتعزيز الثقة الاجتماعية بين السوريين، ولذا نستعرض بداية أبرز العوامل التي يمكن أن تسهم إيجاباً في تعزيز الثقة، ثم نبين العلاقة بين مفهوم الثقة والحلول المطروحة للقضية السورية.

أولاً: عوامل تعزيز الثقة بين السوريين:

تتأثر الثقة الاجتماعية بالتربية والأخلاق، لاسيما في مرحلة الطفولة[1]؛ وهذا يحمّل السوريين المقيمين في المناطق المحررة وفي بلاد اللجوء -أفراداً ومؤسسات وجماعات- عبء تكريس ثقافة الثقة بغيرهم من السوريين، بما فيهم أولئك المقيمون في مناطق سيطرة نظام الأسد ممن لم يرتكبوا جرائم بحق السوريين، ومن باب أولى تجاه المقيمين في المناطق المحررة وبلاد اللجوء ومناطق النزوح، والابتعاد عن خطاب التخوين والعمالة في حياتهم ومعاشهم؛ حتى ينشأ هذا الجيل حاملاً ثقافة الثقة، ويكون عماد المجتمع السوري المستقبلي في نشرها وتكريسها[2].

ومن محددات الثقة الاجتماعية التي لم نستعرضها على سبيل المثال: العامل الجغرافي؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى أن سهولة التنقل بين المدن يسهم في زيادة الثقة، وكذلك عامل المشاركة الطوعية في منظمات المجتمع المدني، الذي يعزز الثقة الاجتماعية بحسب البعض؛ لما له من دور في تحفيز التواصل الاجتماعي بين الأفراد.

وللاطلاع على العامل الجغرافي في الثقة الاجتماعية يُنظر:

O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 26.

وللاطلاع على عامل المشاركة الطوعية ودوره في الثقة الاجتماعية يُنظر:

Kim Mannemar Sønderskov. Peter Thisted Dinesen, 2016. Trusting the State, Trusting Each Other? The Effect of Institutional Trust on Social Trust, Political Behavior, Springer, Vol 38, p. 180.

غير أننا رأينا أن هذين العاملين بحاجة للتحقق أكثر في الحالة السورية؛ فعامل التنقل تأثيره غير واضح بشكل مباشر، كما أن عامل المشاركة الطوعية يبدو أقرب للتطبيق في الظروف المستقرة منه إلى الظروف الاستثنائية كالحالة السورية.

[1] Eric M. Uslaner, 2008. The foundations of trust: macro and micro, Cambridge, Journal of Economics, Vol 32, p.291.

[2] في ظل عدم وجود دراسات اجتماعية تصف التربية والثقافة التي تنشرها الأسر السورية في مختلف مناطق السيطرة تجاه مفهوم الثقة يكاد يكون من المستحيل تقدير تأثير هذا العامل على الثقة بمختلف أبعادها.

كذلك بالنسبة إلى عاملَي الدين والعرق[1] فلهما خصوصيتهما في الحالة السورية؛ إذ يمكن الاعتماد عليهما في تعزيز الثقة الاجتماعية داخل المكون الواحد بصورة أساسية، لأنه على سبيل المثال: في حالة العامل الديني ثمّة مؤسسات ومرجعيات دينية لها حضورها يمكن أن تقدم خطابها للفئات المتأثرة بها لتعزيز الثقة بين أفراد المكون ذاته، وفي الوقت عينه لتخفيف احتقانات هذا المكون تجاه المكونات الأخرى، ولكنْ من الصعوبة بمكان تخيُّل إمكان أن لهذه المرجعيات دوراً عابراً للمكونات السورية، لاسيما وأن ثمّة شروخاً عميقةً جعلت كل مكون مع المرجعيات الفاعلة فيه منغلقاً على ذاته، وغير قادر على التأثير في غيره من المكونات[2].

على صعيد أنظمة القانون والمؤسسات[3] أسهمت مؤسسات نظام الأسد التي اشتهرت بجرائمها وفسادها في إفقاد المواطن السوري أية ثقة بها؛ فإنه على الجهة المقابلة -سواء في المناطق المحررة أو في مناطق سيطرة "قسد"- لم تستطع بعدُ المؤسسات الموجودة كالمجالس

[1] O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 26. Alberto Alesina, Eliana La Ferrara, 2002. Who trusts others? Journal of Public Policy, Vol 85, 2, p. 207.

[2] يشكّل المجلس الإسلامي السوري على سبيل المثال حالة نموذجية لما نذهب إليه؛ ففي ظل حضور المجلس وتأثيره على الأقل داخل فئات الشعب الموجودة في المناطق المحررة وبعض بلاد اللجوء، وعدم قدرته على التأثير في مكونات دينية وعرقية، خصوصاً الموجودة في مناطق سيطرة نظام الأسد -كل ذلك افتراض بحاجة لتحقق- يمكن له على الأقل في الوقت الحالي السعي للعب دور في تعزيز الثقة الاجتماعية داخل الشرائح المتأثرة بخطابه.

[3] ثمّة مَن يرى أن هنالك رابطاً بين ثقة الأفراد بمؤسسات الدولة والثقة الاجتماعية؛ فعدم المساواة بين الأفراد والظلم وغياب مبدأ سيادة القانون يسهم في انخفاض مستوى الثقة، وهذا المحدد يسهم بصورة فاعلة في ارتفاع مستويات الثقة الاجتماعية في الدول الديمقراطية، وعلى العكس في الدول المتسلطة؛ نظراً لتمتع المواطنين في الأولى بحرية التنظيم والمشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية وبحماية الحقوق والحريات العامة. كذلك إذا كان الفساد منتشرًا بشكل كبير في المجتمع فإنه يؤدي إلى اختلال وظيفي في المجتمع يجعل من عدم الثقة قاعدة اجتماعية يصعب تغييرها، مما يترك آثارًا ضارّة طويلة الأمد على المجتمع، وكذلك على الثقة في المؤسسات

للتوسع. يُنظر:

Bo Rothstein and Dietlind Stolle, 2008. The State and Social Capital: An Institutional Theory of Generalized Trust, Comparative Politics, Vol. 40, No. 4, p. 445. Kim Mannemar Sønderskov, Op. Cit, p. 180. O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 28.

المحلية والفصائل العسكرية أن تحقق شروط اكتساب الثقة المؤسساتية[1] لأسباب متعددة، من أبرزها عدم قدرتها على ضبط الأمن وضعف فعاليتها[2].

في ظل الظروف الحالية فإن توصيات محقة موضوعياً، من قبيل: ضمان حق المشاركة والتشاركية في اتخاذ القرار، وتفعيل دور الإعلام لتعزيز مفهوم الشفافية وضمان حرية التعبير، وحفظ الأمن ومواجهة حالات الخطف والقتل والخطف وغيرها من الظواهر، وإنشاء مؤسسة قضائية مستقلة نزيهة، وفصل السلطات التشريعية عن التنفيذية[3]؛ تبدو صعبة التحقيق سياقياً في ظل حالة الهشاشة التي تعاني منها مؤسسات الحكم والإدارة القائمة في مختلف المناطق السورية، وحالة التوتر وعدم الاستقرار التي يعاني منها المجتمع السوري؛ ومع ذلك لابد من السعي لتطبيقها ولو جزئياً وبشكل متدرج باعتبارها الطريق الوحيد لتفعيل دور هذا العامل إيجابياً.

في المقابل ثمة عوامل نعتقد أن تأثيرها سلبي على الثقة الاجتماعية، كالعامل الاقتصادي[4]؛ بسبب ارتفاع نسب الفقر (ما يزيد عن 90% من السكان تحت خط الفقر)[5] والبطالة نتيجة الحرب التي شنّها نظام الأسد على الشعب السوري، وفي ظل الدمار الذي لحق الاقتصاد

---

[1] نشير هنا إلى إمكانية تفاوت ثقة الحاضنة الشعبية في المناطق المحررة بهذه المؤسسات؛ ولكن تقديرنا أنها بالعموم دون المطلوب.

[2] يُنظر: أحمد قربي، الثقة السياسية أم الحاضنة الشعبية؟ محاولة لتفسير تراجع حاضنة الثورة، مرجع سابق.

[3] يُنظر: راميا إسماعيل وآخرون، أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي "التصدع الاجتماعي في سوريا"، المركز السوري لبحوث السياسات، 2017: ص77-78.

[4] يسهم التطور الاقتصادي في تعزيز الثقة بين الأشخاص؛ حيث تكون الثقة الاجتماعية مرتفعة في المجتمعات الأكثر رفاهية وتنخفض فيها نسب الفساد، فالأفراد الذين يتمتعون بوضع اقتصادي جيد يكون لديهم ميل أعلى للثقة بالآخرين، وعلى العكس؛ فالأشخاص الذين يعانون من الفقر والتمييز والاستغلال والبطالة والإقصاء الاجتماعي لديهم ميل أقل للثقة. للتوسع يُنظر:
Stephen knack, Philip Keefer, 1997. Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation. Quarterly Journal of Economics, Vol 112, 4, p. 1251.

[5] سوريا: أحداث 2021، التقرير العالمي لعام 2022، هيومن رايتس ووتش، دون تاريخ، شوهد في: 20-05-2022؛ غريفيث لمجلس الأمن: 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، الجزيرة نت، 28-10-2021، شوهد في: 20-05-2022.

السوري بمختلف جوانبه الزراعية والصناعية والتجارية[1]؛ حيث من الطبيعي أن تكون مساهمة هذا العامل في بناء الثقة بين السوريين شبه معدومة، حيث لا تتوفر عوامل إيجابية في هذا المجال، كرفع مستوى الدخل وزيادة فرص العمل. كذلك العامل التاريخي؛ فالشعب الذي يمرّ في مرحلة نزاع أو قتال يكون مستوى الثقة الاجتماعية لديه منخفضاً[2]، وهذا ما حصل مع الشعب السوري الذي لم يخرج بعد من حرب مدمرة شنّها عليه نظام الأسد وحلفاؤه، وأدت إلى أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين[3].

ثانياً: العلاقة بين الثقة الاجتماعية وحلول القضية السورية:

بعد استعراضنا العوامل التي يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة الاجتماعية أو إضعافها يثور السؤال عن العلاقة بين هذا المفهوم والحلول الخاصة بالقضية السورية: فهل تمثل هذه الثقة -حقاً- أساساً لا يمكن تجاوزه لتحقيق الحلول التي سنستعرضها في الفقرات القادمة؟

إذا نظرنا في الحلول المبنية على مسار الحل السياسي فإنه طالما أنها تتحدث عن "حل تشاركي" فلا يمكن نجاح مثل هذا الحل دون وجود ثقة، سواءٌ بين فئات المجتمع السوري المحسوبة على كلا الطرفين أو بين المكونات السورية، وفقدان الثقة يعني أساساً عدم وجود البيئة المناسبة التي يمكن من خلالها الانخراط في هذا المسار[4].

---

[1] يُنظر: الاقتصاد السوري على شفير الانهيار: الأسباب، والسياسات، وتداعيات قانون "قيصر"، تقدير موقف، مركز الحوار السوري، 28-6-2020، شوهد في: 12-11-2021، ص3.

ما بعد قيصر؛ مَن يتحمل المسؤولية عن تردّي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في سوريا؟، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 26-5-2021، شوهد في: 12-11-2021، ص3 وما بعدها.

[2] هذا ما حدث في ألمانيا أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبمجرد فقدان الثقة في المجتمع لأي سبب من الأسباب يكون من الصعب استعادتها؛ لأن الافتقار للثقة أو انعدام الثقة يصبح أقرب للتأصيل في عقول الناس، ويصبح جزءاً من ثقافتهم التي لا تتغير بسهولة. للتوسع يُنظر:

O. Yul Kwon, Op. Cit, p. 25.

[3] كامل جميل، تتزعمها سوريا واليمن الحروب تزج بالشعوب إلى هاوية المجاعة، صحيفة الخليج، 10-2-2018، شوهد في: 12-11-2021.

[4] العوامل الموضوعية لفشل اللجنة الدستورية: بيئة مثبطة للحلول السياسية، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 15-3-2021، شوهد في: 13-11-2021.

تقوم الحلول الهيكلية على وجود أجسام وهياكل تجمع السوريين أو على الأقل فئات منهم، ونجاح مثل هذه المؤسسات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الثقة بين الجهات القائمة عليها من ناحية، والثقة بين هذه الجهات ومختلف شرائح السوريين من جهة ثانية "الثقة المؤسساتية".

إذا كانت الثقة الاجتماعية ضرورية للحلول المرتبطة بمسار الحل السياسي وبالحلول الهيكلية فهي مطلوبة من باب أولى في الحلول الموضوعية؛ فأي رؤى وتصورات مشتركة يمكن بناؤها بين أفراد وشخصيات ومكونات لا يثق بعضها بالآخر؟! وأي شرعية ستكون لهذه الرؤى وهذه الأجسام دون وجود الثقة بين الأفراد من جهة والمكونات من جهة أخرى؟

كل ذلك يشير إلى أهمية تعزيز الثقة بين الحاضنة وقوى الثورة والمعارضة بمختلف تخصصاتها؛ بما يقوى من شرعية الأخيرة، ويعطيها غطاء شعبياً يدعم مواقفها في مسار الحل السياسي[1].

المبحث الثاني: تدعيم البناء السياسي لقوى الثورة والمعارضة:

يشير مفهوم البناء السياسي عادة إلى المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تشكل – مجتمعة- النظام السياسي في الدولة (المفهوم الشكلي أو البنيوي)، لكنه يشمل –في نظر البعض- الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (المفهوم الموضوعي)[2] .

بإسقاط هذا التعريف للبناء السياسي على الحالة السورية يمكن بيان مفهوم "البناء السياسي لقوى الثورة والمعارضة" بأنه: مجموعة المؤسسات والمنظمات المؤثرة في المسار السياسي، والتي نشأت ومارست نشاطها في ظل الثورة، إضافة إلى مجموعة المفاهيم والقيم السياسية التي كرّستها الثورة".

---

[1] للتوسع يُنظر: د. أحمد قربي، سبل استعادة الثقة بين الحاضنة الشعبية وقوى الثورة والمعارضة"، مرجع سابق، ص8.

[2] د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، دار خوارزم، الإسكندرية، 2002، ص186.

من الناحية البنيوية شهدت الثورة ميلاد العديد من المؤسسات والهياكل السياسية؛ ابتداءً بالمجلس الوطني ومروراً بالائتلاف الوطني والمكاتب السياسية للفصائل وانتهاءً بهيئة التفاوض العليا، ولم تشذّ هذه الكيانات عن القاعدة الأساسية التي وصمت البناء السياسي السوري منذ تشكيل الكيان الجمهوري، وهي: الضعف والترهل.

أما من الناحية الموضوعية فعلى الرغم من بساطة الشعارات التي نادت بها الثورة إبان انطلاقها "إسقاط النظام وبناء دولة الحرية والكرامة" فقد فشلت قوى الثورة والمعارضة السورية إلى حد كبير في بلورة إجابات متفق عليها عن أهم القيم والمفاهيم التي تتبناها تجاه القضايا الأساسية، مثل (شكل الدولة، علاقة الدين بالدولة...إلخ)؛ إلا أن ذلك لا ينفي نجاح بعض المحاولات في تشكيل مبادئ سياسية أولية للثورة كوثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية.

ينقسم هذا المبحث قسمين: يتحدث الأول عن آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة، في حين نخصص الثاني لبحث آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي للثورة.

أولاً: آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي[1]:

يدرك غالبية السوريين أن نظام الأسد لم يكن نظاماً شرعياً، وإنما استولى على مقاليد الحكم بانقلاب عسكري، ولذا ركزت مطالب الثورة السورية على إسقاط النظام الحالي والتحول إلى نظام تعددي يضمن كرامة المواطنين وحرياتهم؛ إلا أن هذه المطالب وإن كان متفقاً عليها في خطوطها العريضة لدى النخب السياسية فإنها -من ناحية- ليست كذلك لدى الشارع السوري. ومن ناحية أخرى فإن المضامين السياسية الخاصة

[1] لا شك أن تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي تحتاج إلى جهود متضافرة لأكثر من جهة، ولا يمكن لجهة واحدة التصدي لذلك؛ فوضع تصورات ورؤى مشتركة ومبررات موضوعية وقانونية للمواضيع المتعلقة بالحل السياسي كشكل الدولة المستقبلي والانتقال السياسي والانتخابات والإرهاب... إلخ، يتطلب أن يكون هنالك حوارات بين القوى السياسية والشخصيات الفاعلة والقوى العسكرية والتجمعات الشبابية والنقابات المجالس المحلية وغيرها من التنظيمات ذات الطابع السياسي والمدني والمحلي؛ ولعل ذلك يعود إلى طبيعة السياق الحالي الذي تمر به القضية السورية، والذي يتطلب حوارات على مستوى التنظيمات الشعبية والسياسية والمحلية والمدنية.

بالحل السياسي تدور في فلك وثيقة جنيف1[1] وما تبعها من قرارات[2] وبيانات دولية[3] يمكن تلخيصها بنقاط متعددة، من أبرزها: شكل الدولة المستقبلي، والحكم الانتقالي، ومستقبل مؤسسات الدولة خصوصاً مؤسستي الجيش والأمن، والملف الإنساني، وإجراءات بناء الثقة، ووقف إطلاق النار، والدستور، والانتخابات، والعدالة الانتقالية.

على الرغم من توقيع طيف من قوى الثورة والمعارضة على عدة رؤى ومواثيق تحدد شكل سوريا المستقبل، وتوافقها فيها على أهم الخطوط العريضة[4]؛ إلا أنه كان ينقصها عدة أمور، من أبرزها: تحقيق أكبر قدْر ممكن من التوافق حول هذه الوثائق بين غالبية قوى الثورة والمعارضة، بغضّ النظر عن توجهاتها "إسلامي- علماني" وتخصصاتها "سياسي- عسكري"، ونشر المشروع الوطني التوافقي بحيث تصبح الحاضنة الشعبية حاملة له ومؤمنة به، إلى جانب أن تركيز الوثائق كان على المبادئ العامة من دون وضع قواعد تفصيلية تبين آليات تنفيذها.

بناءً على ذلك نعتقد أن تقوية البناء السياسي الموضوعي يتطلب الخطوات التالية:

1- الإعداد للإجابة عن سؤالَي: "كيف؟ ولماذا؟" على الرغم من توافق غالبية قوى الثورة والمعارضة على أهم مبادئ الحل السياسي التي أُدرجت في وثائق متعددة من أهمها وثيقة المبادئ الخمسة وبياني الرياض 1-2[5].

---

[1] يُنظر: مجموعة العمل حول سوريا تعقد أول اجتماع لها في جنيف، 30-6-20102، شوهد في: 13-11-2021.

[2] من أهم هذه القرارات: قرارات مجلس الأمن ذوات الأرقام: 2042 لعام2012، 2043 لعام 2012، 2254 لعام2015 .

[3] من أهم هذه البيانات: بيان مجلس الأمن بتاريخ 2015/8/17؛ بيانا فيينا1 بتاريخ 2015/10/30 وفيينا2 بتاريخ2015/11/14، إضافة إلى بيان ميونخ بتاريخ2016/2/13.

[4] قدمت المعارضة السورية الكثير من الأوراق والتصورات حول شكل الانتقال السياسي، ابتداء بوثائق القاهرة عام 2012 مروراً بوثائق الائتلاف الوطني وانتهاء بوثيقتي الرياض 1 و2.

[5] يُراجع: الفصل الأول من هذه الإصدار، ص 12 وما بعدها.

ففي ظل توافق قوى الثورة والمعارضة على كثير من النقاط الموضوعية الذي يمثل جواباً عن سؤال "ماذا نريد؟" يفترض التركيز حالياً على تحقيق التوافق عبر الإجابة عن سؤالين آخرين مكمّلَين هما: (كيف؟ لماذا؟)؛ على سبيل المثال: كيف سيسهم العمل على الدستور في عدم التعارض مع الانتقال السياسي؟ ما هي الأدوات اللازمة للعمل على ملف المعتقلين؟ كيف سنضمن عودة اللاجئين الآمنة والطوعية؟ كيف سنحقق البيئة الآمنة والمحايدة؟ كيف سننفذ الانتخابات؟ كيف سنعيد هيكلة الجيش والأمن؟ ومَن هي الجهة التي ستشرف عليه، ومَن هي الجهات التي سيُنزع منها السلاح؟ ....إلخ.

إضافة إلى التبرير القانوني والسياسي لمختلف الأجوبة التي ستقدمها قوى الثورة والمعارضة حول هذه المبادئ المتفق عليها. وضرورة التوافق على الأمور الخلافية المهمة: ولعل من أهم هذه المواضيع ما يلي[1]:

1) طريقة التعامل مع القضية الكردية: بينما ترى مختلف قوى الثورة والمعارضة ضرورة المحافظة على وحدة سوريا بشكل موحد مع تطبيق اللامركزية الإدارية فإن قسماً مهماً من المكون الكردي يميل إلى تطبيق النموذج الفيدرالي[2] .
2) علاقة الدين بالدولة: فعلى سبيل المثال: في مؤتمر الرياض1 بعد أن حظي البند الذي يشير إلى التمسك بالهوية الإسلامية للشعب السوري بموافقة ما يقارب 80% من الحضور، إلا أنه لم يُدرج في البيان الختامي، في ظل وجود تحفُّظ عليه من قبل طيف محدد من قوى المعارضة، وعدم رغبة الدول

[1] حددت هذه القضايا الإشكالية من خلال ورقة كاملة عمل عليها فريق مركز الحوار السوري ضمن مشروع مبادرة وثيقة التوافق الوطني.

ينظر: مركز الحوار السوري، الدراسة البحثية الخاصة بمشروع مبادرة وثيقة التوافق الوطني، موقع المبادرة، 2017، ص54، شوهد في: 18-7-2022.

[2] لعل من أهم الأدوات التي يمكن أن تتوافق عليها قوى الثورة والمعارضة لحسم هذه القضية هي اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، بما يعنيه من تأجيل البت في ذلك إلى حين استقرار الأمور وإمكانية إجراء مثل هذا الاستفتاء.

الإقليمية "المؤيدة للثورة" في إدراجه[1]. مختلف هذه البنود تشكل نقاط خلافية بين القوى الثورية وهي بحاجة إلى توحيد الرؤى تجاهها.

2- عدم التركيز على المضامين السياسية غير الضرورية: سواءٌ تلك التي تحظى بتوافق قوى الثورة والمعارضة أم لا، ولكنها غير ضرورية للمضي في العملية السياسية الحالية، ويندرج تحت هذا القسم مواضيع عدة، أهمها[2]: العلاقة مع الدول الإقليمية، وفكرة المبادئ فوق الدستورية، والحفاظ على المعالم الأثرية، وملف التربية والتعليم، ...إلخ؛ لأن الدخول في مثل هذه المواضيع فضلاً عن هامشية تأثيره على التغيير السياسي المنشود في سوريا فإنه قد يؤدي إلى إثارة الخلافات بين مختلف القوى.

3- العمل على نشر المشروع أفقياً ضمن مختلف فئات الشعب السوري؛ بما يعطي شرعية سياسية واجتماعية في الوقت ذلك لأية وثيقة تتوافق عليها القوى.

يمثل التوافق على مشروع سياسي بين قوى الثورة والمعارضة وفق المتطلبات أعلاه رافعة ليس للقوى فقط، وإنما لمسار الحل السياسي، ويعطيها أرضية موضوعية قوية يمكن أن تنطلق منها لتثبيت رؤيتها في أي حل سياسي يتم الوصول إليه.

على الرغم من أهمية الخطوات التي أشرنا إليها، وأهمية المشروع السياسي التوافقي؛ فإن العمل عليه لا يخلو من تحديات كثيرة ومتعددة، يمكن تلخيصها بما يلي:

1- التدخلات الدولية والإقليمية: يزيد من سلبية هذه التدخلات تأثر بعض أطراف قوى الثورة والمعارضة بها، إضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر بالتوازنات الإقليمية ومحاورها.

---

[1] من الأدوات المهمة في حال عدم التوصل إلى رؤى سياسية مشتركة بين القوى السياسية والعسكرية هي التوافق على تأجيل البت في هذه الأمور إلى حين إجراء انتخابات حقيقية وكتابة دستور جديد يمثل حقيقة الشعب السوري.

[2] تم الاسترشاد في تحديد هذه المواضيع باتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، واتفاق دايتون الذي أنهى الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

من أهم الأدوات التي يمكن اللجوء إليها للتخفيف من سلبية هذه التدخلات: الحوار المستمر مع القوى الإقليمية والدولية، وزيادة التوافق الداخلي بين قوى الثورة والمعارضة تجاه أهم القضايا السياسية بما يراعي مصلحة سوريا أولاً[1]، ومحاولة التهرب من الضغوط الخارجية بتحريك الشارع الداخلي[2]، وزيادة نسبة الشفافية مع القوى الثورية والحاضنة الشعبية بخصوص مجمل التحركات السياسية.

2- ضعف إدارة الخلافات السياسية البينية الناجم عن ضعف الخبرة السياسية[3] لدى مختلف القوى، والناجم عن حالة القحط السياسي التي عاشتها سوريا على مدى العقود الخمسة الماضية.

فالمطلوب حالياً هو البناء على الوثائق التي توافقت عليها قوى الثورة والمعارضة سابقاً في إخراج مشروع توافقي يركز على الآليات والأدوات يشمل الطيف الأوسع من قوى الثورة والمعارضة، ويقدم رؤى لقضايا أساسية تتعلق بمستقبل سوريا، ثم نشره أفقياً بحيث يكون له تأييد شعبي، لاسيما وأن هذا المشروع سيكون بمثابة خطة عمل تتيح للآخرين تقييمها وتقويمها.

---

[1] من ذلك: فتح باب للحوار الهادئ مع بعض الأحزاب والتجمعات القومية الكردية ذات النزعة غير الانفصالية بقصد الوصول إلى صيغة توافقية حول شكل الإدارة المستقبلية للدولة السورية.

[2] من أبرز الأمثلة على ذلك: التسريبات بخصوص ضغط الولايات المتحدة على الهيئة العليا للمفاوضات في اجتماع كيري مع رياض حجاب بتاريخ2016/1/24، وما تبعه من حركة استهجان واسعة في أوساط الثورة السورية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى إصدار بيان حول القضية، ونُشر البيان باللغة العربية فقط ولم ينشر باللغة الإنكليزية.

ينظر: بيان توضيحي صادر من المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا مايكل رانتي، السفارة الأمريكية في دمشق، حساب فيس بوك الرسمي، 2016/1/25.

[3] لعل من أبرز مظاهر هذا الضعف هو طغيان الأمور الشخصية في كثير من الأحيان على المصالح السياسية.

ثانياً: آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي:

عانت المعارضة السياسية السورية خلال السنوات الماضية من التشتت، ومن انفصال حادّ بين الجسم السياسي والكتلة الشعبية؛ فالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي اعترفت به قرابة /120/ دولة ليس له اعتراف شعبي كافٍ على الأرض[1].

لا يمكن زيادة تأثير السوريين سياسياً ما لم يتم إيجاد جسم سياسي له شرعية شعبية يعمل بشكل مدروس ومخطط لزيادة وزنه ضمن المعادلة؛ فلا يُشترط أن يكون هذا الجسم السياسي جامعاً لكل الأطياف الموجودة، ولكن يجب أن يكون جامعاً للتيار السياسي الغالب، مع إمكانية وجود هوامش للمخالفين والمعارضين الذين تسهم انتقاداتهم في تصويب مسار الكتلة الأكبر وتصحيح أخطائها.

ويتوجب على هذا الكيان ذي الشرعية الشعبية العمل بعقلية الوطن، بعيداً عن التحزب والفصائلية والمناطقية، مركّزاً على القيم والقواسم المشتركة للمجتمع نواةً ناظمةً للعمل الجماعي، عندها يمكن له أن يفرض وجوده بما يملكه من تأييد شعبي ليصبح متحدثاً أو ممثلاً للكتلة الشعبية التي يمثلها على الأرض.

يتوجب على هذا الجسم -إلى جانب نضاله السياسي- توظيف العامل الشعبي لإحياء روح الثورة من جديد، من خلال إحياء فكرة المقاومة، خاصة أمام الوجود الروسي والإيراني[2] الذي قد يُجمع عليه غالبية السوريين على اختلاف توجهاتهم، بالإضافة إلى إمكانية استثمار الحراك الشعبي الذي جرى في كل من لبنان والعراق عام 2019؛ حيث أثبتت أسبابهما أن الحلول الخارجية المستوردة لا يمكن أن تجلب الاستقرار والأمن في البلاد.

---

[1] مؤتمر مراكش يعترف بائتلاف المعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري، قناة الحرة، 12-12-2012، شوهد في: 12-11-2021.

[2] نودّ الإشارة إلى ضرورة أن يكون مثل هذا المشروع "المقاومة الشعبية" بقيادة موحدة "جيش تحرير" حتى لا نقع في فخ الفصائلية التي عانت منها الثورة وما تزال، ويفترض بهذا الجيش أن يكون تحت القيادة السياسية التي تحوز شرعية شعبية فعلية واعترافاً إقليمياً ودولياً معقولاً يسمح لها بالتحرك.

إن الوصول إلى قيادة سياسية حائزة على الشرعية الشعبية توجه العمل العسكري، وتحمل مشروعاً واضحاً قابلاً للتطبيق يلبي سقف طموحات الشعب السوري، وتراعي مصالح الدول المعنية بما يحقق لها اعترافاً إقليمياً ودولياً معقولاً، وتملك أدوات للمحاسبة والمساءلة الداخلية سيجعل منها أحد الأطراف المعتبرة محلياً في مسار الحل السياسي، وسيدفع الدول المعنية إلى ضمان مشاركتها في أي مسار مقبل لأنها تدرك أن مفاتيح إنجاح الحل بيدها؛ نظراً لما تملكه من شرعية شعبية وقدرة على التأثير، وسيعيق كل المحاولات الخارجية للتلاعب بأجسام المعارضة السياسية ورهنها لمصالح خارجية.

إذا كانت هذه هي إيجابيات وجود جسم سياسي يجمع قوى الثورة والمعارضة ويمثلها فعلياً فإن السؤال الأبرز يبقى: كيف يمكن الوصول إلى مثل هذا الجسم؟

يصعب –ضمن الظروف الحالية- بناء هيكل سياسي قوي يمثل الثورة فضلاً عن قيادتها لأسباب عدة، منها: ضعف الثقة بين السياسيين والعسكريين، واختلاف الرؤى السياسية بين مختلف القوى الثورية والمصنفة ضمن الثنائيات التي باتت معروفة الداخل- الخارج، والعسكري- السياسي، والإسلامي- العلماني؛ إضافة إلى التدخلات الخارجية.

مع ذلك فإن ما تحقق على مستوى الكيانات السياسية الحالية ممثلة في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة التفاوض السورية التي تجمع معظم القوى السياسية[1]، وكذلك تجمع الفصائل العسكرية تحت الجيش الوطني قد يساعد على تحقيق هذا الهدف في حال توفرت عدة عوامل، أهمها:

[1] لابد من التنبيه أن أحد أهم العوامل التي أسهمت في الوصول إلى تشكيل هيئة التفاوض السورية وقبلها الهيئات العليا للمفاوضات هو محدودية الدور المنوط بها، فهي أشبه ما تكون بهيئة تنسيق عليا بين عدة كتل ما تزال تحتفظ بهياكلها، ولعل هذا الأمر هو الذي أسهم في قبول مختلف الكتل والقوى بتشكيلها.

لذلك لا يمكن القياس عليها من جهة تشكيل كيان سياسي يمثل الثورة أو يقودها؛ لأن مثل هذا الدور المهم سيدفع الكثير من القوى إلى عدم الانخراط به، لأنه يتطلب قدراً أعلى من التوافق حول الرؤية والأهداف (وهو غير متحقق حالياً)، إضافة إلى أنه يتطلب إنهاء بعض الهياكل وذوبانها بشكل كامل، وهو ما سترفضه غالبية القوى بحسب استقرائنا التجارب السابقة.

1- وجود إرادة حقيقية لدى مختلف الأطراف بضرورة الخروج من الحالة السياسية السلبية التي وصلت إليها الثورة[1] .

2- التوافق الإقليمي والدولي، والخروج من سياسة المحاور.

3- الالتزام بثوابت الثورة الأساسية وفي مقدمتها تحقيق الانتقال السياسي من دون بشار الأسد.

نعتقد بوجود ثلاثة خيارات "من الناحية النظرية" لتقوية البناء الهيكلي للثورة، نلخصها بالآتي:

1- إصلاح الائتلاف: ثمة سيناريوهات متعددة لمثل هذا الخيار؛ بعضها يدخل ضمن الإصلاحات الهيكلية التي تتعلق بنظام العضوية وطريقة اختيار الأعضاء اتخاذ القرارات، وبعضها الآخر يدخل ضمن الإصلاحات الموضوعية كتطوير الرؤية السياسية.

لعل الإيجابية الأبرز لخيار "إصلاح الائتلاف" هيكلياً أنه يبني على ما تم إنجازه في المراحل السابقة، ويحاول الاستثمار في "المؤسسات القائمة" بدلاً من الهدم، لكن ثمّة صعوبات في تطبيق هذا الخيار، أبرزها: الصورة الذهنية السلبية السائدة عن الائتلاف لدى الحاضنة الشعبية والفصائل العسكرية على حد سواء، الأمر الذي يصعّب خيار إعادة تفعيله، إلى جانب صعوبة إصلاح آلية العضوية وإيجاد معايير يتم على أساسها تقييم ثقل القوى المشاركة وشرعيتها.

وهو على ما يبدو أمر متعذر حالياً لأسباب متعددة، لعل من أبرزها: عدم وجود جهة مرجعية يمكن القبول بها حكماً في حال الاختلاف بين القوى، لذا فإن تحقيق هذا الخيار يتطلب عدة خطوات، أبرزها: القيام بخطوات أولية في سبيل استعادة

[1] نعتقد أن الحالة النفسية التي تعرضت لها القوى الثورية نتيجة تآكل المناطق المحررة، والشعور بالحاجة إلى توحيد الصفوف أسهمت في تعزيز هذه الإرادة.

نوع من الشرعية للائتلاف، ثم بعد ذلك يمكن العمل على آليات وأدوات متعددة تستهدف الإصلاح الداخلي.

وقد توجه الائتلاف عملياً نحو هذا الخيار من حيث القيام بتغييرات هيكلية في النظام الأساسي، بما ينعكس على نظام العضوية والمقاعد المخصصة للتمثيل، وهي الخطوة التي أثارت الكثير من الجدل والانقسامات حول شفافيتها وآلياتها ومدى قانونيتها وآثارها العملية[1]؛ إذ أعلن الائتلاف رسمياً يوم 7 نيسان عن جلسة طارئة للهيئة العامة نجم عنها إقرار نظام داخلي جديد، وإنهاء عضوية أربع مكونات في الهيئة العامة[2]، وكان قد سبق ذلك إصدار رئيس الائتلاف قراراً بإنهاء عضوية /14/ شخصاً من الائتلاف[3]، وأعلن الائتلاف أن هذه الخطوات تهدف لتعزيز التمثيل الحقيقي للشارع السوري والثورة السورية، وتوسيع دائرته التشاركية مع

[1] رأى بعض الأفراد والتنظيمات السورية أن ما حصل يرقى لدرجة "انقلاب"، فعلى سبيل المثال: قال محمد ياسين نجار عضو "حركة العمل الوطني": إنهم حُوربوا في الائتلاف بسبب مواقفهم الرافضة لأستانة والدستورية، في حين أصدرت جماعة الاخوان المسلمين بياناً -تم إلغاء نشره لاحقاً- رأت فيه أن ما حصل غير قانوني، أما الناشطون بشكل عام على مواقع التواصل الاجتماعي فقد ساد اتجاه عام يقلّل من أهمية الخطوات في انتشال الائتلاف من حالة العطالة، في حين عبّر البعض أن ما حصل هو نزاع بين الكتل حول النفوذ والأصوات، كذلك عبّر كاتب آخر عما حصل بالقول: "إن كلا المجموعتين المتخاصمتين عليه وفيه تزعمان انطلاقهما من "مبدأ الإصلاح"، فيا لبؤس الإصلاح عندما ينشطر الخطأ والخطايا إلى مجموعتين متماثلتين"، وفي السياق ذاته ذهب رأي للقول: إن ما حصل عملية ترقيعية بائسة لا تغير من واقع الائتلاف شيئاً، ورأى كاتب آخر أن ما حصل يمكن أن يعطي دفعة جزئية للائتلاف، ولكن سيكون أثره هامشياً من ناحية التأثير الموضوعي.

يُنظر: عدنان الأحمد، قرارات الائتلاف السوري إصلاحات أم تصفية حسابات؟ العربي الجديد، 8-4-2022، شوهد في: 22-4-2022 ؛ ديانا رحيمة، انقسام في الائتلاف السوري المعارض، إصلاح أم انقلاب، عنب بلدي، 10-4-2022، شوهد في: 22-4-2022؛ محمد صبرا، الائتلاف في متاهته عن المجلسين والمصروفين، تلفزيون سوريا، 21-4-2022، شوهد في: 22-4-2022؛ مصعب المجبل، أعلن عن إصلاحات ..ما الجديد الذي سيقدمه الائتلاف السوري المعارض؟ صحيفة الاستقلال، 14-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.

[2] الهيئة العامة للائتلاف الوطني تعقد اجتماعاً طارئاً وتتخذ عدداً من القرارات الهامة في إطار الاصلاح، الموقع الرسمي للائتلاف، 7-4-2022.

[3] يمان نعمة، الائتلاف السوري ينهي عضوية 14 شخصا ما خلفيات القرار، عربي 21، 3-4-2022، شوهد في17-7-2022؛ القرار رقم 5، صادر عن رئيس الائتلاف الوطني بتاريخ 2022/4/2، حساب وائل علوان، تويتر، 4-4-2022، شوهد في: 2022/07/27؛ عدنان أحمد، الائتلاف السوري يقيل 14 من أعضائه ويستبدل ممثلي 4 محافظات، العربي الجديد، 3-4-2022، شوهد في: 17-7-2022.

القوى الفاعلة على الأرض[1]، ليحسم اجتماع الهيئة العامة الاستثنائي للائتلاف الوطني نقاشات علنية وسرية سابقة بدأ الحديث عنها منذ بداية عام 2022[2].

النظام القديم		النظام المعدل	
الشخصيات المستقلة	18	الشخصيات المستقلة	غير محدد
الكتلة العسكرية	15	الكتلة العسكرية	15
المجلس الوطني الكردي	11	المجلس الوطني الكردي	11
المجالس محلية	9	مجالس تمثيل المحافظات	8
		مجالس محلية للشمال السوري	6
المجلس التركماني	7	المجلس التركماني	9
مجلس القبائل والعشائر	6	مجلس القبائل والعشائر	5
الحراك ثوري	5	تم الإلغاء	
الإخوان المسلمون	3	الإخوان المسلمون	2
رابطة المستقلين الكرد	1	رابطة المستقلين الكرد	3
التيار الوطني السوري	2	التيار الوطني السوري	2
حركة العمل الوطني	2	تم الإلغاء	
تيار المستقبل	2	تيار المستقبل	2

[1] بركات: عملية الاصلاح لم تنته ونسعى لضم مكونات سياسية وفعاليات ثورية لتعزيز التمثيل الشعبي، الموقع الرسمي للائتلاف، 12-4-2022.

[2] أمين العاصي، مشروع تعديلات ضبابية لنظام الائتلاف السوري المعارض: محاولة لاستعادة النفوذ، العربي الجديد، 15-1-2022، شوهد في: 20-4-2022.

التجمع الوطني	1	تم الإلغاء	
رابطة العلماء السوريين	1	تم الإلغاء	
الكتلة الوطنية	1	تم الإلغاء	
المنظمة الآثورية الديمقراطية	1	المنظمة الآثورية الديمقراطية	2
المكون السرياني الآشوري	1	تم الإلغاء	

جدول (2) يوضح أبرز التغييرات التي طرأت على هيكلية الهيئة العامة بعد إقرار النظام الجديد[1]

ردّاً على هذه التغييرات أعلن أعضاء جرى استبعادهم عن الائتلاف تشكيل "الائتلاف الوطني السوري- تيار الإصلاح"، الذي وصف ما حصل بالانقلاب، وأن التيار يهدف لطرح خطط الإصلاح الجدية للائتلاف أمام الرأي العام السوري وكشف مكامن الخلل والفساد والمتورطين فيها[2]، في حين عبّرت الحكومة المؤقتة عن ترحيبها بتخصيص مقاعد للمجالس المحلية وتغيير ممثلي مجالس المحافظات وفق

[1] إعادة انتاج الائتلاف الوطني السوري المعايير وآليات التنفيذ، مركز جسور، دراسة تحليلية، كانون الثاني 2022، ص8؛ النظام الأساسي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مرجع سابق.

[2] جاء البيان الأول للتشكيل بعد تعديلات يوم 7 نيسان مباشرة؛ فكان أبرز ما فيه وصف ما حصل بـ"الانقلاب على يد فئة مرتهنة"، وأنه سيعمل على تعرية ونزع الشرعية عن هذه الفئة، وأنه سيتوجه دولياً وإقليمياً لفضح ممارساتهم وفضح فساد وفشل الحكومة المؤقتة.

في حين جاء البيان الثاني يوم 9 نيسان بعد مؤتمر رئيس الائتلاف الصحفي، حيث كذّب البيان مجمل ما تحدث به الأخير في مؤتمره عن الإجراءات والغايات، وأن ما يحصل هو سياسة تضليل متعمد للرأي العام سيعمل تيار الإصلاح على كشفها وتعريتها. استمرت بعدها البيانات والتصريحات الفردية والجماعية للتيار والقيام بعقد لقاءات عبر منصة الزوم، كان آخرها البيان رقم 9 بتاريخ 19 نيسان الذي يطالب بحل الحكومة المؤقتة، وذلك عبر تلغرام كون حساب تويتر الخاص بالتيار قد حُذف.

يُنظر: يمان نعمة، تشكيلات جديدة لمعارضة سورية بعد خلافات داخل الائتلاف، عربي 21، 3-1-2022، شوهد في: 20-4-2022؛ في بيان.. "تيار الإصلاح" يعلن عن "انقلاب" في "الائتلاف" ويتعهد بفضح كل شي، صحيفة جسر، 8-4-2022، شوهد في:17 -7-2022؛ في بيان جديد تيار الإصلاح يتهم المسلط بالتدليس واخفاء الحقائق ويعد بالمكاشفة، صحيفة جسر، 9-4-2022، شوهد في17-7-2022؛ الائتلاف الوطني تيار الإصلاح، حساب التلغرام، شوهد في: 22-4-2022.

النظام الجديد[1]، كذلك عبّرت بعض القوى ومنها بعض فصائل الجيش الوطني عن تأييدها القرارات الأخيرة[2].

بغضّ النظر عما يُذكر من مخالفة قانونية شكلية شابت عملية التغيير والمتمثلة في إنهاء عضوية /14/ عضواً بقرار من رئيس الائتلاف مع أن هذا الأمر من اختصاص الهيئة العامة؛ فإن الإجراءات التي تمّت ووفق الطريقة التي جرت بها تبيّن أن الهدف كان هو إحداث تغيير شكلي في بنية الائتلاف، من دون أن يكون هنالك تأثير واضح على شرعيته أو مواقفه[3].

2- بناء جسم سياسي جديد: يركز على إنشاء هيكل سياسي جديد، سواء بمبادرة من الأجسام الحالية أو بعيداً عنها، بحيث يتولد عنه شخصية اعتبارية جديدة تتولى مهمة تمثيل قوى الثورة والمعارضة.

من إيجابيات هذا الخيار: أنه يؤدي إلى ميلاد جهة سياسة متوافق عليها من كل القوى على عكس الأجسام السياسية الحالية التي ليست محل إجماع[4]، فضلاً عن الدفع المعنوي الذي سيتولد داخل حاضنة الثورة نتيجة ميلاد جسم كهذا. لكن من أهم العقبات التي تعترض تشكيله: عدم وجود إرادة وقدرة لدى بعض القوى السياسية والعسكرية للانخراط في مثل هذا الجسم، وصعوبة تأمين الاعتراف

---

[1] بيان حول الإصلاحات التي يجريها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الحكومة السورية المؤقتة، فيس بوك، 9-4-2022، شوهد في: 20-4-2022.

[2] مجلس القبائل والعشائر السورية يصدر بيان داعم للخطوات الإصلاحية التي تقوم بها رئاسة الائتلاف الوطني، الموقع الرسمي، 10-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.

والفيلق الأول في الجيش الوطني السوري يؤيد الإصلاحات التي قام بها الائتلاف الوطني، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، حساب فيس بوك،10-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.

[3] د. أحمد قربي، هل تقود التغييرات على تشكيل الائتلاف السوري إلى تغيير في مواقفه؟ منتدى الحوار الشبابي، 19-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.

[4] لا تدخل الهيئة العليا للمفاوضات ضمن هذه الأجسام على اعتبارها أقرب إلى التحالف بين عدة قوى لتمثيل الثورة في المفاوضات لا أكثر، على عكس المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني اللذين اعتبرا عند تشكيلهما "ممثلين للشعب السوري".

والدعم الدولي له، خصوصاً في ظل الاستقطاب الإقليمي والدولي[1] وتراجع الاهتمام بالملف السوري، الأمر الذي قد ينعكس على عدم تعاطي الدول الإيجابي مع مثل هذه الخطوة، بل على العكس قد تراها بعض الدول التي بدأت بخطوات تطبيعية مع نظام الأسد فرصة مناسبة للتملُّص من أي التزام -ولو أدبي- تجاه قوى الثورة والمعارضة.

3- البناء على هيئة التفاوض السورية[2]: نقصد بهذا الخيار ترقية الهيئة بحيث تتحول من جسم يتولى مهمة التفاوض باسم قوى الثورة والمعارضة إلى جسم يتولى مهمة التمثيل والتفاوض بآن معاً.

من إيجابيات هذا الخيار: وجود طيف واسع من قوى الثورة والمعارضة فيها، والتوافق الإقليمي والدولي حولها؛ غير أن من أبرز تحدياته: صعوبة تجاوز السلبيات التي تصم هيئة التفاوض وأبرزها ضعف شرعيتها، وإشكالية المحاصصة التي بُنيت بموجبها؛ وإشكالية تمثيل المستقلين -التي ما تزال قائمة حتى الآن[3]-

---

[1] صرّح أحد أبرز الشخصيات التي شاركت في التحضير لمشروع مجلس قيادة الثورة السورية أن أهم سبب لفشل المجلس وجموده حتى الآن هو: عدم وجود غطاء ودعم دولي له.
مقابلة أجراها فريق البحث بتاريخ 13-3-2015.

[2] يمثل هذا الخيار أحد السيناريوهات المستقبلية هيئة التفاوض السورية، إضافة إلى خيارين آخرين هما:

1- استمرار الهيئة بتأدية الدور المنوط بها، من حيث تمثيل قوى الثورة والمعارضة في الحل السياسي، حيث إن دورها سينتهي سواء بنجاح العملية السياسية والانتقال إلى المرحلة الانتقالية، أو بفشل العملية السياسية، وبالتالي انتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها.

2- الاحتفاظ بها هيئةً لتنسيق المواقف مع احتفاظ الأجسام المكونة لها على هيكلتها في حال فشل الحل السياسي. وهذا خيار وارد في ظل وجود قوى سياسية كهيئة التنسيق الوطنية التي يصعب عليها –بحسب رؤاها السياسية الحالية- العمل وفق محددات الثورة ومبادئها.

ومع ذلك نعتقد أن النقطتين المتعلقتين بـ (هوية الدولة - الموقف من حزب الاتحاد الديمقراطي) تشكلان محور الخلاف بين القوى الثورية وهيئة التنسيق، بالنظر إلى موافقتهما على معظم البنود الأخرى الواردة في بيان الرياض، والتي بمعظمها تمثل أهداف الثورة بالحد الأدنى.

[3] على سبيل المثال: برزت أزمة المستقلين ضمن داخل هيئة التفاوض السورية لتسبب انقسامات في صفوفها، وذلك على خلفية محاولة استبدال الأعضاء المستقلين من قبل هيئة التنسيق ومنصتي موسكو والقاهرة في مطلع عام 2021، الأمر الذي دفع المبعوث الدولي ووزراء خارجية روسيا والسعودية ومصر للتدخل، وتم تعليق عمل الموظفين في الهيئة على خلفية الصراع وقدّم =

تعطينا مؤشراً لهذا التحدي، إلى جانب عدم تقبُّل بعض القوى وجود قوى سياسية محددة، أبرزها منصتا موسكو والقاهرة، كذلك تراجع حضور الهيئة ووجودها على الساحة الإقليمية والدولية بعد تشكيل اللجنة الدستورية.

المبحث الثالث: آليات توظيف مسار اللجنة الدستورية لتحقيق مصالح الشعب السوري

يعطي المساران المذكوران في المبحثين السابقين قوى الثورة والمعارضة القدرة على المبادرة وعدم الاكتفاء بالتفاعل مع ما يُطرح عليها من حلول سياسية جزئية قد تتعارض مع مصالح الشعب السوري، أو تكتفي بتحقق جزء منها.

غير أن النجاح في هذا المسار المُبادِر ليس مضمون النجاح، لاسيما في ظل التحديات والمشاكل البنيوية والموضوعية التي تعاني منها قوى الثورة والمعارضة، لذا كان لابد من طرح مسار تفاعلي يمكن العمل عليه وفق المستطاع، على الرغم من إيماننا أنه قد لا يحقق مصالح الشعب السوري إلا بالحد الأدنى، وقد لا يحقق أياً منها.

يمثل مسار اللجنة الدستورية الحالي المسار التفاعلي المتاح الوحيد، فكان لابد من طرح بعض الآليات المناسبة للتعاطي معه، ولكن قبل ذلك لابد من التدليل على عدم جدوى هذا المسار من حيث الأصل، وعدم رؤيتنا له مساراً مبادراً يمكن أن يحقق ما يصبو إليه الشعب السوري.

---

15 عضواً من المستقلين استقالتهم على خلفية الخلافات، لكن تجمع مستقلي الثورة أعلن أن بعضهم مفصول سابقاً. وهذه الأزمة حول المستقلين ليست حديثة؛ إذ تعود أيضاً لصراع نفوذ بين الدول الراعية كالسعودية وتركيا من بوابة المستقلين في الهيئة، حيث حاولت السعودية في عام 2019 تغيير عدد من المستقلين في الهيئة لتغيير موازين القوى فيها.

يُنظر: اللجنة الدستورية تواصل مخاضها وأزمة للمستقلين في "هيئة التفاوض"، تلفزيون سوريا، 26-1-2021 شوهد في: 21-4-2022؛ علي درويش، "هيئة التفاوض" حكاية أيادي موسكو والسعودية التي دارت بالخفاء، عنب بلدي،24-1-2021، شوهد في: 21-4-2022.

لذلك سنتحدث ابتداءً عن عدم جدوى مسار اللجنة الدستورية من حيث الأصل من خلال مقاربتها مع مدخل العقد الاجتماعي، ثم ننتقل إلى اقتراح بعض الآليات للتفاعل مع مسار اللجنة الدستورية.

أولاً: أولوية العقد الاجتماعي قبل الدستور في سوريا:

ثمّة تطابقٌ في المبادئ الموضوعية بين كلٍّ من العقد الاجتماعي والدستور؛ فكلاهما يركز على القواعد الأساسية لتنظيم السلطة وضمان الحقوق والحريات[1].

في الحالة المثالية التي تتمكّن الإرادة الشعبية من صياغة عقد اجتماعي صريح أو ضمني يكون هذا العقد سابقاً على الدستور؛ وبالتالي يكون المجتمع السياسي من الناحية القانونية والمثالية ممهداً للدستور أو القواعد الدستورية[2]، أي: يكون العقد الاجتماعي أقرب إلى مسيرة حوارية بين المكونات والأفراد تُتوج بوثيقة الدستور، غير أنه في كثير من الحالات الواقعية نفتقد العقد الاجتماعي كفكرة أساسية يقوم عليها الاجتماع السياسي "الدولة الوطنية"، ومع ذلك يكون هنالك دساتير في مثل هذه الدول "المصنعة خارجياً"[3] تُوضع بطريقة ما؛ ديمقراطية أو غير ديمقراطية[4]، ويكون لهذه الدساتير "شرعية" ما؛ بغضّ النظر عن مدى

---

[1] ثمّة آراء فقهية متعددة في تحديد مضمون الدستور ودوره؛ فبعض الفقهاء الدستوريين يرون أن مضمون الدستور هو تنظيم السلطة، في حين يرى فريق آخر أن مضمونه تنظيم الحرية، وذهب فريق ثالث للتوفيق بين الرأيين السابقين فرأى أنه "فن التوفيق بين السلطة والحرية".

يُنظر: د.سام دلة، القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة حلب، 2004، ص11-12، وحسن البحري، القانون الدستور والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص27 وما بعدها.

[2] موريس هوريو، القانون الدستوري، الطبعة الثانية، 1929، ص119، نقلاً عن د. مصطفى أبو زيد، الدستور المصري، الطبعة الأولى، 1957، ص10.

[3] هذا ما حدث في غالبية الدول النامية التي استقلت عن الاحتلال الغربي في منتصف القرن العشرين.

[4] بحسب الفقه الدستوري تنقسم طرق كتابة الدساتير إلى: طرق ديمقراطية (الجمعية التأسيسية، الاستفتاء التأسيسي)، وطرق غير ديمقراطية (المنحة، العقد).

يُنظر: حسن البحري، مرجع سابق، ص93 وما بعدها.

تعبيرها عن الإرادة الشعبية[1]، أي، أننا نكون غالباً أمام دساتير لها شرعية ظاهرية لا تستند إلى توافق شعبي "عقد اجتماعي" كامل وواضح[2].

يُفترض أن يكون لكل دولة "اجتماع سياسي" ودستور؛ فالدساتير هي التعبير القانوني العرفي أو المكتوب عن العقد الاجتماعي، وتتضمن الأحكام الخاصة بنظام الحكم والهيئات الحاكمة والعلاقة بينها وبين المحكومين؛ أيّاً كان أساس تنظيم هذه العلاقة[3]، غير أنه في كثير من الحالات قد يتوفر دستور غير مستند إلى عقد اجتماعي بشكلٍ يخالف الفرضية أعلاه، وهنا يثور التساؤل الآتي في حالتنا السورية: هل نحن بحاجة لدستور أم لعقد اجتماعي؟

1- ضرورة العقد الاجتماعي قبل الدستور: التجربة الغربية كنموذج للاجتماع السياسي

يهتم الجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية -عند المحكات- بالدستور "العقد الاجتماعي" أكثر من اهتمامه بالحكومات المتعاقبة وسلوكها؛ لأن الدستور أنشأ الولايات المتحدة بشكل توافقي، ولا يزال يجد الدعم في قلوب الناس[4]، أي: أن الدستور الأمريكي[5] جاء متناغماً ومتطابقاً إلى حد كبير مع العقد الاجتماعي الضمني الذي أنشأ الولايات المتحدة.

والأمر ذاته ينطبق على عدة دول أوروبية؛ إذ كان نشوء الدولة "الاجتماع السياسي" نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية جعلت هذا الاجتماع نابعاً من الجماعة التي صاغت

---

[1] "إذ حلّت فكرة سيادة الشعب محلّ غيرها من العقائد حول المصدر الأعلى للسلطة النهائية، فقد بات يُنظر إلى الدستور كعقد بين أفراد الشعب على شكل الحكم الذي يرغبون فيه. وهذا في معظم الحالات خيال، على اعتبار أن الناس ربما لم يكن لهم دور جوهري في وضع الدستور أو حتى التأثير في القرارات المتخذة في شأنه".
ميشيل براندت وآخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، انتربيس، بيروت، 2012، ص15.

[2] هل تحتاج سوريا عقداً اجتماعياً أم دستوراً؟ أولوية الاجتماع السياسي قبل "دسترته"، مرجع سابق.

[3] د. عبد الفتاح ساير، القانون الدستوري، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الثانية، 2004، ص108.

[4] Caroline Pearson, The U.S. Constitution as an Active Social Contract, 1 February 2016, p.2.

[5] يتفق فقهاء القانون على أن ثمّة وثائق دستورية مكتوبة سابقة قديمة، لعل أبرزها وثيقة العهد الأعظم في إنكلترا عام 1215م؛ ولكن الدستور المكتوب الأول في العصر الحديث الذي كُتب لدولة حديثة هو دستور الولايات المتحدة عام 1787، وسبقه دستور ولاية فرجينيا عام 1776.

عقدها الاجتماعي تتويجاً لهذا التطور، وإيذاناً بالتحول من مرحلة ما قبل الدولة الحديثة إلى ما بعدها[1]، وأعقب ذلك كتابة دساتيرها التي تُعد الأقدم في العالم[2]، والتي لا يزال قسم كبير منها -كما هو في الحالة الأمريكية- نافذاً[3]، وبالتالي يتكرر التطابق بين العقد الاجتماعي والدستور.

في المقابل ليست الدولة والدستور في العالم الثالث نتاج تطور تاريخي أو ثمرة المحيط الاجتماعي والاقتصادي؛ لأن الاستقلال أدى إلى إمساك نخبة مطلعة على الثقافة الغربية بالسلطة، في حين أن أغلبية الشعب تعيش نمطاً من الحياة مشبعاً إلى حد كبير بولاءات "ما قبل الدولة الحديثة"؛ فالدولة "الاجتماع السياسي" والدستور كانت أفكاراً مستوحاةً من الخارج، أكثر من كونها نابعةً من ظروف هذه الدول التاريخية والاجتماعية[4]. بمعنى أن هذه الدول افتقدت لعقد اجتماعي يؤسس الدولة، وإن احتوت على دساتير مكتوبة؛ إلا أن هذه الدساتير كانت أشبه بالنصوص فاقدة الفاعلية لضعف الأساس الذي يُبنى عليه "العقد الاجتماعي"، فضلاً عن افتقاد البيئة الاجتماعية لثقافتها ومؤسساتها القادرة على حمل هذه النصوص وتطبيقها.

لقد أسهمت الأنظمة الدكتاتورية والشمولية التي حكمت العالم العربي في تأخير أي تفاعل مجتمعي وسياسي ينبني هوياتياً على الإطار الجغرافي الوطني الذي فُرض بإرادة خارجية، بل

---

[1] يُنظر: د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، 2007، ص93-94.

[2] ظهرت الدساتير المكتوبة في الدول الأوروبية الحديثة بعد الدستور الأمريكي؛ فعلى سبيل المثال: كُتب الدستور الفرنسي للجمهورية الأولى عام 1791، والدستور السويدي عام 1809، والدستور الإسباني عام 1812، والدستور البلجيكي عام 1831.

[3] نعتقد أن معيار استمرار الدستور لفترات طويلة هو أحد المؤشرات المهمة على توافق الدستور مع العقد الاجتماعي للدولة.
وفي هذا السياق تُعد الدساتير في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي الأطول عمراً مقارنة بدساتير بقية الدول، خصوصاً تلك الدول التي تشهد أزمات وانقلابات عسكرية وحروباً؛ حيث يبلغ متوسط عمر الدساتير في دول أوروبا الغربية /32/ عاماً، بينما يكون: في آسيا /19/، وفي أمريكا اللاتينية /12.4/، وفي أفريقيا /10.2/.
يُنظر في أعمار الدساتير:
Thomas Ginsburg, Zachary Elkins, and James Melton, The Lifespan of Written Constitutions, University of Chicago Law School, 15 October 2009.

[4] الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص99.

على العكس أسهمت هذه الأنظمة في ظل القمع والكبت السياسي الذي مارسته في إيجاد هوية وطنية وهمية مزعومة مغطاة بقشرة دستورية وشرعية خارجية، سرعان ما انكشفت بانهيار هذه الأنظمة في ظل الثورات العربية، لتشهد معها هذه المجتمعات العربية حالة صراع هوياتي.

لذا مثّلت الاحتجاجات الأخيرة التي جرت في دول عربية متعددة كالسودان والعراق ولبنان فرصة للتفاعلات السياسية الاجتماعية التي قد تمهد لاحقاً لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد، يقود إلى توافق سياسي وقانوني فعلي وفق النموذج المثالي الذي يتوافق فيه العقد الاجتماعي مع الدستور.

2- موقع العقد الاجتماعي والدستور في سوريا: دستور لاجتماع سياسي هزيل

حينما أُعلن استقلال سوريا في 8 آذار 1920 أكّد المؤتمر السوري العام[1] أن ذلك الاستقلال وفق الحدود الطبيعية لسوريا، والتي تشمل إلى جانب "سوريا" كلّاً من لبنان وفلسطين "بلاد الشام"[2] ، كما أشار بعض الكتّاب إلى ارتباط شرعية النظام السياسي الناشئ في الدول

[1] تشكّل "المؤتمر السوري العام" في حزيران/يونيو 1919 من أكثر من ثمانين مندوباً من مختلف أنحاء سوريا الداخلية والساحلية والجنوبية، كان بينهم نخبة صالحة من متنوّري البلاد ورجال الحركة العربية وشبابها، وقد انتُخب ممثلو منطقة سوريا الداخلية انتخاباً نيابياً وفقاً لقانون الانتخاب وبإشراف الحكومة من قبل المندوبين الثانويين في انتخابات المجلس النيابي العثماني الأخير. ولما لم يكن هذا ممكناً بالنسبة للبنان والسواحل التي تسيطر عليها السلطات الفرنسية، لأن فرنسا كانت تعادي الحركة العربية فيها، وكذلك لم يكن ممكناً بالنسبة لفلسطين التي تسيطر عليها السلطات الإنكليزية، وتهدف إنكلترا إلى اقتطاعها من جسم سوريا وعزلها وتحقيق أمنية اليهود المتسقة مع مآربها فيها؛ فقد تولى انتخاب مندوبي هذه المناطق وتوكيلهم الجمعيات والأندية والشخصيات البارزة حسبما أمكن.

يُنظر: محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة "تاريخ ومذكرات وتعليقات، "الجزء الأول"، المطبعة العصرية، 1950، ص96-97.

[2] جاء في قرار المؤتمر السوري العام سنة 1919 الموجه إلى لجنة كينغ كراين ما يلي: "إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية، التي تحدها شمالاً جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المار من الجنوب (الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و(العقبة الحجازية)، وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (أبي كمال) إلى شرقي (الجوف)، وغرباً البحر المتوسط، وبدون حماية ولا وصاية".

=

العربية آنذاك -"الاجتماع السياسي" بتعبيرنا- بالدِّين الإسلامي، ولو بصيغ مختلفة، كالقول: دين الدولة الإسلام، أو المصدر الأساسي للتشريع هو الإسلام[1]. وفضلاً عن ذلك ثمّة مَن يعتقد أن الرابطة الوطنية التي بُنيت عليها الدولة السورية، ونادى بها الملك فيصل عندما تأسست المملكة السورية لم تكن محل إجماع لدى شرائح من المكونات المسيحية والعلوية والدرزية التي كانت تطالب بالاستقلال آنذاك[2].

إذا أخذنا هذه المعطيات بعين النظر، وافترضنا أنها تمثّل الواقع الاجتماعي والسياسي المرافق لنشوء الدولة السورية فإننا نرى أن الدساتير السورية ابتداءً من مشروع دستور 1920 قد تجاوزت -لأسباب متعددة- هذه المحددات الأساسية للهوية الوطنية السورية "الاجتماع السياسي السوري"، وصاغت دستوراً مبنياً على فرضيات على الأقل لا تتوفر مؤشرات رسوخها في الهوية الجمعية السورية حينها؛ إذ أضحت سوريا جغرافياً مقتصرةً على ما آلت إليه بعد استقلال كل من لبنان وفلسطين والأردن، وتبنت الدساتير -خصوصاً مشروع

كما جاء في بيان استقلال سوريا الذي أعلنه المؤتمر السوري العام سنة 1920 ما يلي: "فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية، ومن ضمنها فلسطين، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقلية".

يُنظر: وثائق سورية: قرار المؤتمر السوري الموجه إلى لجنة كينغ كراين، موقع الجمل بما حمل، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 13-11-2021؛ بيان استقلال سورية الذي أعلنه المؤتمر السوري في عام 1920، موقع التاريخ السوري المعاصر، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 13-11-2021.

[1] سليمان تقي الدين، المسألة الدستورية: تاريخ وإشكاليات، تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للدراسات والأبحاث، العدد 3، المجلد الأول، 2013، ص61.

[2] يُنظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا "دراسة نقدية"، دار الجابية، الطبعة الأولى، 2008، ص33 وما بعدها.

دستور 1920- توجهاً علمانياً[1]، كما أنها عدّت أن الهوية السورية التي تضم جميع المكونات المقيمة ضمن الحدود الجغرافية الحالية مؤمنة بالهوية الوطنية[2] "الاجتماع السياسي"[3] .

ومع هذا النشوء المشوَّه للهوية الوطنية السورية فقد أسهم الحكم العسكري الذي وقعت سوريا تحته لاحقاً -خصوصاً حكم البعث ومن بعده عائلة الأسد- في إيهام السوريين بوجود هوية وطنية حقيقية بينهم، لاسيما وأن مقومات الدولة "الاجتماع السياسي" الظاهرية [4] كانت متحققة ومفروضة بقوة العسكر، بعيداً عن أي معنى من معاني التوافق الطوعية بين المكونات والأفراد.

وما تقدّم إنما هي مؤشرات أثبت الواقع السوري بعد قيام الثورة السورية في 2011 صحتها؛ فما زالت الأسئلة الجوهرية التي أشرنا إلى بعضها أعلاه -خاصةً ما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، والهوية الوطنية السورية "الاجتماع السياسي السوري"- من دون أجوبة ناجزة واضحة وصريحة.

لا يعني ذلك بالتأكيد انعدام مقومات "الاجتماع السياسي السوري"، أو نسفها؛ بقدر ما يكشف أنها فرصة لتأكيد أمرَين مهمين قد يكونان متباينَين؛ الأول منهما: وجود بذور هوية وطنية سورية تتطلب نقاشات صريحة وواضحة بين المكونات السورية، تمهّد لقواعد توافقية لإدارة العلاقة فيما بينها. والثاني: أن الوثائق الدستورية السورية المتعددة لم تكن

---

[1] يُنظر: محمد جمال باروت، مئوية الدستور السوري الأول: إشكالية العلمنة وسياقاتها المجتمعية -السياسية التاريخية (1920-1918)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص17. وإليزابيث ف. تومسون، رشيد رضا والدستور العربي السوري لعام 1920: كيف قوّض الانتداب الفرنسي الليبرالية الإسلامية، ترجمة: يسرى مرعي، معهد العالم للدراسات، 2017، شوهد في: 2021-11-13.

[2] أشارت دراسة د. بشير زين العابدين إلى أن فئات واسعة من الأقليات الموجودة في سوريا آنذاك لم تكن مؤيدة للحكم القومي الفيصلي، ولذلك كانت تميل إلى دولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي، وأورد شواهد في هذا المجال عن الأقليات المسيحية والدروز والعلويين.

يُنظر: الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص33 وما بعدها.

[3] نعتقد أن الأمر بحاجة لدراسة مستقلة تبحث في الواقع الاجتماعي والسياسي السوري آنذاك، وكيف كان التعبير عنه في مشروع دستور 1920، مع تلمُّس الاختلافات بينهما، والأسباب التي أدت إلى ذلك.

[4] مثل الحدود الجغرافية السورية، وإيمان جميع المكونات السورية بالهوية الوطنية.

سوى غطاء قانوني -يبدو مثالياً للوهلة الأولى – لاجتماع سياسي هزيل، اهتم ببناء مؤسساته شكلياً أكثر من توضيح قواعد العلاقة لمكوناته التي يُفترض أن هذه المؤسسات أُنشئت لحكمها.

3- هل تتوفر الظروف اللازمة لترسيخ العقد الاجتماعي السوري؟

نعتقد أن الظروف الأساسية الواجب توفُّرها -حتى يتمكن الشعب من صياغة عقده الاجتماعي الجديد- تتلخص في ثلاثة أمور أساسية افتقدتها التجربة الدستورية العربية في المئة سنة الأخيرة على الأقل: أولها الحرّية، وثانيها الاستقرار، وثالثها الأمانة في تمثيل الشعب في العقد الاجتماعي[1] .

أمّا الحرية فتُعدّ أولوية ضرورية لا غنى عنها إذا أردنا كتابة عقد اجتماعي جديد؛ وذلك من خلال التحرر من أي قيد مفروض علينا، ومن كل مانع لنا من التعبير عن إرادتنا الحرّة وتضمينها في عقدنا الاجتماعي.

وأمّا الأولوية الثانية فهي الاستقرار؛ وهي حالة تأتي طبيعياً بعد معركة التحرر التي تتّسم بعدم الاستقرار والاضطراب والتضحيات، وهي مرحلة لا تقلّ عن سابقتها صعوبةً؛ فالاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال "قوّة ضامنة" له[2]، وهذه القوّة الضامنة تكتسب شرعيّتها من انتصارها في معركة التحرر، وتستمر هذه الشرعية حتى الانتهاء من كتابة "العقد الاجتماعي".

---

[1] طارق نافع المطيري، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، الجزيرة نت، 4-5-2017، شوهد في: 19-6-2022.

[2] "إن هذه القوّة الضامنة هي القوة الأولى التي تكون في بداية كل الأمم والأفكار، وتتّخذ هذه القوّة صوراً مختلفة عبر التاريخ؛ فأحياناً تكون على هيئة نبيّ، وأحياناً على هيئة ملِك متفرّد أو زعيم استثنائي، وأحياناً على هيئة طليعة ثوريّة أو آباء مؤسّسين". يُنظر: المرجع السابق.

وأمّا الأولويّة الثالثة -بعد معركة التحرر والاستقرار- فهي حُسن ومصداقية تمثيل الشعب في هذا العقد الاجتماعي، وهنا لابد من الاتفاق بين أفراد الشعب ومكوناته على الوسائل والأدوات التي سيتم من خلالها التوافق على مضامينه.

وفق هذه المحددات: هل تتوفر شروط ترميم عقد اجتماعي حقيقي في سوريا؟

في ظل وجود عدة جيوش أجنبية على الأرض السورية دون إرادة شعبها، وتشرُّد غالبيته ما بين لاجئ ونازح، ومع وجود نظام مفروض بقوة النار وبدعم أجنبي، وقوى معارضة ذات بُنى هزيلة تكاد تكون فاقدة للشرعية الشعبية، ووجود تشكيلات يفترض أنها تأسيسية - كاللجنة الدستورية الحالية- لا تحمل همّ إيجاد عقد اجتماعي للسوريين بمقدار المناكفة وترحيل الاستحقاقات الحقيقية؛ يكون الحديث في ظل هذه الظروف عن إعادة صياغة العقد الاجتماعي السوري ضرباً من الخيال، ويكون الحديث عن إعادة كتابة دستور جديد فرصة لإضافة وثيقة "قانونية شكلية" جديدة لعشرات الوثائق السابقة التي أوهمت بوجود "هوية وطنية حقيقية للسوريين".

ثانياً: آليات التعامل مع اللجنة الدستورية "المسار الحالي":

على الرغم من النتيجة التي وصلنا إليها في الفقرة السابقة من جهة عدم جدوى كتابة دستور جديد في الحالة السورية، إلا أننا سنسعى في هذه الفقرة للحديث عن بعض الأدوات التي يمكن أن تسهم في توظيف مسار اللجنة الدستورية بما يحقق مصالح الشعب السوري، ولو بشكل جزئي.

1- الفرص المتاحة من مسار اللجنة الدستورية

قد تكون ثمّة فرصة يمكن من خلالها توظيف مسار اللجنة الدستورية لتحقيق بعض المكاسب السياسية لصالح الشعب السوري، من جهة توظيف هذا المسار للاقتراب من الحل السياسي الذي يتوافق وتطلعاته، وذلك من خلال التأكيد على النقاط التالية[1]:

- شكّلت اللجنة الدستورية المباحثات المباشرة الأولى مع نظام الأسد، وعلى الرغم من أنه سبقتها عدة اجتماعات في أستانة وجنيف؛ إلا أنها كانت تتم بغرف منفصلة.
- وجود مجموعة المجتمع المدني التي هي طرف من ثلاثة أطراف له مثل ما لوفد نظام الأسد ووفد المعارضة السورية، وهي ورقة يجب الاستفادة منها بصورة أكبر لتشكيل قوة ضغط لصالح تحقيق مطالب السوريين في الحرية والكرامة، وعلى الرغم من أنها تعاني من عدة مشاكل؛ إلا أن لديها في الوقت نفسه هامشاً من الاستقلال يمكّنها من اللعب خارج إطار محددات المعارضة ونظام الأسد.
- وجود وفود دولية تتابع العملية الدستورية وتُجري مفاوضاتها بصورة مركزة حول القضية السورية، وهي فرصة مهمة للمجتمع المدني وللمعارضة أيضاً للتفاوض وطرح مطالب الشعب السوري أمام تلك الدول، وأيضاً للاطلاع على حقيقة مواقفها، واستقراء الفرص المتاحة أمام السوريين.

- إن اللجنة الدستورية هي خطوة يمكن المضيّ فيها بشكل موازٍ لباقي الخطوات، وعدم الاعتماد عليها فحسب؛ حيث إن نجاحها بحاجة إلى دول فاعلة تدعم سيرها، وإلا ستصبح مُعيقة لأي عمل سياسي يُفضي إلى هيئة حكم انتقالية. وهنا يأتي دور الائتلاف الوطني في توظيف العلاقات مع تركيا والولايات المتحدة؛ لأن الأولى تتشارك مع قوى المعارضة في نقاط متعددة في مناطق النفوذ التركي "مناطق درع الفرات وغصن الزيتون

[1] أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية، تقرير موضوعي مبني على نقاشات ندوة حوارية، مركز الحوار السوري، 1-12-2020، ص5-6.

ونبع السلام"، ولأن الثانية تمتلك أوراقاً مهمة بحكم نفوذها ووجودها في منطقة شرق الفرات[1].

2- تحسين شروط البيئة الآمنة والمحايدة:

تشكل بنود تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحية التنفيذية وشروط البيئة الآمنة والمحايدة التي يفترض أن يتم خلالها الوصول إلى عملية انتخاب بإشراف أممي[2] الركائز الأساسية لأي تغيير أو انتقال سياسي مرتقب، لاسيما وأن البيئة الآمنة والمحايدة تنصّ بين بنودها على خروج كل القوات الأجنبية من سوريا، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن والجيش التي تُعد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الأسد حالياً.

وفقاً للواقع لا تبدو شروط البيئة الآمنة والمحايدة قابلةً للتطبيق حالياً، ولا حتى في المستقبل القريب؛ فمن غير المعروف من هي الجهة التي ستقوم بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية أو إخراج القوات الأجنبية أو إطلاق سراح المعتقلين، لاسيما مع تجاهل بند "هيئة الحكم الانتقالية" من قبل الدول، والذي افترض البعض أن تهيئة هذه البيئة من مهام تلك الهيئة الانتقالية، مع أن ما ورد في شروط هذه البيئة يبدو من مهام دول وقوى كبرى، ولن يكون تنفيذه بمقدور سلطة محلية خرجت من صراع عسكري طويل.

وعلى الرغم من أن العديد من الدول المعنية بالقضية السورية -كروسيا وإيران و"إسرائيل"- تبدو حريصة على بقاء سوريا تحت القبضة الأمنية، وتتخوف من قيام نظام جديد يفسح هامشاً من الحريات، ويسمح للسوريين باستعادة قرارهم الوطني بشكل يؤثر في مصالحها في المنطقة؛ إلا أن هذا المجتمع الدولي قد يدعم تطبيقاً جزئياً لبعض بنود البيئة الآمنة

---

[1] المرجع السابق، ص7.

[2] تضمن بيان جنيف1عدة شروط من أجل تنفيذ العملية الانتقالية في جو من الاستقرار والهدوء، أهمها: وقف أعمال العنف بصورة دائمة، والإشراف على عمليات الانسحاب، والإفراج عن المحتجزين، وإعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.
للاطلاع على نص اتفاق جنيف1 يُنظر: الملحق الثاني لقرار مجلس الأمن رقم 2218 لعام 2013، مصدر سابق.

والمحايدة، بما يسمح بتغيير بنية النظام الحالي بشكل جزئي وسطحي، إلا أن قدرة السوريين على التفاوض والضغط تجاه تطبيق أوسع لهذه البنود ستفسح أمامهم فرصة للحصول على مكاسب أكبر في العملية التفاوضية، لاسيما إذا امتلكوا رؤية سياسية واعية ودعموا ثقلهم التفاوضي.

لذا يُفترض باللجنة الدستورية السعي لفتح مسار البيئة الآمنة والمحايدة، والمطالبة بالمضيّ به بالتوازي مع عمل اللجنة، بحيث تسعى لتنفيذ بنودها الأساسية المعلقة كإطلاق سراح المعتقلين وعودة للمهجرين وإصلاح الأجهزة الأمنية، إضافة إلى البدء في عملية كتابة الدستور، وليس فقط الاستفتاء عليه؛ فمثل هذه المطالبات تسهم في حشد دعم شعبي لهيئة التفاوض، باعتبارها تمسّ أموراً هي من صميم معاناة الحاضنة الشعبية حالياً[1].

3- تضمين مسودة الدستور موادّ تساعد على تحقيق الانتقال السياسي:

الإشكالية الأساسية التي تعاني منها سوريا كانت دوماً في بنية السلطة والمؤسسات التي أنشأتها، خصوصاً العسكرية والأمنية، ومعالجة الخلل البنيوي فيها يتم عادة إما باتفاق سياسي سابق على الدستور وإما بإعلان دستوري مؤقت، أما وأن الخيارين لم يُتاحا حتى الآن فالأفضل هو التوجه إلى النصوص الدستورية التفصيلية -كما هو حال الدستور البرازيلي[2]- التي تدخل في التفاصيل بالنسبة للقضايا المرتبطة ببنية السلطات، وبصياغة شبيهة على سبيل المثال بما جاء في الإطار التنفيذي الصادر عن الهيئة العليا للمفاوضات عام 2016 الذي تحدث بالتفصيل عن المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية، ولم يقتصر فقط على ذكر المبادئ العامة. صحيحٌ أن هذا الخيار ليس هو الخيار الأفضل لإدراجه في دستور الدولة من جهة تعارُضه مع صفات القاعدة الدستورية المعروفة "الاختصار والاقتصار والثبات والاستمرارية"؛ لكنه يبقى الخيار الأقل سوءاً إذا ما قُورن بالنصوص الموجزة التي يمكن الالتفاف عليها وتفريغها من مضمونها.

[1] أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية، تقرير موضوعي، مرجع سابق، ص7.

[2] تضمن الدستور البرازيلي 250 مادة، ويُعد من أطول الدساتير النافذة في العالم.

قد يعترض البعض على مثل هذا التوجه باعتبار أن الدستور إحدى السلال، وهو يتضمن القواعد الأساسية فقط التي ترد في الدساتير عادة، والتفاصيل الخاصة بالمرحلة الانتقالية ستُرحل إلى سلة هيئة الحكم الانتقالي، أو أنها ستُعالج في باب الأحكام الختامية والانتقالية. إن صحّ ذلك فالأفضل -على سبيل المثال- تثبيت بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بالجيش والأمن ضمن المبادئ العامة التي تتحدث عن جرائم النظام وطائفية "مؤسساته"، كالتصريح بأن فكرة الجيش العقائدي هي فكرة مدمرة للدولة والمجتمع، وتعمل الدولة على تجريمها ومعاقبتها والتخلص من تبعاتها، وتجريم وعقاب كل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها وترتكبها هذه القوات بشكل صريح، والتعويض عنها لأنها لا تسقط بالتقادم، وأن يُشار كذلك إلى تجريم انتماء عناصر القوات العسكرية إلى التيارات السياسية والأحزاب، وترويجهم لأية أفكار حزبية داخلها؛ والأمر ذاته ينطبق على القضاء والسلطة التشريعية.

يساعد إدراج مثل هذه النصوص ضمن الدستور -في حال تم الضغط على وفد نظام الأسد للقبول بها- مرحلة أولى لإيجاد إطار قانوني يسهم لاحقاً في التخلص من تبعات السياسات المدمرة التي انتهجها نظام الأسد في بناء مؤسسات الدولة السورية.

خاتمة:

إذا كان من المسلَّم به أن رُؤى الحل السياسي في سوريا -سواءٌ منها المحليةُ التي لم تأخذ مكانها في السياق الدولي، أو الخارجيةُ التي اخُتصرت في بيان جنيف 1- قد تغيرت؛ فإنّ عوامل كثيرة أسهمت في ذلك، من أبرزها: تغيُّر موازين القوى على الأرض لصالح نظام الأسد، وتراجع الدول "الداعمة للشعب السوري" عن مواقفها المؤيدة لقوى الثورة والمعارضة.

لم يكن اختلاف رؤى الدول الفاعلة للتعاطي مع مسار الحل السياسي السوري هو المتغير الوحيد؛ إنما كان قد سبقها اختلاف الرؤى والأولويات بين قوى الثورة والمعارضة نفسها، خصوصاً العسكرية منها والسياسية، وتحديداً في الفترة بين 2011- 2014، أي: في الفترة السابقة على مؤتمر الرياض1. وحتى بعد توحيد هذه الرؤية -نظرياً- في بيان الرياض1 وفي الإطار التنفيذي لبيان جنيف الصادر في 2016 فقد ظهر مستوى ثانٍ من الخلافات في الرؤى بين القوى التي انضمت إلى هيئة المفاوضات العليا ومنصات "القوى الرمادية" أو "قوى المعارضة الرخوة" -إن صح التعبير- والتي طالما تماهت في رؤاها مع رؤية نظام الأسد فيما يتعلق بقبول عملية «التغيير» تحت قيادة نظام الأسد، وبتقديم سلة محاربة الإرهاب على غيرها من السلال.

مع انضواء تيارات قوى الثورة والمعارضة في جسم واحد "هيئة التفاوض السورية" أواخر عام 2017 اختفت تقريباً الخلافات الموضوعية، لتظهر في لَبوس الخلافات البنيوية والهيكلية التي أصبحت جزءاً من مشهد قوى الثورة والمعارضة، وأسهمت -ولو هامشياً- في تراجع أدائها ومواقفها المرتبطة بالمسار السياسي.

يشير استقراء تجارب "النزاعات" الداخلية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إلى تعاظم عامل التدخل الخارجي، سواءٌ في تأجيج النزاع أو في حلّه؛ وظهر ذلك جليّاً في غالبية التجارب، بما فيها تجربتا لبنان والبوسنة والهرسك، دون أن ينفي ذلك

خصوصية كل حالة، والتي كانت تفرض تعاطياً مختلفاً مراعاةً لظروف جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية أو ثقافية...إلخ.

"الحل الوحيد للملف السوري هو الحل السياسي وفق بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015": لازمةٌ سيطرت على الخطاب السياسي الدولي لسنوات متعددة وما تزال، وتشير إلى استمرار التمسك بمرجعية جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254 أساساً للحل السياسي نظرياً. وهي في المقابل تتعارض مع السلوك الفعلي للدول المصنفة كـ"داعمة لقوى الثورة والمعارضة"، ومن المفترض أنها داعمة لتوجهاتها ورؤاها فيما يتعلق بتحقيق الانتقال السياسي وتأييد تغيير بنية نظام الأسد ورحيل رأسه؛ فقد شهدنا تخفيفاً في حدة التصريحات ضد النظام وجرائمه، وإعادة العلاقات معه، وفتح للسفارات لديه، ليترافق كل ذلك بلوازم جديدة تتضمن الحديث عن: "تغيير سلوك النظام" بدلاً من "تغيير النظام"، و"تأييد للجنة الدستورية" المنصبّة على النصوص بدلاً من التركيز على بنية السلطة وتغييرها من خلال الانتقال السياسي؛ مما كان يمهد لاحقاً للقبول بالأمر الواقع "نظام الأسد" والتعامل معه كما هو.

لقد كان لتقاطع مصالح الدول الفاعلة في الملف السوري الدور الأبرز في الدفع باتجاه مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي؛ وهذا ما تجلّى واضحاً في الدفع باتجاه مسار اللجنة الدستورية والتركيز على محاربة تنظيم "داعش" على حساب غيره من استحقاقات الحل السياسي، كالانتقال السياسي والعدالة الانتقالية والملفات الإنسانية؛ مما مكّن روسيا من توجيه دفّة المسار السياسي بما يتوافق مع مصالحها، لاسيما فيما يتعلق بتجاوز التغيير السياسي، والتركيز على فكرة "إصلاح النظام". ومع ذلك تمسكت الدول التي يُفترض تأييدها لقوى الثورة والمعارضة ببعض الأوراق للحفاظ على جزء من مصالحها داخل سوريا، كملف جرائم النظام وملف اللاجئين.

ومن المتوقع أن يكون للحرب الروسية على أوكرانيا تأثيرها في الملف السوري؛ نظراً لاشتراك الدول المتصارعة في الملفَّين في الوقت نفسه، غير أنه -كما أشرنا- فإن التغيرات المتوقعة

نتيجة التأثر بهذه الحرب على مسار الحل السياسي؛ سواءٌ الإيجابية كما هو الحال في إمكانية تحريك ملف جرائم نظام الأسد وتراجع وتيرة تعويمه وتشديد العقوبات الاقتصادية عليه، أو تلك السلبية كما في تعاطي الدول الإقليمية السلبي مع ملف اللاجئين السوريين، وزيادة الابتزاز الروسي لملف المساعدات الإنسانية، وتوسع نفوذ المليشيات المدعومة إيرانياً قد تتكون هامشية؛ بسبب ترهُّل البناء الهيكلي للأجسام السياسية، إلى جانب الظروف الموضوعية المرتبطة بعدم استعداد الدول الغربية -على المدى القريب- للانخراط بشكل جدّي في الملف السوري لإيجاد نوع من التوازن مع الحضور الروسي ودفع تكلفة الضغط لإلزام نظام الأسد وحلفائه بتحقيق الانتقال السياسي، كل ذلك يرجّح استمرار التوافق حول مركزية "اللجنة الدستورية" مدخلاً أساسياً للحل السياسي في سوريا.

هذا التوافق الحالي بين الدول الفاعلة في الملف السوري حول مسار اللجنة الدستورية لم يترافق مع توافق داخلي بين قوى الثورة والمعارضة، التي انقسمت بين مؤيِّد يرى أن الدور الأساسي الذي يمكن القيام به حالياً هو التعاطي مع التوافقات الدولية إيجاباً ولو دون نتائج ظاهرة، وبين مُعارض يذهب إلى ضرورة رفض المسار برمته لأنه يمثّل التفافاً على جوهر القضية السورية المتمثلة في تحقيق الانتقال السياسي الحقيقي وتغيير بنية نظام الأسد.

بعيداً عن المواقف الدولية والداخلية لقوى الثورة والمعارضة فإن الظروف الذاتية والموضوعية تشير إلى ترجيح فشل هذا المسار نتيجة عوامل متعددة، أبرزها: عدم التوازن في الموقف العسكري بين قوى الثورة والمعارضة ونظام الأسد الذي رجحت كفته بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، وعدم قدرة الأمم المتحدة على أن تكون الطرف الثالث الضامن، وخروج نظام الأسد عن حالة "الجمود الضارّ" التي قد تدفعه وحلفاءَه إلى تقديم تنازلات في العملية السياسية.

كل ذلك يفرض على قوى الثورة والمعارضة المبادرة لتقوية بنائها الموضوعي من ناحية؛ عبر التوافق على مشروع سياسي سوري يقوم على مبادئ المواطنة والعدالة والحقوق والحريات، ويجيب أو يتفق على آلية للإجابة عن القضايا الإشكالية التي تأتي في مقدمتها علاقة الدين

بالدولة والقضية الكردية. ولتعزيز بنائها الهيكلي من ناحية أخرى؛ من خلال الوصول إلى قيادة سياسية حائزة على الشرعية الشعبية توجه العمل العسكري، وتحمل مشروعاً واضحاً قابلاً للتطبيق يلبّي سقف طموحات الشعب السوري، وتراعي مصالح الدول المعنية، بما يحقق لها اعترافاً إقليمياً ودولياً معقولاً، وتملك أدوات للمحاسبة والمساءلة الداخلية. وقبل كل ذلك السعي لاكتساب ثقة السوريين؛ سواءٌ في الأجسام السياسية أو التوافقات الموضوعية.

لا يتناقض السعي لتقوية البناء الداخلي واكتساب ثقة السوريين مع التعاطي إيجابياً مع مسار اللجنة الدستورية الحالي؛ سواءٌ من خلال تهيئة البيئة في المناطق المحررة لاستكمال العقد الاجتماعي السوري الذي يُكلّل بتوافقات دستورية لاحقاً، أو من خلال تحسين شروط البيئة الآمنة والمحايدة وتضمين مسودة الدستور موادّ تساعد على تحقيق الانتقال السياسي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. أنور الجمعاوي، مفهمة الدولة عند الإسلاميين "قراءة في نماذج مختارة"، بحث ضمن مجموعة كتاب "الإسلاميون وقضايا الدولة"، الجزء الثاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
2. حسن البحري، القانون الدستور والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
3. حميد بلغيت، تطبيقات مبدأ الإفلات من العقاب في تجارب العدالة الانتقالية الإفريقية، مؤلف جماعي، العدالة الانتقالية في إفريقيا مظاهر تفكك الأنظمة السلطوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2018، الطبعة الأولى.
4. خطة التحول الديمقراطي، بيت الخبرة السوري، المركز السوري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، آب 2013
5. راميا اسماعيل، جاد الكريم جباعي، زكي محشي، ربيع نصر، أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي "التصدع الاجتماعي في سوريا، المركز السوري لبحوث السياسات، 2017.
6. ساشا العلو، الانبثاقات السياسية خلال الثورة السورية الاتجاهات والأوزان والمآلات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دار ميسلون للطباعة والنشر، استنبول-تركيا، 2018.
7. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، دار خوارزم، الإسكندرية، 2002.
8. عبد الفتاح ساير، القانون الدستوري، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الثانية، 2004.
9. محمد جمال باروت، مئوية الدستور السوري الأول: إشكالية العلمنة وسياقاتها المجتمعية - السياسية التاريخية (1920-1918)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
10. مصطفى أبو زيد، الدستور المصري، الطبعة الأولى، 1957،
11. ميشيل براندت، جيل كوتريل، ياش غاي، أنطوني ريغان، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية، انتربيس، بيروت، 2012.

ثانياً: الدراسات والأوراق البحثية:

1. أثر انحسار الدور الأمريكي في تعزيز الهيمنة الروسية-الإيرانية في سوريا "ورقة تقدير موقف"، مركز الحوار السوري والمرصد الاستراتيجي، 2017/10/21، شوهد في: 2022/5/28.
2. أحمد قربي، تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية، تقرير تحليلي، 17-4-2020، شوهد في: 17-7-2017.
3. أحمد قربي ومحمد دباس:

- الثقة السياسية أم الحاضنة الشعبية؟ محاولة لتفسير تراجع حاضنة الثورة، ورقة تحليلية، مركز الحوار السوري، 20-12-2020، شوهد في: 12-11-2021.
- عوامل تعزيز ثقة الحاضنة الشعبية بالكيانات المسلحة: دراسة حالة حركتي حماس وطالبان، مركز الحوار السوري، 21-5-2021، شوهد في: 16-7-2022.

4. أحمد قربي، محمد دباس، نورس العبد الله، سبل استعادة الثقة بين الحاضنة الشعبية وقوى الثورة والمعارضة"، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 15-6-2022، شوهد في: 16-7-2022.
5. آرون شتاين، تقييم الاستراتيجية المؤقتة لإدارة بايدن تجاه سورية، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2021/6/17، شوهد في: 2022/5/28.
6. الأزمة في أوكرانيا :الآثار على سوريا، مركز التحليل والبحوث التشغيلية (coar)، آذار 2022، شوهد في 20-6-2022.
7. إعادة إنتاج الائتلاف الوطني السوري: المعايير وآليات التنفيذ، مركز جسور، دراسة تحليلية، كانون الثاني 2022.
8. أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية، تقرير موضوعي مبني على نقاشات ندوة حوارية، مركز الحوار السوري، 1-12-2020، شوهد في: 16-7-2022.
9. إليزابيث ف. تومسون، رشيد رضا والدستور العربي السوري لعام 1920: كيف قوّض الانتداب الفرنسي الليبرالية الإسلامية، ترجمة: يسرى مرعي، معهد العالم للدراسات، 2017، شوهد في: 13-11-2021.
10. أنس صلاحات، دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – "الإسرائيلية" (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد/5/، الإصدار /2/.
11. أيمن الدسوقي، الدور الروسي في سوريا: الواقع والمآلات، رؤية تركية، 2-7-2018 العدد 2، شوهد في: 30-1-2022
12. إيهاب أحمد محمد اسماعيل، إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها، جامعة عين شمس، حوليات آداب عين شمس، المجلد /45/، عدد يناير-مارس، 2017،
13. بسام قوتلي، ما الذي نعنيه بحيادية الدولة؟ بحث مقدم إلى ندوة "تجارب سورية الدستورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 16 آذار- 2020، شوهد في: 29-1-2022.
14. بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة، "ملحقات مشروع تمكين: لتمكين الثورة من بناء نواة سوريا المستقبل. سوريا الحرة"، مركز الحوار السوري، 2016، شوهد في: 20-1-2022
15. بول د.ميلير، الوصول إلى المفاوضات السورية "ظل المستقبل والحرب الأهلية السورية"، مؤسسة راند، 2014.
16. تحديات الإصلاح الدستوري في جنيف 8 وآليات التعامل معها، مركز الحوار السوري والمرصد الاستراتيجي، 26-11-2017، شوهد في: 21-6-2022.

17. تحديات السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها، مركز الحوار السوري - المرصد الاستراتيجي، 12-2-2018، شوهد في: 11-11-2021.
18. التدخل الروسي في سوريا بعد خمسة أعوام: الحصاد والآفاق، مركز الإمارات للسياسات، 1-10-2020، شوهد في: 28-09-2021.
19. تسييس الملف: أهداف تنظيم مؤتمر اللاجئين السوريين في دمشق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020/11/12، شوهد في: 2022/5/28
20. التقرير الاستراتيجي السوري، المرصد الاستراتيجي، العدد /94/، يناير 2022.
21. الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 12-10-2015، شوهد في:11-11-2021.
22. اللجنة الدستورية.. بين دعوات المشاركة ودعوات المقاطعة، تقرير بحثي، مركز الحوار السوري، 26-4-2019، شوهد في: 12-11-2021.
23. العوامل الموضوعية لفشل اللجنة الدستورية: بيئة مثبطة للحلول السياسية، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 15-3-2021، شوهد في: 13-11-2021.
24. قانون قيصر: الأسباب والتوقعات والمآلات، تقرير موضوعي لندوة حوارية، مركز الحوار السوري، 25-12-2019، شوهد في: 16-7-2022.
25. التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سورية والتي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس، ترجمة: مركز إدراك، سبتمبر 2019.
26. الاقتصاد السوري على شفير الانهيار: الأسباب، والسياسات، وتداعيات قانون "قيصر، تقدير موقف، مركز الحوار السوري، 28-6-2020، شوهد في: 12-11-2021.
27. توماس بييريه، الدول الراعية والثورة المسلحة السورية: حدود النفوذ الأجنبي، ترجمة: يسرى مرعي، معهد العالم للدراسات، 20-5-2017، شوهد في: 12-11-2021.
28. جيل كيبيل وزملاؤه، بعد هجمات باريس: الأصوات الفرنسية تجاه التحدي المتمثل بـ تنظيم «داعش» وسوريا والعراق والإرهاب الإسلامي، معهد واشنطن، 24-11-2015، شوهد في: 11-11-2021.
29. جيمس دوبينز، فيليب غوردون، جيفري مارتيني:
    - خطة سلام لسوريا1، مؤسسة راند، 2015، شوهد في: 10-11-2021.
    - خطة سلام لسوريا الجزء 2، مؤسسة راند، 2016، شوهد في: 10-11-2021.
    - خطة سلام لسوريا الجزء IV، مؤسسة راند، 2017، شوهد في: 29-1-2022
30. حازم نهار، المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2016.

31. خالد المطلق، القواعد العسكرية الروسية في سوريا والأسلحة التي جربتها على السوريين، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 14-7-2020، شوهد في: 12-11-2021.
32. دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مركز دراسات وأبحاث مينا، 28-9-2018، شوهد في: 11-11-2021.
33. روزا ليند شو، إعادة نظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة دروس من سيراليون، معهد السلام الأمريكي، شباط 2005.
34. سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار 2016، شوهد في: 11-11-2021.
35. سلال جنيف وأستانة بين الحاجة والعبث، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017/8//17، شوهد في: 2022/5/28.
36. سوريا إلى أين، المرصد الاستراتيجي، البحوث والدراسات، 7-10-2021، شوهد في: 11-11-2021.
37. السياسة الروسية بعد سوتشي وآليات التعامل معها "تقدير موقف"، المرصد الاستراتيجي، 2018/2/18، شوهد في: 2022/5/28.
38. صافيناز محمد أحمد:
- الأزمة السورية والحرب في أوكرانيا. الانعكاسات والمآلات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9-3-2022، شوهد في:19-6-2022.
- خطة النقاط الست: مهمة أنان الصعبة في سوريا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 4-4-2012، شوهد في: 17-4-2022.
39. الضغط الروسي لمنع دخول المساعدات الانسانية إلى الشمال السوري: المخاطر والخيارات والبدائل، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 20 يونيو 2021، شوهد في: 2022/5/28.
40. عبد الله الغضوي، روسيا تنهي مهمة إعادة هيكلة الجيش السوري.. بعد الفشل، معهد الشرق الأوسط، واشنطن، 20-07-2021، شوهد في: 11-11-2021.
41. العقد المطلوب حلها في مؤتمر الرياض 2، الجسر للدراسات، 20-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.
42. علي حسين باكير:
- الغموض غير البنّاء في مسار فيينا: قراءة في بيان مجموعة العمل الدولية لدعم سوريا، academia، 19-11-2015، شوهد في: 11-11-2021.
- مسار أستانة: الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 1-8-2019، شوهد في: 28-09-2021.

43. فارس كمال نظمي، تدهور الثقة الاجتماعية في العراق بتأثير العقوبات الاقتصادية "دراسة مسحية نفسية"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر "العراق تحت الحصار: التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، 23-25 أيلول، عمان- الأردن.
44. فريد موهيتش:
- اتفاق دايتون للسلام: ماذا تحقق؟ وما المُنتظر؟(1/4) ، مركز الجزيرة للدراسات، 26-11-2015، شوهد في: 12-11-2021.
- اتفاق دايتون للسلام: ماذا تحقق؟ وما المُنتظر؟(2/4) مركز الجزيرة للدراسات، 10-12-2015، شوهد في: 12-11-2021.
45. قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946-2019)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 31-5-2019، شوهد في: 10-11-2021
46. لينا الخطيب وآخرون، سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة، المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس"، آذار 2017.
47. ما بعد قيصر ؛ مَن يتحمل المسؤولية عن تردّي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في سوريا؟ تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 26-5-2021، شوهد في: 12-11-2021، ص3 وما بعدها.
48. محادثات أستانة تمهّد لمرجعية جديدة للانتقال السياسي، تحليل سياسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 5-2-2017، شوهد في: 11-11-2021.
49. محمد سالم وعلي فياض، المساعدات الإنسانية: بوابة لتعزيز التفاهمات الأمريكية الروسية في إطار سياسة "الخطوة مقابل خطوة"؟ مركز الحوار السوري، كانون الأول 2021.
50. محمد سالم، أحمد سامر إيبش، عامر العبد الله، عن خلفيات الحرب الروسية في أوكرانيا وتأثيراتها المحتملة على المشهد في سوريا، مركز الحوار السوري، 27-3-2022.
51. مسار اللجنة الدستورية السورية، مركز جسور للدراسات، 5-12-2019 شوهد في: 12-11-2021.
52. مستقبل ملف اللاجئين السوريين: بين ضمان حقوقهم القانونية والإنسانية وبين استخدام الملف في بازار المصالح الدولية، ورقة تقدير موقف، مركز الحوار السوري، 2018/10/29.
53. معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورة التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تموز- 2016، شوهد في: 11-11-2021.
54. ملامح مقاربة "خطوة مقابل خطوة"، مركز الحوار السوري، وحدة التوافق والهوية المشتركة، 19-2-2022، شوهد في: 20-6-2022.
55. ميلشيات المشروع الإيراني في سوريا:
- التصنيف والتبعية وعوامل الحشد(1)، مركز الحوار السوري، 15-9-2020، شوهد في: 11-11-2021.

- الأدوار ومجالات التأثير(2)، مركز الحوار السوري، 22-11-2020، شوهد في: 11-11-2021.
- المستقبل والأثر الإقليمي(3)، مركز الحوار السوري، 15-12-2020، شوهد في: 11-11-2021.

56. مآلات اللجنة الدستورية: هل يكون كمون الفشل دافعاً للمبادرة السياسية؟ ورقة تحليلية، مركز الحوار السوري، 9-9-2020، شوهد في: 16-7-2022.
57. مركز الحوار السوري، الدراسة البحثية الخاصة، موقع مبادرة وثيقة التوافق الوطني، 2017، شوهد في: 18-7-2022.
58. مهى يحي، جان قصير، خليل الحريري، أصوات مهمّشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018، شوهد في: 11-11-2021.
59. ياسين جمُّول:

- استثمار إيران في جماعات الغلو والتطرف، مركز الحوار السوري، وحدة تحليل السياسات، كانون الثاني 2021.
- التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (3): الأدوات الإعلامية والديموغرافية، ورقة تحليلية، مركز الحوار السوري، 30-6-2020، شوهد في: 10-11-2021.
- التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (4): مخاطره على الهوية السورية وسبل مواجهته، تقرير تحليلي، مركز الحوار السوري، 15-9-2020، شوهد في: 2022/5/28.

ثالثاً: المقالات:

1. أحمد علي حسن:

- جذور الانقسام الفلسطيني.. مقاومة "حماس" ومفاوضات "فتح"، الخليج أونلاين، 13-10-2017، شوهد في: 10-11-2021
- سوريا ..حقل تجارب مفتوح للسلاح الروسي، الخليج أون لاين، 7-8-2017، شوهد في: 30-1-2022.

2. أحمد قربي، هل تقود التغييرات على تشكيل الائتلاف السوري إلى تغيير في مواقفه؟ منتدى الحوار الشبابي، 19-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.
3. أحمد محمد، بعد توقيع اتفاق ميونيخ.. هل يتواصل «التلاعب» الروسي؟، ساسة بوست، 14-2-2016، شوهد في: 20-05-2022.
4. أرميناك توكماجيان، كوة في جدار العزلة، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، 2021/10/11، شوهد في: 2022/5/28.

5. أسامة أبو زيد، السوريون في تركيا بين عنصرية المعارضة وتوابل الحكومة، العربي الجديد، 2021/9/27، شوهد في: 2022/5/28.
6. أليكسي حليبنيكوف، روسيا والإصلاح العسكري السوري: التحديات والفرص، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 26-3-2020، شوهد في12-11-2021.
7. آنا بورشفسكايا، هل النموذج الشيشاني هو مخطط بوتين لسوريا؟ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 17-1-2019، شوهد في: 11-11-2021.
8. آوات أسعدي، مؤيدو بوتين من اليمين المتطرف في أوربا، إيلاف، 26-4-2022، شوهد في: 4-7-2022.
9. أنطون لافروف، كفاءة القوات المسلحة السورية: تحليل للمساعدة الروسية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 26-3-2020، شوهد في: 12-11-202.
10. إيغور دولانوبه، مكتسبات روسيا من تدخلها العسكري في سوريا، أوريان 21، ترجمة حميد العربي، 11-12-2017، شوهد في: 30-1-2020.
11. باسل البطاح، مجزرة التضامن.. التأثيرات والأبعاد السياسية محليا ودوليا، الجزيرة نت، 8-5-2022، شوهد في: 30-6-2022.
12. باسل درويش، فورين أفيرز: ما دلالات توقف أمريكا عن دعم المعارضة السورية؟ عربي21، 3-8-2017، شوهد في: 11-11-2021.
13. برهان غليون، الضياع السوري، العربي الجديد، 26-8-2019، شوهد في: 12-11-2021.
14. بهية مارديني، منتدى موسكو، معارضة أليفة ونظام متعنت، إيلاف، 10-4-2015، شوهد في: 10-11-2021.
15. تيم الحاج، مجلس عسكري انتقالي مخرجا للأزمة السورية؟، "صدى" تحاليل من الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي، 14-4-2021، شوهد في: 19-4-2022.
16. جوزيف ظاهر، استراتيجيات التغيير الديمغرافي في سوريا، الجزيرة نت، 1-6-2017، شوهد في: 10-11-2021.
17. حازم نهار، الأسئلة الضرورية سورياً، السورية نت، 21-6-2021، شوهد في: 12-11-2021.
18. ديانا رحيمة، انقسام في الائتلاف السوري المعارض، إصلاح أم انقلاب، عنب بلدي، 2022/4/10، شوهد في: 2022/4/22.
19. ديمتري أورشكين، حكم الأيديولوجية الجديد في روسيا، ترجمة: إبراهيم محمد علي، Project Syndicate، 30-10-2019، شوهد في: 11-11-2021.
20. ديمتري ترينين، المصالح الروسية في سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11-6-2014، شوهد في: 11-11-2021.
21. رامي سويد، تعرف إلى مسار تصفية القضية السورية من جنيف إلى سوتشي، العربي الجديد، 28-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

22. رشيد حوراني، مجموعات المرتزقة في سوريا؛ آليات التشكيل ودوافع التشغيل، مرصد الشرق الأوسط وشمال افريقيا الإعلامي، 19-9-2019، شوهد في: 11-11-2021.
23. رياض معسعس، اللجنة الدستورية السورية وضبابية المشهد، القدس العربي، 2-6-2022، شوهد في: 20-2-2022
24. سعيد الحاج، تركيا ودول الجوار واللاجئون السوريون، الجزيرة، 24-9-2021، شوهد في: 28-5-2022.
25. صادق عبد الرحمن، في الفروق بين بياني الرياض 1 والرياض 2، الجمهورية نت، 28-11-2018 -شوهد في: 10-11-2021.
26. طه عبد الواحد، محاولة روسية ثانية لعقد مؤتمر عن لاجئي سوريا: ما هدفها؟ تلفزيون سوريا، 29-10-2020، شوهد في: 28-5-2022.
27. عبد الجبار أبو راس، سياسة أوباما في الشرق الأوسط زادت من نفوذ إيران في المنطقة، الأناضول، 29-11-2016، شوهد في: 31-1-2022.
28. عبد الحميد قطب، "الرياض 2".. السعودية تبيع دماء السوريين، صحيفة الشرق، 21-11-2021، شوهد في: 21-6-2022.
29. عبد الرحمن الحاج:
- عن مبادئ " " SSGالجديدة للحل السياسي في سوريا، تلفزيون سوريا، 15-9-2018، شوهد في: 12-11-2021.
- الانزلاق من "الانتقال السياسي" إلى "البيئة الآمنة"!، تلفزيون سوريا، 12-8-2018، شوهد في: 12-11-2021.
30. عبد المنعم زين الدين، التغيير الديموغرافي في سورية "التهجير القسري في ظل الثورة السورية"، مركز جسور للدراسات، أيلول 2016، شوهد في: 10-11-2021.
31. عبد الناصر محمد، أمريكا تدير الأزمة السورية، أورينت نت، 25-8-2016، شوهد في: 10-11-2021.
32. عبد الوهاب عاصي، لماذا لم يسقط النظام السوري؟ مركز جسور للدراسات، 21-5-2020، شوهد في: 12-11-2021.
33. عماد حسن، إخراج إيران من سوريا.. هدف خفي وراء "الغضبة" الأمريكية؟، DW، 13-4-2018، شوهد في: 11-11-2021.
34. عمار الحلبي، التحالف بقيادة واشنطن يؤكد مواصلة دعم "قسد" في سورية، ملتقى العروبيين، 25-11-2020، شوهد في: 12-11-2021.
35. محمد حسام حافظ، المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية، مركز الجزيرة للدراسات، 26-4-2018، شوهد في: 10-11-2021.

36. محمد صبرا، الائتلاف في متاهته عن المجلسين والمصروفين، تلفزيون سوريا، 21-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.
37. محمد ياسين النجار، هل اللجنة الدستورية السورية حلٌّ أم خدعة دولية؟ الجزيرة نت، 9-10-208، شوهد في: 12-11-2021.
38. محمود الحسين، الديمغرافيا السورية في حسابات التسوية، مركز الجزيرة للدراسات، 22-11-2021، شوهد في: 28-5-2022.
39. مراد القواتلي، بيان الرياض تقدم لافت للمعارضة يواجه تطبيقه تحديات كثيرة، السورية نت، 12-12-2015، شوهد في: 10-11-2021.
40. مصطفى رستم، عيون دمشق على أبواب السفارات العربية بعد سبع سنوات عجاف، Independent Arabia، 29-1-2019، شوهد في: 10-11-2021.
41. هل تحتاج سوريا عقداً اجتماعياً أم دستوراً؟ أولوية الاجتماع السياسي قبل "دستوره" ، مقال تحليلي، مركز الحوار السوري، 8-10-2020، شوهد في: 12-11-2021.
42. منير درويش، ملاحظات على خطة راند الأمريكية لوقف القتال في سورية، كلنا شركاء، 19-7-2021، شوهد في: 10-11-2021.
43. منير الربيع، خطّة السعودية لبقاء الأسد: رهان جديد، المدن، 1-4-2018، شوهد في: 11-11-2021
44. نورهان الشيخ، روسيا من التأثير إلى المبادرة في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، العدد 15034، 26-1-2020، شوهد في: 11-11-2021.
45. يمان نعمة:
- "مجزرة التضامن".. هل يتحرك الغرب لمحاسبة النظام السوري؟، عربي 21، 1-5-2022، شوهد في: 30-6-2022.
- الائتلاف السوري ينهي عضوية 14 شخصا ما خلفيات القرار، عربي 21، 3-4-2022، شوهد في: 17-7-2022.
- تشكيلات جديدة لمعارضة سورية بعد خلافات داخل الائتلاف، عربي 21، 3-1-2022، شوهد في: 20-4-2022.

رابعاً: التقارير الصحفية والخرائط:

1. 10 أسباب تشرح لك كيف تحولت «الثورة السورية» إلى واقع مرير، ساسة بوست، 15-3-2020، شوهد في: 10-11-2021.
2. 43 فيتو أمريكياً في خدمة إسرائيل، روسيا اليوم، 18-12-2017، شوهد في: 10-11-2021.

3. 8 دول عربية على الأقل تؤيد عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وكالة سبوتنيك، 5-2-2019، شوهد في: 10-11-2021.
4. 9 أعوام على الثورة الليبية: لعنة السلاح والتدخلات الخارجية، العربي الجديد، 17-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.
5. ابتسام عازم ومحمد كركص، مجلس الأمن يوافق على تجديد إرسال المساعدات لسورية عبر باب الهوى، العربي الجديد، 12-7-2022، شوهد في: 14-7-2022.
6. إبراهيم العلي، اللجنة الدستورية السورية بين ألاعيب النظام ومنطق دولي يتجنب حل الأزمة، TRTعربي، 12-12-2020، شوهد في: 29-6-2022.
7. إبراهيم حميدي، الصين تقود مع روسيا حملة لـ«عدم تسييس كورونا» في سوريا، الشرق الأوسط، العدد 15095، 27/3/2020، شوهد في: 28/5/2022.
8. إبراهيم هايل، كيف ردّت أمريكا على القصف الروسي لمقرّ فصيل "مغاوير الثورة" بقاعدة التنف؟، أورينت نت، 7-7-2022، شوهد في: 16-7-2022.
9. أبرز عمليات تركيا داخل سوريا منذ 2016 وأهدافها، عربي 21، 12-10-2019، شوهد في: 12-11-2021.
10. أبرز قوى المعارضة السورية في الداخل تعلن مشاركتها في مؤتمر موسكو، SWI swissinfo.ch، 27-03-2015، شوهد في10-11-2021.
11. أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، الجزيرة نت، 25-1-2018، شوهد في: 11-11-2021،
12. الاتحاد الأوروبي: لا مكان للأسد مع ختام المرحلة الانتقالية، عربي 21، 3-4-2017.
13. الاتحاد الأوروبي: لن نشارك في مؤتمر نظام الأسد حول اللاجئين، وكالة الأناضول، 10-11-2021، شوهد في: 28-5-2022.
14. اتفاق انتقالي بجنيف وخلاف بشأن الأسد، الجزيرة، 30-06-2012، شوهد في: 10-11-2021.
15. اتفاق أوسلو.. قفزة لم تتضح أبعادها بعد، الجزيرة نت، 3-10-2004، شوهد في: 10-11-20210.
16. إدلب.. منطقة خفض التصعيد الرابعة بسوريا، وثائق وأحداث، الجزيرة نت، شوهد في: 11-11-2021.
17. أردوغان: "السوري الحر" ليس تنظيماً إرهابياً بل مكون وطني يدافع عن بلاده، ديلي صباح، 30-1-2018، شوهد في 31-1-2022.
18. أردوغان: نحضر لعودة مليون لاجئ سوري طواعية إلى بلادهم، الجزيرة نت، 2022/5/3، شوهد في: 2022/5/28.
19. أستانة (5) تدشن انضمام تركيا إلى المحور الروسي-الإيراني، المرصد الاستراتيجي، دون تاريخ، شوهد في: 18-4-2022.

20. الأسد يعلن انتصار نظامه في حلب، القبس الدولي، 17-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.
21. الأسد: لا يمكن إنهاء الحرب في سوريا عبر اللجنة الدستورية، روسيا اليوم RT، 14-11-2019، شوهد في: 12-11-2021.
22. إسرائيل تخوض معركة وهمية في سوريا ولن ننسحب، عربي 21، 13-5-2020، شوهد في: 2022/5/28.
23. أصدقاء الشعب السوري".. مؤتمرات وقرارات، الجزيرة نت، 7-7-2012، شوهد في: 11-11-2021.
24. إصلاح القطاع الأمني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 11-11-2021.
25. أمريكا ترفع يدها عن فصائل درعا، عنب بلدي، 24-6-2018، شوهد في: 10-11-2021.
26. أمريكا تعلّق على "مؤتمر اللاجئين" بدمشق: مجرد عروض مسرحية، السورية نت، 2021/11/14، شوهد في: 2022/5/28
27. الأمم المتحدة "تدين بشدة" انتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان بالأغلبية، شبكة شام، 16-2-2018، شوهد في: 10-11-2021.
28. الأمم المتحدة/سوريا: روسيا تسدّد ضربة موجعة لحقوق الإنسان باستخدامها حق النقض (الفيتو) ضد تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، منظمة العفو الدولية، 12-7-2022، شوهد في: 14-7-2022.
29. أمين العاصي:
- اقتراح نقل مقر "الدستورية" السورية: محاولة لتجاوز المرجعية الأممية، العربي الجديد، 19-5-2022، شوهد في:20-6-2022.
- إلغاء الجولة التاسعة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية: خطوة متوقعة، العربي الجديد، 18-7-2022، شوهد في: 27-7-2022.
- أي تداعيات للأزمة الأوكرانية على العملية السياسية في سورية؟، العربي الجديد، 28-2-2022، شوهد في: 3-7-2022.
- مشروع تعديلات ضبابية لنظام الائتلاف السوري المعارض: محاولة لاستعادة النفوذ، العربي الجديد، 15/ 1/2022، شوهد في: 2022/4/20.
30. انطلاق مؤتمر أصدقاء الشعب السوري بمراكش، الجزيرة نت، 12-12-2012، شوهد في: 10-11-2021
31. الانقسام الفلسطيني المشؤوم.. تواريخ هامّة، بوابة الهدف الإخبارية، 15-6-2016، شوهد في: 10-11-2021.

32. أنور البني، اللجنة الدستورية طعن بالثورة والأسد سيلاحق قضائياً، تلفزيون سوريا، 24-12-2018، شوهد في: 12-11-2021.

33. الائتلاف السوري يرفض المشاركة في مجموعات العمل التشاورية التي اقترحها دي مستورا، الاتحاد برس، 11-10-2015، شوهد في 11-11-2021.

34. الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، مركز ماركوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، دون تاريخ نشر، شوهد في: 4-5-2022.

35. الائتلاف يقرّ وثيقة "التسوية السياسية" في سوريا.. تغيير جذري للنظام وهيئة انتقالية بكامل الصلاحيات، زمان الوصل، 23-3-2015، شوهد في: 20-1-2022.

36. بأول زيارة عربية له.. وزير خارجية الأسد يصل عُمان، الخليج أون لاين، 20-3-2021، شوهد في: 28-5-2022.

37. بذريعة "كورونا".. فيصل المقداد يطالب برفع العقوبات عن نظامه، بلدي نيوز، 30-3-2020، شوهد في: 28-5-2022.

38. بركات: عملية الإصلاح لم تنته ونسعى لضم مكونات سياسية وفعاليات ثورية لتعزيز التمثيل الشعبي، الموقع الرسمي للائتلاف،12-4-2022.

39. البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 25-11-2011، شوهد في: 10-11-2021.

40. بشار الأسد: نثق بالحليف الروسي ووجود "حزب الله" في سوريا شرعي، DW، 25-8-2015، شوهد في: 28-5-2022.

41. بعد 8 سنوات ثورة.. ما هي مواقف الدول العربية من نظام الأسد؟ ، الجزيرة نت، 29- 9-2018، شوهد في: 10-11-2021.

42. بعد إقراره من مجلس الشيوخ الأمريكي.. ترامب يوقع على قانون "قيصر"، عنب بلدي، 21-12-2019، شوهد في: 28-5-2022.

43. بعد درعا البلد.. "تسويات" الجنوب السوري تصل الحدود الأردنية، السورية نت، 26-9-2021، شوهد في: 11-11-2021.

44. بعد سقوط ثاني أكبر مدن المعارضة.. هذه خريطة سوريا الأخيرة التي ترسمها روسيا الآن ، ساسة بوست، 10-1-2020، شوهد في: 12-11-2021

45. بمشاركة مبعوث بوتين.. انطلاق مؤتمر اللاجئين2 في دمشق، السورية نت، 2021/7/26، شوهد في: 2022/5/28.

46. بهية مارديني، "أكدت أنها تدعم الهيئة العليا للمفاوضات" .. السعودية ثابتة في مواقفها تجاه النظام السوري، إيلاف، 2017/8/6، شوهد في: 2022/5/28

47. بيان الرياض 2 نسخة معادة عن الرياض 1 وهدف المؤتمر عزل الهيئة العليا عن أي دور قطري، شبكة شام، 24-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

48. تحقيق أممي: نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية 17 مرة، TRT عربي، 4-6-2021، شوهد في: 11-11-2021.

49. تراجع قوة الجيش السوري عالمياً.. بيانات توضح عتاده، عنب بلدي،27-6-2020، شوهد في: 12-11-2021.

50. تركيا تكشف عن "مبادرة رباعية" لعودة اللاجئين السوريين الآمنة إلى بلادهم، Human Voice، 18-8-2021، شوهد في: 28-5-2022.

51. تركيا: ستظل قوة ردع ضد انتهاك وقف اطلاق النار بـ"إدلب"، وكالة الأناضول، 7-3-2020، شوهد في: 12-11-2021.

52. تسلسل الأحداث الزمنية في حرب البوسنة، موسوعة مقاتل، 24-7-2020، شوهد في: 10-11-2021.

53. تشاووش أوغلو: روسيا حذرت نظام بشار بصرامة لانتهاكه هدنة ادلب، وكالة الأناضول، 10-3-2020، شوهد في: 12-11-2021.

54. تشكيل جديد لفصائل معارضة مسلحة بدمشق، الجزيرة، 30-11-2013، شوهد في: 10-11-2021.

55. تعرف على أبرز أعضاء وتوجهات منصتي القاهرة وموسكو، الجزيرة نت، 28-2-2017، شوهد في: 18-6-2022.

56. تقرير شام السياسي، شبكة شام الإخبارية، 27-02-2016، شوهد في: 20-5-2022.

57. تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يحمل الحكومة السورية مسؤولية 3 هجمات عام 2017، سي إن إن العربية، 8-4-2020.

58. توضيح حول اللقاء مع الجانب الروسي، موقع أسرة الشيخ صالح العلي، 26-6-2020، شوهد في: 10-11-2021.

59. ثلاثة أحداث تؤكد تضارب المصالح الروسية-التركية في سوريا، عنب بلدي، 2-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.

60. الجامعة العربية تعلّق عضوية سورية وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية، BCC عربي، 12-11-2011، شوهد في: 10-11-2021.

61. جاويش أوغلو: قد نعمل مع "الأسد" ولكن بشرط "فوزه بانتخابات ديمقراطية نزيهة"، شبكة شام، 16-12-2018، شوهد في:11-11-2021.

62. الجبير للهيئة العليا...الأسد باقٍ في المرحلة الانتقالية وعليكم الخروج برؤية جديدة وإلا..!، قناة الجسر، 5-8-2017، شوهد في: 11-11-2021.

63. جنيف 4.. غلة من أربع سلال، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 3-3-2017، شوهد في: 11-11-2021.

64. جيرمي بورين، الحرب في سوريا: نظام الأسد يتعرض لضغوط نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية، بي بي سي عربية، 15-6-2020، شوهد في:12-11-2021.

65. جيش المجاهدين' تشكيل عسكري جديد لقتال 'داعش' في سوريا يضم ألوية وفصائل إسلامية مقاتلة، القدس العربي، 03-01-2014، شوهد في: 10-11-2021.

66. الحرب الأوكرانية وسوريا... فرص القوى الخارجية وتحدياتها، الشرق الأوسط، حزيران 2022، ع15863، شوهد في: 20-6-2022.

67. حرب البوسنة والهرسك، المعرفة، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 10-11-2021.

68. الحرب الروسية الأوكرانية تفضح تناقض اليمين الأوروبي المتطرف، وكالة الأناضول، 17-3-2022، شوهد في: 4-7-2022.

69. الحرب الروسية الأوكرانية وتغيير التوازنات العسكرية في سوريا (تقرير)، الأناضول، 20-3-2022، شوهد في: 19-6-2022.

70. حسين محمد، مؤتمر الرياض يبتعد عن مخرجات فيننا 2، روسيا اليوم، 11-12-2015، شوهد في: 29-1-2021.

71. حقائق- العقوبات المفروضة على سوريا، وكالة رويترز، 11-8-2011، شوهد في 28-5-2022.

72. خطة روسية لسوريا: تنحية الاسد وحكومة انتقالية، المدن، 29-4-2020، شوهد في: 21-4-2022.

73. دايتون.. اتفاق أنهى الحرب وقسم البوسنة، الجزيرة، 19-3-2016، شوهد في: 12-11-2021.

74. دول إقليمية تراجعت عن "شرط" تنحي الأسد مع انطلاق المرحلة الانتقالية، أورينت نت، 2-6-2016، شوهد في:11-11-2021.

75. رامز حمصي، شهر المحاسبة الامريكية في دمشق: ما وراء ذلك، الحل نت، 3-3-2022، شوهد في: 19-6-2022.

76. رجال أعمال سوريون يزورون الإمارات، عنب بلدي، 11-1-2019، شوهد في: 28-5-2022.

77. رسالةٌ "صادمةٌ" من الجبير إلى المعارضة السورية: الأسد باقٍ وعليكم التعايش معه.. هل قرّرت السعوديّة غسل يدَيها والانسحاب من الملف السوري؟ وما هي البدائل المقترحة؟ رأي اليوم، 2017/8/6، شوهد في: 2022/5/28

78. روسيا تسحب البساط من تحت إيران في دير الزور، صحيفة حبر، 16-5-2020، شوهد في: 28-5-2022.

79. روسيا تسلم مسودة دستور جديد لسوريا إلى الفصائل المعارضة في أستانة، فرانس24، 24-1-2017، شوهد في: 11-11-2021.

80. روسيا تسلم مسودة دستور جديد لسوريا إلى الفصائل المعارضة في أستانة، فرانس 24، 24-1-2017، شوهد في: 11-11-2021.

81. روسيا تكشف عن اتفاق مع تركيا بشأن مدينة عين عيسى، أورينت نت، 28-12-2020، شوهد في: 12-11-2021.

82. روسيا تمنع مجلس الأمن من إقرار وقف اطلاق نار بإدلب وكالة الأناضول، 19-2-2020، شوهد في: 12-11-2021

83. روسيا والصين تستخدمان "الفيتو" في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا، BBC، 5-2-2012، شوهد في: 11-11-2021

84. روسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على دمشق، روسيا اليوم، 28-2-2017، شوهد في: 11-11-2021.

85. روسيا وتحريك ملف إعادة اللاجئين السوريين: المصالح والتوقعات، مركز الإمارات للسياسات، 15-11-2020، شوهد في: 28-5-2022.

86. الرياض 2" ينتهي بتشكيلة لم ترض جميع السوريين، عنب بلدي، 22-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

87. الرئيس الأسد: حربنا ضد الإرهاب مستمرة وكما حررنا تدمر سنحرر كل شبر من سورية فلا خيار أمامنا سوى الانتصار، قنصلية الجمهورية العربية السورية-استنبول، 7-6-2016، شوهد في: 12-11-2021.

88. زاهر البيك، تركيا وروسيا وإيران.. هل حلت ساعة تضارب المصالح؟ الجزيرة، 3-2-2020، شوهد في:12-11-2021.

89. سبعة فصائل سورية تندمج بـ"الجبهة الإسلامية"، الجزيرة نت، 22-11-2013، شوهد في: 29-1-2022.

90. سلن تميز آر، روسيا وإسرائيل تتوحدان ضد إيران في سوريا (تقرير)، الأناضول، 2019/2/2، شوهد في: 2022/5/28.

91. سوريا تكشف عن زيارة مسؤول استخباراتي رفيع المستوى إلى مصر، روسيا اليوم،23-12-2018 شوهد في: 28-5-2022.

92. السوريون يقولون كلمتهم " لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار"، حرية نت، 22-9-2018، شوهد في: 31-1-2022.

93. سوريون ينظمون جمعة "حماة الديار"، الجزيرة، 27-05-2011، شوهد في: 29-1-2021

94. صلاح الدين كامل، ما تأثير تقارب روسيا و"حماس" على القضايا الفلسطينية؟، عربي 21، 25-6-2020، شوهد في: 10-11-2021

95. صور واقتباسات تستذكر كفاح زعيم البوسنة الراحل "عزت بيغوفيتش"، وكالة الأناضول، 5-4-2019، شوهد في: 10-11-2021.

96. ضياء عودة، مشهدان يلخصان المأساة.."ورقة تفاوضية" و"هجوم مضاد" وراء عفو الأسد، الحرة، 5-5-2022، شوهد في: 19-6-2022.

97. طارق نافع المطيري، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، الجزيرة نت، 4-5-2017، شوهد في: 19-6-2022.

98. طريق ما بعد الأسد. الجبهة الجنوبية ترسم الخارطة، والائتلاف والأركان خارج الحسابات، زمان الوصل، 15-12-2014، شوهد في: 10-11-2021.

99. عبد الرحمن خضر، استقالة رياض حجاب و8 أعضاء من الهيئة العليا السورية للمفاوضات، العربي الجديد، 20-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

100. عبسي سميسم، اتفاق ميونيخ السوري بعيون المعارضة: الحكم للأفعال، العربي الجديد، 13-2-2016، شوهد في: 10-11-2021.

101. عدنان أحمد:

- 3عقبات أمام اللجنة الدستورية السورية، العربي الجديد، 2019/9/25، شوهد في12-11-2021.
- الائتلاف السوري يقيل 14 من أعضائه ويستبدل ممثلي 4 محافظات، العربي الجديد، 3-4-2022، شوهد في: 17-7-2022.
- رؤية "المجموعة المصغرة" للحل بسورية: تقليل صلاحيات الرئيس وإشراف مدني على الأمن، العربي الجديد، 14-9-2018، شوهد في: 11-11-2021.
- قرارات الائتلاف السوري إصلاحات أم تصفية حسابات؟ العربي الجديد، 8-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.

102. عقيل حسين، درعا: نهاية اللواء الثامن؟ المدن، 14-10-2021، شوهد في: 10-11-2021.

103. علاء الدين السيد، بالصور: كيف تغيرت الخريطة على الأرض في سوريا منذ اندلاع الثورة؟، ساسة بوست، 12-2-2016، شوهد في: 12-11-2021.

104. علي درويش، "هيئة التفاوض" حكاية أيادي موسكو والسعودية التي دارت بالخفاء، عنب بلدي، 24-1-2021، شوهد في: 21-4-2022.

105. علي فياض، تداعيات الأزمة الأوكرانية على تفاعل العلاقات الأميركية الروسية في سوريا، تلفزيون سوريا، 21-4-2022، شوهد في: 19-6-2022.

106. غريفيث لمجلس الأمن: 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، الجزيرة نت، 28-10-2021، شوهد في: 20-05-2022.

107. فرحات احمد، انتهاء الجولة الثامنة من اعمال اللجنة الدستورية السورية دون أي تقدم، العربي الجديد، 3-6-2022، شوهد في: 18-6-2022.

108. في بيان جديد تيار الإصلاح يتهم المسلط بالتدليس واخفاء الحقائق ويعد بالمكاشفة، صحيفة جسر، 9-4-2022، شوهد في17-7-2022.

109. في بيان.. "تيار الإصلاح" يعلن عن "انقلاب" في "الائتلاف" ويتعهد بفضح كل شي، صحيفة جسر، 8-4-2022، شوهد في: 17-7-2022.

110. الفيتو الروسي ومعاناة السوريين.. أبرز المحطات، الحرة، 11-4-2018، شوهد في: 12-11-2021.

111. الفيتو الروسي... يد مرفوعة تحمي الأسد، الجزيرة نت، 28-2-2017، شوهد في: 10-11-2021.

112. فيتو روسي صيني ضد تجديد تقديم المساعدات الإنسانية بسورية، ميدل إيست نيوز بالعربي، 8-7-2020، شوهد في: 12-11-2021.

113. فيتو روسي صيني ضد تمديد المساعدات الأممية إلى سوريا، وكالة الأناضول، 8-7-2020، شوهد في: 10-11-2021

114. قانون تجريم التعذيب" في سوريا يثير سخرية وتنديداً حول العالم، يورو نيوز، 4-4-2022، شوهد في: 19-6-2022

115. قانون قيصر: هل ينجح القانون الأمريكي في إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا عبر "تشجيع" الثورة عليه؟ عربي، 24-6-2020، شوهد في:12-11-2021.

116. القائمة الكاملة للمشاركين في مؤتمر "الرياض" للمعارضة السورية، عكس السير، 09-12-2015، شوهد في: 10-11-2021.

117. قراءة في ذاكرة سراييفو بعد مرور 20 عامًا على حصارها، المفوضية السامية للأمم المتحدة، 3-4-2012، شوهد في: 10-11-2021.

118. قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، الصادرة عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، 1-2 آذار 2019، شوهد في: 10-11-2021.

119. قصف مدارج مطار دمشق.. صور لـ6 ضربات و"الشلل لأول مرة"، السورية نت، 10-6-2022، شوهد في: 19-6-2022.

120. القمة العربية تبدأ جلساتها بدعوة المعارضة السورية للجلوس على المقعد السوري، BCC عربي، 26-3-2013، شوهد في: 10-11-2021.

121. كامل جميل، تتزعمها سوريا واليمن الحروب تزج بالشعوب إلى هاوية المجاعة، صحيفة الخليج، 10-2-2018، شوهد في: 12-11-2021.

122. لافروف للشرق الأوسط: لا نتمسك بأشخاص في سوريا.. وتقدم الحل يطرح عودتها "للعائلة العربية"، الشرق الأوسط، 3 تشرين الأول 2019، شوهد في: 11-11-2021.

123. لافروف يعتبر وقف إطلاق النار في ادلب "استسلاما للإرهابيين"، الرؤية، 25-2-2020، شوهد في: 12-11-2021.

124. لافروف: الحل الوحيد للأزمة السورية هو قرار مجلس الأمن 2254، وكالة الأناضول، 19-4-2017، شوهد في: 11-11-2021.

125. لبنان تعميم عنصري جديد تجاه اللاجئين السوريين، أورينت نت، 11-11-2021، شوهد في: 28-5-2022.

126. لجنة التحقيق الدولية: آلية جديدة للكشف عن مصير المفقودين بسوريا، المدن، 18-6-2022، شوهد في: 19-6-2022.

127. لجنة التحقيق حول سوريا: لا تدعوا أوكرانيا تلقى المصير نفسه، فرانس 24، 9-3-2022، شوهد في: 19-6-2022.

128. اللجنة الدستورية السورية تختتم أعمال دورتها الثامنة بالتأكيد على ضرورة تسريع العمل على تحقيق تقدم، الأمم المتحدة، 3-6-2022، شوهد في: 20-6-2022.

129. اللجنة الدستورية تواصل مخاضها وأزمة للمستقلين في "هيئة التفاوض"، تلفزيون سوريا، 2021/1/26، شوهد في: 2022/4/21

130. لوموند تكشف عن زيارة رئيس استخبارات الأسد لإيطاليا سرّاً، عربي 21، 30-3-2018، شوهد في:11-11-2021.

131. ما هي تفاصيل اتفاق "ميونيخ" لإنهاء القتال في سورية؟، موقع السورية نت، 12-2-2016، شوهد في: 10-11-2021.

132. ماكرون: رحيل الأسد ليس أولوية بالنسبة إلى فرنسا، مونت كارلو الدولية، 22-6-2017، شوهد في: 28-5-2022.

133. المبعوث الأميركي: لا دعم دوليا لسوريا طالما الأسد في السلطة، الجزيرة نت، 12-5-2020، شوهد في: 11-11-2021.

134. متى نشرت أميركا منظومة "هيمارس" الدفاعية في قاعدة التنف وما ميزاتها؟، تلفزيون سوريا، 8-7-2022، شوهد في: 16-7-2022.

135. المجموعة الرباعية، الأمم المتحدة (قضية فلسطين)، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 10-11-2021.

136. محمد أمين ميرة: إدارة بايدن تعلنها صراحة: لا نسعى لتغيير نظام الأسد بل نسعى لتغيير سلوك حكومته، مدى بوست، 2021/7/10، شوهد في: 2022/5/28سورية: ضغوط تطيح هيئة التفاوض عشية الرياض2، العربي الجديد، 20-11-2017، شوهد في: 28-5-2022.مؤتمر الرياض 2: فرصة للتوافق أم اعتماد خطاب مهادن؟ العربي الجديد، 18-11-2017، شوهد في: 10-11-2021.

137. محمد شريف، اجتماع جنيف حول سوريا "حصيلة هزيلة وتساؤلات بلا حدّ"، Swissinfo، 2-7-2012، شوهد في:11-11-2021.

138. محمود عثمان: إرهاصات سيناريوهات روسية لمرحلة جديدة بسوريا، الأناضول، 13-5-2020، شوهد في: 11-11-2021الأسد يرهن اقتصاد سوريا لروسيا ثمنا لبقائه (تحليل)، الأناضول، 16-9-2020، شوهد في: 12-11-2021.

139. مدير "CIA": واشنطن وموسكو لا تريدان انهيار مؤسسات الدولة بسوريا، روسيا اليوم، 13-3-2015، شوهد في: 11-11-2021.

140. مرتضى الشاذلي: تجارب الأسلحة الروسية في سوريا الحرب التي أنجبت المليارات، نون بوست، 10-7-2017، شوهد في: 30-1-2022.تسلسل زمني.. الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، نون بوست، 29-9-2019، شوهد في: 10-11-2021.

141. مصعب المجبل، أعلن عن إصلاحات ..ما الجديد الذي سيقدمه الائتلاف السوري المعارض؟ صحيفة الاستقلال، 14-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.

142. المظاهرات تعمّ الشمال السوري المحرَّر في جمعة " هيئة التفاوض لا تمثلني" (صور)، الدرر الشامية، 5-10-2018، شوهد في: 11-11-2021.

143. المعارضة السورية على اعتاب محطة فارقة في الأزمة السورية، صحيفة العرب، العدد 10820، 22-11-2017، شوهد في: 10-11-201.

144. مفاوضات أوهايو ومشاكل تنفيذ السلام، موسوعة مقاتل، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 10-11-2021.

145. مفوضية اللاجئين: أكثر من 7 ملايين شخص عبروا الحدود الأوكرانية، فيما عاد أكثر من مليونين إلى البلاد، أخبار الأمم المتحدة، 9-6-2022، شوهد في: 4-7-2022.

146. مركز جسور للدراسات:

- خريطة المواقع العسكرية الأجنبية في سورية، مركز جسور ومنصة أنفورموجين، 1-7-2021، شوهد في: 11-11-2021.
- خريطة النفوذ العسكري في سورية، مركز جسور للدراسات، 2-9-2019، شوهد في: 12-11-2021.

- خريطة النفوذ العسكري في سورية، مركز جسور للدراسات، 1-6-2020، شوهد في: 12-11-2021.
- خريطة النفوذ العسكري في سورية، مركز جسور للدراسات، 1-1-2021، شوهد في: 11-11-2021.

147. منصور العمري، فيلق السلافي: مرتزقة صنعوا في روسيا ويقاتلون في سوريا "تقرير صحفي"، أورينت نت، 16-11-2013، شوهد في: 11-11-2021.

148. مؤتمر أصدقاء سوريا في باريس يؤكد على ضرورة "رحيل" الأسد وتكثيف المساعدة للمعارضة، BBC، 6-7-2012، شوهد في: 11-11-2021.

149. مؤتمر الرياض: المعارضة تؤكد رفضها للإرهاب وجدتها في الحل السياسي، الاتحاد، 2015-12-11، شوهد في: 10-11-2021.

150. مؤتمر سوتشي بشأن سوريا.. تفاصيل ونتائج، الجزيرة نت، 31-1-2018، شوهد في: 11-11-2021..

151. مؤتمر مراكش يعترف بائتلاف المعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري، قناة الحرة، 12-12-2012، شوهد في: 12-11-2021.

152. موسكو ترفض استبعاد بشار الأسد كشرط لبدء عملية انتقال سياسية في سوريا، فرانس 24، 13-1-2013، شوهد في: 11-11-2021.

153. مئات الغارات على ريف حمص رغم اتفاق "ميونيخ"، الجزيرة نت، 13-2-2016، شوهد في: 20-5-2022

154. ميرفت عوف، بوتين يعلن الانسحاب للمرة الثالثة من سوريا.. ما الذي يريده الآن؟ ساسة بوست، 14-12-2017، شوهد في:11-11-2021

155. نصر الحريري لـ«البيان»: لا نخضع للإملاءات والمزاج الدولي تغيّر حيال سوريا، موقع البيان، 12-12-2018، شوهد في: 11-11-2021

156. نصر الحريري: السعودية ودول عربية أخرى توقفت عن دعم المعارضة السورية عسكريا ، روسيا اليوم، 23-4-2018، شوهد في: 12-11-2021،

157. نصر الحريري: العملية الدستورية أكبر خطر على نظام الأسد . ويحق للسوريين أن يطلبوا الحماية من تركيا، موقع عكس السير، 18-12-2018، شوهد في: 11-11-2021.

158. نقاط الاتفاق والاختلاف في مؤتمر المعارضة السورية، الأناضول، 4-7-2012، شوهد في: 10-11-2021.

159. هاشم الخراني، 19 قرارًا للأمم المتحدة لصالح فلسطين لم تحترمها إسرائيل.. تعرّف عليها، اليوم السابع، 21-12-2017، شوهد في: 10-11-2021.

160. هجمات باريس.. القصة الكاملة، قناة الجزيرة، 15-11-2015، شوهد في: 11-11-2021.
161. هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة)، عربي 21، 5-1-2020، شوهد في: 10-11-2021.
162. الهيئة العليا للمفاوضات بين الثبات على مبادئ الثورة و(الواقعية السياسية)، مجلة نور الشام، العدد التاسع والأربعون، كانون الثاني 2018.
163. وزراء سوريون إلى الأردن بعد زيارة وزير الدفاع، عنب بلدي، 2021/9/27، تمت المشاهدة في 2021/11/4، شوهد في: 2022/5/28.
164. وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون يقترح السماح للأسد بخوض الانتخابات لحل الصراع في سوريا، بي بي سي عربية، 2017/1/26، شوهد في: 2022/5/28
165. وزير الدفاع الإسرائيلي: لن نوقف عملياتنا في سوريا حتى خروج إيران منها، الجزيرة نت، 6-5-2020، شوهد في: 2022/5/28.
166. وزير السياحة السوري يجري زيارة رسمية للسعودية، وكالة الأناضول، 26-5-2021، شوهد في: 28-5-2022.
167. وسيم سليم، آمال منخفضة من مؤتمر بروكسل حول مستقبل سورية وسط انتقادات روسية، العربي الجديد، 7-5-2022، شوهد في: 2-7-2022.
168. الولايات المتحدة: المجتمع الدولي لن يدعمنا في تغيير نظام الأسد، روسيا اليوم، 29-11-2018، شوهد في: 28-5-2022.
169. يحيى عياش، جيفري: القوات الأجنبية باستثناء روسيا يجب أن تغادر سوريا، عربي 21، 20-11-2018، شوهد في: 28-5-2022.
170. يحيى نعسان، "جيفري" يكشف عن تكتيكات أمريكية جديدة ستؤثر بمصير نظام أسد، أورينت نت، 11-1-2020، شوهد في: 11-11-2021.

خامساً: الوثائق والقرارات والبيانات:

أ-الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة:

1. اتفاق جنيف 1، الجزيرة، 25-03-2015، شوهد في: 10-11-2021.
2. اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون)، موقع صانع السلام الأمم المتحدة، شوهد في: 18-6-2022.
3. بيان من رئيس مجلس الأمن في الجلسة /7504/ ،17-8-2015.
4. رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، 16-7-2018، شوهد في: 11-11-2021.

5. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/67/L.63 في الدورة /67/ ، تاريخ 8-5-2013.
6. القرار رقم 824 لعام 1993، مجلس الأمن، شوهد في: 10-11-2021.
7. القرار رقم 2249 لعام2015، مجلس الأمن، شوهد في: 11-11-2021.
8. القرار رقم 2254 لعام 2015، مجلس الأمن، شوهد في: 11-11-2021.
9. القرار رقم 757 لعام 1992، مجلس الأمن، شوهد في: 10-11-2021.
10. قرار مجلس الأمن رقم 749 لعام 1992، ويكيبيديا، شوهد في: 10-11-2021
11. قرار مجلس الأمن رقم 819 لعام 1993، شوهد في: 10-11-2021
12. قرار مجلس الأمن رقم 752 لعام 1992، ويكيبيديا، شوهد في: 10-11-2021.
13. الملحق الثاني من قرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013، شوهد في: 11-11-2021.
14. النص الكامل للبيان الختامي للقاء فيينا حول سوريا، عربي 21، 30-10-2015، شوهد في: 11-11-2021.

ب- البيانات والوثائق الدولية غير الأممية:

1. البنود الكاملة للبيان الختامي للجولة العاشرة من "أستانة"، عنب بلدي، 1-8-2018، شوهد في: 11-11-2021.
2. بيان المجموعة الدولية لدعم سوريا، ميونخ في 11-2-2016، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، شوهد في: 29-1-2022.
3. بيان مجموعة الدعم الدولي لسورية ، حزب الإرادة الشعبية، 14-11-2015، شوهد في: 11-11-2021.
4. تصريح المجموعة الدولية لدعم سوريا، سفارة الولايات المتحدة في سوريا، 14-11-2015، شوهد في: 29-1-2022.
5. قانون قيصر سوريا للحماية المدنية، وزارة الخارجية الأمريكية، 17-6-2020، شوهد في: 10-11-2021.
6. منتدى موسكو يقر مبادئ للحل السوري، روسيا اليوم، 30-1-2015، شوهد في: 10-11-2021.
7. نص اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة (وثيقة)، وكالة الأناضول، 29-2-2020، شوهد في: 10-11-2021.
8. النص الكامل لبيان "أستانة-8"، المدن، 23-12-2017، شوهد في 11-11-2021.
9. الوثيقة الختامية لمحادثات "أستانة-7"، المدن، 31-10-2017، شوهد في: 11-11-2021.

ج-الصادرة عن جهات سورية:

1. بيان استقلال سورية الذي أعلنه المؤتمر السوري في عام 1920، موقع التاريخ السوري المعاصر، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 13-11-2021.
2. بيان القوى الفاعلة على الأرض حول مؤتمر جنيف 2، شهبا بريس، 20-1-2014، شوهد في: 10-11-2021.
3. بيان المجلس الإسلامي بشأن اللجنة الدستورية وإعادة كتابة الدستور، موقع المجلس الإسلامي السوري، 13-7-2018، شوهد في: 12-11-2021.
4. بيان بشأن اللجنة الدستورية وإعادة كتابة الدستور السوري، موقع المجلس الإسلامي السوري، 13-7-2018، شوهد في: 19-5-2022.
5. ثوابت الائتلاف، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 6-10-2012، شوهد في: 4-5-2022.
6. الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية، وكالة REBAZ، 28-7-2020، شوهد في: 28-5-2022.
7. الرؤية السياسية والمبادئ التأسيسية للائتلاف الوطني السوري، الموقع الرسمي، 12-8-2012، شوهد في: 20-1-2022.
8. عهد الكرامة والحقوق، موقع هيئة التنسيق الوطنية، 17-9-2011، شوهد في: 10-11-2021.
9. المجلس الإسلامي السوري يعلن عن وثيقة "المبادئ الخمسة للثورة السورية" على رأسها رحيل الأسد، السورية نت، 2015/9/18، شوهد في: 14-4-2022.
10. مجلس القبائل والعشائر السورية يصدر بيان داعم للخطوات الإصلاحية التي تقوم بها رئاسة الائتلاف الوطني، الموقع الرسمي، 10-4-2022، شوهد في: 22-4-2022.
11. ملف مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة، مركز الشرق العربي، 7-4-2012، شوهد في: 10-11-2021.
12. الموقف من الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، الموقع الرسمي، 25-9-2019، شوهد في: 19-5-2022.
13. الموقف من اللجنة الدستورية، جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، الموقع الرسمي، 28-8-2018، شوهد في: 12-11-2021.
14. ميثاق مجلس قيادة الثورة.. ما هو؟ شبكة شام، 30-11-2014، شوهد في: 10-11-2021.
15. النص الكامل لخارطة الطريق كما أقرها مؤتمر القاهر للمعارضة السورية، عكس السير، 09-06-2015، شوهد في: 10-11-2021.
16. النظام الأساسي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، موقع الائتلاف الوطني، 7-4-2022، شوهد في: 18-5-2022.
17. الهيئة العامة للائتلاف الوطني تعقد اجتماعاً طارئاً وتتخذ عدداً من القرارات الهامة في إطار الإصلاح، الموقع الرسمي للائتلاف، 2022/4/7.

18. وثائق سورية: قرار المؤتمر السوري الموجه إلى لجنة كينغ كراين، موقع الجمل بما حمل، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 13-11-2021.

سادساً: التقارير الحقوقية:

أ-التقارير الرسمية:

1. التقرير الخامس للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، موقع الأمم المتحدة، 4-6-2013، شوهد في: 10-11-2021.
2. التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، موقع الأمم المتحدة، 18-2-2013، شوهد في: 10-11-2021.
3. المفقودون والمختفون في سوريا: هل من سبيل للتحرك قدماً؟: توصيات بشأن إنشاء آلية ذات ولاية دولية، لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، 17-6-2022، شوهد في: 1-7-2022.

ب-التقارير غير الرسمية:

1. الاستخدام التعسفي للفيتو 16 مرة من قبل روسيا والصين، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 17-7-2020، شوهد في: 5-4-2022.
2. التقرير السنوي السادس عن انتهاكات القوات الروسية، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 30-1-2021، شوهد في: 30-1-2022.
3. خطاب الكراهية والتمييز العنصري ضد السوريين في تركيا، تقرير صادر عن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، 2020، شوهد في: 2022/5/28
4. سوريا أحداث 2019، هيومن رايتس وتش، التقرير العالمي، 2019، شوهد في: 12-11-2021.
5. سوريا: أحداث 2021، التقرير العالمي لعام 2022، هيومن رايتس ووتش، دون تاريخ، شوهد في: 2022-05-20
6. في الذكرى التاسعة للحراك الشعبي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15-3-2020، شوهد في: 10-11-2021.

سابعاً: منصات تواصل اجتماعي:

1. اجتياح حماة واقتحام بالدبابات مجزرة حماة الثانية 31-7-2011، شبكة شام، يوتيوب، 30-10-2011، شوهد في: 17-12-2021.
2. اجتياح درعا بالدبابات بتاريخ 25-11-2011، مؤسسة نبأ الإعلامية، يوتيوب، 20-2-2012، شوهد في: 17-12-2021.

3. أستانا وسوتشي نقاش بين رئيس د. أحمد طعمة وهيثم المالح، القناة التاسعة، 6-12-2018، يوتيوب، شوهد في: 11-11-2021.
4. أهم نقاط مظاهرات جمعة لا دستور ولا إعمار حتى إسقاط بشار، شبكة أخبار إدلب، يوتيوب، 23-9-2018، شوهد في: 11-11-2021.
5. الائتلاف الوطني تيار الإصلاح، حساب التلغرام، شوهد في: 2022/4/22.
6. بيان حول الإصلاحات التي يجريها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الحكومة السورية المؤقتة، فيس بوك، 9-4-2022، شوهد في: 20-4-2022.
7. تغريدات د. أحمد طعمة رئيس وفد أستانا، تويتر، ذوات التواريخ: 30-11-2017، 2-12-2017، 2-2-2018، 20-4-2018، 23-4-2018، 17-6-2018، 5-11-2018، شوهد في: 21-7-2022.
8. حملة ترامب 2020، صفحة كلنا شركاء، فيس بوك، 24-8-2020، شوهد في: 10-11-2021.
9. داعش يذبح صحفياً أمريكياً، يورو نيوز عربي، يوتيوب، 19-8-2014.
10. الدكتور نصر الحريري يتحدث حول اللجنة الدستورية، هيئة التفاوض السورية، يوتيوب، 18-2-2019، شوهد في: 21-7-2022.
11. الفيلق الأول في الجيش الوطني السوري يؤيد الإصلاحات التي قام بها الائتلاف الوطني، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، فيس بوك،2022/4/10، شوهد في: 2022/4/22.
12. القرار رقم 5، صادر عن رئيس الائتلاف الوطني بتاريخ 2022/4/2، حساب وائل علوان، منصة تويتر، 2022/4/4.
13. هيثم المالح، توضيح حول اللجنة الدستورية، فيس بوك، 18-2-2019، شوهد في: 12-11-2021.
14. يحى العريضي: هيئة التفاوض السورية مكامن القوى والضعف، تلفزيون سوريا، يوتيوب، 11-12-2018، شوهد في 11-11-2021.

ثامناً: مراجع أجنبية:

- Alberto Alesina, Eliana La Ferrara, 2002. Who trusts others? Journal of Public Policy, Vol 85, 2, p. 207.
- Annie Sparrow, How UN Humanitarian Aid Has Propped Up Assad, Foreign Affairs, 20-9-2018, seen at: 14-7-2022.
- Assad regime 'siphons millions in aid' by manipulating Syria's currency, The Guardian, 21-10-2021, seen at: 14-7-2022.
- Barbara F. Walter, 1997. The Critical Barrier to Civil War Settlement, International Organization, P.335.

- Bo Rothstein and Dietlind Stolle, 2008. The State and Social Capital: An Institutional Theory of Generalized Trust, Comparative Politics, Vol. 40, No. 4, p. 445.
- Bruce Ryder, State Neutrality and Freedom of Conscience and Religion, The Supreme Court Review: Osgood's Annual Constitutional Cases Conference, Volume 25, 2005, p.170-175.
- Caroline Pearson, The U.S. Constitution as an Active Social Contract, 1 February 2016, p.2.
- Eric M. Uslaner, 2008. The foundations of trust: macro and micro, Cambridge, Journal of Economics, Vol 32, p.291.
- Global Peace Index, Global Peace index 2021, p. 86- 91.
- James Dobbins and others, A Peace Plan for Syria III "Agreed Zones of Control, Decentralization, and International Administration", RAND Corporation, 2017, P.7-9.
- James F. Jeffrey, Biden Doesn't Need a New Middle East Policy, Foreign Affairs, 15-1-2021.
- Kim Mannemar Sønderskov. Peter Thisted Dinesen, 2016. Trusting the State, Trusting Each Other? The Effect of Institutional Trust on Social Trust, Political Behavior, Springer, Vol 38, p. 180.
- Michael Byers, Still agreeing to disagree international security and constructive ambiguity. Journal on the Use of Force and International Law, VOL. 8, NO. 1, 2021, p. 92.
- Natasha Hall, Rescuing Aid in Syria, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 14-2-2022.
- O. Yul Kwon, Social Trust and Economic Development "The Case of South Korea", 2019. Edward Elgar, p.21.
- Oula A. Alrifai, What We Ignore, We Empower: Five Decades of Despair Under the Assad Regime, Journal of Middle Eastern Politics and Policy (JMEPP), 12 Mar. 2021.

- Stephen knack, Philip Keefer, 1997. Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation. Quarterly Journal of Economics, Vol 112, 4, p. 1251.
- Syria: EU renews sanctions against the regime by one year, Press release, Council of the EU, 17 May 2019.
- Thomas Ginsburg, Zachary Elkins, and James Melton, The Lifespan of Written Constitutions, University of Chicago Law School, 15 October 2009.
- Tor Bukkvoll, Russian Use of Private Military and Security Companies, Norwegian Defence Research Establishment (FFI), September 2018.

فهرس الأشكال والجداول

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	عناصر الحل السياسي في سوريا ومراحله بحسب بيان جنيف1	75
2	فكرة مجموعات العمل الأربع التي طرحها ديمستورا في منتصف 2015	78
3	جدول مقارنة يوضح أبرز الاختلافات بين بيان جنيف1 وبياني فيينا 1+2	80
4	أبرز المضامين التي شملها قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، وتراتبيتها الزمنية	82
5	تطور مسار الحل السياسي في سوريا	86
6	تطور مسار الحل السياسي في سوريا	87
7	كيفية حضور نظام الأسد وقوى الثورة والمعارضة في الأوراق الأربع	89
8	تغيرات مواقف الدول المعنية من الانتقال السياسي التي رافقت التغييرات التي طرأت على الوثائق	121
9	ملخص المصالح المتحققة لبعض الدول الفاعلة من مسايرتها للرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا	124
10	ملخص المصالح المتحققة لبعض الدول من فكرة العدالة الانتقالية	129
11	ملخص المصالح المتحققة لبعض الدول من فكرة إصلاح القطاع الأمني	134
12	القضايا الإنسانية والأمنية التي تم تجاهلها وتلك التي يتم التركيز عليها	139
13	كيفية التعاطي مع الملفات الأمنية والإنسانية والسياسية	140
14	ملخص المصالح المتحققة لبعض الدول من إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا	143
15	أبرز التغييرات التي طرأت على هيكلية الهيئة العامة بعد إقرار النظام الجديد	225

عن الكتاب

يرصد هذا الكتاب التغيُّرات التي طرأت على مسار الحل السياسي في سوريا منذ المبادرة الأممية الأولى في عام 2012، وصولاً إلى ما اصطلح على تسميته "مبادرة خطوة مقابل خطوة".

مع السعي لتقديم إطار تفسيري تحليلي لتلك التغيُّرات، وربطها بمصالح أبرز الدول الفاعلة؛ روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا و"إسرائيل".

ويستعرض الكتاب تجربتَين مقارنتَين "البوسنية والفلسطينية"؛ بهدف استخلاص الدروس المستفادة منهما في السياق السوري، واستشراف مستقبل العملية السياسية في ضوء المتغيرات الدولية الأخيرة.

كما يركّز الكتاب على ما آلت إليه العملية السياسية بعد حصرها باللجنة الدستورية، وبيان رُؤى قوى الثورة والمعارضة تجاهها، مع تقديم قراءة تحليلية استشرافية لمآلاتها.

ويقترح الكتاب عدة أدوات وآليات لتعامل القوى الثورية مع مجمل العملية السياسية السورية في ضوء ما يُطرح لتحريكها، ومع استمرار حالة الجمود التي تكتنفها.

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

sydialogue www.sydialogue.org